

مَشْكَلَةُ الْمُؤَصِّلِ

دراسته في الدبلوماسية العراقية - الأنكليزية - التركية وفي الرأي العام

تأليف

الدكتور فضل حسين

رسالة الدكتوراه التي قدمها المؤلف الى جامعة انديانا
في الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٥٢

جميع الحقوق محفوظة

تعداد ١٩٥٥

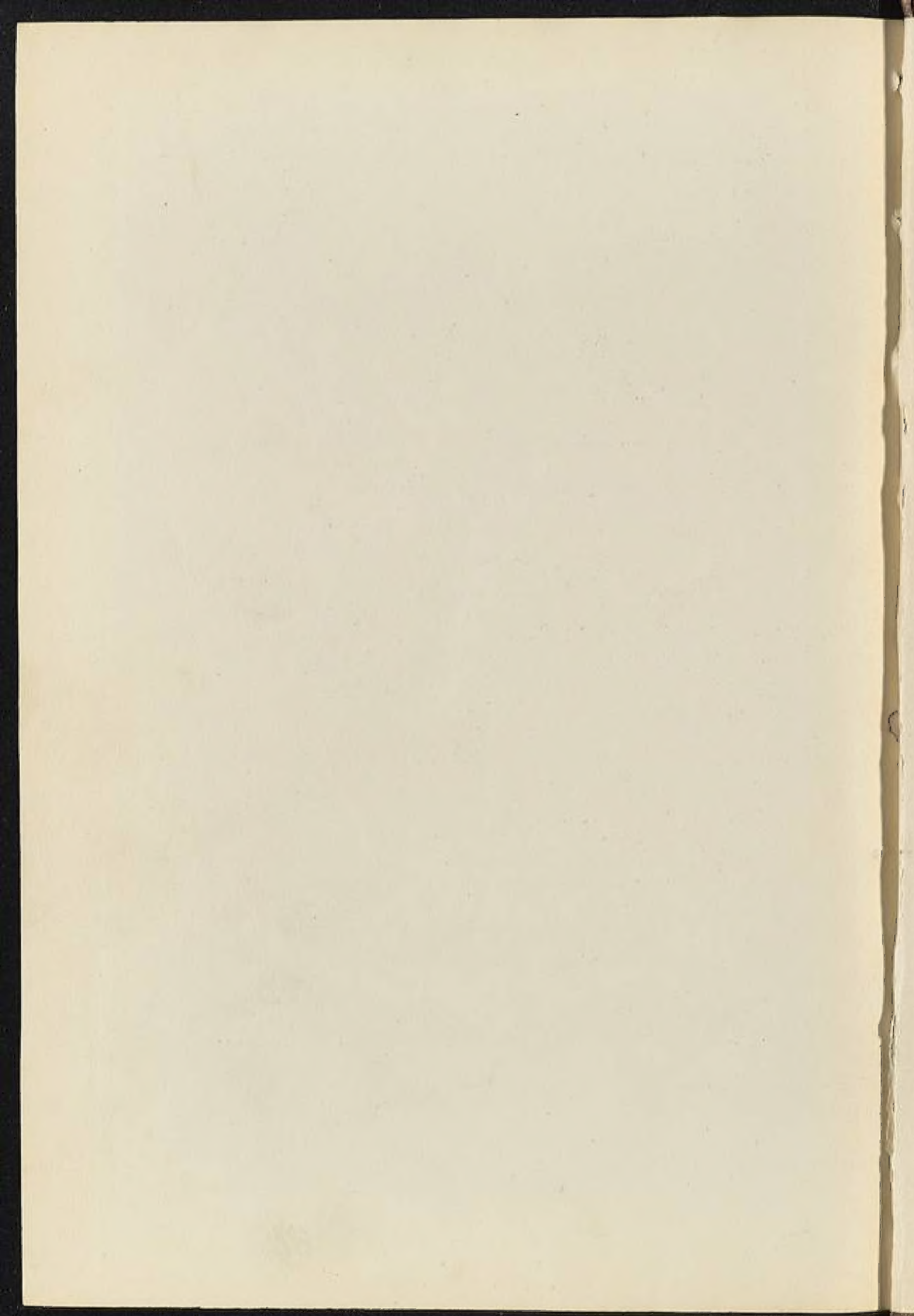
مطبعة الرابطة - بغداد

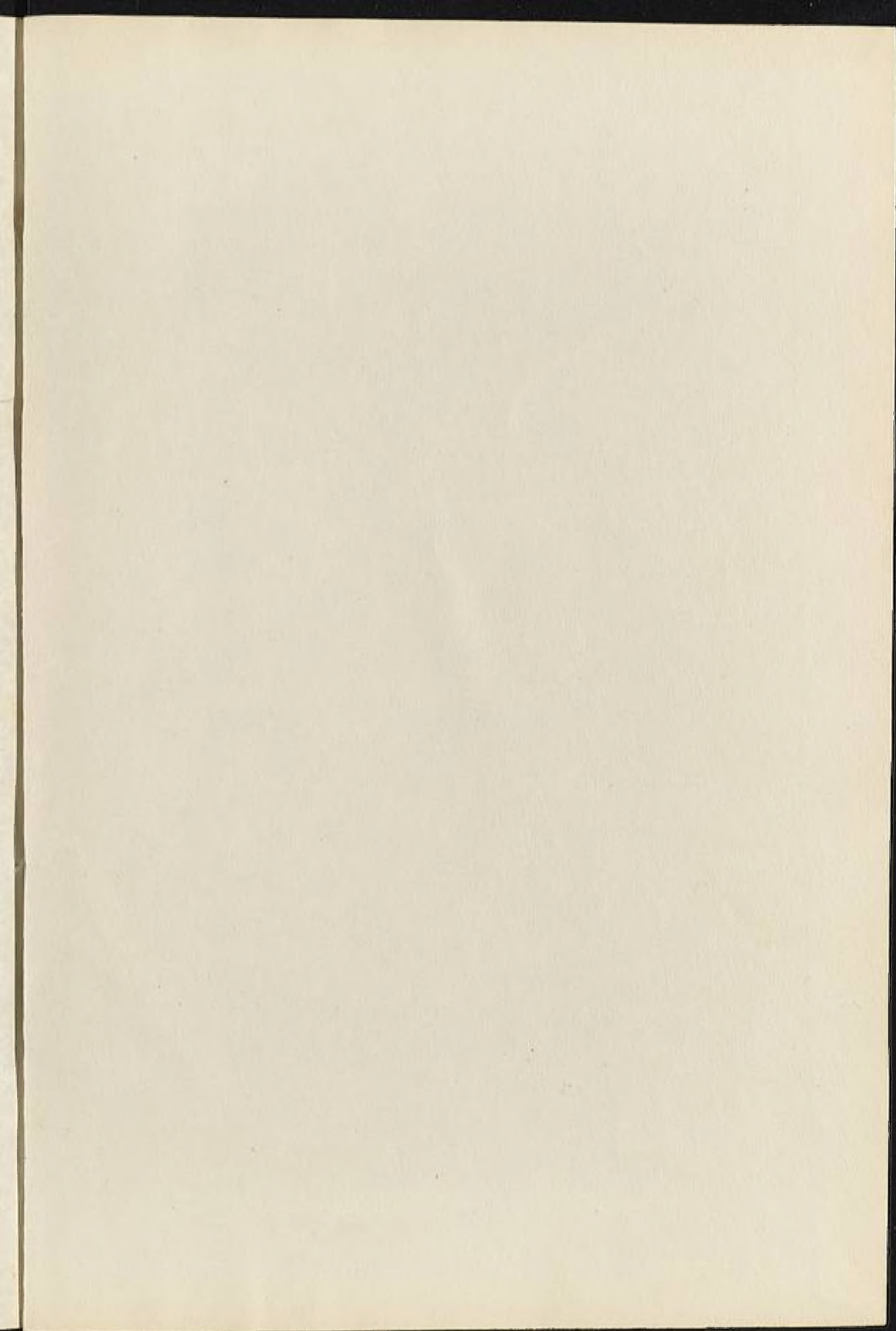
ساعدت وزارة المعارف العراقية على نشره

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







مَشْكَلَةُ الْمُؤَصِّلِ

دُرُسُهُ فِي الدِّبْلُومَاتِيَّةِ الْعِرَاقِيَّةِ - الْأَنْطَلِيزِيَّةِ - الْأَتْرُكِيَّةِ وَفِي الرَّأْيِ الْعَامِّ

تَأَلَّفَ

الدُّكْتُورُ فَاضِلُ حُسَيْنِ

رِسَالَةُ الدُّكْتُورِ الَّتِي قَدَّمَهَا الْمُؤَلِّفُ إِلَى جَامِعَةِ أَلْبَانِيَا
فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ سَنَةِ ١٩٥٢

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

بَعْدَ ١٩٥٥

مَطْبَعَةُ الرَّابِطَةِ - بَغْدَاد

سَاعَلَتِ وَزَارَةُ الْمَعَارِفِ الْعِرَاقِيَّةِ عَلَى نَشْرِه

956
H 95

كتاب

الكتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب الاستاذ المشرف

الى وزير معارف العراق

مؤرخ في ٩ تموز ١٩٥٢

اعتبرت جامعة انديانا رسالة المؤلف ممتازة تستحق المبادلة مع الجامعات الكبرى فاقترحت على وزارة المعارف العراقية طبعها على نفقتها باللغة الانكليزية بغية توزيعها على الجامعات وعلى الشخصيات العراقية المهمة ، وفيما يلي بعض ما جاء في كتاب الاستاذ المشرف في تزكية رسالة المؤلف :

وزير المعارف

بغداد

العراق

يا صاحب المعالي

... انجز السيد فاضل حسين رسالة ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الاهمية في تاريخ العراق الحديث ... وتظهر الالوهة الثمينة لهذا البحث خاصة في الفصول التي تعالج مناقشات البرلمانين العراقيين والبريطاني والصحافة العراقية والتركية والبريطانية والفرنسية والاميركية . ولم يعالج هذه الالوهة من مشكلة الموصل معالجة مفصلة اى بحث سابق فيما اعلم كما فعل المؤلف .

... اعتقد انه سيسرك العمل الذي اتمه الكاتب عن هذا الموضوع وسترى انه يعرض وجهة النظر العراقية امام العالم عرضا حسنا .

المخلص

ف . لى بنز

استاذ التاريخ

كلمة شكر

يعرب المؤلف عن اعظم امتنانه للبروفسور ف . لى بنز الذى اشرف على كتابة هذه الرسالة بعناية واهتمام وقد تجاوزت رفته ومجاملاته الحدود التى يستحقها الطالب .

ومن بين الاصدقاء الكثيرين الذين قدموا للمؤلف مساعدات ثمينة يشكر بصورة خاصة الدكتور مجيد خدورى والدكتور جميل دلالى والاستاذ رفيق حلمى والسادة سعد يوسف وعبدالعزیز ابو التمن وخيرى العمري ونجيب محيى الدين وعبدالكريم العطار والمحترم كرتس ستيفان .

ويشكر المؤلف فضل السيدة اليس كربن والسيدة ماكسين أولكود والموظفين فى قسم الاستعارة المتبادلة فى جامعة انديانا . ويشكر موظفى مكتبة جامعة انديانا الذين قدموا له خدمة واهتماما تجاوزا حدود الواجب . ويشكر المؤلف ايضا موظفى المكتبة العامة فى بوسطن ومكتبة جامعة شيكاغو ومكتبة كليفلاند العامة ومكتبات جامعة كولورادو ومكتبة جامعة كولومبيا ومكتبة الكونكرس والمكتبة القانونية فى جامعة هارفرد ومكتبة جامعة لويولا ومكتبة جامعة ميامى (فى اكسفورد ، اوهايو) ومكتبة جامعة مشيغان ومكتبة معهد الشرق الاوسط ومكتبة جامعة منيسوتا ومكتبة جامعة نورثوسترن والمكتبة القانونية فى جامعة نوتردام ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة برردو ومكتبة الاثار فى بغداد والمكتبة العامة فى بغداد للمساعدات الثمينة التى قدموها له فى جمع المواد المطلوبة للرسالة .

واخيرا يشكر المؤلف فضل السيدة الزبت كولنكر لطبعها الرسالة بالالة الطابعة .

فاضل حسين

المحتويات

الصفحة

١	١	الفصل الاول - مقدمة : العراق الحديث
٢	١٩٢٠ - ١٩١٨	٢٧	الادارة البريطانية في العراق
٣	١٧	استفتاء ١٩١٨ - ١٩١٩
٦	٧	المعارضة العربية
٧	٨	تسوية ما بعد الحرب
٧	٨	اتفاقية سايكس - بيكو
٩	١٨	اتفاقية سان ريمو
١٠	٨٨	الانتداب
١٢	٧٥	معاهدة سيفر
١٣	١٠١	الاكراد
١٥	٢٠١	الأتوريون
١٧	١٠١	تأسيس الحكومة الوطنية
١٨	٢٠١	الحكومة المؤقتة
٢٠	٢١١	معاهدة ١٩٢٢
٢٣	٢١١	الفصل الثاني - مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح
٢٤	٢١١	تركيا الكمالية
٢٨	٢١١	مؤتمر لوزان الاول
٣٦	٢١١	مؤتمر لوزان الثاني
٣٨	٢١١	معاهدة لوزان ١٩٢٣
٤٠	٢١١	الفصل الثالث - احالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم
٤١	٢١١	مؤتمر القسطنطينية
٤٥	٢١١	قضية الانتداب على العراق
٥٠	٢١١	تأليف لجنة التحقيق
٥٥	٢١١	خط بروكسل

الصفحة

٥٩	الفصل الرابع - لجنة التحقيق وتقريرها
٥٩	زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد
٦٢	تحقيقات اللجنة في العراق
٦٧	أساليب العمل
٧٢	الحجج الجغرافية
٧٢	وصف الولاية الجغرافي
٧٤	وصف خطى الحدود المقترحين
					الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التي تربط
٧٦	الاراضى المتنازع عليها مع الاراضى المجاورة
٧٦	قضية الاسم « العراق »
٧٨	الطرق والمواصلات
٧٩	الخلاصة الجغرافية
٨٠	الحجج العنصرية
٨٠	الوصف العنصرى للاراضى المتنازعة
٨١	بعض الارقام عن السكان والاجناس
٨٨	توزيع الاجناس الاقليمى
٩٧	سجاياء الاجناس المختلفة وقراباتها
١٠١	الخلاصة العنصرية
١٠٣	الحجج التاريخية
١٠٥	الحجج الاقتصادية
١٠٦	تحليل المعلومات التى قدمتها الحكومتان
١١٣	دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل
١١٥	الخلاصة الاقتصادية
١١٥	الحجج العسكرية
١١٧	الحجج السياسية
١١٧	آراء السكان
١٢٤	القضية الاثورية
١٢٧	حجج سياسية اخرى
١٢٨	الخلاصة السياسية
١٢٩	نتائج اللجنة النهائية
١٣٠	توصيات خاصة
١٣٢	الفصل الخامس - قرار مجلس العصبة عن الموصل
١٣٢	الثورة الكردية فى تركيا

الصفحة

١٣٣	حوادث الحدود
١٣٩	تعيين لجنة ليدونر
١٤١	مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق
١٦٢	الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة
١٦٤	مناقشة مجلس العصبة لرأى المحكمة الاستشارى
١٦٨	تقرير الجنرال ليدونر
١٧١	قرار مجلس العصبة التحكيمى
١٧٦	الفصل السادس - التسوية النهائية لمشكلة الموصل
١٧٦	المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦
١٨٠	الوضع على خط الحدود النهائى
١٨١	مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا
١٨٤	المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦
١٨٧	الفصل السابع - النواحي القانونية من مشكلة الموصل
١٨٧	الحجج البريطانية
١٩٨	وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة
٢٠٧	وجهات النظر التركية
٢١٠	آراء فقهاء القانون الدولى
٢١٨	الخاتمة
٢٢٠	الفصل الثامن - الرأى العام العراقى ومشكلة الموصل
٢٢٠	موقف العراقيين المعادى من الاتراك
٢٢٢	موقف المجلس التأسيسى العراقى
٢٢٤	الرأى العام قبل مجئ لجنة التحقيق وفى أثناء تحقيقها
٢٢٤	حزب الاستقلال العراقى والموصل
٢٢٧	تعبيرات اخرى عن الرأى العام
٢٢٩	الآراء الكردية
٢٣٠	التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥
٢٣٤	مؤيدو تركيا فى العراق
٢٣٦	التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥
٢٣٧	معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦
٢٤١	الارتياح من التسوية النهائية
٢٤٣	الفصل التاسع - الرأى العام البريطانى ومشكلة الموصل
٢٤٣	الآراء البريطانية فى الادوار الاولى من المشكلة

الصفحة

٢٤٧	الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٥٥	الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة
٢٥٦	مناقشات البرلمان
٢٦٣	مناقشات الصحافة
٢٧٠	الفصل العاشر - الرأي العام التركي ومشكلة الموصل
٢٧٠	الآراء التركية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٧٣	الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٧٧	الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة
٢٨٢	الفصل الحادي عشر - الرأي العام الاميركي والفرنسي ومشكلة الموصل
٢٨٢	الرأي العام في الولايات المتحدة
٢٨٣	الآراء الاميركية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٨٨	الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٨٩	الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة
٢٩٣	الرأي العام في فرنسا
٢٩٨	الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة
٢٩٧	الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٩٣	الآراء الفرنسية في الادوار الاولى من المشكلة
٣٠١	الفصل الثاني عشر - النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل
٣٠٢	الكفاح القديم على نفط الموصل
٣٠٩	امتياز جستر
٣١٠	مناورات ومساومات من اجل نفط الموصل
٣١٢	امتياز نفط الموصل
٣١٣	اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية
٣١٥	ملحق - المادة الثالثة من معاهدة لوزان
٣١٨	المراجع
٣٢٩	فهرست الاعلام

الفصل الأول

مقدمة : العراق الحديث

لقد اتى على العراق حين من الدهر كان فيه جزء من الامبراطورية العثمانية (١٦٣٨ - ١٩١٨) * وقد كان لفكرتى الديمقراطية والقومية اللتين نشرتهما الثورة الفرنسية في العالم أثر في انحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى * وكان للبعث العربي الذي ذكر به ادباء مصر وسوريا العرب بماضيهم وانعشوا آمالهم بالمستقبل صداه في العراق وساهم احراره في المطالبة بالاصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واولى القرن العشرين * وقد رأى احرار الامبراطورية العثمانية على اختلاف أجناسهم وأديانهم ان الديمقراطية تعنى الملكية الدستورية فألقوا لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي واضطروا السلطان المستبد عبد الحميد الثاني في ١٩٠٨ على منح الدستور * ولكن سرعان ما ظهر أن الاتراك في هذه الجمعية عازمون على ترك العاصر الاخرى فكون العرب جمعيات لمقاومة السيطرة التركية * وقد كان العراقيون نشيطين في هذه الجمعيات ، ولما انتهت الحركة بالثورة على الاتراك في سنة ١٩١٦ ساهم الضباط العراقيون فيها * وقد كانت مشاركة هؤلاء الضباط في الحركة والدعاية الانكليزية ضد الاتراك سببا في اتعاش الوعي القومي في العراق (١) *

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الاولى * وفي ٣٠

(١) عن القومية العربية والبعث العربي انظر George Antonius, *The Arab Awakening*. وقد ترجم على حيدر الركابي هذا الكتاب الى العربية بعنوان يقظة العرب *

تشرين الاول ١٩١٨ وقع الاتراك وممثل عن الحلفاء هدنة مندروس التي
صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي حسب التوقيت المحلي وفي ذلك الوقت
كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلا من مدينة الموصل *

الادارة البريطانية في العراق ١٩١٨ - ١٩٢٠

في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ جاء العقيد ليمان الى مدينة الموصل
وسأل القائد التركي الجنرال علي احسان باننا ان يلاقى في جنوب الموصل
القائد الانكليزي الجنرال السرويلام مارشال الذي وصلته تعليمات من القيادة
العليا البريطانية باحتلال ولاية الموصل كلها * وقد طلب الجنرال مارشال
جلاء الاتراك عن ولاية الموصل وفقا للمواد ٧ و ١٦ من هدنة مندروس (٢) *
وقد تجادل القائدان حول معنى ميزوبوتاميا Mesopotamia وهل تشمل
ولاية الموصل أم لا ورفض على احسان اخلاء الولاية ومدينة الموصل ورجع
الى مقر قيادته في الموصل وأمر برفع العلم العثماني على بناية الحكومة * وفي
يوم ٨ تشرين الثاني اسرع ليمان الى الموصل وأمر بانزال العلم العثماني
ورفع العلم البريطاني مكانه (٣) * وفي الوقت نفسه كان الجنرال كوب قد
تسلم أمرا باحتلال الموصل ، فاحتلها وذكر على احسان بمواد الهدنة واعتبره
مسؤولا عن الاضرار التي قد تنجم عن رفضه اخلاء المدينة والولاية * اما على
احسان فقد اتصل برقيا بالحكومة التركية يطلب تعليماتها وتسلم أمرا باخلاء
الموصل وتسليمها للبريطانيين وترك المدنيين يعملون في دوائره باسم دولتهم
العثمانية ، وفي ٥ تشرين الثاني انسحب القائد التركي وترك وكيلاً للوالي
في الموصل *

وبعد سبعة ايام سأل ليمان نائب الوالي ان يغادر الموصل وقد غادرها في

(٢) نصت المادة السابعة على ان « للحلفاء الحق باحتلال أية نقطة استراتيجية في حالة
ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء » ونصت المادة السادسة عشرة على « تسليم كل الحاميات في

الحجاز وعسير واليمن وسوريا وميزوبوتاميا (بين النهرين) لاقرب قائد حليف » *

(3) Gertrude Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 48.

١٣ تشرين الثاني بعد ان اذاع البيان الاتي (٤) :

تؤدي جميع الدوائر والمحاكم المدنية العثمانية وعموم شعب الادارة المدنية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية وبما اني ادرج للمعبر بين علامات اقتباس البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطاني العام في العراق فخامة الجنرال مارشال ان قيادة الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ والمبلغ اليها من قيادة الجيش السادس بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ رومية وبرقم ٢٠٤٩٤ .

« ان الادارة المدنية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية الموصل يجب ان تبقى على حالها فيما على ذلك تبقى الشرطة والدرك في الموصل ويكونون هم والموظفون المدنيون العثمانيون مسؤولين امام الحاكم السياسي الذي سيعينه القائد البريطاني العام في الموصل لتامين النظام وتطبيق احكام القوانين حتى يزود اشعار آخر » . واما الاهل الذين يزفون العودة الى بلادهم فانهم يسفرون من قبيل الموظفين البريطانيين واما مسؤولية الموظفين المدنيين العثمانيين امام الحاكم السياسي البريطاني فان قبول ذلك امر ضروري الى ان تنتهي القضية بين الدولتين على ان تكون احكام احتياجنا على احتلال الموصل باقية ملزمة وقد فوضنا امر ولاية الموصل الى صاحب المصلحة لناكر افندي قاضي الموصل وكالة وبلغنا الامر الى جناب الكرلي لجان » .

التوقيع

١٣ تشرين الثاني ١٩١٨

نائب وائي الموصل

لقد كان اكثر ولاية الموصل غير محتل عند توقيع الهدنة بالرغم من ان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت كركوك يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩١٨ ، وسمع البريطانيون بالهدنة وهم يلاحقون الاثرات المتراجعين عبر الزاب الصغير ، ولكن الانكليز احتلوا اربيل بعد ذلك وبقية ولاية الموصل * اما السليمانية فكانت بيد الشيخ محمود الذي كان البريطانيون قد عينوه ليمثلهم فيها * ولما عرضت مشكلة الموصل على عصبة الامم احتج الاتراك بأن احتلال ولاية الموصل كان عملا غير قانوني ونقضا للهدنة .

استفتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ :

في تشرين الثاني ١٩١٨ سألت وزارة الهند السير ارنولد ولسن نائب الحاكم المدني ان يبرق اليها بأرائه في أي أمر له علاقة بالعراق قد يفيد ممثلي بريطانيا في مؤتمر تمهيدي يعقد بين الحلفاء * وقد ابرق ولسن رأيه

(٤) عبدالرزاق الجسري ، العراق في دوى الاحتلال والانتداب ، الجزء الاول ، ص ٣٤ .

في التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ونتائجه واقترح اعلان الحماية على العراق . وبعد ذلك بأيام قليلة اقترحت وزارة الهند خطة مفصلة قسمت بها العراق الى قسمين : أسفل واعلى وسألت ولسن ان يبرق آراءه فأجاب ان ولايات البصرة وبغداد والموصل يجب ان تعتبر وحدة مفردة لغايات ادارية تحت سيطرة بريطانية فعالة . وقد ذكر ولسن نظراته في آراء العرب المتقنين عن التصريح البريطاني الفرنسي وعن الوضع بعد صدوره ، وقد أكد ان العرب يعارضون عودة الحكم التركي وادعى انهم يعارضون تأسيس مملكة عربية من دون استشارة أو مساعدة أو اشراف من قبل بريطانيا ولكنه اضاف بأنه ليس ثمة عربي يرغب في ضم بلاده الى بريطانيا العظمى وقال « يعتبر الجميع تأسيس دولة عربية تمثل البصرة وبغداد والموصل تحت حكم أمير عربي حلاً مثالياً » ، وزعم ان المتقنين العرب مجمعون على رغبتهم في مندوب سام بريطاني ومستشارين بريطانيين على ان يكون السر برسي كوكس أول مندوب سام . وقال ان الجميع متفقون على ضرورة الاستفتاء لاستطلاع الرأي العام في البلاد وقد ذكر أربعة مرشحين للعرش : هادي باشا العمري ، واحد اعضاء الاسرة المالكة في مصر ، واحد ابناء شريف مكة ، وثقيب بغداد وقال ان هادي العمري أنسب المرشحين ولا سيما في الموصل حيث اسرته ، وازداد قائلًا ان اختيار واحد من ابناء الملك حسين يلاقي قبولاً بعيداً في بغداد وربما في كل مكان ولا سيما من شيعة العراق وذلك بسبب منزلة الملك حسين الدينية الرفيعة . وقد ختم ولسن آراءه باقتراح السر برسي كوكس كأول مندوب سام خلال السنوات الخمس الاولى من دون وجود ملك عربي ولكن يساعده وزراء عرب يساعدهم مستشارون بريطانيون . وذهب في آرائه بعيداً الى حد اقتراح نوع من الحماية التي قد تتطور الى دولة عربية بمنزلة دومينيون تحت التاج البريطاني (٥) .

(5) Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia 1917-1920: A Clash of Loyalties*, pp. 103-110.

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ تسلم ولسن من وزارة الهند برقية تطلب اليه أن يستطلع رأى الشعب العراقي في النقاط الآتية : (١) هل يجذون تأسيس دولة عربية واحدة تحت الاشراف البريطاني تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج الفارسي ، (٢) واذا كان الامر كذلك فهل يرون وضع الدولة الجديدة تحت حكم امير عربي ، (٣) وفي الحالة الاخيرة من الذي يقترحونه من الامراء العرب (٦) ؟

وقد ارسل ولسن نسخا من هذه البرقية والمراسلات الاخرى الى الضباط السياسيين البريطانيين في العراق (ومنهم الضباط السياسيون في ولاية الموصل) مع تعليمات لاجراء الاستفتاء . وقد اجري الاستفتاء في شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ (٧) .

وقد امضى سكان مدينة الموصل بياناً يطلبون فيه من بريطانيا العظمى ان تفضل بحمايتهم وادارة شؤون ولايتهم الى ان ياتي الوقت الذي ينالون فيه الفلاح والتقدم والاصلاح (٨) . وقد اشار تقرير لجن (المؤرخ في ٢٢ أيلول ١٩١٨) عن موقف الاهلين في ولاية الموصل ، الى ان جميع طبقات المسيحيين تؤيد الاشراف البريطاني المباشر ومن بين هؤلاء الكلدانيون والكاثوليك الذين كانوا يؤيدون الفرنسيين سابقا وقد بدلوا موقفهم لحوفهم من الحكم العربي وازاد التقرير ان يزيدى سنجار خافوا من حضور حاكم دير الزور ممثل الشريف حسين الى سنجار وطلبوا رسميا ان لا يولى في منطقتهم رجل مسلم .

ذكر لجن ان الاكراد الذين يؤلفون نصف عدد السكان ويسكنون ثلثي ولاية الموصل كانوا ضد العرب أيضا . وذكر اخيرا ان الملاكين هم الطبقة الوحيدة المؤيدة للحكومة العربية (٩) .

(6) Bell, *Civil Administration*, p. 127.

(7) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 111.

(8) Bell, *Civil Administration*, p. 128.

(9) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 112.

وقد كانت نتيجة الاستفتاء الرغبة في تأسيس دولة عربية موحدة
باجماع الآراء^(١٠) ، أما بشأن الأمير العربي فقد اختلفت الآراء .

المعارضة العربية :

بعد توقيع هدنة مندروس انتهت القومية في العراق لاسباب مختلفة
وطمح القوميون الى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق .

ولم يكن ثمة عامل أشد إثارة لاماني العرب القومية من التصريحات التي
اصدرتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها خلال الحرب حددت موقف هذه الدول
من الامبراطورية العثمانية وشعوبها غير التركية . فيان الجنرال مود وخطاب
لويد جورج في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ والبند الثاني عشر من بنود الرئيس
ولسن وأهم من كل هذه التصريح الانكليزي - الفرنسي وما رافق ذلك من
دعاية الحلفاء التي نشرت بكل حرية في الجزيرة العربية وسوريا ومراسلات
الحسين - ماکماهون كل ذلك اقنع العراقيين داخل العراق وخارجه ، برغم
جهود الادارة المدنية المضادة ، بأن امانتهم القومية كانت على وشك التحقق على
يد بريطانيا العظمى^(١١) . وقد جعل انتشار المبدأ الديمقراطي في تقرير المصير
شعب العراق ينتظر تأسيس حكومة قومية حالا على غرار الحكومة السورية .
ولكن تأخر البريطانيين في تقرير مستقبل العراق وآراء الكرمل ولسن سببت
التذمر بين القوميين العرب ، هذا بالإضافة الى أن سكوت البريطانيين التام عن
مستقبل العراق وعن التصريحات المختلفة خلق الحيرة والخوف من المستقبل

(١٠) نص تصريح الناصرة على الرأي السائد بأنه : « كنا نسبح منذ عهد الصغر بأن
العراق يتألف من ولايات البصرة وبغداد والموصل التي تسمى العراق وكانت بغداد عاصمته
دوما . وعلى كل حال فإن الموصل مرتبطة ببغداد كما ان بغداد تتبعى بهاء الموصل وتحصل
الموصل على فوائدها من التجارة البحرية عن طريق بغداد . وعلى هذا فإن نواتج مطلقا على فصل
ولاية الموصل عن العراق . في صدر الاسلام عندما نشبت الحرب بين علي ومعاوية كانت سوريا
وقواتها تحت حكم معاوية بينما كان العراق وبغداد تحت سيطرة علي . وهذا

سبب كاف » . مقتبس من كتاب Philip W. Ireland, *Iraq, A Study in*

Political Development, p. 172. وقد ترجمه الاستاذ جعفر خياط الى العربية .

(11) Ireland, *Iraq*, pp. 241-242.

ولا سيما في ما يخص الموصل • ولذلك بدأ العرب في العراق وفي سورية معارضة منظمة للبريطانيين •

تسوية ما بعد الحرب

تحت ضغط الحرب ، قطعت انكلترا على نفسها عهدا متناقضة مثل مراسلات الحسين - ماركهاون واتفاقية سايكس - بيكو • ولذلك فشلت انكلترا بعد الحرب في ارضاء جميع الفرقاء الذين يعينهم الامر • وقد تضمنت تسوية ما بعد الحرب فيما يخص العراق اتفاقية سان ريمو التي أعطت فقط العراق لبريطانيا وفرنسا ، والانتداب البريطاني على العراق ، وتوقيع معاهدة سيفر التي بها اعترفت الامبراطورية العثمانية بفصل العراق عنها ومعالجة مشاكل الأكراد والآشوريين في العراق •

اتفاقية سايكس - بيكو :

عقدت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية تبودلت بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا • اما المذكرات التي عينت الحصص البريطانية والفرنسية من الامبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه فقد تبودلت في لندن في يومي ٩ و ١٦ ايار سنة ١٩١٦^(١٢) • وكان نصيب فرنسا يشمل القسم الاكبر من سوريا وجزء من جنوب الاناضول وولاية الموصل • وكان نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي من العراق (أي ولايتي بغداد والبصرة) وكان في النية تأسيس منطقتي نفوذ لهما (هما منطقة أوب المرسوميتين على خارطة الملحقة بالاتفاقية) مع ادارة غير واضحة المعالم في قسم آخر من حصصهما (هما المنطقة الزرقاء والمنطقة الحمراء على الخارطة الملحقة) •

وعندما وقعت اتفاقية سايكس - بيكو كانت انكلترا تفكر في أن تستخدم

(12) Antonius, *Arab Awakening*, pp: 248-251, 428-430.

الامبراطورية الفرنسية كحاجز بين الامبراطوريتين الروسية والبريطانية^(١٣) ، ولذلك وافقت بريطانيا على اعطاء ولاية الموصل الى فرنسا . ولكن بريطانيا بدأت بعد الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الاوسط تحلم في تكوين امبراطورية الشرق الاوسط ، وهكذا اصبحت ولاية الموصل مهمة لادخالها في هذه الخطة الجديدة لاسباب جديدة غير مسبب نفعها ، وكانت امبراطورية الشرق الاوسط هذه أحد اسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا لتبديل اتفاقية سايكس - بيكو غير ان بعض تفاصيل تصميم امبراطورية الشرق الاوسط فشلت بينما نجح القسم الخاص بولاية الموصل نجاحا باهرا .

لقد أصبح من الضروري بعد الحرب أن تسوى مشكلة مستقبل المناطق التي سلخت عن الامبراطورية العثمانية . اما ما يخص السياسة الواجبة الاتباع في العراق فكانت هناك خطط مختلفة للسيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة^(١٤) . وكانت هناك مشكلة المساحة التي تحتلها بريطانيا وهل تكون ولاية الموصل من ضمنها واذا كان الامر كذلك فكيف يتم ذلك وكيف يمكن ارضاء فرنسا .

في كانون الاول ١٩١٨ حاول كلمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن أن يقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايكس - بيكو من جديد ، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين . وقد وافق كلمنصو على نقل ولاية الموصل الى منطقة نفوذ بريطانيا على ثلاثة شروط (١) ان تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعديل الاتفاقية المعقودة في ١٥ - ١٧ مايس ١٩١٦ (٢) أن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييدا تاما ضد اعتراض الولايات المتحدة الاميركية (٣) واذا عمل بنظام الانتداب

(13) Turkish Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la signature du Traité d'Armistice de Moudros*, 1914-195-196; hereafter cited as *Turkish Red Book*.

(14) Ireland, *Iraq*, pp. 176-200.

فيجب أن توضع دمشق وحلب والأسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد . ولم يدرك كلفنصو في حينه قيمة ما اعطى ولكنه لما ادرك بعد ذلك أن تسليمه ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال للويد جورج في ٢٢ مارس ١٩١٩ انه لو كان ادرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل (١٥) .

اتفاقية سان ريمو (١٦) :

أثناء مؤتمر الصلح استمرت المباحثات بين فرنسا وانكلترا حول النفط ، وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقعت اتفاقية نفط بيرنجيه - لونك وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن تعطى فرنسا نصيب ألمانيا (٢٥٪) من رأسمال شركة النفط التركية في الموصل وبغداد . ولما شعر كلفنصو بخسارة الموصل الفادحة رفض هذه الاتفاقية ، وبقيت معلقة الى أن استقال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠ (١٧) .

وفي ربيع ١٩٢٠ استأنف الحلفاء مفاوضات النفط وفي ٢٥ نيسان وقعت اتفاقية نفط سان ريمو وهي تعديل لاتفاقية بيرنجيه - لونك وقد ضمنت لرأس المال الفرنسي ٢٥٪ من المبالغ التي تستثمر في حقول نفط العراق كلها أو ٢٥٪ من متوج النفط الخام في حالة استثمار الحكومة البريطانية وحدها لحقوق النفط المذكورة . وقد اجريت بعض الاجراءات الخاصة بأنايب النفط وتسهيلات النقل وما شابه ذلك . وفي حالة استثمار النفط من قبل شركة نفط أهلية على الحكومة البريطانية أن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص تلك الشركة وقد كان مفهوما أن شركة مثل هذه ستكون تحت اشراف بريطانيا الدائم . واتفق أيضا على انه في حالة تأسيس شركة نفط أهلية سيسمح للحكومة العراقية او للأشخاص العراقيين اذا رغبوا في

(15) André Tardieu, "Mossoul et le Pétrole", in *L'Illustration*, CLV, pp. 381-382.

(16) For the San Remo Agreement See British Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, CXIII, pp. 350-353.

(17) Tardieu, *Op. Cit.*, p. 382.

المساهمة الى حد ٢٠٪ من رأس مال الشركة (١٨) .

الانتداب :

كان المفروض ان الانتداب اوجد حلا وسطا بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء اثناء الحرب . اوجد هذا النظام مؤتمر الصلح ووضعه تحت ادارة عصبة الامم وفقا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة (١٩) . وقد تنازلت تركيا بموجب تسوية الصلح عن ممتلكاتها في بلاد العرب وقد وضعت تحت الانتداب صنف - أ - لانها اعتبرت " في مرحلة من التقدم تسمح بالاعتراف باستقلالها بشرط أن تبقى تحت مشورة ومساعدة ادارية لدولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه الانفراد بادارة نفسها (٢٠) " .

وكان من المفروض أن يكون توزيع الانتدابات على دول الحلفاء من قبل عصبة الامم في مصلحة سكان البلاد المنتدب عليها وان يكون الانتداب واختيار الدول المنتدبة بموافقتهم .

ومنذ مايس ١٩١٩ اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك أجلوا اعلان قرارهم حتى يجدوا الفرصة لاقناعها بقبول الانتداب على ارمينيا . ولكن عندما اجتمع الحلفاء في سان ريمو اقساموا الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية . وقد اعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين واعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، واعلنت هذه القرارات في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ ولكن ولسن وكيل المندوب

(18). *State Papers*, CXIII, p. 351.

(19) For the mandate see Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930); Harold W.V. Temperley (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, I, pp. 500-523; VI, pp. 639-650; Aaron Margalith, *The International Mandates* (London, 1930); William Hocking, *The Spirit of World Politics* (New York, 1932); Arthur Holcombe, *Dependent Areas in the Post-War World* (Boston, 1941).

(20) British Foreign Office, *Treaty Series No. 11* (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sèvres, August 10, 1920*, Article 94.

السامي في العراق حجز برقية رويتر حتى ٣ مايس * وفي اثناء ذلك كان
ولسن يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة التي يجب أن
تتبعها بريطانيا في العراق ، وقد اقترح ولسن اما سيطرة بريطانيا بدون الاشارة
الى عصبة الأمم أو جلاء بريطانيا سريعا ، وقد رفض هذان الاقتراحان ،
ووافقت اللجنة الوزارية أخيرا على حل وسط يحفظ مركز بريطانيا في
العراق عن طريق حسن نية الشعب العراقي ، وفي ٢٠ حزيران نشر البيان
الآتي في بغداد (٢١) :

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها
في خصوص العراق فتتوقع ان سيكون من الشروط المبرورة أولا يحفل
العراق بحكومة مستقلة تضمن استقلالها جميعا -تسوية الامم وتوكل بريطانيا
وكالة بها * ثانيا تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم
الداخلي والامن الخارجي وثالثا الزامها بتشكيل قانون اساسي وبأد
تستشير اهل العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة
الموجودة في بلاد العراق وراثتها ومنافعها لتحتوي الوكالة المذكورة على
شروط لتسهيل مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة الى ان تتمكن
من الوقوف على نفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة فقررت حكومة جلالة
الملك تكليف السير برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعليه سيرجع سمادته
الى بغداد في موسم الخريف وينقله وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية
في العراق بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الان وستبقى السلطة
للسير برسي كوكس لتنظيم موقت أولا - مجلس شورى تحت رئاسة عربي
وثانيا - مؤتمر عراقي ممثل جميع اهل العراق ينتخب اعضاؤه باختيارهم
ليكون مما يجب عليه تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر
العراقي *

ولكن العراقيين اعتبروا الانتداب استعمارا مقنعا تحت اسم جديد وعبرت
جريدة الاستقلال عن شعور الوطنيين عامة في سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٢ حين
قالت (٢٢) :

« نحن لا نرفض الانتداب بسبب اسمه ولكن لان معناه تحطيم
الاستقلال * * * فكللمات مثل انتداب ووصاية وحماية واثمان ومساعدة واشراف
ومشاركة يستعملها المستعمرون كلها تعني الانتداب ويقصد بها خدع الشعوب ،

العراق ٢١ حزيران ١٩٢٠ * Ireland, Iraq, pp. 220-221. (21)

(٢٢) الاستقلال ، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٨ آذار ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩
١٩ - ٢٤ مايس ١٩٢٢ ، ٥ حزيران ١٩٢٢ .

ولكن الاسم وحده تغير وبفس الطريقة يتكلمون عن تحرير الانسانية ومساعدة الضعفاء الخ * * * *

وقد انكر العراقيون سلطة عصبة الامم في اعطاء الانتدابات ، واعتقدوا بأن قبول أى شئ ، أقل من الاستقلال التام كإثمة تحل بهم . وقد اعلنوا أن اراقة الدماء « ستكون ثمنا يبخسا يدفعونه للاستقلال » . « وأن » الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وأن الثورة سواء أنجحت أم اخفقت هى الطريق الوحيد لا الأفضل فى انجاح قضية الحرية (٢٣) . »

وقد بدأ العراقيون الوطنيون بعد اعلان الانتداب مباشرة دعوتهم التى ادت الى ثورة ١٩٢٠ *

معاهدة سيفر :

فى ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر ، وقد اعطت هذه المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب . بموجب المادة ٩٤ وضع العرائى تحت الانتداب (وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم) . وقد نصت نفس المادة على تشكيل لجنة لتعين خط الحدود التركية العراقية الموصوف فى المادة السابعة والعشرين من المعاهدة . وهذا الخط يستد شرقا مع الحدود التركية السورية حتى نقطة على خط الحدود الشمالية لولاية الموصل ومنها شرقا حتى نقطة التقاء الحدود التركية الايرانية . ويعدل خط الحدود الشمالى لولاية الموصل بحيث يمر جنوب العمادية . ونصت المادة نفسها على ان الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الاخرى وتختار الدولة المنتدبة عليه (٢٤) .

ان عدم ابرام تركيا لهذه المعاهدة لم يغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع خططهما موضع التنفيذ فى هذين البلدين كما لو كانا فضلا من تركيا بطريقة شرعية .

الاستقلال . ٢٣ حزيران ١٩٢٢ . pp. 141-147. (23) Bell, *Civil Administration*.

(24) *The Treaty of Sèvres*, Article 94.

الأكرد :

يؤلف أكرد العراق سدس سكان البلاد ، وهم يختلفون عن الاكثرية العربية في الجنس واللغة ولكنهم مسلمون سنيون . وهم قوم مقسمون بين العراق وايران وتركيا وسوريا . وقد كان بعض القوميين الاكرد ولا يزالون يطمحون الى تكوين دولة مستقلة ولكن تقسيمهم بين هذه الاقطار هو العقبة الرئيسة في طريقهم (٢٥) .

كان مستقبل الاكرد كمجموع (عدا ٧٠٠٠٠٠٠ منهم في ايران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا التي انتهت في ١٠ آب ١٩٢٠ بامضاء معاهدة سيفر (٢٦) . وقد تضمنت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ انه خلال ستة اشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي تقطنها اكثرية كردية ساحقة والواقعة شرقي نهر الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لارمينيا وشمالى الحدود التركية السورية والتركية العراقية . وفي خلال سنة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ اذا خاطب اكرد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم بطريقة تظهر ان الاكثرية ترغب في الاستقلال عن تركيا واذا اعتبر مجلس العصبة انهم قادرون على مثل هذا الاستقلال فيسمنحونه . وفي هذه الحالة لن يرفع الحلفاء اعتراضا على انضمام الاكرد لدولة كردية مستقلة مؤلفة من الاكرد القاطنين في جزء كردستان الذي كان حتى الآن ضمن ولاية الموصل (٢٧) .

ولكن هذه الخطة لم تتحقق لان تركيا لم تبرم معاهدة سيفر ولان الاكرد كانوا متقسمين فيما بينهم حول رغباتهم ولان اكرد العراق منفصلون عن

(25) For a discussion of the Kurdish question, see Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74; British Colonial Office, *Special Report on the Progress of Iraq 1920-1931*, pp. 251-266; British Colonial Office, *Annual Reports on the Administration of Iraq*.

(26) *British Special Report*, p. 252.

(27) *The Treaty of Sèvres*, Articles 62-64.

اكرداء تركيا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ولكنهم مرتبطون بعرب العراق
اقتصاديا •

قبل أن تعقد هدنة ١٩١٨ وقبل أن تصل الجيوش البريطانية الى سلجق
السليمانية كان الترك قد أخذوه وتركوا الحكم في أيدي الشيخ محمود
برزنجي ، وفي اول كانون الاول ١٩١٨ أي بعد امضاء الهدنة وقع البريطانيون
اتفاق مع الشيخ محمود وافق فيه على قبول المساعدة والحماية منهم ، وفيه امتدت
سيطرته على اقسام اخرى من كردستان خارج السليمانية • وقد أدى هذا
التشجيع من البريطانيين الى تصادمه مع بعض زعماء الاكرداء والبريطانيين
انفسهم ، ففي ٢٠ مايس ١٩١٩ ثار على البريطانيين ولكن في ١٨ حزيران
أسروه ونفوه الى الهند واحتلوا السليمانية وعين موظفون اكرداء تحت اشراف
موظفين بريطانيين (٢٨) •

وعند تأسيس الحكومة العراقية الموقفة في بغداد بتاريخ ١٠ تشرين
الثاني ١٩٢٠ ، احتفظ المتدوب السامي البريطاني باشرافه على المناطق
الكردية (٢٩) • وقد انقسم الاكرداء على انفسهم في موضوع مستقبلهم : ففي
السليمانية كانت هناك رغبة في الوحدة والاستقلال ، بينما لم يكن هناك شيء
من هذا القبيل في اربيل وكر كوك • في ٦ مايس ١٩٢١ أذاع المتدوب السامي
البريطاني بيانا طلب فيه من الاكرداء بيان رغباتهم واقترح فيه تأسيس قضاء
كردى في لواء الموصل وقضاء آخر في اربيل وادارة خاصة برئاسة متصرف
في السليمانية ، فوافق اكرداء الموصل واربيل على اقتراحه واصبحوا مواطنين
عراقيين ولكن اكرداء السليمانية رفضوا الاقتراح ولذلك استمر الاشراف
البريطاني عليهم • واما في كركوك فكان هناك متصرف عراقي منذ شباط
١٩٢١ •

هكذا كانت الحال حين اجري استفتاء لاتخاب الامير فيصل للملكية

(28) Bell, *Civil Administration*, pp. 59, 64-65.

(29) *British Special Report*, p. 253.

العراق ، وقد صوت أكثر أكراد الموصل وأربيل في جانب انتخابه على شرط الإدارة اللامركزية ، وصوت اكراد كركوك ضده وأما أكراد السليمانية فلم يشتركوها في الاستفتاء .

وفي خلال ذلك كانت الدعوة التركية ترشح الى كردستان واحتلت بعض القوات التركية غير النظامية رواندوز (٣٠) . وقد عمت القوضى واضطرت القوات البريطانية على اخلاء السليمانية في ٥ أيلول ١٩٢٢ وفي ١٢ أيلول استدعى البريطانيون الشيخ محمود وعينوه متصرفا للسليمانية . وبالرغم من انه اظهر رغبة في تنفيذ سياسة الحكومتين البريطانية والعراقية ، سرعان ما بدأ في تدبير المؤامرات مع القبائل الكردية ضد الحكومة . وفي تشرين الثاني اعلن نفسه ملكا على كردستان وألف وزارة وطلب الى جميع الاكراد الآخرين الخضوع له . وبالرغم من ان أكثر الاكراد كانوا ضد حكمه ، وبالرغم من بعض الصعوبات التي جابهته بها السلطات البريطانية والعراقية فانه احتفظ بالسليمانية حتى ١٩ تموز ١٩٢٤ حين احتلتها القوات العراقية .

الأتوريون :

قبل سنة ١٩١٤ كان الأتوريون رعايا للإمبراطورية العثمانية في ولاية حكارى . وفي خلال الحرب شجعهم الروس على الثورة ضد حكومتهم ، فلما ناروا انتقم الأتراك منهم واجبروهم على مغادرة تركيا (٣١) . وعدت بريطانيا الأتوريين بالمساعدة فاجاءوا الى العراق مارين بابران . وقد أسكتت الحكومة البريطانية خمسين ألفا من اللاجئين واطعمتهم لمدة ثلاث سنوات في معسكر قرب بعقوبة . « وقد نظر اليهم أكثر العراقيين نظرتهم الى قومية عربية ذات دين يختلف عن دينهم لا تربطهم بالعراق روابط متينة من الوطنية والولاء ولم يكن لهم أى حق بعناية خاصة من الحكومة العراقية (٣٢) » .

(30) Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74.

(31) For a discussion of the Assyrian problem, see *British Special Report*, pp. 266-279; and the *British Annual Reports*.

(32) *British Special Report*, p. 266.

في المادة الثانية والسيتين من معاهدة سيفر (التي نصت على اعطاء الحكم الذاتي لاکراد تركيا والعراق) نصت المعاهدة ايضا على « مشروع يحتوى ضمانات تامة لمحافظة الآتوريين والکلدانيين والطوائف الدينية والعنصرية الاخرى داخل كردستان ، وتحقيقا لهذه الغاية ستزور لجنة مؤلفة من ممثلين بريطاني وفرنسي وايطالي وایراني وکردي منطقة کردستان لمعاينتها وتقرير ما اذا كانت الحاجة تمس الى تعديل خط الحدود التركية عند التقائه بالحدود الايرانية⁽³³⁾ » . اما الآتوريون فكانوا يأملون أن تضم معاهدة الصلح منطقتهم الى العراق ولكن المعاهدة استتت منطقتهم من العراق وأعطت العمادية الى تركيا خلال صيف ١٩٢٠ اشترك الآتوريون في قمع الثورة العراقية في منطقة بعقوبة . وبسبب العداوة بين الآتوريين والعراقيين ولاسباب أخرى قرر البريطانيون نقل الآتوريين الى زاخو ودهوك وعقرة والعمادية في لواء الموصل جنوبي ولاية حکاری . وفي اثناء ذلك وضعوا في معسكر جديد يدعى معسكر مدان بينما كانت بريطانيا تفكر في مشروع لاستقرارهم النهائي الذي يمكن بريطانيا من اغلاق المعسكر وقطع المساعدات . . وعلى كل حال فقد حدث انطباع عند الآتوريين بأن خط الحدود مع تركيا سيعدل وان ولاية الموصل ستكون في النهاية للعراق وهكذا استمرت عملية تصفية المعسكر على أمل أن تتحقق احلامهم وان لا يعاد المسيحيون النسطوريون تحت رحمة الاتراك . بعد استقرار الآتوريين في لواء الموصل انقسموا الى قسمين : جماعة الزعيم السياسي اغا بطرس وجماعة البطريرك مار شمعون . وقد حاول اغا بطرس اسكان اتباعه بالقوة في منطقة تقع بين تركيا وایران ، ولكنهم اثاروا الاضطرابات مع اكراد العراق المحليين وهذا سبب معارضة السلطات السياسية البريطانية لخطته⁽³⁴⁾ .

لما شرع البريطانيون باجلاء بعض جيوشهم عن العراق استبدلوها

(33) *The Treaty of Sèvres*, Article 62.

(34) *Report on Iraq Administration 1920-1922*, pp. 107-108.

بالأتوريين للمحافظة على انتدابهم على العراق • وقد اعتقد العراقيون « بأن البريطانيين يتحيزون الى الأتوريين اخوانهم في الدين وانهم يضعون الخطط لاستقلال مطامح الأتوريين السياسية في ابقاء العراق تحت الحكم البريطاني » • وقد أثبت الأتوريون انهم أكثر اعتداء مما توقع العراقيون وسببوا الاضطرابات في مدينة الموصل بتاريخ ٥ آب ١٩٢٣ وفي كركوك بتاريخ ٤ مايس ١٩٢٤ حين قتلوا كثيرين من العراقيين المدنيين (٣٥) •

تأسيس الحكومة الوطنية

خلال صيف ١٩٢٠ ثار العراقيون ضد البريطانيين (٣٦) • وقد كانت الثورة العراقية نتيجة منطوية للتطورات التي حدثت خلال الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨) وبعدها • فان عدم تنفيذ الحلفاء لعهودهم التي قطعوها للعرب خلال الحرب (٣٧) وسوء الادارة البريطانية كانا أهم سببين للثورة • وقد سببت هذه الثورة الاسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة في العراق واستفزت البريطانيين الى اتخاذ سياسة استبدال الانتداب بمعاهدة •

بينما كان الرأي العام الانكليزي يزد في ضغطه للجلاء عن العراق بسبب المصروفات الثقيلة فكرت الحكومة البريطانية في سياسة تتبعها بعد انهيار الثورة العراقية في ١٩٢٠ ، فظهرت فكرتان : اما الجلاء عن العراق وترك الانتداب واما تأسيس حكومة وطنية عراقية ، وقد اعتقد السريزسي كوكس ان اخلاء العراق يعني رجوع الاتراك وقد كتب في الخلاصة التاريخية التي اعدّها

(35) Toynbee, *Op. Cit.*, p. 486; *British Special Report*, pp. 267-268.

(36) For the Iraqi Revolt, see Sir Aylmer Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia*, 1920 (Edinburgh and London, 1922).

(٣٧) مثل اليهود التي قطعها السريزسي ماكماهون ممثل بريطانيا في القاهرة للشريف حسين ١٩١٥ - ١٩١٦ لتأسيس دولة عربية مستقلة وبيان الجنرال مود بتاريخ ١٩ - ١٩١٧ الى امالي بغداد واعدا بتحرير العراق وبنود الرئيس ولسن التي وعدت بتقرير المصير والتصريح الانكليزي - الفرنسي بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ واعدا بتحرير العرب النهائي التام من الاتراك •

للمس بيل * لم يفكر أحد بالجلاء ، والجلاء يعنى ترك الانتداب مع السبعة
أو الثمانية ملايين من الدناير التي كانت لنا في العراق ، ويعنى النقص التام
للوعود التي اعطيتها للعرب خلال الحرب وعودتهم المحزنة للقوضى وللنير
التركي البغيض حالما تغادر البلاد ، واخيرا فان الجلاء سيثير كراهية السكان
الذين تغدر بهم ولن يغد بدون اراقة الدماء الا بوجود فرقة عسكرية
انسانية (٣٨) * .

الحكومة الموقته :

جازف السر برسي كوكس بتنفيذ الفكرة الثانية وهي تأسيس حكومة
وطنية للعراق ولذلك فانه غادر لندن قاصدا العراق في أول تشرين الاول
١٩٢٠ فوصل بغداد في ١١ تشرين الاول ، وقد ترك السر ارنولد ولسن البلاد
فوراً * أمضى كوكس بعض الوقت في استشارة مختلف الاشخاص من مناطق
شتى ومن طبقات متباينة (٣٩) * . ولقد بذل جهده لتهدئة البلاد وذلك قبل أن
يوافق على تأسيس الحكومة الوطنية تحت رئاسة فيصل * ومع ذلك لم تكن
كربلاء والتجف وطويريج والرمثة وهيت والساوة والكوفة وديالى واربيل
قد خضعت للحكم المباشر بعد (٤٠) * . واما في الموصل فلا يزال التناق مستمرا
بتأثير الدعوة الكمالية (٤١) * . وكان من رأى كوكس أن يزيد من اشتراك
العرب في ادارة البلاد وان ينقص من عدد الموظفين البريطانيين والهنود *
ولذلك قرر اقامة حكومة موقته تحت اشرافه * .

في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٠ سأل كوكس نقيب اشراف بغداد عبدالرحمن
الكيلاني أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة الموقته ، وبعد تردد وافق
النقيب * .

(38) Bell, Lady Florence (ed.), *The Letters of Gertrude Bell*,
p. 427.

(39) Bell, *Letters*, p. 456.

(40) Ireland, *Iraq*, p. 277.

(41) *British Report*, 1920-1922, p. 3.

اعتدت الحكومة البريطانية انه من الأفضل الابتداء بانتخاب رئيس للدولة قبل ايجاد جمعية تأسيسية أو دستور • وكان من المفهوم ان ملكا عربيا يقبله البريطانيون والاحزاب الوطنية أفضل من جمعية تأسيسية قد تسن دستوراً من دون ضمان تهدئة أو أرضاء المعارضة القوية في البلاد (٤٢) •

كثير الحديث منذ هدنة مندروس عن أمير عربي لرئاسة الدولة الجديدة وكان أحد أنجال الملك حسين يذكر دائماً •

كان أكثر الموظفين البريطانيين في بغداد والقاهرة يجذبون أحد أنجال الشريف حسين ولاسيما فيصل (٤٣) • وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٠ تباحت اللورد كرزون مع فيصل في لندن حول ترشيحه لعرش العراق والظروف القائمة فيه • وبعد تردد ومناقشة طويلة قبل فيصل العرش أخيراً • وفي أوائل حزيران ١٩٢١ رجحت الحكومة البريطانية فيصلاً ان يحضر الى العراق وفي ٢٩ حزيران وحصل بغداد (٤٤) •

لقد تركت فكرة دعوة جمعية وطنية لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء • وفي ٨ تموز ١٩٢٠ سأل مجلس الوزراء المندوب السامي عن سبب تأخير نشر قانون الانتخاب فأجاب بأنه مستعد لنشر القانون اذا عملت بعض الترتيبات الخاصة بالاكراد • وفي ١١ تموز اتخذ مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس قراراً باعلان « صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون » وقرر المجلس أيضاً ارسال قراره الى وزارة الداخلية لكي تنشره وتتخذ ما هو ضروري ، وقد أعطى المجلس الاكراد الذين لا يزال مستقبلهم مشكوكاً فيه حق الاشتراك في الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤون •

وقد رغب فيصل وكوكس في اجراء الاستفتاء لنيل موافقة الشعب

(42) Ireland, Iraq, p. 303.

(43) وقد تحدث البعض عن جمهورية برئاسة سيد طالب ، انظر *British Report*, 1920-1922, pp. 10-11.

(44) *British Report*, 1920-1922, pp. 12-13.

لانتخاب فيصل ، وقد اذاع المندوب السامي ان المجلس التأسيسي سيجتمع بعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء . وقد نشر وزير الداخلية استمارات الانتخاب (مضابط) وقد جرت بعض المحاولات لمقاطعة الاستفتاء ومحاولات أخرى لانتخاب فيصل بشروط . وقد صوتت كركوك ضد فيصل ورفضت السليمانية الاشتراك بالاستفتاء . وفي كربلاء اصدر مهدي الخالصي فتوى سائلا الشعب انتخاب فيصل ملكا بشرط ان يكون العراق مستقلا استقلالاً تاماً . وفي اربيل والموصل انتخب الكثيرون فيصلاً بشرط حماية حقوق الاكراد والاقليات . وصوت بعضهم في الموصل في صالح فيصل بشرط استمرار الانتداب البريطاني^(٤٥) . كانت نتيجة الاستفتاء ان ٩٦٪ من المشتركين بالاستفتاء انتخبوا فيصلاً . وقد حدد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ لتتويج الملك الجديد ، وبهذه المناسبة خاطب فيصل شعبه معلناً^(٤٦) : « ان اول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، لتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلوات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى » . وفي نفس اليوم قبل الملك فيصل استقالة الحكومة الموقته ، وفي ١٠ أيلول ١٩٢١ ألقت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد^(٤٧) .

معاهدة ١٩٢٢

كان الملك فيصل يعلم تام العلم مسؤوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة كدولة متدبة وكان مستعداً لمفاوضتها لعقد معاهدة تحل محل صك الانتداب^(٤٨) . وعلى هذا الاساس وافقت الحكومة البريطانية على ترشيحه

(٤٥) *British Report*, 1920-1922, pp. 14-15.

(٤٦) *British Report*, 1920-1922, p. 15.

(٤٧) *British Report*, 1920-1922, pp. 16-17.

(٤٨) « كان قصد الحكومة البريطانية ان لا تحل المعاهدة المقترحة محل الانتداب بل ان

يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة » ، انظر : *British Special Report*, p. 14.

للعراق • وهكذا كان اول واجب امام الوزارة الجديدة ان تفاوض لعقد المعاهدة^(٤٩) • ولكن ظهر من البداية ان الحكومة البريطانية قصدت من المعاهدة مجرد حلولا محل صك الانتداب مع بعض المكاسب للجانب البريطاني أى تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيون ان تكون تعاقدا بين فريقين مستقلين والغاء الانتداب الذى يعتبرونه استعمارا مقنعا •

وقد عادت الدعوة ضد الانتداب فى العراق ولا سيما بعد تصريح فشر ممثل بريطانيا فى عصبة الامم فى ١٧ تشرين الثانى ١٩٢١ حين اخبر عصبة الامم عن نيات الحكومة البريطانية نحو العراق فقد قال^(٥٠) : « لم يقصد بالمعاهدة بدىلا للانتداب الذى سيقى الوثيقة الفعالة التى تعين التزامات الحكومة البريطانية بالنيابة عن عصبة الامم » وقد زادت دعوة الوطنيين قوة وعقدت الاجتماعات فى كربلاء وبغداد • وأصرت الصحافة الوطنية على وجوب الاعتراف بالعراق مستقلا قبل عقد المعاهدات لان المعاهدة لا تعقد الا بين الشعوب المستقلة^(٥١) •

فى ٣٠ ايلول ١٩٢٢ ألفت النقيب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الانكليزية ، وبعد عشرة أيام امضيت على أن يبرمها المجلس التأسيسي • وفى ١٣ تشرين الاول نشرت المعاهدة مع بيان من الملك فيصل فى بغداد وبيان آخر من جورجى فى لندن^(٥٢) :

لقد خولتني الحكومة البريطانية ان اذيع البيان التالى بمناسبة مضاء المعاهدة التى لشر تصبها اليوم : ان الحكومة البريطانية التى تشعر بالتزاماتها العميقة تجاه العراق مقتنعة بان هذه الالتزامات ستتحقق كل الانجاز بواسطة معاهدة التحالف التى وقعت بالنيابة عن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، وستقوم الحكومة البريطانية بكل ما هو فى طاقتها لتحديد حدود العراق لكى يستطيع العراق حين ابرام

(49) *British Special Report*, p. 14.

(50) Ireland, *Iraq*, pp. 339-340; League of Nations, *Official Journal*, 1921, pp. 1215-1217.

(٥١) الاستقلال ، ١٢ ، ٢٤ مايس ١٩٢٢ •

(52) *British Report*, 1922-1923, pp. 186-187.

المعاهدة وملحقاتها وسن الدستور ان يقدم طلبا لفيزوله كعضو في عصبة الأمم . والحكومة البريطانية تنظر هذا الطلب حالا تسوى الحدود وتؤلف حكومة مستقرة وفقا للدستور وستستعمل وساطتها لهذه الغاية بشرط ان يتم ذلك وفقا للبادئ السائدة من المعاهدة وهي في رأي الحكومة البريطانية الوسيلة الوحيدة لانهاء الانتداب انهاء قانونيا .

وبالرغم من ان المعاهدة العراقية لسنة ١٩٣٢ لم تذكر الانتداب فانها عمليا صك الانتداب في ثوب جديد . وقد وضعت الاعباء المالية التي فرضها الانتداب على العراق في اربع اتفاقيات منفصلة ملحقه بالمعاهدة : واحدة للموظفين البريطانيين في العراق واثنين لدور البريطانيين في الشؤون العسكرية والقضائية في العراق ورابعة لامتيازات بريطانية اقتصادية في سكك حديد العراق ومينائه . وقد احتوت المعاهدة ضمنا نهاية الانتداب ، ولكن الحكومة العراقية رغبت ان تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى والتي تعهدت بريطانيا كنتيجة لها ان تستعمل وساطتها « لضمان قبول العراق كعضو في عصبة الأمم بأسرع ما يمكن » . ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمنا بريطانيا العظمى كدولة منتدبة عن عصبة الأمم في العراق . وقد عارضت الوزارة العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لانها اعتقدت ان قبولها لصك مثل هذا سيمنع قبول العراق المبكر في عصبة الأمم (٥٣) ، واملت ان لايسمح « تحالف » عشرين سنة قبوله . ولكن الوزارة اصبحت غير مرغوب فيها في العراق فاضطرت على الاستقالة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣ (٥٤) .

(53) *British Special Report*, p. 15.

(٥٤) يقول إيرلند في كتابه *العراق* ص ٣٦٢ : « ان الوزارة لما عجزت عن معالجة موضوع مظالم تركيا بالوصول قدمت استقالتها » .

الفصل الثاني

مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لاندحار وانحلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا العظمى ، وقد تأثر تكوين العراق الحديث الذي احتله البريطانيون خلال الحرب العالمية الاولى ووضع بعدئذ تحت الانتداب البريطانى بخطط الحلفاء لتقسيم الامبراطورية العثمانية . ففى خلال الحرب العالمية الاولى وقعت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وايطاليا اتفاقيات شتى حول تقسيم الامبراطورية العثمانية ^(١) . وعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة موندروس فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ ^(٢) املى الحلفاء شروطهم ، وقد نصت الهدنة على فتح الدردنيل والبسفور واحتلال الحلفاء لحصونهما ونزع سلاح الجيش التركى وتسليم البوارج الحربية التركية وحق الحلفاء فى احتلال اية نقطة استراتيجية واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد واستسلام جميع الحاميات فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا وما بين النهرين (ميزوبوتاميا - العراق) واستسلام الموانئ التركية فى شمال افريقيا وعلى حق الحلفاء فى احتلال أى قسم من الولايات الارمنية الست اذا حدث اضطراب فيها .

(١) وهى معاهدة لندن ١٩١٥ ، اتفاقية ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا ، اتفاقية سانكتس - بيكو ١٩١٦ واتفاقية شان جان دى مودريان ١٩١٧ .

(2) For the Mudros Armistice, see Eliot Grinnel Mears, *Modern Turkey*, pp. 624-626; Temperley (ed.), *Op. Cit.*, I, pp. 495-497.

تركيا الكمالية

وفي اوائل شباط ١٩١٩ ، وفي اثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس طالب فنزلوس رئيس وزراء اليونان بازمير في تركيا ، وقد أيده الفرنسيون والانكليز وعارضه الايطاليون . وبعد انسحاب الوفد الايطالي من المؤتمر في ٢٤ نيسان ١٩١٩ خوله لويد جورج وكلمنصو وولسن احتلال ازمير . نزلت القوات اليونانية في ازمير في ١٥ ايس ١٩١٩ تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسية والاميركية^(٣) . وقد برروا ائزال القوات بزعمهم أن القوات التركية غير النظامية والمدنيين عرضوا اليونانيين والأقليات الأخرى للخطر^(٤) . وفي نفس الوقت نزلت قوات ايطالية في ادايا في ٢٩ نيسان ١٩١٩ وفي أواخر خريف ١٩١٩ استبدلت القوات البريطانية بقوات فرنسية في كليسيا وسوريا حتى حدود فلسطين .

في ليلة ١٥ - ١٦ مارت ١٩٢٠ ، وفي الوقت الذي أفرغ الانكليز الشعور القومي في تركيا ، قرروا اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم الى مالطا ، وقد هرب كثيرون الى آسيا الصغرى . وفي نفس اليوم احتل البريطانيون القسطنطينية باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين متمردين وحلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠^(٥) .

في اواخر ربيع ١٩١٩ كان الحلفاء قد ارسلو مصطفى كمال باشا الى الاناضول كمفتش عام للقوات المراقبة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام ، كما عينته الحكومة العثمانية في نفس الوقت واليا على ارضروم . ولكن اعتبرته وزارة الداماد فريد خارجا على القانون في ١١ تموز ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء لاعمالهم غير المشروعة وبسبب مهاجمة الحكومة العثمانية في

(3) Temperley, *Op. Cit.*, VI, pp. 25-26.

(4) *The New York Times*, April 5 and 13, 1919; May 17, 18, 23, 28 and 29, 1919.

(5) *The Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *The New York Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *Current History*, XVII, p. 280.

القسطنطينية لخضوعها للحلفاء • وقد التفت الوطنيون الاثراك حوله واجتمع
اول مؤتمر منظم للحزب الوطني الجديد في ارضروم في ٢٧ تموز ، والتأم
مؤتمر آخر في سيواس في ١٣ أيلول ووافق على « الميثاق الوطني » • بعد
سقوط وزارة الداماد فريد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق الى الوزارة
الجديدة التي اجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد • وقد وافق مجلس
النواب الجديد على الميثاق الوطني في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ • بعد احتلال
البريطانيين للقسطنطينية وحل البرلمان العثماني ، عقد المجلس الوطني الكبير
اول اجتماعاته في انقرا في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ ، وكان من واجب هذا المجلس
تنفيذ الميثاق الوطني لعدم وجود أي برلمان عثماني شرعي قادر على تحقيق تلك
الاهداف الوطنية • وفي رأى الوطنيين يمثل الميثاق الوطني اقصى التضحيات
التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم (٦) • وقد نصت المادة
الاولى من الميثاق على ما يلي :

إذا اقتضت الضرورة يقرر مصير اجزاء الامبراطورية العثمانية
التي تسكنها اكثرية عربية والتي كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الاول
١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتضويات سكانها الحر •
أما تلك الاجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أو
خارجة) التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس
والهدف ومشرية بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراماً
كليا متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف
كلها لا يتجزأ لاي سبب منطقي أو قانوني (٧) •

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر وقد املها الحلفاء على حكومة
السلطان العثمانية وقد وسع هذا العمل الهوة التي تفصل بين الحكومة العثمانية
والمجلس الوطني الكبير وشدد من عزيمة الوطنيين على مكافحتها • وقد نصت

(٦) *Current History*, XVII, p. 280; for the text of the "National Pact" see *Current History*, XVII, p. 280; Mears, *Op Cit.*, pp. 629-631; Temperely, *Op. Cit.*, VI, pp. 605-606.

(٧) تشير الفقرة الثانية من هذه المادة الى اراضي كلكتيا ، التي استعادها الاثراك بالاتفاقية
التركية - الفرنسية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والى ولاية الموصل التي احتفظت بها بريطانيا •
وهكذا نشأت مشكلة الموصل •

المعاهدة عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية كعاصمة عثمانية على تدويل الاراضي المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا وعلى اعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي أو مستقلة اذا قرر ذلك باستفتاء ، وادارة اليونان لازمير لمدة خمس سنوات يجرى في نهايتها استفتاء لتقرير مستقبلها ، وتنازل تركيا عن بعض الاراضي والجزر لليونان وايطاليا ، وعلى اعلان ارمينية دولة مستقلة ، واعتراف تركيا بالانتدابات في سوريا والعراق وفلسطين ، واستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا ، وحماية الاقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للإشراف والتنظيم ، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة تأسيس نظام الامتيازات ، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء (٨) .

وقد عقد في اثناء ذلك اتفاق عسكري وثقافهم سياسي بين روسيا السوفيتية والوطنيين الاتراك ، وكذلك وافق الحلفاء على أعمال عسكرية تقوم بها اليونان في الاناضول ، وقد انتصروا في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ . ولكن الحلفاء فشلوا في الاحتفاظ بوحدتهم فان رجوع الملك قسطنطين الى اليونان باعد بينها وبين فرنسا وانكلترا . وفي ١٦ مارس ١٩٢١ عقدت روسيا السوفياتية معاهدة صلح منفردة مع الكماليين ، واخلت ايطاليا اداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات . ووقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ في انقرا معاهدة مع الوطنيين الاتراك واخلت كلكتيا . وقد جاءت الضربة الاخيرة عندما اعلن مجلس الحرب الاعلى الحليف في ١٠ آب ١٩٢١ ان الحرب التركية - اليونانية حرب خاصة بهما

(8) The treaty may be found in British Foreign Office, Treaty Series No. 11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey, signed at Sèvres, August 10, 1920* (London, 1920).

واعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان الحياد^(٩) .

فى أوائل ١٩٢١ وصلت بعثة من حكومة القسطنطينية الى انقرا وقررت البقاء فيها الى أن يوافق الحلفاء على تعديل معاهدة سيفر ، وأخبر مصطفى كمال باشا حكومة القسطنطينية بأن حكومة انقرا هى الحكومة الشرعية الوحيدة فى تركيا^(١٠) .

وفى أوائل ١٩٢٢ غادرت انقرا بعثة تركية للصلح الى لندن . واجتمع بعد ذلك وزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا فى باريس لبحث المشكلة التركية - اليونانية ومطالب الوطنيين الأتراك لتعديل معاهدة سيفر . وعندما فشلت مفاوضات الصلح هاجم الوطنيون الأتراك اليونانيين ودخلوا أزمير فى ٩ ايلول ١٩٢٢ وأسروا بعض الجنود اليونانيين وطردوا الآخرين من الأراضى التركية . طلب النجدة العسكرية رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج من الدومينيونات ودول البلقان ولكن عبثا . واذاع بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا ان بلاده غير مستعدة لاستعمال القوة ضد الأتراك . فاضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا الى طلب الهدنة فعقدت فى مودانيا فى ١١ تشرين الاول ١٩٢٢^(١١) . وقد أصر مصطفى كمال باشا فى مؤتمر مودانيا على اعتبار الميثاق الوطنى حدا أدنى من لائحة حقوق تركية ومطالب باسترجاع الأراضى المفقودة وبإستفتاء فى تراقيا الغربية وبإلغاء الامتيازات وبالإعتراف بسيادة تركيا التامة^(١٢) .

فى ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وصل رفعت باشا الذى عين واليا على تراقيا الغربية الى القسطنطينية . وفى أول تشرين الثانى شرع المجلس الوطنى التركى الكبير قانونا اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا فى البلاد والغى

(9) *The New York Times*, August 11, 1921.

(10) *The New York Times*, January 31, 1921; February 3, 6 and 7, 1921.

(11) *The New York Times*, October 10, 1922.

(12) *Current History*, XVII, p. 286.

السلطنة وجميع قوانين حكومة القسطنطينية التي شرعت منذ ١٦ مارت ١٩٢٠ •
وحينما اعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني ان حكومة القسطنطينية لم تعد
موجودة وافق مندوبو الحلفاء السامون على الاوضاع الجديدة • وفي ١٦
تشرين الثاني اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد وحيد الدين السادس
بالخيانة ولكنه فر الى مالطا في اليوم التالي ، وهكذا أصبحت تركيا الكمالية
الحكومة الوحيدة في تركيا^(١٣) •

مؤتمر لوزان الاول

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ ارسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا
دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) الى حكومات الولايات
المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية
وحكومة المجلس الوطني الكبير في انقرا كليهما ، ودعيت روسيا وبلغاريا
الى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضائق^(١٤) • وقد رفضت الولايات المتحدة
الاشتراك في المؤتمر لانها لم تكن قد أعلنت الحرب على تركيا ولكنها ارسلت
مراقبين مع تعليمات لموافاة حكومتهم بأخبار مواقف الدول من مصالح الولايات
المتحدة وأخبار الدول عن موقف الولايات المتحدة^(١٥) •

في خلال فترة اصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت
حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة انقرا الحكومة الوحيدة

(13) For the rise of the Kemalist Turkey, see Mears, *Op. Cit.*,
Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (London,
1926); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, 1931);
Nasim Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey* (Baltimore,
1933); Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (Lon-
don, 1932); Grace Elison, *An Englishwoman in Angora* (New York,
1923); Arnold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and
Turkey* (London, 1922); Clair Price, *The Rebirth of Turkey* (New
York, 1923).

(14) *The New York Times*, October 27, 28 and 29, 1922.

(15) *Ibid.*, November 1, 1922.

الممثلة • اما الحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر ولكنها استثيت منه ، وبالرغم من هذا فقد ارسلت الى لوزان جعفر العسكري وزير الدفاع وتوفيق السويدي احد موظفي وزارة العدالة لموافاة حكومتها بأخبار مشكلة الموصل (١٦) •

لقد عقد هذا المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية - التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التي لم تبرمها تركيا الكمالية ولا الحلفاء • وكان من بين مواد جدول اعمال المؤتمر : مشاكل ارضية وسياسية كترافيا والجزائر الايجية ، وحل مشكلة الموصل ، ونظام المضائق ؟ ومشكلة الاقليات ؟ ومشكلة نظام الامتيازات الاجنبية ؟ والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الاجنبية (١٧) •

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ • وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الاميركيين ريجارد واشبرن چايلد سفير اميركا في ايطاليا • وقد قسمت اعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، رأس كرزن الاولى واختصت بالمشاكل الارضية ومشاكل الاقليات ونظام المضائق •

في مساء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ رجا عصمت باشا اللورد كرزن تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل الى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما ، ثم تبادلوا وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الاول و ٣١ منه ، وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن اسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو اعطائها الى

(١٦) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التاسيسى العراقى ، الجزء الاول ، ص ٣٧ •

(١٧) *The New York Times*, November 20, 1922.

تركيا لحجج عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية^(١٨) . وقد بحث كرزن في رسالته المؤرخة في ١٤ كانون الاول ، الميثاق الوطني ، التركي وروى المادة الاولى منه وقال انها بدعة وادعاء مفزع ان تملى دولة مغلوقة على الغالبين الطريقة التي يدبرون بها الاراضى التي انتزعوها منها . وبما ان العرب في ولاية الموصل ليسوا باكثرية فلا يلائم الاتراك أن يطالب العرب باستفتاء ، واعاد الى الازهان كيف برهنت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ في العراق على ان سكان الموصل يفضلون أن يبقوا ضمن العراق^(١٩) . واكد ان القسم الاول من المادة الاولى موضوعة البحث جردت عرب الموصل الذين يؤلفون اكثر من ثلث سكان جميع الولاية من حق تقرير مصيرهم . وقال انه من الجهة الثانية ناقض الاتراك انفسهم في النصف الثاني من المادة ، فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب وهم في اللحظة الثانية يطلبون عدم تقسيم الاراضى التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة^(٢٠) .

وقد انجاب اللورد كرزن على الحجة التي عرضها عصمت باشا بأن اكراد ولاية الموصل يتعاونون مع الاتراك بارسالهم نواب اكراد الى المجلس الوطنى الكبير باظهار شكه بشرعية انتخابهم وقال انهم عينوا تعيينا وان بعضهم لم يستطع الاشتراك في مباحثات المجلس بسبب جهلهم اللغة التركية^(٢١) .

ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على لجنته في ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ وقال ان تبادل وجهات النظر الشخصية مع عصمت باشا حول المشكلة لم يؤد الى نتيجة ، فلم يبق من خيار سوى وضع الامر امام اللجنة لكي يكون امام الفريقين مجال لعرض وجهات نظرهم للمؤتمر

(18) British Foreign Office, *Turkey No. 1* (1923), *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace-Cmd.* 1814, pp. 363-393.

وقد كرد الطرفان هذه الحجج مرات كثيرة . انظرها في الفصل الرابع ادناه .

(١٩) انظر الفصل الاول .

(20) *Cmd.* 1814, pp. 370-371.

(21) *Ibid.*, pp. 357, 396. (٢١) انظر ايضا الفصل الثالث ادناه .

وللعالم وطلب الى الوفد التركي أن يعرض وجهة نظره ووعد أن يعرض وجهة النظر البريطانية بعدئذ (٢٢) *

قرأ عصمت باشا تصريحاً كرر فيه الحجج التركية ، وناقش في حجته السياسية الانتداب وقال ان تركيا لم تعترف بحاجة العراق الى انتداب ولم تعلم ان انتداباً ما اعطى الى انكلترا ، وليست هناك اية قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذي كان ولا يزال جزء من الامبراطورية العثمانية من الناحية القانونية ، ولم تحترم انكلترا المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة لان سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب واذاف انه لا يوجد اى سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو (٢٣) *

وقال كرزن انه يرى ان يناقش وجهة نظر عصمت نقطة نقطة وقال انه يكون مسروراً لو طُبعت وجهة النظر التركية والبريطانية الى جانب بعضهما وعرضتا على الرأي العام العالمى . وقد لخص العلاقات العراقية - الانكليزية من ١٩١٤ الى ١٩٢٢ وقال ان الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بعهد ذى ثلاث شعب : (١) وعد للشعب العربى بعدم ارجاعه الى الحكم التركى . (٢) ووعد للملك العربى فيصل الذى انتخبه القطر باجمعه بما فى ذلك ولاية الموصل وقد دخلت معه بالتزامات . (٣) ووعد لعصبة الامم التى لا تستطيع ترك الانتداب على جزء كبير من الاراضى المنتدب عليها بغير موافقتها . وقد ذكر المورد كرزن اللجنة بأن الاتراك الذين اعترفوا بهزيمتهم فى الحرب قالوا للعالم انهم مستعدون أن يقطعوا من ممتلكاتهم الاراضى التى تسكنها اكثرية من الاجناس الاخرى ، وان يركزوا اهتمامهم فى المستقبل على المناطق التى يسكنها الجنس التركى ، ثم نشروا أخيراً ميثاقهم الوطنى وخاطبوا به الحكومات المنتصرة . ولو ان الاتراك فى تاريخهم الطويل كانوا قد خطبوا مثل هذا الخطاب لاستقبلوه بالسخرية . واجاب كرزن على حجة عصمت بان استبعاد

(22) Cmd. 1814, p. 339.

(23) Cmd. 1814, p. 347.

أى شخص مخالف للروح العصرية بأن هذه الروح هى على كل حال ليست الروح التى ادارت بها الحكومة التركية هذه المباحثات خلال الاسابيع القليلة الماضية^(٢٤) . ثم ذكر كرزن الاسباب التى تجعل من المستحيل على الحكومة البريطانية أن توافق على المطالبات التركية^(٢٥) .

اقترح كرزن احوالة المشكلة الى تحقيق مستقل لاصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار ، وعارض القيام باستفتاء محلى^(٢٦) ، واقترح عوضا عنه أن تكون عصبة الامم الهيئة التى يعهد اليها بدراسة المشكلة ، ووعد بأن حكومته ستقبل النتيجة ، وذكر بأنه اقترح العصبة لانها فى نظره بوجه عام الهيئة القضائية الأكثر حيادا وثقة ولأن الوفد التركى فى الاسابيع القليلة الماضية أظهر ثقته بتلك الهيئة باعلان رغبته فى أن تصبح تركيا عضوا فيها حالما يعقد الصلح^(٢٧) . وقد أيد الوفدان الفرنسى والايطالى الاقتراح البريطانى وحثا الوفد التركى على قبوله .

* فى اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثانى رد عصمت باشا على تصريحات كرزن ، وقد دافع عن فكرة الاستفتاء ورفض التحكيم واحالة المشكلة الى عصبة الامم^(٢٨) . وتكلم اللورد كرزن مرة ثانية فذكر ان مجلس عصبة الامم هيئة مؤلفة على الغالب من ممثلى دول محايدة مستقلين وغير متحيزين مطلقا ولهم سلطة أدبية عظيمة ، فاذا وافق الوفد التركى على اقتراحه فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة السابعة عشرة من الميثاق لتصبح عضوا خلال نظر النزاع . وتخول تركيا الجلوس فى مجلس العصبة وفقا للمادة الرابعة وبموجب المادة الخامسة . يكون قرار المجلس الذى تمثل فيه الحكومة التركية اجماعيا فلن يتوصل

(24) Cmd. 1814, pp. 353-354.

(٢٥) النظر الفصل الرابع .

(٢٦) انظر بحث فكرة الاستفتاء فى الفصل الرابع أدناه .

(27) Cmd. 1814, pp. 361-362.

(28) Ibid., pp. 395-398.

الى ائى قرار من دون موافقتها^(٢٩) ، واذا رفض الوفد التركى اقتراحه
فسيخذ خطوات اخرى . وقد ابدى اعتقاده بأنه اذا لم يسو الامر بالطريقة
التي يرغبها الوفد التركى فيحتمل حدوث هجوم تركى على الحدود لحل
المشكلة بالوسائل العسكرية وربما تعقب ذلك الحرب . وأكد انه انما جاء
الى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا شن حرب ، ولذلك فاذا لم يتوصل الطرفان
الى تسوية فسيضطر على العمل وفقا للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الامم
التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب . وقد أئذر كرزن عصمت بهذا
الاحتمال وأعلن انه يعتبره مسؤولا عن النتائج أمام العالم . وقد أئد رؤساء
الوفود اليابانية والفرنسية والايطالية اللورد كرزن فى حث عصمت باشا على
درس الاقتراح البريطانى .

وقد تكلم عصمت باشا مرة ثانية وكرر حججه السابقة حول الانتداب
والنواب الاكراد فى المجلس الوطنى الكبير والاستفتاء وأعلن أنه يطلب سلاما
عادلا منصفا وأكد ان الوفد التركى مستعد للتضحية من أجل السلام العام ،
وفى الختام رجا الوفد البريطانى أن يقبل بمبدأ ارجاع الموصل الى تركيا^(٣٠) .

لما ائقن اللورد كرزن انه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا
ارسل فى ٢٥ كانون الثانى ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة مشيرة
الى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولفت نظر المجلس الى المشكلة كأمر يؤثر
على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمى وقد رجا السكرتير العام
أن يدخل الموضوع فى جدول اعمال اجتماع المجلس فى باريس حين يوضحه
الممثل البريطانى توضيحا تاما^(٣١) .

(29) *Cmd.* 1814, p. 401.

تصريح كرزن حول تصويت المجلس الاجتماعى غير صحيح ، فقد اوضحت الفقرة السادسة
من المادة الخامسة عشرة ان تصويت المجلس الاجتماعى يكون من اعضاء المجلس باستثناء ممثل
الغريق أو البرقاء الاطراف فى النزاع .

(30) *Cmd.* 1814, pp. 398-404.

(31) *Official Journal*, 1923, p. 249.

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني اعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا ان النزاع حول الموصل يهم العصبة لان العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فانه في النهاية تحت ادارة واشراف العصبة ولان الحكومة البريطانية انما تعمل بالنيابة عن العصبة ، وشدد على دوافع السلام التي اجبرت الحكومة البريطانية على احالة المشكلة الى المجلس ، واكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشرة من الميثاق التي تنص على دعوة غير الاعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع « تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة » ، وقد فسر هذه الفقرة بانها تعني المساواة التامة المطلقة وظهر شعوره بان هذا التفسير يمثل وجهة نظر كل عضو في المجلس . وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا انها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الاخرى وأكد عدم تحيز المجلس . وقد أخذ المجلس علما بتصريح اللورد بلفور (٣٢) .

وفي اثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركي مشروع معاهدة في لوزان يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وفيه نص المادة الثالثة كما يلي :

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران يكون خط حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الذي عينته المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية -

التركية الموقعة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق :

من المنطقة الواقعة على دجلة والتي تؤلف القفلة الاخيرة من

الحدود المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة ؛ خط يمين

ولغا لقرار يصدره مجلس عصبة الامم (٣٣) .

في الاجتماع المشترك الذي عقده لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ كانون الثاني اعلن اللورد كروزن ان الحكومة البريطانية يؤيدها حلفاؤها تأييدا تاما في احوال النزاع حول حدود تركيا والعراق لتحقيق وقرار مجلس عصبة

(32) *Official Journal*, 1923, pp. 201-202.

(33) *Cmd.* 1814, pp. 687-688.

الامم ، وقد كان بإمكان الحكومة البريطانية ان ترفض أى تساهل حول هذه القضية لانه ليس لطلب تركيا أى اساس قانونى ولكن من اجل ازالة أى سبب محتمل للنزاع فانها اتخذت هذه الخطوة (٣٤) . وقد طلب عصمت باشا ثمانية ايام لدراسة مشروع المعاهدة ولكن سمح له بأربعة ايام فقط ، وقد أجاب فى رسالته المؤرخة فى ٤ شباط ١٩٢٣ الى رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والايطالية برفضه المعاهدة ، وقد احتوت رسالته الفقرة التالية :

فيما يخص الموصل ترى من المناسب ، وغايتنا الوحيدة التاكيد بان هذه المسألة ان تكون عقبة فى طريق عقد معاهدة الصلح ، ان تسبقت من منتهاج المؤتمر ، لكن يكون من الممكن ، خلال مدة سنة واحدة ، تسويتها باتفاق بين بريطانيا العظمى وتركيا (٣٥) .

وقد جرت محاولة اخيرة للوصول الى اتفاق وذلك بعقد اجتماع غير رسمى فى غرفة اللورد كرزن فى اوتيل بويرفاج فى لوزان يوم الاحد الرابع من شباط ١٩٢٣ فى الساعة الخامسة والدقيقة الاربعين . وقد حضر الاجتماع ممثلو بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا . وصرح كرزن مدفوعا بروح الصداقة والمصالحة بأنه مستعد لتأجيل نتيجة التجاذه الى عصبة الامم سنة واحدة لكنى يكون لدى الحكومتين البريطانية والتركية الوقت الكافى لدراسة الامر فى مباحثات مباشرة وودية ، و اضاف انه يستطيع أن يفعل ذلك بشرطين : (١) انه فى حالة فشل الحكومتين فى الوصول الى تفاهم مباشر فيستطلب تدخل العصبة (٢) يجب المحافظة على الحالة الراهنة الموجودة فى تلك المنطقة خلال السنة التى تستمر فيها المباحثات . وقال كرزن أيضا انه هيا مشروع البيان التالى وقد سلمه الى عصمت واعلن انه المستعد لتوقيعه (٣٦) :

فيما يخص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة الصلح تعلن حكومة صاحب الجلالة عن نيتها بعدم دعوة مجلس عصبة الامم للشروع فى تعيين الحدود بين العراق وتركيا حتى نهاية فترة اثنتى عشر شهرا من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

(34) Cmd. 1814, p. 433.

(35) Cmd. 1814, pp. 837-838.

(36) Cmd. 1814, p. 851.

وقد اتخذ هذا القرار آملاً في تسوية ممكنة للمشكلة خلال الفترة المذكورة. باتفاق يعقد بين الحكومتين البريطانية والتركية على شرط أن يكون مفهوما لدى الطرفين بأنه خلال هذه الفترة لن يكون هناك تغيير بالحالة الراعية في الأراضي موضوعة البحث سواء بالحركات العسكرية أو غيرها *

وقد أعلن عصمت باشا عن قبوله لاقتراح اللورد كرزن عن الموصل (٣٧) * .
وقد فشل مؤتمر لوزان الاول في ٤ شباط ١٩٢٣ ، لرفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح * . وقد سافر الوفد التركي الى انقرا يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر الى الانعقاد حين يعود عصمت ، وفي خلال ذلك تبقى هدنة مودانيا نافذة (٣٨) * .

مؤتمر لوزان الثاني

في ٦ مارت ١٩٢٣ رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني ولكنه خول الحكومة التركية اعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء * . وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة (٣٩) * . ولذلك فقد ارسل عصمت باشا في ٨ مارت رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة الى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر (٤٠) * ، وفي هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة كما يلي :

* من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران ، يعين خط الحدود التركية كما يلي :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموضوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية-التركية الموقعة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والتي تبقى نافذة كلها مع جميع ملحقاتها *

(37) *Cmd.* 1814, pp. 843-844, 846.

(38) *The New York Times*, February 5, 6 and 7, 1923.

(39) *Ibid.*, February 27 and 28, 1923; March 1, 1923.

(40) Permanent Court of International Justice, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12 (November 21, 1925), Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier between Turkey and Iraq)*, pp. 155-157.

(41) *Ibid.*, p. 158.

(٢) مع العراق :

يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودى يعقد بين
تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ
المعاهدة الحاضرة .

وفي حالة عدم الوصول الى الترتيب المذكور ، يحال النزاع الى
مجلس عصبة الامم .

وفي أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة انقرا عن رغبتهم في بحث تلك
المقترحات وفي ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثاني .

وقد انتخب رئيس الوفد البريطاني السر هوراس رمبولد رئيسا للجنة
الاولى . وفي ٢٤ نيسان اشار السر هوراس في اجتماع كامل الى المادة الثانية
من المقترحات التركية المقابلة والى البيان البريطاني الصادر في ٤ شباط ١٩٢٣ ،
وشرح ان البيان الاخير يعتمد على التعهد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة
خلال فترة اثني عشر شهرا المقترحة ، فاذا ادخلت فقرة بهذا المعنى الى
التعديل التركي فان الوفد البريطاني مستعد لقبول ذلك التعديل وهذا خاضع
الى المباحثات التي ستجرى مع عصمت باشا حول الوقت الذي يسمح به
للمفاوضات التركية البريطانية (٤٢) .

في ٤ حزيران اعلن السر هوراس انه يستحيل على الوفد البريطاني
قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة في الاقتراحات التركية المقابلة ، وقد ايا
رئيس الوفد الفرنسي وجهة النظر البريطانية ، وسأل السر هوراس عصمت
باشا ما اذا كان يستطيع الاجابة على الاقتراح البريطاني الجديد حول الفترة
التي يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية تعقد بين تركيا
وبريطانيا العظمى ، فأجاب عصمت بأنه ليس في وضع يسمح له باعطاء
جواب .

وفي ٢٣ حزيران اقترح السر هوراس أن تكون فترة المفاوضات المباشرة
بين بريطانيا العظمى وتركيا ستة اشهر ، فذكره عصمت بأنه (اى السر
هوراس) كان قد اقترح تسعة اشهر ، وبعد مناقشة قصيرة اتفق الطرفان

(42) Turkish Red Book, p. 159.

على أن تكون تسعة أشهر (٤٣) *

وفي ٢٦ حزيران أعلن السر هوراس ان الوفدين البريطانيين والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح ، وقد وافق عصمت على النص المقترح (٤٤) *
وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الاراضي التركية واتفق اخيرا على النص الذي ظهر بعد ذلك في البروتوكول الذي وقع مع معاهدة الصلح في نفس اليوم (٤٥) *

معاهدة لوزان ١٩٢٣

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا في لوزان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وقد امضتها الامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا * وقد كان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمسكلة الموصل (٤٦) *

فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر * واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال تسعة الأشهر فيرفع النزاع الى مجلس عصبة الأمم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لا تحدث أية حركة عسكرية أو غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الراهنة في الاراضي * التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار *
وقد تنازلت تركيا بموجب المادة السادسة عشرة من المعاهدة عن جميع

(43) *Turkish Red Book*, pp. 161-163.

(44) *Ibid.*, pp. 162, 135.

(45) *Turkish Red Book*, pp. 163-165.

(46) انظر نص معاهدة لوزان في League of Nations, *Treaty Series*, XXVIII, pp. 11-113; British Foreign Office, *Treaty Series No. 16* (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other Instruments signed at Lausanne on July 24, 1923*, Cmd. 1929.

وانظر نص المادة الثالثة من المعاهدة في ملحق الكتاب *

حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود التي عينت في المعاهدة * ونصت المادة (١٤٣) على أن وثائق ابرام المعاهدة ستودع في باريس ، وان يكتب أول محضر لايداع وثائق الابرام حالما تودع تركيا من جهة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق ابرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين ابرموها من تاريخ أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد ذلك بالنسبة للدول الاخرى من تاريخ ايداع وثائق ابرامهم .

وقد اودعت اليونان وثائق ابرامها في ١١ شباط ١٩٢٤ ، وتركيا في ٣١ مارس ١٩٢٤ والامبراطورية البريطانية وإيطاليا واليابان في ٦ آب ١٩٢٤ ، وهكذا صارت المعاهدة نافذة في ٦ آب ١٩٢٤ .

وفي نفس يوم امضاء المعاهدة وقع برتوكول عن اخلاء الاراضي التركية * وقد نصت المادة الاولى على انه حالما يخبر مندوبو الحلفاء السامون في القسطنطينية حكوماتهم عن ابرام المجلس الوطني الكبير التركي لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة في الجلاء عن الاراضي التركية المحتلة * ونصت مادة أخرى على ان الجلاء يجب أن يتم خلال ستة اسابيع . ونصت المادة السابعة على انه الى حين نفاذ المعاهدة ، اتفقت الحكومتان التركية والبريطانية على عدم اتخاذ أى عمل قد يغير الحالة الراهنة حتى يتم تحديد الحدود ، واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهي الجلاء وان فترة تسعة الاشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات .

الفصل الثالث

احالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم

ترك النزاع حول عائدة ولاية الموصل الذي بحث في لوزان بدون حل . ولكن اتفق على ان تسعى بريطانيا العظمى وتركيا للوصول الى اتفاق بمفاوضات مباشرة ، فاذا فشلنا في ذلك ترفع المشكلة الى مجلس العصبة . وقد انتهى اخلاء القسطنطينية من قوات الحلفاء في ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ وفقا للبروتوكول الذي بحثناه في الفصل السابق . وفي اليوم التالي افتتح نفل هندرسن القائم بالاعمال البريطاني المفاوضات المباشرة بمذكرة اشارت الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان^(١) . وقد دامت المفاوضات التمهيدية زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا^(٢) . وفي رأى الجريدة التركية اقشام كان الاتراك غير راغبين في بدء المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسي البريطاني وكانوا يأملون ان تتم المفاوضات مع نفس الحكومة ، وكانوا يخشون من احتمال رجوع لويد جورج الى السلطة وانهم يفضلون ان يتعاملوا مع وزير خارجية من حزب العمال^(٣) .

وبعد تسويات طويلة اتفق الطرفان الى عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ . وفي اوائل نيسان من العام نفسه اخبرت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عن نيتها في المطالبة في المؤتمر القادم بالحق جزء

(1) *The Times*, January 7, 1924.

(2) *The New York Times*, November 13, 1923.

(3) Quoted in the *Times*, January 7, 1924.

من ولاية حكاى التركية بالعراق وكان الانوريون قد احتلوا ذلك الجزء بمساندة البريطانيين فى ١٩٢١ • وفى ٣٠ نيسان أكدت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية انها مستعدة لمنح الانوريين الحكم الذاتى نفسه الذى كان لهم تحت الحكم التركى قبل الحرب (٤) • فلما استسلمت الحكومة البريطانية هذا التأكيد سافر الوفد البريطانى الى القسطنطينية •

مؤتمر القسطنطينية

افتتح مؤتمر القسطنطينية فى ١٩ مايس ١٩٢٤ • وقد رأس الوفد التركى فتحى بك رئيس المجلس الوطنى الكبير ورأس الوفد البريطانى السير برسى كوكس المندوب السامى البريطانى السابق فى العراق ، وقد رافق الوفد البريطانى طه الهاشمى رئيس أركان الجيش العراقى بصفة مستشار (٥) • فى اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على اصول العمل فى المؤتمر • وفى اجتماع المساء كرر فتحى بك الحجج التركية - العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل ، واكد اهمية استفتاء الاهلين لاجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل ، وبين الحاجة الى سلام دائم بين الطرفين (٦) • اجاب السير برسى كوكس انه منذ انتهاء مؤتمر لوزان ظهرت فى نظر الحكومة البريطانية اهمية مشكلة مستقبل الانوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لاعادة اسكانهم فى موطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ، وقد اخبر برسى فتحى بك ان الحكومة البريطانية قررت ان تضمن خطا للحدود يفى بشروط خط حدود جيد بواسطة المعاهدة ويسمح أيضا باسكان الانوريين بشكل جماعة متماسكة ضمن حدود العراق ، وقد أيدت الحكومة العراقية

(4) League of Nations, *Question of the Frontier between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924*, p. 79; hereafter as *League Report*.

(5) *British Report, 1923-1924*, p. 23.

(6) *Turkish Red Book*, pp. 181-182.

هذه السياسة كل التأييد . وقال السر برسي انه يظن ان المنطقة الاثورية سبب احراج دائم للحكومة التركية ومصدر احتكاك مع الدول المسيحية ، و اضاف ان مطالبته بانضمام المنطقة الاثورية الى العراق تمثل الحد الأدنى من مطالب بريطانيا ، وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود الذي قد تطالب به امام عصبة الأمم اذا احيلت مشكلة الموصل اليها (٧) .

وفي اجتماع ٢١ مارس أجاب فتحى بك عن القضية الاثورية فقال ان مطالبة البريطانيين بالحقاق بعض الاراضى التى كانت حينئذ تحت علم الجمهورية التركية أذهلته ، وان الاثوريين يؤلفون اقلية صغيرة جدا فى ولاية الموصل وفى رأيه ان الوفد البريطانى اهمل الاكثرية الكبيرة من الاتراك والاكسراد فيها ، ولا يعتقد انه من المعقول اقتطاع مئات الوف الاتراك والاكسراد من وطنهم لاجل حماية بضعة آلاف آثورى ، وان جميع المواطنين الاتراك يتمتعون بنفس الحقوق بدون تمييز فى العنصر أو الدين ، وقال انه بقدر اهتمام الحكومة البريطانية الانسانى لحماية المسيحيين ولكنه لا يفهم لماذا تضحى الحكومة البريطانية بمصالح المسلمين من اجل تحقيق تلك الغاية ، واذا اتخذت الارتباكات الادارية قاعدة للتنازل عن الاراضى فانه يذكر السر برسي بالاضطرابات والثورات التى عالجتها الادارة البريطانية فى العراق خلال السنوات الاربع أو الخمس السابقة ، وقال فتحى بك ان المسيحيين لا يزالون يجدون فى الاراضى التركية السكينة والرفاهية اللتين تمتعوا بهما فى القرون الماضية على شرط أن لا يتآمروا ضد الحكومة ، أو ينثروا بتشجيع اجنبى كما فعلوا فى بداية الحرب العالمية الاولى . و اضاف ان الجمهورية التركية مؤلفة فى الغالب من اتراك وأكراد وهم من نفس الجنس والدم ، وبين انه يوجد بعض النواب الاكراد من ولاية الموصل فى المجلس الوطنى الكبير (٨) .

(7) Turkish Red Book, pp. 183-184; League Report, p. 79.

(8) Turkish Red Book, pp. 186-187; League Report, pp. 79-80.

وفي اجتماع ٢٤ مايس ذكر فتحي بك اسماء النواب الاكراذ المذكورين بناء على رجاء السر برسي وهم نايب زادة نوري افندي وسليمان فهمي افندي و خليل آغا زادة [جميل] محمد نوري افندي (من الموصل) ونفطحي زادة ناظم بك (من كركوك) و فتاح بك (من السليمانية)^(٩) . وقد جاء السر برسي بعدئذ بالمعلومات التالية عنهم : نوري افندي نايب زاده من فرع مغمور من عائلة النائب المعروفة وقد خدع والده بادعائه انه ذاهب الى تركيا للتجارة فلما اصبحت نائبا تبرأ منه أبوه . سليمان افندي كان ملتزم ضرائب في الموصل ولما فشل في الايفاء بالتزاماته للحكومة العراقية هرب الى تركيا ليتفادى العواقب . نوري افندي شيشكو كان موظفا في الحكومة العراقية وقد فصل لسوء سلوكه ووضع تحت مراقبة الشرطة فوجد من الافضل ترك البلاد . وهؤلاء الثلاثة يمكن افعالهم ولا يستحقون البحث . اما ناظم بك فكان نائب كركوك في مجلس النواب العثماني في القسطنطينية ، وقد خدم الحكومة العراقية بعد الهدنة في لجنة الوجهاء التي ألفت سنة ١٩٢٠ لوضع مشروع قانون الانتخاب للعراق ، وفي ١٩٢١ طلب وظيفة في الحكومة العراقية فعرضت عليه متصرفية الحلة وقد رفضها لانه يرغب في متصرفية كركوك فلما فشل في الحصول على مرامه شرع بالتآمر على الحكومة العراقية ، وفي ١٩٢٣ عندما علم انه على وشك أن يعتقل فر الى السليمانية ومنها الى تركيا . ان عائلته التي يرأسها صالح بك نفطحي زادة عضو المجلس التأسيسي العراقي عائلة مهمة بلا ريب . اما فتاح بك فهو اخو زوجة الشيخ محمود وعندما ضغطت القوات البريطانية على السليمانية فر الى القسطنطينية حيث كان يعمل لمصلحة الشيخ محمود الذي حاول أن يرضي العسكريين .

ثم اكد فتحي بك لسر برسي ان هؤلاء النواب لم يقبلوا في المجلس الوطني الكبير ، وقال كوكس ان قبولهم يشكل نقضا للحالة المراهنة بينما لا يؤلف قبول نواب من ولاية الموصل الى المجلس التأسيسي العراقي نقضا

(9) Turkish Red Book, p. 188.

للحالة الراهنة لان الولاية تحت الادارة الفعلية للحكومة العراقية (١٠) .
 ثم عالج كوكس تصريح فتحى بك حول مشكلة الآتوريين فقال ان
 اللورد كرزن لم يحاول فى لوزان وصف خط ثابت لحدود العراق الشمالية
 بل ترك هذه المهمة الى خبراء الجانبين ، وقد كان من الضروري تعديل موقف
 كرزن فى لوزان تعديلا طفيفا كنتيجة للمعلومات الطبوغرافية المفصلة التى
 امكن الحصول عليها مؤخرا وكنتيجة للحاجة الملحة فى ضمان مستقبل
 الآتوريين . ان وجهة نظر الآتوريين تختلف عن وجهة نظر فتحى بك لانهم
 لا يزالون يتذكرون المعاملة السيئة التى قاسوها فى الماضى على ايدى
 الاتراك (١١) .

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية فى ٥ حزيران ١٩٢٤ .
 وقد استشهد فتحى بك بدائرة المعارف البريطانية فى تعريفها العراق لاجل
 تأييد وجهة نظره وقال انه الى حين توصل الطرفين الى اتفاق حول تعيين الحدود
 تبقى ولاية الموصل شرعا جزءا من تركيا . ان البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع
 اراضي تركية اضافية من ولاية حكاى قد اثاروا مشكلة جديدة لم يفكر
 أحد بانثارها عند وضع مشروع معاهدة لوزان ، فاذا اصرت الحكومة
 البريطانية على هذا الطلب فانه يستتج انها تريد فشل المؤتمر ، وأكد ان
 الطلب الذى ستقدم به الحكومة البريطانية بالنيابة عن العراق امام مجلس
 عصبة الامم سيكون مناقضا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح (١٢) . وقال ان
 اصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس - بيكو
 (١٩١٦) التى اعطت الموصل الى فرنسا . فأجاب السربسى ان تلك الاتفاقية
 عقدت بين بريطانيا العظمى وفرنسا عندما كانت روسيا حليفتهما ، وان
 بريطانيا لم ترغب فى مجاورة روسيا . ولما كانت اتفاقية سايكس - بيكو غير

(١٠) بيدو ان جيل محمد . Turkish Red Book, pp. 189-190.

نورى يختلف عن نورى شينكو .

(١١) Turkish Red Book, p. 190; League Report, p. 80.

(١٢) Turkish Red Book, pp. 193-194; League Report, p. 80.

عملية أهملت ، هذا ولم يكن هناك أى بحث فى تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وختم كوكس كلامه بتأكيد ان خط الحدود الشمالى لولاية الموصل لم يحدد أبدا بل كان دائم التغير لانه لم يكن حدا فاصلا بين دولتين مستقلتين . واجاب فتحى بك بانه لا يستطيع قبول آراء السر برسى (١٣) .

وعلى هذا فقد اخبر الممثل البريطانى فتحى بك انه بسبب رفضه مقترحاته ووفقا لتعليماته يحدد نفسه مضطرا لانهاء المفاوضات والرجوع الى لندن . ثم قدم السر برسى مشروع رسالة مشتركة لاحالة المشكلة الى مجلس عصبة الامم . وقد وصف فتحى بك تصريح كوكس بانه انذار وقال انه لا يستطيع أن يقبل مشروع الرسالة لان ذلك خارج حدود تعليماته . فأجاب السر برسى ان الحكومة البريطانية وحدها ستكتب الى المجلس كما فعلت فى لوزان ، وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية (١٤) .

قضية الانتداب على العراق

اعترفت بريطانيا العظمى بالعراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف المؤرخة فى ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ (١٥) . وفى الوقت نفسه كان العراق بالنسبة لعصبة الامم اراضى تحت الانتداب البريطانى ، وهكذا مثلت بريطانيا دورى الحليف والمتدب .

وقد ادركت بريطانيا ان المعاهدة المذكورة قد امضاها العراقيون مكرهين وبالرغم من المعارضة القوية فى العراق وفى بريطانيا العظمى . وقد طالبت المعارضة البريطانية بالجلاء عن العراق بسبب كثرة مصروفات الادارة التى تحمل بعضها دافع الضريبة البريطانى . وقد اضطرت وزارة بونار لو المحافظة على تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع وتقديم اقتراحات ، ودعى السر برسى كوكس المندوب السامى البريطانى فى العراق الى لندن فى ١٦ كانون الثانى

(13) *Turkish Red Book*, pp. 195-197; *League Report*, pp. 80-81.

(14) *Turkish Red Book*, pp. 198-199.

(15) For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see *League of Nations, Treaty Series*, XXXV, pp. 13-174.

١٩٢٣ لاستشارته . اقترحت اللجنة الوزارية تخفيض مدة المعاهدة العراقية البريطانية من عشرين الى اربع سنوات ، وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية تهدئة المعارضة موقفاً في العراق وفي بريطانيا . ثم عاد السير يرسى الى بغداد وبعد مفاوضات قصيرة مع رئيس وزراء العراق عبدالمحسن السعدون وقعا بروتوكولا في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ . وقد نص البروتوكول على انتهاء معاهدة ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم وعلى اية حال لا يتجاوز ذلك الأربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا^(١٦) ، وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه^(١٧) .

وفي ٢٥ مارس ١٩٢٤ وقعت اربع اتفاقيات ملحقه بالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والقضائية وشؤون الموظفين البريطانيين ، وقد وضعت هذه الاتفاقيات اعباء مالية جسيمة على العراق . وفي ٣١ مارس عرضت المعاهدة والبروتوكول والملحقات على المجلس التأسيسي العراقي لابرارها . ولكن المجلس والشعب العراقي رفضوا المعاهدة ما لم تسو مشكلة الموصل وتعديل الاتفاقية المالية ويضمن استقلال العراق بصرف النظر عن دخوله عصبة الأمم .

وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٤ اخبر السير هنري دويس المندوب السامي البريطاني الجديد الملك فيصل ان بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها وان العلاقات البريطانية - العراقية ستكون وفقاً للمعاهدة لا لصلك الانتداب وستعترف بحق المجلس التأسيسي العراقي في مطالبته تعديل بعض نقاط المعاهدة بأسرع ما يمكن بعد ابرارها . وقد رفض المجلس والشعب هذا العرض^(١٨) .

(١٦) هذا تنفيذ معاهدة لوزان في ٦ آب ١٩٢٤ .

(17) League of Nations, Treaty Series, XXXV, p. 48.

(18) British Report, 1923-1924, pp. 21-22.

وفي أثناء ذلك كتب رمزي مكدونالد رئيس الوزارة العمالية البريطانية الجديد ووزير خارجيتها الى السكرتير العام لعصبة الأمم في ٢١ مايس ١٩٢٤ عن مستقبل العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وطلب أن يدخل في جدول أعمال اجتماع المجلس المقبل مادة : « العراق : رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ٢١ مايس ١٩٢٤ » ، وطلب من السكرتير العام أيضا ان يوزع على أعضاء المجلس نسخا من المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ وبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وملحقات المعاهدة الاربع المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ . وقد أكد مكدونالد أن معاهدة التحالف تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تحديدا افضل من أية وثيقة أخرى وهي تمثل الشروط التي بمقتضاها كانت الحكومة البريطانية مستعدة لامداد العراق بالمشورة والمساعدة الادارية وفقا لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة^(١٩) . وقد ارفق مع رسالته مسودة وثيقة وطلب من المجلس الموافقة عليها ، ويقصد بها تحديد تعهدات الحكومة البريطانية للعصبة فيما يخص العراق بعد ابرام معاهدة التحالف^(٢٠) . واذا رفض المجلس التأسيسى للمعاهدة قبل اجتماع مجلس العصبة المقبل ستسأل الحكومة البريطانية تخويلا من المجلس لاتخاذ تدبير يجعل محل المعاهدة^(٢١) .

وفي ٢٦ مايس ارسل السر هنرى دويس نسخة من رسالة مكدونالد ومشروع الوثيقة الى الملك فيصل واخبره ان اجتماع مجلس العصبة القادم سيكون يوم ١١ حزيران^(٢٢) وأوضح انه ما لم يبرم المجلس التأسيسى العراقي المعاهدة قبل ذلك التاريخ فستبحث الحكومة البريطانية عن التدبير الآخر المذكور في رسالة مكدونالد الى سكرتير عام العصبة^(٢٣) . ولما امتنع

(19) *Official Journal*, 1924, p. 1013.

(٢١) استوت هذه الوثيقة على النقاط الرئيسة الموجودة في معاهدة التحالف وفي شك الانتداب ، وستبحث هذه الوثيقة ادناه .

(21) *Official Journal*, 1924, p. 1014.

(٢٢) عقد المجلس في ١٧ حزيران ١٩٢٤ .

(23) *British Report*, 1923-1924, p. 22.

المجلس التأسيسي العراقي عن ابرام المعاهدة ذهب السر هنري دويس ولسر كناهان كورنوالس المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية الى بناية المجلس التأسيسي العراقي يوم ٣١ مايس ، وقد خطب السر هنري بالاعضاء ، واخبرهم ان طلبهم لتعديل المعاهدة يعنى رفضها وانذرهم بالعاقبة الوخيمة التي تجرها معارضتهم على مشكلة الموصل ، واقترح أن يعتمد المجلس على وعد بريطانيا بتعديل الاتفاقية المالية والعسكرية وان يلتزم المجلس من الملك أن يدخل فوراً بعد ابرام المعاهدة في مفاوضات مع بريطانيا العظمى لذلك الغرض . ثم كتب وعدة على ورقة وسلمها الى رئيس المجلس (٢٤) .

وقد دعا الملك فيصل اعضاء المجلس للاجتماع به يوم ٩ حزيران ، وفي ذلك التاريخ حثهم على عدم التخلي عنه بعدم ابرام المعاهدة ، ولكن النواب أصروا على تسوية مشكلة الموصل اولاً ، فأصرع المندوب السامي البريطاني الى البلاط الملكي وسلم الملك انذاراً طالباً فيه حل المجلس التأسيسي في منتصف ليلة ١٠ حزيران ، وبعد مداولة قصيرة بين الملك والمندوب السامي ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة قبل اقتراح المندوب السامي بدعوة المجلس لعقد جلسة استثنائية في الليل لابرام المعاهدة قبل منتصف الليلة المذكورة . وقد ابرم المجلس المعاهدة في ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية وملحق يخص مشكلة الموصل (٢٥) . وقد اعلن المجلس في قرار ابرامه انه يعتمد ويشق بشرف حكومة بريطانية ويقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من المندوب السامي البريطاني بان الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف . وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل باجمعها (٢٦) . وفي ١٧ حزيران تسلم مجلس عصبة الامم المذكورة البريطانية عن ابرام العراق لمعاهدة التحالف مع الشرط الخاص بالاتفاقية المالية والملحق

(24) *British Report, 1923-1924, pp. 22-23.*

(٢٥) المسكن ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، ص ٩١ - ٩٦ .

(٢٦) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الاول ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

الخاص بمشكلة الموصل (٢٧) *

وبعد ثلاثة أشهر ، أى فى ١٩ أيلول سأل اللورد بارمور ممثل بريطاني مجلس العصبة أن يقبل عوضا عن مشروع الانتداب الاصلى بوثيقة تضمن نفس النتيجة لان فكرة الانتداب غير مقبولة عند الشعب العراقي ، واضاف بأن الحكومة البريطانية تأمل أن يقدم العراق خلال اربع سنوات بطلب الانضمام الى عصبة الامم ، فاذا حدث هذا فان التزامات بريطانيا تنتهى ، واذا لم يحدث فستأتى فترة فراغ سيعمل لها ترتيب خاص (٢٨) . وقد نص هذا المشروع الذى تقدمت به الحكومة البريطانية على مسؤولية بريطانيا العظمى تجاه اعضاء عصبة الامم فى تنفيذ العراق للمعاهدة ؟ وعلى عقد اتفاقيات تسليم المجرمين بالنيابة عن العراق ؟ وتقارير سنوية ترفع الى المجلس ؟ ومنع تعديل مواد المعاهدة من دون موافقة المجلس ؟ ورفع أى نزاع الى محكمة العدل الدولية الدائمة ؟ وانهاء الالتزامات البريطانية عند دخول العراق عصبة الامم ؟ وفى حالة عدم قبول العراق فى العصبة يقرر المجلس التدابير الاخرى المطلوبة لتنفيذ المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة . وفى ٢٧ أيلول وافق المجلس على التعهدات البريطانية (٢٩) .

بعد سنة تسلمت لجنة الانتدابات الدائمة بريقة من بريطانيا ترجوها دراسة رغبتها فى تأجيل مناقشة التقرير السنوى المؤرخ نيسان ١٩٢٣ - كانون الاول ١٩٢٤ عن ادارة العراق بمناسبة قرب صدور قرار مجلس عصبة الامم حول قضية الحدود بين العراق وتركيا فقررت فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير الى أن تسوى مشكلة الحدود (٣٠) . وقد قدم هذا القرار الى مجلس العصبة فى ٩ كانون الاول ١٩٢٥ للعلم (٣١) .

(27) *Official Journal*, 1924, p. 923.

(28) *Official Journal*, 1924, pp. 1314-1315.

(29) *Ibid.*, pp. 1346-1347.

(30) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the Seventh Session*, pp. 92, 98, 212.

(31) *Official Journal* 1926, pp. 272-273.

تأليف لجنة التحقيق

في أواخر حزيران ١٩٢٤ بعد أن أبرم العراق معاهدة التحالف ، ارسل رمزي مكدونالد رسالة الى وزارة الخارجية التركية في انقرا ذاكرا فيها وجهة النظر البريطانية عن الموصل وموضحا ان الحكومة البريطانية ستعرض قضيتها على عصبة الامم ومستفسرا عن بعض المعلومات ومحاولا الوصول الى اتفاق حول اسلوب الاجراءات المقبلة^(٣٢) . اما فترة تسعة الاشهر للمفاوضات المباشرة فقد انتهت في ٥ حزيران ١٩٢٤ دون التوصل الى الاتفاق المرجو . وقد كانت الحكومة التركية راغبة في استئناف المفاوضات المباشرة بالاساليب الدبلوماسية ولذلك اخبرت الحكومة التركية الممثل السياسي البريطاني في القسطنطينية بأنها لا تستطيع التعاون في احوالة المشكلة الى عصبة الامم^(٣٣) .

في ٦ آب ١٩٢٤ ، اخبرت الحكومة البريطانية سكرتير عام عصبة الامم ، مشيرة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان والى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء ، ان عمليات الجلاء تمت يوم ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ ، وان مؤتمرا عقد في القسطنطينية وفشل ، وان معاهدة لوزان تدخل في طور التنفيذ في ذلك اليوم وفقا للمادة ١٤٣ من المعاهدة . وقد طلبت الحكومة البريطانية ان توضع قضية الحدود العراقية في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل ، وابتدت رغبته في تقديم بعض الوثائق للمجلس في تاريخ لاحق^(٣٤) .

وقد احيلت هذه الرسالة البريطانية الى الحكومة التركية يوم ٩ آب ، وارسلت الحكومة التركية برقية الى السكرتير العام بتاريخ ٢٥ آب ذاكرة فيها انها لم تخبر رسميا وتحريريا بدخول معاهدة لوزان في حيز التنفيذ ، ولاقتناعها بإمكان البرهنة على حقوقها في ولاية الموصل برهنة واضحة بكل

(32) *The Times*, June 26, 1924; *Current History*, XX, p. 872.

(33) *The Times*, July 12, 1924.

(34) *Official Journal*, 1924, p. 1465.

وسائل التحقيق العادلة فانها لم تتوان في الموافقة على رفع النزاع الى المجلس
اذا كان ذلك ضروريا ، وقد خولت ممثلا لها الاشتراك في مباحثات المجلس
بعد عشرين يوما من استلامها ووافق ابرام معاهدة لوزان (٣٥) .

وفي خلال ذلك كانت قضية الحدود موضوعة في جدول اعمال
المجلس ، وفي ١١ آب اخبر أعضاء مجلس العصبية والحكومة التركية بهذا
الامر . ثم نزل السكرتير العام الى هذه الحكومات رسالة من الحكومة
البريطانية مؤرخة في ١٤ آب ومعها خمس عشرة نسخة من وثيقة مرفقة
عنوانها « مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق » ومعها خريطة عليها خط
الحدود الذي تقترحه الحكومة البريطانية وخريطة عنصرية . وقد كررت
الحكومة البريطانية في مذكرتها حججها ولخصت أسباب اعتبارها خط الحدود
المرسوم على الخريطة المرفقة بالمذكرة افضل حد عادل وطبيعي بين الدولتين
التي يهملها الامر وأكدت ان المشكلة موضوعة البحث هي قضية حدود لا
مستقبل ولاية الموصل (٣٦) .

وفي ٣٠ آب بحث مجلس العصبية مشروع برقية ترسل الى الحكومة
التركية وفيها وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس وتخبر الحكومة
التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها بالاسراع في ارسال
ممثلها وتذكر ان اجتماع المجلس قد يستمر حتى نهاية أيلول . وبالرغم من
ان الممثل الفرنسي ذكر بأن حكومته قد أخبرت تركيا بابرام الحكومات
البريطانية والايطالية واليابانية لمعاهدة لوزان فقد قرر المجلس ان يرسل
برقية الى الحكومة التركية (٣٧) .

في ٥ أيلول ارسلت الحكومة التركية عشرين نسخة من مذكرة ومعها

(35) *Official Journal*, 1924, p. 1466.

(36) *Official Journal*, 1924, pp. 1566-1573.

(37) *Ibid*, 1924, pp. 1463-1464, 1291-1292.

خريطة مرفقة لكي يوزعها السكرتير العام على أعضاء مجلس العصبة . وقد زعمت ان المشكلة موضوعة البحث هي تقرير مصر ولاية الموصل وان الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية ، واعادت الى الازهان أن محضرى اجتماعي مؤتمر لوزان يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ قد أوضحوا ان الطرفين لم يتفقا على اساليب ووسائل تسوية النزاع ، وان الوفد البريطاني الذي نحاشي فكرة الاستفتاء احال النزاع الى المجلس واستودعه واجب تعيين أصلح اسلوب لتسويته ، وفي رأى الحكومة التركية ان اعدل اسلوب هو الاستفتاء ، وذكرت ما سمته أسبابا اضافية لاعتقادها بضرورة الاستفتاء ، ثم ذكرت أسباب وجوب احتفاظها بالسيادة على ولاية الموصل (٣٨) .

في ٢٠ أيلول حضر فتحى بك ممثل تركيا الى مجلس العصبة ، وقد أكد له اللورد بامور بأنهما متساويان وانه يأمل ان يسوى الامر بالمصالحة ، وطلب الى المجلس ان يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوعة البحث ، فهي عند الحكومة البريطانية تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق وهي عند الحكومة التركية ما اذا كان من الواجب ان تعاد ولاية الموصل جميعها الى تركيا أو لا تعاد ، اما وجهة نظر بريطانيا فتعتمد على لغة معاهدة لوزان ، وبموجبها التمس من مجلس العصبة ان يعمل كحكم . وقد عارض اللورد بامور فكرة الاستفتاء واقترح ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين وتزيين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي قدمت وأى دليل آخر يقدم ويعتبرونه ضروريا . ثم كرر فتحى بك وجهة النظر التركية بأن المشكلة موضوعة البحث هي ما اذا كان من الواجب ان تبقى ولاية الموصل شمالي أو جنوبي الحدود بين تركيا والعراق ، واعترف ان حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية (٣٩) .

(38) *Official Journal*, 1924, الفصل الرابع ادناه، انظر تفصيلات هذه الحجج في الفصل الرابع ادناه، pp. 1574-1583.

(39) *Official Journal*, 1924, pp. 1318-1323.

فى ٢٥ أيلول آثار هيلمار برانتك الذى كان يشغل وظيفة مقرر فى النزاع عددا من الاسئلة امام المجلس : (١) كيف فهم الوفدان البريطانى والتركى احالة المشكلة الى المجلس وهى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ الظاهر ان المندوب البريطانى يعتبر حكومته ملزمة مقدما بقرار المجلس بينما لم يبين المندوب التركى وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة ؟ فعلى المجلس ان يعلم دوره الذى يمثله بالضبط . (٢) مامعنى « خط الحدود بين تركيا والعراق ؟ » فبالنسبة للحكومة البريطانية يجب ان تؤلف ولاية الموصل جزء من مملكة العراق ، والمشكلة التى عرضت هى ما اذا كان خط الحدود الشمالى للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الادارية لولاية الموصل مع بعض التغيرات بسبب الاعتبارات العنصرية أو الاقتصادية أو العسكرية التى تحتتم ان يمر خط الحدود شمالى الحدود الادارية بينما اعتبرت الحكومة التركية المشكلة ما اذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو من العراق (٣) هل اتفق المندوبان على ان لا يحدد واجب المجلس بمجرد الاختيار بين هاتين الفكرتين المتعاكستين وانه يجوز للمجلس ان يبحث عن أى حل آخر يعتبر عادلا ؟

وقد اعلن اللورد يارمور بالنيابة عن بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر نفسها ملزمة بقرار المجلس ، وفيما يخص السؤال الثانى أكد اللورد يارمور ان الموضوع قانونى يجب ان يحقق ويحدد قبل اتخاذ اية اجراءات ، واجاب عن السؤال الثالث بأن يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بأية طريقة يراها عادلة بعد دراسة الامر جيدا . وكانت اجوبة فتحي بك مغايرة : (١) تعترف الحكومة التركية بالصلاحيات التامة للمجلس التى منحها اياه المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة (٢) لم تتنازل تركيا الى اية دولة عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل . وقد عملت بريطانيا العظمى من جانب واحد وحاولت اشراك عصبة الامم كطرف فى النزاع . (٣) ان تركيا راغبة

فى قبول أى خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية^(٤٠) . وقد بدا ان وجهات نظر الطرفين متباعدة جدا *

ولكن فى ٣٠ ايلول اخبر المقرر المجلس بأنه بعد محادثات مع ممثلى الطرفين يعتقد ان الخلاف فى وجهات النظر لم يكن كما ظهر اولاً ، فقد كثر اللورد پارمور له وجهات النظر البريطانية ووافق فتحى بك على أن تعرض المشكلة بالصيغة التى بينها اللورد پارمور ، ولكن المندوب التركى تعهد بحكومته بقبول توصية المجلس ، ولكنه أجاب بعدم وجود خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية وأنه مقتنع ان المجلس سينبئ قراره فى المرتبة الاولى على رغبات السكان^(٤١) . ثم اوصى المقرر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة اعضاء ، وقال ان على اللجنة أن تقدم للمجلس كل المعلومات والاقتراحات التى قد تراها تساعد فى الوصول الى قرار ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الوثائق المتوفرة ووجهات النظر التى اعرب عنها الطرفان اللذان يههما الامر فيما يخص جوهر المشكلة ، وعلى اللجنة أن تسلم كل ما يرسله اليها الطرفان ، ولها ان تشرع بالتحقيق فى منطقة المشكلة نفسها وفى تلك الحالة لها أن تستفيد من خدمات مستشارين يعينون من الحكومتين اللتين يخصهما الامر ، وعليها أن تضع قواعد اعمالها ، وعلى السكرتير العام أن يجهزها بالموظفين اللازمين ويقدم لها الاموال التى تحتاجها ، وعلى المجلس أن يوصى رئيسه ومقرره لتعيين اعضاء اللجنة بالاتفاق . وقد وافق كلا الطرفين على هذه التوصية ووافق المجلس عليها بالاجماع^(٤٢) . *

وفى ٣١ تشرين الاول اذيع ان اللجنة المذكورة ألفت من الكونت بول تلكى الجغرافى المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا واى آف فرسن وزير السويد المفوض فى بخارست و أ . بولس عقيد متقاعد من الجيش

(40) *Official Journal*, 1924, pp. 1337-1339.

(41) *Ibid.*, p. 1358.

(42) *Official Journal*, 1924, p. 1360.

البلجيكي (٤٣) . وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها الى المجلس منح كل عضو من اعضاء اللجنة اكرامية شهرية قدرها ١٧٥ دينارا من ميزانية العصابة ؛ وان تدفع الحكومتان التركية والعراقية مصاريف سفرهم والمصاريف الاخرى التي يحتاجونها في خلال اداء مهمتهم . وقد وافق المجلس على هذه المذكرة (٤٤) .

خط بروكسل

في اجتماع المجلس في ٢٠ ايلول ١٩٢٤ اعلن فتحي بك ان حكومته ارسلت مذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية عن بعض الحوادث التي وقعت على خط الحدود والتي نقضت الحالة الراهنة وانه سلم نسخة من المذكرة الى السكرتير العام (٤٥) . وقد نصت المذكرة على ان الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود في ٩ و ١٢ و ١٤ من ايلول وفتحت نيران رشاشاتها والقنابل ، وقد ادى هذا الحادث الى قتل ثلاثة اشخاص وجرح اثني عشر ؛ وقد عزت المذكرة هذه الحوادث الى خطة بريطانية مزعومة منظمة وسرية ، ظهرت دلائلها في مؤتمر القسطنطينية عند البحث عن المسيحيين النسطوريين في ولاية حكاى ، ولاجل اثبات هذه التهمة ذكرت المذكرة التركية انه في يوم ٧ آب ١٩٢٤ هاجمت عصابة من النسطوريين والي حكاى وافراد شرطته وقتلوا ضابطا برتبة رئيس اول وثلاثة افراد وجرحوا خمسة ، وقد اسروا الوالى ولكنه هرب . وقد حشدت السلطات التركية القوات اللازمة من الجنود والشرطة في جلامرك وبيت الشباب وخربول ، وختمت المذكرة بالمطالبة بتعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية .

وفي اجتماع المجلس في ٣٠ ايلول قرأ اللورد بارمور المذكرة البريطانية التي ارسلت الى الحكومة التركية طالبة تطبيق المادة الحادية عشرة من ميثاق

(٤٣) *Official Journal*, 1924, p. 1670.

(٤٤) *Official Journal*, 1925, pp. 116, 159.

(٤٥) *Official Journal*, 1924, p. 1323.

العصبة التي تبحث في تهديد حسن التفاهم بين الأمم وقد ذكرت ان دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبي خط الحدود وان هذه الدورية ارجعت الغزاة عبر الحدود برشاشاتها من الجو وقد سبب بعض الاصابات ، وختمت المذكرة بالتطرق الى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الآشوريين ورجال القبائل العراقية من خط الحدود الى العمادية ، وقد طالب اللورد يارمور بالمحافظة على الحالة الراهنة^(٤٦) وسأل المجلس أن يقرر كيفية ضمان التعهد باحترام الحالة الراهنة^(٤٧) .

وفي نفس هذا الاجتماع قدم المندوب التركي الى المجلس مذكرة ذكرت انه بين ١٧ و ٢٢ ايلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة بعض الجنود الاثراك وجرح آخرين . وقد جرح أيضا جملان وقتل عشرون جملا وجرح اربعون . وقد تشكى اللورد يارمور بأن الاحوال حول خط الحدود لا تزال سيئة جدا وذكر انه توجد هناك حركات عسكرية قد تغير الحالة الراهنة واكد للمجلس بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على التزاماتها وطالب بأن تحافظ الحكومة التركية على التزاماتها . وقد اعطى المندوب التركي الضمانات نفسها وطالب بالالتزامات عينها^(٤٨) .

وعندما تردى الوضع على خط الحدود واصبح أشد خطورة عقد اجتماع طارئ ، لمجلس العصبة في بروكسل عاصمة بلجيكا . وفي اول اجتماع يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ فسر اللورد يارمور الحالة الراهنة بأنها تعنى الوضع الذي كان قائما في تموز ١٩٢٣ (حين وقعت معاهدة لوزان) واتهم القوات التركية بأنها لا تزال تحتل المنطقة التي تقدمت فيها في ايلول ١٩٢٤ ، وطلب من المجلس أن يحدد معنى التعهدات المتبادلة المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وسلم المندوب البريطاني خارطة الى المجلس

(46) *Official Journal*, 1924, pp. 1584-1586.

(47) *Ibid.*, p. 1338.

(48) *Official Journal*, 1924, p. 1586.

واشار عليها الى خط ازرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط احمر غير متقطع وقال ان الخط الازرق المتقطع يمثل خط الحدود الذي طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه ، واما الخط الاحمر غير المتقطع فهو خط الحدود الاداري للعراق منذ تموز ١٩٢٣ ، واما المنطقة الواقعة بين الخط الاحمر المتقطع والخط الاحمر غير المتقطع فلم تكن في تموز ١٩٢٣ تحت احتلال أو ادارة أى من الطرفين وتمثل منطقة حرام ، وكان الآثوريون يقيمون هناك منذ ١٩٢١ ، وان اية حركة من أى من الطرفين تعني نقضا للحالة الراهنة . وكرر اللورد پارمور اتهاماته وطالب بالسحاب القوات التركية الى شمال الخط الاحمر غير المتقطع .

ثم لحص فتحتى بك تاريخ مشكلة الموصل منذ هدنة مندروس المؤرخة فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ واكد ان احتلال المناطق الواقعة شمال خط الهدنة لا مبرر له ، وقرأ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التى تصف خط الحدود الشمالى الحقيقى لولاية الموصل ، وقد دفع البريطانيون خط حدود سيفر الى الشمال بعد ١٩٢٠ ، وطالبت المذكرة البريطانية المؤرخة فى ٢٩ ايلول ١٩٢٤ بدفع خط الحدود مسافة كبيرة الى شمال خط حدود سيفر . وقال ان هذه الاعمال البريطانية واحتلال السليمانية بالقوات البريطانية والعراقية غير مشروعة ومناقضة للحالة الراهنة ، ثم كرر اتهاماته عن حوادث الحدود ، وختم خطابه بقوله يوجد احتمالان - فاما أن تكون الحالة الراهنة كما كان الوضع يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ أو كما كان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وان الحكومة التركية مستعدة أن تقبل الوضع الذى تفضله الحكومة البريطانية من هذين الوضعين المذكورين ، ورجا المجلس أن يعين خطا يحترمه الطرفان قبل اصدار قراره النهائى الذى سينضعه وفق تقرير لجنة التحقيق .

ثم قال اللورد پارمور ان الحالة الراهنة التى اشار اليها المجلس فى جنيف هى الوضع يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وانه رجا المقرر والمجلس ان يبحثا الوضع

الحقيقي في ٢٤ تموز ١٩٢٣ في تلك المنطقة حيث حدثت حوادث
أيلول ١٩٢٤ (٥٠) .

وفي اجتماع ٢٩ تشرين الاول قدم المقرر تقريراً قال فيه ان الايضاحات
التي قدمها المندوبان وخبراء الحكومتين والخرائط التي قدموها برهنت له
ولم تلي اسبانيا واورد غواي ان الخلاف بين وجهتي النظر لم يكن كبيراً . وقد
اقترحت هذه اللجنة الثلاثية خطاً يختلف قليلاً عن مقترحات الطرفين وذكرت
ان اتخاذ هذا الخط قد يضع حداً لغموض الوضع ؛ يجب أن يسل الخط الحد
الاقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وان يحترمه الطرفان عسكرياً وإدارياً
قبل قرار المجلس النهائي ؛ وعلى المجلس أن يطلب من الطرفين تنفيذ قراره
عن الخط في ١٥ تشرين الثاني القادم . ثم قدم المقرر مشروع قرار يحتوي
وصف خط حدود مؤقت مع خريطة . وقد وافق الطرفان على الخط الذي
صار يعرف بخط بروكسل ، ووافق المجلس على القرار بالاجماع (٥١) .

(50) *Official Journal*, 1924, pp. 1648-1654.

(51) *Official Journal*, 1924, pp. 1659-1660; see the description
of Brussels Line in *Official Journal*, 1924, p. 1660 and 1926, pp.
191-192.

الفصل الرابع

لجنة التحقيق وتقاريرها

مر معنا في الفصل السابق ان مجلس عصبة الامم قرر يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية لحلها الى المجلس . وقد اجتمع اعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ واتخذت اى آف فرسن الوزير السويدي في بخارست رئيسا ، وقد خصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف على الوثائق التي أعدها سكرتارية عصبة الامم والتي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية^(١) . وقد استنتجت انه من الضروري أن تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محليا ، وقد أدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق طلبها من الحكومتين البريطانية والتركية . فأرسلت اللجنة قائمة اسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين وذهبت الى لندن وانقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى المنطقة^(٢) .

زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد

في اواخر تشرين الثاني ١٩٢٤ استقبل اللجنة في لندن وزير الخارجية ووزير المستعمرات مع خبرائهما ، وقد رحب أحد موظفي وزارة المستعمرات باللجنة واعرب عن رضا حكومته عن تفضيل مجلس العصبة تعيين لجنة ،

(1) League Report, p. 5; Official Journal, 1925, p. 145.

(2) League Report, p. 5.

فردت اللجنة حالا ان المجلس لم يحدد سلطتها في العمل وانها حرة في توصية المجلس باجراء استفتاء وأنى أسلوب آخر للعمل • وقد طلبت اللجنة من الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها في عملها في المنطقة ، فعينت الحكومة البريطانية آر ايف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية •

ثم غادرت اللجنة الى انقرا في بداية سنة ١٩٢٥ ، وقد أجابت الحكومة التركية على بعض اسئلة اللجنة بأن حل مشكلة الموصل قد يحصل في التعبير الحر عن رغائب سكان ولاية الموصل ، وقد اقنعت اللجنة الحكومة التركية بأن مجلس العصبة لم يحدد سلطتها في العمل • وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء (٣) •

وقد وصلت اللجنة الى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وقد دعيت للبقاء عدة ايام ، فدرست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية • وقد نزل اعضاء اللجنة وجواد باشا في ضيافة المندوب السامي البريطاني السري دويس • بينما نزل الخبراء الاتراك في مكان آخر في بغداد • وفي ١٧ كانون الثاني قدم السري هنري اللجنة الى الملك فيصل وقد سلمها الملك مذكرة مكتوبة (٤) ، وقد احتوت هذه المذكرة استعراضا للحوادث منذ توقيع هدنة مندروس ، وبينت تقدم العراق في السنوات الماضية وآماله في المستقبل ، وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط ، وبينت المذكرة ضرورة خط حدود يضمن العراق ضد الاعتداء وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت ، وأكدت ان تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربة مميتة لمستقبله ، واعلنت انه سيكون من المستحيل المحافظة على الامن الا بايجاد قوة عسكرية دائمة وليس

(3) League Report, pp. 5-6; British Report, 1925, p. 8.

(4) League Report, p. 6.

هذا في طاقة العراق ، وان الرأسمال الاجنبي لن يأتي الى العراق اذا تعرض لاضطار القوضي والغزو ، وختمت المذكرة بالقول ان الموصل للعراق كالرأس للبدن وان مشكلة الموصل هي مشكلة العراق باجمعه (٥) .

وفي نفس اليوم عقدت اللجنة اجتماعا في دار الاعتماد البريطانية وبحضور المندوب السامي ، وقد بين المندوب ان بين الخبراء الاتراك ناظم بك وفتاح بك من المواطنين العراقيين واتهمهما بتدبير المؤامرات ضد الحكومة العراقية ، واعاد الى الازهان ان امرا باعقال ناظم بك كان قد اصدر ، وانه وفتاح بك هربا من البلاد ، واتهما يعودان الآن في ١٩٢٥ مستفيدين من حصانة اللجنة الدبلوماسية ليقوما بنشاط قد يخل بالامن والنظام ، فتحسست الاحزاب القومية وهددتهم ولذلك طلب السر هنري استدعاء الخبيرين (٦) .

ولكن اللجنة لم توافق السر هنري دويس ، وأسفت على تعيينهما ولا سيما لورود اسميهما في محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية ، وتمتقد اللجنة ان تعيينهما جعل واجبا أصعب ولكنها ذكرت انهما من مواطني ولاية الموصل ولا يمكن اعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود . وقد أيدت اللجنة دهشتها للمساعد التركي لاختيار الحكومة التركية لهذين الخبيرين ، ولكنها لم تطلب استدعاءهما . وقد تشكى المساعد التركي من وضع الخبيرين في معسكر محاط بالخنادق ، فلما احتجت اللجنة على هذا العمل نقل الخبيران الى غرف مجاورة لدار الاعتماد البريطانية . وبالرغم من ان اللجنة وافقت على تحديد حركاتهما في بغداد فانها أصرت على أن يكون للوفد التركي الحرية التامة في ولاية الموصل لكي يكون في الامكان انجاز واجباتهم (٧) .

بقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ كانون الثاني ، وقد زارت خلال فترة اقامتها عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ،

(5) *League Report*, pp. 6-7.

(6) *League Report*, p. 7; *British Report*, 1925, p. 8.

(7) *League Report*, pp. 7-8.

وقابلت كل الشخصيات البارزة في بغداد : وزراء وموظفي حكومة وممثلي جميع الطبقات والطوائف ، وزارت الأسواق ومخازن الحبوب والاختساب في المراكز التجارية لأجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية . وحاولت اللجنة ان تتأكد ما اذا كانت ولايتا بغداد والموصل معتمدتين على بعضهما اقتصاديا ، ولهذا الهدف درست اللجنة احصائيات الكسارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب (٨) .

تحقيقات اللجنة في العراق

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ . وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكر خبرها الكونت يول تلكي في مذكرة تلخص كما يلي :

في يوم ٢٧ كانون الثاني كان الكونت يول تلكي يتمشى في مدينة الموصل مع اثنين من السكرتيرين الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركي بزيته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم وفي الشوارع احاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصا ظنهم الكونت تلكي عربا وقبلوا يديه وهتفوا : تعيش تركيا ، وقد تبعهم الجمهور وزاد عددهم حتى بلغوا مائتي شخص ، وزاد الهتاف ، ثم حضر بعض ضباط الشرطة وحاولوا تفريق الجمهور ، وفي السوق تجمع الجمهور من جديد والتحق ثلاثة ضباط شرطة بزملائهم وكان أحدهم انكليزيا ، وصار جواد باشا موضوع هتاف متزايد وعطف ، وقد انضم الجمهور طبقات مختلفة من الشعب بينهم اناس محترمون وشعاذون . وقد استعملت الشرطة العصي في محاولة تفريق الجمهور . وفي طريقهم الى محل اقامتهم في دار الضيافة شاهد الكونت تلكي وجواد باشا والسكرتيران مظهرة مضادة من الطلاب يهتفون للملك فيصل قرب النادي الوطني العراقي مقابل دار الضيافة .

(8) League Report, p. 8; British Report, 1925, p. 9.

في صباح اليوم التالي زار اللجنة عبدالعزيز القصاب متصرف الموصل والميجر لويد المفتش الاداري البريطاني وطالبا باقامة نظام مراقبة لضمان سلامة انورد التركي ، واقترحا ان يخبر المساعد التركي وخبرائه السلطات الادارية قبل ساعة من مغادرتهم محل اقامتهم ويذكروا المحل الذي يقصدون زيارته ويطلبوا حماية الشرطة وان يطلب الى جواد باشا ان لا يخرج بالبرة العسكرية ، وان تتخذ السلطات التدابير اللازمة لضمان عدم قيام المندوبين الاتراك بنشاط سياسي قد يخل بالنظام العام (٩) .

وقد رفضت اللجنة اقتراح سلطات الموصل لعدم رغبتها في تحديد حرية عمل المندوبين الاتراك وارسلت مذكرة الى المتصرف والى المفتش الاداري طالبة ان يعطى المندوبون الاتراك حرية العمل التامة ، وان لا تظهر تدابير المحافظة للعيان ورفضت ان تبشر بتحقيقاتها حتى تسلم جوابا مرضيا لطلباتها (١٠) .

احالت سلطات الموصل مذكرة اللجنة الى السلطات المركزية في بغداد ، وقد اجاب المندوب السامي البريطاني بانه يعترف بعدالة مطالب اللجنة ولكنه لا يستطيع قبول المسؤولية بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية عن أي عمل معاد قد يقترف ضد اشخاص المندوبين الاتراك . وفي نفس الوقت تسلمت اللجنة برقية من أنقرا مباشرة ، وبواسطة سكرتارية عصبة الامم تتضمن احتجاجا شديدا ضد السلطات العراقية ، فأرسلت اللجنة برقية الى جنيف موضحة منشأ الموقف باختيار الخبراء الاتراك السيئ ، وارسلت نسخة من جوابها الى أنقرا وفيها اشارت الى ان الحكومة التركية لا تستطيع اعتبار السلطات العراقية مسؤولة اذا رفضت التدابير الاحتياطية التي اقترحتها بغداد .

ثم علمت اللجنة ان الاشخاص الذين تظاهروا لصالح تركيا قد سجنوا

(9) League Report, p. 8.

(10) League Report, pp. 8-9.

وان اعضاء اللجنة انفسهم كانوا تحت الرقابة ، وكانت مجموعتان من الشرطة ترابطان عند مداخل نزل اللجنة لملاحقة حركات اعضاء اللجنة والسكرتيرين والاخبار عنها . ولذلك اخبرت اللجنة المساعدين البريطانيين والتركي انها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ، فتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل مسؤولية سلامة وفده وان يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامي ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركي . وقد اتصلت اللجنة بانقرا ، فلما وافقت الحكومة على وجهة نظر جواد باشا ، انتهت المسألة في ٥ شباط ١٩٢٥ .

وفي اثناء هذه الفترة ، تمكن اعضاء اللجنة وهم مستكرون ، أن يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس . ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى أساليب التحقيق . وقد زاروا بعض الاشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع (١١) .

وقد تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة ، فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية (الاطباء والمحامين والتجار الخ . .) وجميع طبقات الناس . وقد طلبت اللجنة الى المساعدين أن يقدموا قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم . وقد أكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقة محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة ، بينما قابلت الآخرين على حدة من قبل احد الاعضاء . وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة أن تحصل على اكمل تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان (١٢) .

حاولت اللجنة ان تحصل على اوسع واتم معرفة عن رغبات السكان . وقد حدث ان سألت اللجنة اسئلة مخرجة حول ادارة الانتداب وعن الوضع بعد ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية ، فأرسل ياسين الهاشمي رئيس وزراء

(11) League Report, p. 9.

(12) League Report, pp. 9-10.

العراق برفقة احتجاج على صيغة بعض أسئلة اللجنة ، ولكن اللجنة أصرت على ان لها الحق وعليها الواجب ان تجرى التحقيق من دون عراقيل ، وقد اعترفت ان اساليب تحقيقها تثير حتما بعض الحماسة العاطفية بين الاهالى الذين لا تزال تربيتهم السياسية فى مرحلة ابتدائية ، والذين كانوا تحت تأثير حملة دعائية مركزة (١٣) .

ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجرى تحقيقاتها فى الاقسام البعيدة من ولاية الموصل فى آن واحد من قبل لجان فرعية ، وقد أصر المساعد البريطانى على وجوب اصطحاب ثلثة من الشرطة لكل لجنة فرعية للمحافظة عليها وان تعلم حركاتها مقدما . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا الطلب سيهدم امكانية القيام بتحقيق محايد ، فحضر السر هنرى دويس الى الموصل يوم ٨ شباط لتسوية هذا الخلاف الصغير ، وعند بحثه واجبات الخبراء اخبر اللجنة انه علم ان الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرسا مسلحا لمصاحبة جواد باشا اينما ذهب ، وسيكون من واجب الشرطة ان تعتقلهم . ولكن اللجنة اكدت للسر هنرى انه لن يحدث أى اضطراب . أما السر هنرى فقد احتج ان طريقة تحقيق اللجنة قد هددت تهديدا خطيرا سلطة الحكومتين البريطانية والعراقية ، وان اسئلتها قد اضررت بهيبة الحكومتين وذلك بايحاءها انها تبحث عن دليل ضد الادارة الحالية . فاجاب رئيس اللجنة بانها ستستمر فى تحقيقاتها بحرية تامة كما يملى عليها واجبها وانها ستقدم نتائج تحقيقها فى تقرير ترفعه الى مجلس عصبة الامم ، وصرح اى آف فرسن الرئيس بأن عمل اللجنة قد عرفه نشاط الشرطة ضد الشهود وضد اللجنة نفسها أيضا (١٤) .

ثم صرح السر هنرى دويس ان حكومته قد تحتج امام مجلس العصبة ضد قرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة فى مختلف اقسام ولاية الموصل ، و اضاف ان قوميات اعضاء اللجنة تدل على « توازن تام » ، فلفت رئيس اللجنة

(13) League Report, p. 10.

(14) League Report, pp. 10-11.

انتقاد السر هنرى الى عدم لياقة ملاحظته عن قوميات اعضاء اللجنة وقال ان
« مجلس العصبة قد اختارهم بالاجماع واعطاهم حرية العمل التامة وانه اذا
اغيد فتح هذه المسألة فقد تقع عواقب خطيرة » (١٥) .

أجلت اللجنة تحقيقها في مدينة الموصل مؤقتا ، وتفرق اعضاء اللجنة
وانفقوا على اللقاء ثانية في كركوك يوم ٢٥ شباط . وقد بقي اى آف فرسن
في الموصل مع حواد باشا وآر ايفت جاردن لاجل الاستمرار بالتحقيق في
خضواحي مدينة الموصل . وقد زار فرسن المدن والقرى وادعا الى مراكزها
التي بقي فيها وجهاء القرى المجاورة ، وقابل رؤساء العشائر العربية ولا سيما
رؤساء شمر . وقد اجرى الكونت بول تلكي تحقيقه في لواء أربيل يصحبه
ناظم بك وليونز الضابط السياسي البريطاني وكرامرز مترجم اللجنة ، وقد
زاروا العشائر العربية والكردية ، وأجرى آ . يولس تحقيقاته في لواء
كركوك يصحبه صبيح نضات وكامل بك ، وقد اتصل يولس برؤساء العشائر
العربية والكردية والتركية . وفي منطقة كبرى واصل التحقيق دى پورتالس
احد السكرتيرين ومعه فلاح بك وضابط بريطاني ، وقد تنقل دى پورتالس
في جبل خمرين وزار القبائل الكردية والتركية والعربية . وقد قابلت اللجنة
بكامل هيئتها بعض ممثلي القبائل .

وقد وجدت اللجنة من الصعب اجراء تحقيقاتها في القرى والارياف
وبين القبائل الرحالة حيث وجدت ان الاهالي أقل خبرة سياسية وأكثر تأخرا
في مضمار المدنية ، ويعرفون قليلا أو لا يعرفون شيئا عن مشكلة الموصل .
وقد اتبعت اللجنة طريقة خاصة كهذه : ان تشرح غرض اللجنة بلغة بسيطة
جدا وتضع اسئلة بعد استجواب المساعدين . وقد اختلفت صيغة الاسئلة حسب
مركز وذكاء وثقافة الشهود ، وقد طمئن الشهود عن سرية التحقيق .

وقد اجتمع اعضاء اللجنة والمساعدان بعدئذ في كركوك وتوجهوا نحو
السليمانية . وبعد انتهاء تحقيقها في السليمانية ورجوعها قاصدة الموصل توقفت

(15) *League Report*, pp. 41-42.

اللجنة في كركوك والتون كوبرى واريل لاتمام التحقيقات السابقة • ولما وصلت اللجنة الى الموصل في يوم ٨ مارت ١٩٢٥ وجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت • وجهزت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات مفصلة عن جميع الوجهاء بصرف النظر عن آرائهم حتى ولو كانت لصالح تركيا بصورة قطعية • وفي الموصل تابعت اللجنة تحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاكى البيوت والقرى والاراضى والمنتخبين الثانويين المذكورين فى القوائم التركية القديمة وجميع الاشخاص الاحياء فى الموصل الذين كانوا اعضاء فى المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية • ثم سافرت اللجنة الى زاخو مارة بالقرى المسيحية واليزيدية • وفي زاخو استقبلت اللجنة وجهاء ورؤساء المنطقة شمالى وجنوبى خط بزوكسل • وفي دهوك والعمادية قامت اللجنة بنفس العمل (١٦) •

ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحي السياسية • فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية • ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية • وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك • وقد طارت اللجنة عدة مرات فوق جبال سنجار وفوق خط الحدود الشمالى من زاخو الى رواندوز وفوق جبل حمرين (١٧) •

وفي نهاية مارت ١٩٢٥ رجعت اللجنة الى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام فى تنسيق المعلومات التى جمعتها • ثم سافرت الى جنيف • وقد ارسل الملك فيصل ورئيس الوزارة العراقية برفقتى شكر ووداع واعربا عن أملهما فى تأييد عصبة الأمم لحقوق العراق فى ولاية الموصل • وقد اجتمعت اللجنة فى جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير (١٨) •

أساليب العمل

طلب مجلس عصبة الأمم الى لجنة التحقيق ان تمدّه بمعلومات مفصلة

(16) *League Report*, p. 12.

(17) *Ibid.*, pp. 12-13.

(18) *Ibid.*, p. 13.

(١٨) مجلة العراق ، ٢٥ ١٣٢٥ ، ١٩٢٥ •

عن مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وعن الاختلاف في الرأي بين بريطانيا العظمى وتركيا حول أسلوب العمل الذي سيتبع لمعرفة الرغبات الحقيقية لسكان ولاية الموصل .

كانت تركيا منذ مؤتمر لوزان حتى تعيين اللجنة قد أصرت على الاستفتاء كأحسن وسيلة ، بينما فضلت بريطانيا تأليف لجنة لجمع المعلومات الضرورية ، فلما قرر مجلس عصبة الأمم تعيين لجنة التحقيق ، أكد المندوب التركي الذي وافق على طريقة التحقيق تفضيله للاستفتاء^(١٩) .

قررت اللجنة دراسة حجج الطرفين حول طريقة العمل واعطاء قرار عنها . يمكن تلخيص الحجج التركية كما يلي :

(١) - ان مستقبل سكان كثيرين أمر مهم جدا . فليس من الأنصاف تسليم أمر كهذا للحكيم ، ولاستطيع أية لجنة التأكد من رغبات الشعب الحقيقية لأنها انما تستطيع أخذ رأى قليل من الناس ، والعدالة والحكمة السياسية تفرضان ضرورة اعطاء سكان الولاية الحرية في تقرير مستقبلهم ، لأنه لا يجوز نقل شعب ما من دولة ضد رغبته .

(٢) أمثلة سيلزيا العليا وخوض السار وبعض أقسام بروسيا الشرقية وشلزيك وكلاگنفورت تؤيد رأى تركيا في الاستفتاء ، هذا ويستخرج الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغيرة .

(٣) اذا كان من الممكن أخذ رأى الشعب العراقي في انتخاب الملك فيصل فلماذا يكون من المستحيل أخذ رأى سكان الولاية في أمر أهم الا وهو مستقبلهم ؟

(٤) الاستفتاء مهم لأنه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتاءين اللذين اجريا في العراق في ١٩١٩ و ١٩٢١ ذكرت ان السليمانية رفضت الانضمام الى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل ، وهكذا نرى ان نصف سكان الولاية ضد الاتحاد مع العراق .

(19) *League Report*, p. 14.

(٥) اما عن طريقة الاستفتاء فاقترحت الحكومة التركية ان يجرى من دون ضغط خارجي ، وان تؤلف لجنة لدراسة العناصر الشعبية المختلفة التي تتكون منها القوات الحكومية ، وان تملأ وظائف الحكومة بسوظفين ينتخبهم الشعب بصورة مؤقتة أو يعينهم مجلس « الاختيارية » في كل منطقة . ويجب المحافظة على النظام في كل قبيلة بمنظمتها الخاصة ، وفي المدن والارياف بالقوات المحلية التي تجند بصورة نسبية من عناصر الشعب المختلفة وتوضع تحت سلطة مجلس الاختيارية . يعطى الناخبون رقعتين من الورق تحمل واحدة صورة العلم التركي وتحمل الثانية صورة العلم البريطاني ويطلب الى الناخب ان يضع في صندوق الانتخاب الورقة التي تحمل صورة علم القطر الذي يفضل . وإذا اقتضت الضرورة الماسة فيجوز قبول الانتخاب غير المباشر في مناطق العشائر الرحالة . يجب ان تؤلف الناحية دائرة انتخابية ، ويجب أن يكون للحكومتين التركية والبريطانية عدد متساو من المراقبين في لجنة الاشراف على الانتخاب . هذا وقد كان سكان ولاية الموصل دائما ينتخبون نوابهم الى البرلمان العثماني وكانت لهم تجارب في التصويت (٢٠) .

ويمكن تلخيص الحجج البريطانية كما يلي :

(١) باستثناء الجماعات التي بلغت مرحلة عالية في الثقافة والمدنية فان الاستفتاء حتما يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات مؤقتة محلية كالنزاع حول الاراضي ، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية . ففي الاستفتاء لا يعطى الناخب غير المتثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والادارية .

(٢) اذا اختير الاستفتاء كأفضل طريقة ، فان الحكومة البريطانية ترغب في اجراء استفتاء في المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل . وهذه المنطقة تضم الوطن الاصلي للاشوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (انظر

(20) *League Report*, pp. 14-15.

عرضت بعض العروض على الحكومة العراقية (وبعض القبائل العربية +
(٣) في حالة الاستفتاء ، يجب سحب القوات التركية والعراقية
والبريطانية ، ولن يكون عمليا استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين ،
لانه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضا ،
وسكون من الصعب كثيرا على القوات المحايدة ان تحافظ على النظام في مثل
هذه الظروف وفي مثل هذه المنطقة الجبلية + وسيجرى الاستفتاء مصحوبا
بحملتي دعاية تركية وعراقية وقد تؤدى الى حدوث اضطرابات +

(٤) ستكون القبائل القاطنة على حدود العراق الشمالية عرضة للارهاب
ولن تستطيع اعطاء آرائها بحرية ، وستكون الاقلية عرضة للانتقام والاضطهاد +
وبالرغم من أن التصويت سيكون سرىا فمن المفهوم ان الناس سيصوتون كما
هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية ، وقد عرفت هذه الحقيقة في
أوربا ، ولكنها في منطقة كولاية الموصل أظهر وأبين +

(٥) انما يعتبر الاستفتاء حلا عمليا للمشاكل التي يمكن وضعها بشكل
اسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين ، وهكذا كانت الاستفتاءات التي أجريت في
العراق في ١٩١٩ و ١٩٢١ + ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط
في مسألة الحدود +

(٦) يتألف سكان ولاية الموصل من أكراد يمثلون النصف وعرب
يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة : يزيديين ويهود ومسيحيين + وقد أعرب
العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون الكلدانيون عن رغبتهم في البقاء في
العراق ، أما الآثوريون النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق وقد
أعلنوا عن نيتهم في عدم الرجوع الى تركيا ولكنهم يفضلون الحماية البريطانية +
اما البقية الباقية فمكونة من تركمان قانعين وموسرين ولكنهم قليلو العدد
فلا يؤثرون في النتائج + وهكذا فان رغبات نصف سكان الولاية معروفة
جيدا ، فاجراء استفتاء لهذا النصف عديم الفائدة + اما النصف الاخر المؤلف

من الاكراد فإن أكثرهم الساحقة ساذجة لا تستطيع التعبير عن آرائها^(٢١). وقد بدا لأول مرة ان اللجنة اقتصت بالحجج التركية وان الاستفتاء طريقة أفضل في التأكد من رغبات السكان ، وان الاستفتاءات السابقة أجريت تحت الاحتلال العسكري ولا يمكن اعتبارها دليلا لا ينقض عن رغبات السكان . وقد رفضت اللجنة الحجة البريطانية بعدم امكانية اجراء استفتاء عن مشكلة الحدود لان منطقة النزاع كبيرة جدا فلا يمكن اعتبارها مجرد قضية تحديد الحدود ، بل بالعكس اعتقدت اللجنة ان من المعقول دراسة امكانيات اجراء الاستفتاء بصرف النظر عن الاستفتاءات السابقة ، ولم تستثن تعليمات مجلس العصبة للجنة فكرة الاستفتاء مقدما . وأخيرا لم توافق اللجنة الحكومة البريطانية في أمر توسيع النزاع الى ولاية حكاى في تركيا^(٢٢).

ولاجل ان تكون اللجنة رأيا عن طبيعة استفتاءى ١٩٢١ و ١٩٢٢ طلبت اللجنة من السلطات البريطانية في العراق بعض التفاصيل . ثم استنتجت من المعلومات التي حصلت عليها انه لم تجر استفتاءات حقيقية في تلك الستين ، وبوجه عام كانت طريقة العمل التي اتبعت فيها جمع الوجهاء وشيوخ العشائر وممثلى الطوائف واتخذ آرائهم ، فلم يجر أى تصويت سرى أو فردى ولم تضمن حرية التصويت ولا استقلاله . ولكن اللجنة استنتجت ان موقف سكان السليمانية مرده رغبتهم في الاستقلال أكثر من عطفهم على تركيا^(٢٣).

وقد حاولت اللجنة اجراء استفتاء تجريبي في بعض الاماكن ولكن التجربة فشلت . فاقنعت اللجنة بقوة التأكيدات البريطانية التامة عن صعوبات اجراء الاستفتاء . وفي رأى اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الاتراك قد تؤدي الى الفوضى وازاقة الدماء والحرب الاهلية . ثم اقتصت اللجنة

(21) *League Report*, p. 16.

(22) *League Report*, p. 17.

(23) *Ibid.*, pp. 17-18.

نهایتاً انه من الصعب ان يكون الاستفتاء التعبير الحقيقي عن رغبات السكان هذا اذا كانت لهم أية رغبات على الاطلاق . وعلى العموم فقد كانت الثقافة بدائية والمجتمع اقطاعياً ولذلك يصوت الناس كما يصوت رؤسائهم ، اما الاقلية المثقفة المدركة ، وكان بعضهم يؤيد الاتراك ، فقد أكدت للجنة استحالة اجراء استفتاء . وهكذا توصلت اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة لتزويد مجلس العصبة بالمعلومات المطلوبة ، وهي الطريقة التي استعملتها اللجنة ، متذكرة دائماً رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية (٢٤) .

الحجج الجغرافية

قدمت الحكومتان البريطانية والتركية بمناسبة عديدة حججها الجغرافية وقبل مناقشة هذه الحجج قد يكون من المفيد تلخيص الوصف الجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الذي ورد في تقرير اللجنة .

وصف النولایة الجغرافی :

ان بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) التي تؤلف القطر الواقع بين نرافدين دجلة والفرات هي منطقة انتقال بين آسيا الصغرى وارمينيا وايران من جهة وسوريا والجزيرة العربية من جهة أخرى (٢٥) .

تؤلف الجبال التي تحيط بسهل سوريا وميزوبوتاميا جزء من نظامين : في الشرق مجموعة زاكروس الممتدة من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، وفي الشمال مجموعة طوروس التي تمتد من الغرب الى الشرق وتشكل قوساً محدباً نحو الجنوب . وتنتهي هذه السلاسل الجبلية من جهة السهل بضعة سلاسل من التلال . وتقع الاراضي المتنازع عليها في ابعد

(24) *League Report*, pp. 18-19.

(25) *League Report*, p. 53.

انظر مقالاً جيداً عن هذا الموضوع بقلم محمد عوض عنوانه :

"Geographical Aspects of the Mosul Question", in *The Scottish Geographical Magazine*, XLII, pp. 1-20, 65-78.

خزاوية من السهل حيث تلتقي سلاسل الجبال والتلال من النظامين (٢٦) .
تصب كل النهرات النازلة من مدرج الجبال والاراضي العالية في
الشمال في دجلة والفرات ، وتؤلف المنطقة التي تكثر فيها هذه النهرات
الاراضي المتنازعة . مناخها قارى ذو حدود متطرفة في الحرارة وفي جفاف
الصيف وأمطار الشتاء . ان الجبال التي تفصل بادية الشام من البحر المتوسط
ليست عالية علوا كافيا بحيث يمنع تأثير مناخ البحر المتوسط من الوصول
إلى الاراضي المتنازعة (٢٧) .

العراق قطر سهلي رسوبي ولكن الاراضي المتنازعة جبلية صخرية ،
يتألف نبات المنطقة السهلية من أعشاب قصيرة ومتفرقة بينما تكسو الغابات
المنطقة المتنازعة ، وينمو شجر الغرب على شواطئ الانهار والبلوط على
مرتفعات الجبال .

الموصل مدينة مركزية ومدينة حدود ، انها مركزية لان جميع الطرق
من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل ورواندوز والمناطق المحيطة بها
تلتقى فيها . وهي مدينة حدود لانها تقع على حافة الصحراء ومنطقة العشائر
الرحالة . انها سوق للمنتوج المحلي ومنتوج الترانسيت . وهي جزء من بلاد
ما بين النهرين (العراق) . ان المدن الواقعة على حافة الصحراء ، أو في
وسط السهول ، أو على طول الطريق الذي يمتد موازيا لدجلة هي المراكز
التجارية للسهل والجبال معا وقد كان اعتماد بعض الأقسام على البعض الآخر
العامل المؤثر في تاريخ هذه المنطقة (٢٨) .

الموصل هي المدينة الكبيرة الوحيدة في الاراضي المتنازعة ، يبلغ عدد سكانها
مائة ألف وهي أهم من المدن الأخرى وأكبرها كركوك التي يبلغ عدد سكانها
أكثر من عشرين ألف بقليل . اما المدن الأخرى فهي أسواق محلية .

(26) League Report, p. 53.

(27) Ibid., pp. 53-54.

(28) League Report, p. 54.

والموصل التي تعتبر سوقاً رائجة للسهل الخصيب المحيط بها تنازع بغداد مركزها في تجارة التوزيع الرئيسى للقطن ، ونفوذها الاقتصادي هائل في الشمال (٢٩) .

وصف خطى الحدود المقترحين :

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخطط الحدود الشمالى بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سورا حاجزا ، وهو خط حدود اقتصادى وعنصرى بين العراق والمنطقة الواقعة فى شماله . وقد اعطت الحجة البريطانية أهمية أكبر للاعتبارات العسكرية (٣٠) .

وقد أجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية بأن الخط المقترح لم يكن مثاليا لانه غير مؤلف من سلسلة متصلة بل فيه بعض السهول والوديان تستطيع الجيوش الغازية اجتيازه منها ، وانه توجد مناطق جبلية أخرى فى ولاية الموصل تشبه الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية والخط المقترح لا يفصل بين مهابكن عنصرين مختلفين .

وقد درست اللجنة ادعاءات الطرفين وطارت فوق سلاسل الجبال المختلفة . واكتشفت ان الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية مؤلف من مجموعات جبال أعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقممها مكسوة بالثلوج وهى تعطى انطباعا بأنها سور . فى شمال الخط منطقة أليية ، وقمم الجبال ليست أعلى من مجموعات الجبال الاولى التى تؤلف جزء منها . وبالرغم من اعتراف اللجنة بوجود بعض المرات فانها قررت ان الخط الذى اقترحتة الحكومة البريطانية خط حسن للانفصال الجغرافى ، وهو خط للانفصال الاقتصادى أيضا ، ولكنه من الناحية العنصرية لا يصلح للانفصال ذلك لانه يعيش على جانبيه عشائر كردية متزوجة مع الانوريين .

اما الحكومة التركية فانها بمطالبتها بخطط الحدود الجنوبى الذى

(29) League Report, p. 56.

(30) League Report, pp. 20-21.

يتراك ولاية الموصل الى شماله فقد قالت ان خط الانفصال هو نهر دبالى وجبل حميرين وجبل مكحول (الجانب الجنوبي منه لا قمته) ووادى الثرثار وجبل سنجار ، ولهذا الخط أحوال مناخية ومظاهر جغرافية مطابقة لمثيلاتها فى الاناضول ومغايرة لما فى ولاية بغداد ، وهو يحتوى على كل المزايا التى تعوز الخط الذى اقترحه الحكومة البريطانية (٣١) .

وصفت الحكومة البريطانية جبل حميرين وجبل مكحول بانها سلاسل من التلال مقفرة لا يعتد بها وأهميتها كحاجز طبيعي ضئيلة وقد أجابت الحكومة التركية ان هذه السلاسل الجبلية تؤلف خطا متواصلا من الارتفاع فى منطقة مسطحة وتؤلف حواجز يصعب اختراقها * وان دبالى نهر واسع يصلح ان يكون خط حدود مناسبة ، وله ميزة انطباقه على الحدود الفاصلة بين المناطق المأهولة بالأتراك والاكراد من جهة والمأهولة بالعرب من جهة ثانية (٣٢) .

وقد اعتقدت اللجنة ان الحقيقة تستقر بين وجهتى النظر هاتين ، وان كلتا الحججتين غير دقيقتين * ولأجل تأييد رأيها استشهدت اللجنة بأفضل الثقات فى وصف الجبلين جبل حميرين وجبل مكحول ، وقد شاهدت الجبلين مرة من السيارة ومرتين من الطائرات ، وطافت حول المنحدر الجنوبي الغربي لجبل مكحول متقلة حول نهايته الشمالية والغربية . وقد كان استنتاج اللجنة انه من الوجهة الجغرافية لا يصلح جبل حميرين ولا جبل مكحول كخط حدود ، وكذلك من الوجهة المناخية لا تؤلف هذه السلسلة البالغة من العلو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر والتى تفصل بين منطقتين من نفس العلو (١٧٠ مترا) حاجزا ، بل ان قره چوكداغ (٨٠٠ - ٨٧٠ مترا فوق سطح البحر) حاجز واضح محدد بين المنطقة السهلية وجبال كردستان . ومن الناحية التاريخية لم تكن لجبل حميرين وجبل مكحول أية أهمية ولا سيما

(31) League Report, p. 21.

(32) League Report, pp. 21-22.

كخط حدود (٣٣) .

ولا يمكن اعتبار نهر دبالى كحد جيد ، فهو فى أعاليه ضيق وضحل ،
وأما وادى الثرثار ومرتفعات سنجار فيمكن اتخاذهما مجرد خط حدود
متفق عليه فى الصحراء ولكنه يقسم الجماعة الزيدية الى قسمين (٣٤) .
الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التى تربط الاراضى المتنازع
عليها مع الاراضى المجاورة :

ادعت الحكومة التركية ان للاراضى المتنازعة نفس الخواص المناخية
والجيولوجية التى للاناضول ومغايرة لخواص ولاية بغداد ، وقد ذكرت
فى البرهان على رأيها ان أشجار النخيل لا تشاهد بعد حدود ولاية بغداد .
أما اللجنة فذكرت ان ولاية الموصل بمراعيتها شبه الصحراوية غربى دجلة
وبسهولة الخصبة التى تتلقى كمية لا بأس بها من الامطار ، وبسلسلة التلال
والجبال التى تحيط بها هى منطقة انتقال أو مزيج من مناطق مناخية لجبال
زاكروس وميزوبوتاميا السفلى وصحراء بادية الشام ومنحدرات جبال
طوروس فى ارمينيا - منطقة لها بعض خواص مناخ البحر المتوسط . أما
صفتها البارزة فهى فصلها المطر الواضح فى أواخر الشتاء وفى الربيع .
ولكن لها خواص متشابهة مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الارمنية -
نصيبين وماردين واربعة - أكثر مما مع أية منطقة مجاورة (٣٥) .

قضية الاسم : « العراق » :

فيما يخص الاسم « العراق » ، ذكرت اللجنة التركية ان ولاية
الموصل غير داخلية فى العراق العربى ، ولكنها جزء من الجزيرة ، وان
اتفاقية سايكس - بيكو فصلت بين الموصل والعراق ، وفى المطالب الخاصة
بكرديستان التى قدمها شريف باشا فى ١٩١٩ بناء على طلب الحلفاء ذكرت
الموصل منفصلة عن العراق ، اما سكان ولاية الموصل فلم يعتبروا انفسهم يوما

(33) League Report, pp. 22-23.

(34) Ibid., p. 23.

(35) League Report, pp. 23-24.

ما جزء من العراق * ولأجل تأييد وجهة نظرها اقتبست تعريف العراق من دائرة المعارف البريطانية ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى (٣٦).

ومن جهة ثانية ادعت الحكومة البريطانية ان الجيوش البريطانية احتلت جميع ميزوبوتاميا اثناء الحرب العالمية الاولى ، وقد أطلق الاسم « العراق » على القطر الذي كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا لانه معروف جدا عند الاهالي ، وقد أخذ هذا الاسم الحديث « العراق » من « العراق العجمي » و « العراق العربي » اللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادي عشر ، ويضم العراق العجمي جزء من ايران الحديثة وجزء من ولاية الموصل . وقد أشارت الحكومة البريطانية الى قرار الطابو التركي المؤرخ في ٥ صفر ١٣١٠ (١٦ تشرين الثاني ١٩٠٨) الذي نص على تبعية شهرزور للعراق ، وهذا القسم الاداري التركي المعروف بشهرزور يضم كركوك ورائية واريل ورواندوز وكويسنجق وكفرى وكلها في ولاية الموصل * وان الخريطة التي قدمها المندوب التركي في ارضروم سنة ١٨٤٨ الى لجنة تحديد الحدود التركية - الايرانية أظهرت رواندوز وأريل والسلمانية ضمن ولاية بغداد التي كانت تجاور ولاية وان (٣٧) .

وقد أظهرت اللجنة شكواها من أن الملاحظات والتأكيدات المختلفة التي أبدتها الحكومتان اضطررتها لمراجعة مقدار كبير من الادبيات والزمتهما بدراسة الموضوع دراسة مركزة لا تبررها أهمية الاسم « العراق » . وقد قصرت اللجنة دراستها على أربعة أمور رئيسة : (١) ما هي المناطق التي عرفت في مختلف فترات التاريخ باسم « العراق » و « العراق العربي » و « العراق العجمي » ؟ (٢) ما هي الاسماء التي أطلقت على الاراضي المتنازع عليها أو على أقسام منها ؟ (٣) هل كان الاسم « العراق » اسما محليا مألوفاً ؟ (٤) على

(36) *League Report*, p. 24.

(37) *League Report*, pp. 24-25.

أية المناطق كان الاسم « ميزوبوتاميا » يطلق (٣٨) .

ولهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعددا كبيرا من الخرائط العربية ومئات الخرائط الأوربية التي رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ، وكتب الاسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية ، والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر . فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة : العراق العربي والجزيرة وكردستان . لا يمتد العراق شمالا أبعد من هيت - تكريت أو منطقة جبل حميرين ، ولم يمكن التأكد من ان جزء من الاراضي المتنازعة لم تكن يوما ما ضمن العراق العجمي (٣٩) . وأكدت انه في جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازعة يوما كجزء من العراق . وفي الماضي لم يكن الاسم « العراق » مألوفا عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ، ولكنه على كل حال أكثر قبولا لدى العرب من الاسم « ميزوبوتاميا » الأوربي غير المعروف عندهم ، وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربي من الاراضي المتنازعة . أما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزءا من الأناضول فتعتقد اللجنة انه غير صحيح لان المطلقين تفصل بينهما سوريا وكردستان الغربي (٤٠) .

الطرق والمواصلات :

ذكرت الحكومة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان عند تقاطع كل الطرق التي تربط بين الأناضول وسوريا وإيران وان خط الحدود الذي اقترحتة بريطانيا سيسد هذه الطرق التجارية (٤١) . وقد قالت اللجنة انه من المبالغة ان يقال ان الموصل ذات أهمية كبيرة

(38) *League Report*, pp. 25, 29.

(39) *League Report*, pp. 25-27.

(40) *Ibid.*, pp. 28-29.

(41) *League Report*, p. 29.

التجارة الاناضول وسوريا وايران ، لانه لا توجد علاقة للموصل بالتجارة بين الاناضول وسوريا ، واما عن التجارة بين سوريا وايران فكانت الموصل تستعمل لخدمة في جميع الفترات ولكن لدرجة ليست بالكبيرة (٤٢) .

اما الحكومة البريطانية فأشارت الى اتجاه الطرق فقط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة وكمؤثرات حضارية ، وأكدت على العلاقات بين مدينة الموصل وبقية ولاية الموصل وبين ولاية الموصل وولاية بغداد . وقد علقته اللجنة بقولها انه كانت هناك طرق تحت حكم الامبراطورية العثمانية ، وان الانراك والالمان وأخيرا البريطانيين بنوا الطرق لغايات عسكرية ، وقد أصبحت أكثر الطرق لاه تسلك في موسم الامطار ، وأن الانهار صالحة لسير الاكلاك مع التيار فقط (٤٣) .

الخلاصة الجغرافية :

تبلغ مساحة الاراضي المتنازعة جنوبى خط بروكسل نحو ٨٧٨٩٠ كيلومترا مربعا وتبلغ نفوسها ٨٠٠٠٠٠ ، واما الاراضي الواقعة شمالى خط بروكسل والتي طالبت بها الحكومة البريطانية فتبلغ مساحتها نحو ٣٥٠٠ كيلومتر مربع . ولم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان (٤٤) .

ان خط الحدود الذى طالبت به الحكومة البريطانية جيد جدا من الوجهة الطوبوغرافية ، ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود مثل الخط المذكور . والى شمالى وجنوبى خط بروكسل توجد خطوط أخرى جيدة . اما الخط الذى طالبت به الحكومة التركية فهو جيد فى قسمة الغربى ولكنه غير جيد فى القسم الشرقى ، وفى داخل الولاية يمكن استعمال مجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية (٤٥) .

(42) League Report, pp. 29-30.

(43) Idib., p. 30.

(44) League Report, p. 30.

(45) Ibid., pp. 56, 86.

تؤلف الأراضي المتنازعة وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية من أكثر جهاتها * ان تضاريس الأراضي تشبه مدرجا (سهل ، وتلال ، وجبال) ، فهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التي تتلقى كمية أكبر من مياه الأمطار ، وبين المنطقة الغربية (سوريا وارمينيا) والمنطقة الجنوبية الشرقية (العراق ولورستان في ايران) ، وللقسم الشمالي الذي مركزه الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيبين وماردين وديار بكر واربعة ، بينما يرتبط القسم الجنوبي بالعراق ولورستان (٤٦) * ان افضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير وهو الخط الذي استعمل في اتفاقية سايكس - بيكو * ان احدي مظاهر الوحدة في الأراضي المتنازعة هي التقاء جميع الطرق في الموصل ولاسيما طرق القسم الشمالي * وهذه الوحدة الاقتصادية قررت تاريخ الولاية * ولم يكن لهذه المنطقة اسم خاص بها الا مرة واحدة وهو بلاد آشور ، لانها كانت ملحقة اداريا اما كليا أو جزئيا باحدى الولايات المجاورة ، تارة بديار بكر وطورا ببغداد (٤٧) *

الحجج العنصرية

كانت الحجج العنصرية مهمة جدا وقد بحثها الطرفان المتنازعان بالتفصيل * ولعل من المفيد قبل مناقشة حجج الطرفين تلخيص وصف المنطقة العنصري كما ورد في تقرير اللجنة *

الوصف العنصري للأراضي المتنازعة :

كان هناك مصدران للسكان : من الجبال ومن الصحراء الى المنطقة الحضرية حول نهر دجلة ، وفي خلال العصور التاريخية كان هناك مصدر ثالث للهجرة الا وهو الغزوات الخارجية * وفي هذه الأراضي المتنازعة وهي أخصب الأراضي ويطلع بها الفلامعون أشد الطمع التقت هذه الموجات الثلاث وامتزجت * وقد اندثرت قبائل ومدن وشعوب * ان بقايا الشعوب

(46) *League Report*, pp. 56-57, 86.

(47) *Ibid.*, pp. 57, 86.

المختلفة اما اندمجت في الاجناس الاقوى واما تراجعت الى الجبال ، وقد حدث أحيانا أن هذه البقايا واصلت حياتها الخاصة بها سرا بينما أظهرت اتباعها لعادات وتقاليد الجماعات المجاورة^(٤٨) .

الأكراد هم الجنس الغالب في هذه الاراضي المتنازعة ، وكان العرب يتقدمون ويسكنون على ضفاف الانهار ، ومنهم ابرز التجار في الموصل التي شيدها الخلفاء العرب وأعطوها الخصائص العربية . واما الأتراك الذين حكموا البلاد زمنا فكان منهم الاداريون الاستقراطيون والجنود وبعض الملاكين .

لقد قضى الاسلام في حروبه على بعض المسيحيين ، وبعضهم أسلم وبعضهم فر الى الجبال . كما اضطر اليزيديون على السكنى في المناطق الجبلية الوعرة . وأخفى الشبك والكاكائية والسارلي عن الاجانب لغات وعقائد لهم سرية^(٤٩) .

بعض الارقام عن السكان والاجناس :

تباينت الاحصائيات التركية والبريطانية عن تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفا عنصريا تباينا عظيما كما هو واضح في الجداول التالية^(٥٠) :

(48) *League Report*, pp. 54-55.

(49) *League Report*, p. 55.

(50) *Ibid.*, p. 31.

ولاية الموصل

إحصاء النفوس	تقدير القضاة	تقدير القضاة	إحصاء النفوس	التوزيع الرسمي
الغربية الأخرى	البريطانيين لسنة (١٩٢١)	البريطانيين لسنة (١٩١٩)	التركية التي تقدم في كوران	ولاية الموصل
سنة ١٩٢٤-١٩٢٣				
٤٩٤,٠٠٧	٤٢٤,٧٣٠		٣٦٣,٨٣٠	الأكباد
١٦٦,٩٤١	١٨٥,٧٦٣	بني هذا التقدير	٤٣,٣١٠	العرب
٣٨,١٥٢	٦٥,٨٩٥	على أساس الدين	١٤٦,٩٦٠	الأتراك
٦١,٣٣١	٦٢,٣٢٥	وليس على أساس	٣١,٠٠٠	المسيحيون
١١,٨٩٧	١٦,٨٦٥	القومية		اليهود
٣٦,٢٥٧	٣٠,٠٠٠		١٨,٠٠٠	اليزيديون
			٥٣,٠٠٠	السكان المستقرون
			١٧٠,٠٠٠	الرحل
٧٩٩,٩٩٠	٧٨٥,٤٩٨	٧٠٣,٣٧٨	٦٧٢,٠٠٠	المجموع
		(٥) لواء الموصل		
٨٧,٩٠٠	١٤٩,٨٢٠	بني هذا التقدير	١٠٤,٠٠٠	الأكباد
١١٩,٥٣٧	١٧٠,٦٦٣	على أساس الدين	٣٨,٠٠٠	العرب
٩,٧٥٧	١٤,٨٩٥	وليس على أساس	٣٥,٠٠٠	الأتراك
٥٤,٩٣٤	٥٧,٤٢٥	القومية	٣١,٠٠٠	المسيحيون
٣,٥٧٩	٩,٦٦٥		١٨,٠٠٠	اليهود
٢٠,٢٥٧	٣٠,٠٠٠		٢١,٦٠٠	اليزيديون
			٢١,٦٠٠	السكان المستقرون
			?	الرحل
٢٩٥,٩٦٤	٤٣٢,٤٦٨	٣٥٠,٦٧٨	?	المجموع

(٥) إحصاء نفوس قرية أربيل وكي كوك والسليمانية فاقص لان التسميات الادارية هي العهد التركي لا تنطبق مع التسميات الادارية للحكومة العراقية.

وقد تحدى الطرفان صحة الأرقام المذكورة أعلاه وانتقد كل طرف الأساليب التي استعملها الطرف الآخر في التقدير وقد ذكرت الحكومة البريطانية ما يلي :

- (١) لم يكن في عهد الامبراطورية العثمانية قبل الحرب نظام احصاء النفوس حسب القوميات ، إنما كان هناك احصاء حسب الأديان .
 - (٢) ولم توجد أية خريطة دقيقة للامبراطورية العثمانية .
 - (٣) لا يمكن أن تكون القوائم التي كتبت من أجل التجنيد العام دقيقة لأن عددا عظيما من الأشخاص لم يسجلوا .
 - (٤) لا يمكن الاعتماد على الاحصائيات التركية لأن الحكومة التركية لم تستطع ممارسة السيطرة الفعلية إلا في بعض المدن والقرى .
 - (٥) قيمة الاحصائيات التركية مشكوك فيها لأنها لا تحمل تاريخا .
- أما الحكومة التركية فقالت ان سفراء قصيرة يقوم بها قليل من الضباط السياسيين غير كافية لجمع ارقام مضبوطة ، وان الضباط البريطانيين في الحقيقة لم يستطيعوا الوصول الى السليمانية . ولكن الحكومة البريطانية ادعت ان ضباطها السياسيين زاروا جميع الامكنة المذكورة بكل عناية وان الضباط البريطانيين كانوا في السليمانية من تشرين الاول ١٩١٧ حتى ١٩٢١ ، ورجعوا اليها في ١٩٢٢ ، ولم تستطع الحكومة التركية خلال تلك الفترة من الحصول على معلومات ، وان زيادة نفوس ولاية الموصل من ٧٠٣٠٠٠ في ١٩١٩ الى ٧٨٥٠٠٠ في ١٩٢١ نتجت عن رجوع عدد كبير من الأشخاص الذين خدموا في الجيوش التركية والعربية وعن رجوع العوائل التي تركت قراها أثناء الحرب الى ديارها وعن وصول عدد كبير من اللاجئين الآثوريين . وقد أصررت الحكومة التركية على حياد ودقة احصائياتها (٥٢) .

(52) *League Report*, p. 31.

قررت لجنة التحقيق ان المعلومات المذكورة أعلاه غير كافية فطلبت من الطرفين المزيد من التفاصيل . وقد أخبرت الحكومة التركية اللجنة ان الاحصائيات جرت في ولاية الموصل سنة ١٩٠٦ وان احصائيات الامبراطورية العثمانية لم تسجل وفق القواعد التي وضعتها مؤتمرات الاحصاء الدولية^(٥٣). وقد أكدت الحكومة البريطانية أن تقديرات ١٩١٩ جرت في آخر تلك السنة أي خلال الفصل البارد عندما استقر الرحل في مشاتهم ، وقد قسمت الولاية الى اربعة أقسام ، في كل قسم ضابط سياسي مع مساعدين يتراوح عددهم بين الاثنين والعشرة ، وقد استجوب هؤلاء الضباط الاهلين وعدوا بيوتهم ورجعوا الى وثائق الاحصاء التركية . وقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس الدين ، وجرى تقدير ١٩٢١ في لواء الموصل فقط وكان على أساس القوميات . أما في باقي الولاية فقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس القوميات بدل الدين . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا التغير جرى بأسلوب كفي^(٥٤) .

وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ بدأت بتصنيف أول سجل احصائي دقيق للشعب العراقي ، ولم تنته من الاحصائيات حتى كتابة تقرير اللجنة (١٩٢٥) ولا سيما ما يخص مناطق الصحراء والجبال العالية ولكن المعلومات الخاصة بلوائى الموصل وكركوك فجيده ، أما الارقام الخاصة بأربيل والسليمانية فيمكن استعمالها كتقدير تقريبي للنفوس وتوزيع الاجناس^(٥٥) .

شعرت اللجنة انها لم تستطع الحصول على أية فكرة واضحة من الاحصائيات ، واعتقدت ان احصاءات الحكومات التركية والبريطانية والعراقية لا يعتمد عليها باعتبارها احصاءات جرت وفقاً لمبادئ دوائر الاحصاء الحديثة .

(53) *League Report*, p. 32.

(54) *Ibid.*, pp. 32, 33.

(55) *League Report*, p. 32.

وقد كانت هناك بعض الأسباب مثل فرض الضرائب والتجنيد جعلت أرقام الإحصاء لا يعول عليها . وقد ذكرت اللجنة ان عدد الذين سجلوا كمصوتين في انتخابات العراق سنة ١٩٢٥ بلغ عشرة ملايين بدلا من نحو ثلاثة ، والظاهر ان رؤساء العشائر العربية بالغوا في ذكر عدد أفراد عشائرتهم من أجل زيادة نفوذهم السياسي ، ولم تذكر السجلات التي رأتها اللجنة شيئا عن النساء . هذا وبالرغم من صعوبة تكوين رأى قاطع عن درجة دقة هذه الاحصاءات فقد اعتقدت اللجنة ان احصاءات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أقرب الى الصحة نسبيا ، لان التقديرات جرت حيثذ في جميع ولاية الموصل على أساس الاجناس فقط (٥٦) .

وقد درست اللجنة أرقام تقديرات ١٩١٩ و ١٩٢١ فلاحظت ان الأرقام الخاصة بالسنة مع الأرقام الخاصة بالشيعة مع الأرقام الخاصة بالاديان الاخرى في ولاية الموصل سنة ١٩١٩ تقابل تماما الأرقام التي اعطيت عن العرب والأتراك والاكراد سنة ١٩٢١ . وقد ذكرت الاحصاءات التركية ارقام القبائل الرحالة دون تمييز بين الاكراد والعرب ، وكان الوفد التركي في لوزان قد استعمل نسبا مئوية للسكان المستقرين ولم يذكر الرحل ، وقد عارضت المذكرات البريطانية طريقة الأتراك . وقد استنجت اللجنة ان قيمة الاحصائيات التي قدمها الطرفان في لوزان عرضة للتساؤل وان الحجج التي استندت على تلك الأرقام مشكوك فيها .

درست اللجنة بالتفصيل الاحصائيات التي عرضتها الحكومتان في مذكراتهما . لقد حاولت كل حكومة ان تثبت عدم دقة احصاءات الحكومة الاخرى ، وكلاهما اقتبست احصاءات منشورة سابقا ، فاقبست الحكومة البريطانية من الكتب السنوية Year-books التركية الرسمية الصادرة عن ولاية الموصل ، وأشارت الحكومة التركية الى احصاءات المجلد ٣٦ المعنون

(56) League Report, pp. 32-33.

• ميزوبوتاميا • من كتيب Handbook وزارة الخارجية البريطانية^(٥٧) •

ادعت الحكومة التركية وجود ٧٠٠٠ عربي و ٣٢٩٠٠ تركي في لواء السليمانية ، وقد أنكرت الحكومة البريطانية الادعاء المذكور وأكدت عدم وجود أي عربي أو أي تركي في لواء السليمانية ، ولذلك طلبت اللجنة من الحكومة التركية المزيد من المعلومات فأجابت ان العرب يعودون الى قبيلة طلي . وانهم يعيشون على تربية المواشي في المنطقة المجاورة لالتقاء نهري تاجرو وديالى واذا لم يكونوا هناك الان فيحتمل أنهم رجعوا الى القسم الرئيسي من قبيلتهم في منطقة نصيين وماردين • وقد تأكدت اللجنة من رؤساء طلي ، من عدم وجود أي جزء من قبيلتهم في لواء السليمانية • وعندما كانت اللجنة في السليمانية سألت المساعد التركي ان يريها العرب الساكنين هناك فأجاب يبدو ان المعلومات التركية غير صحيحة • وقد راجعت اللجنة التقاويم الرسمية لولاية الموصل ووجدت في صحيفة ٢٨٥ من تقويم سنة ١٣٣٠ رومية (١٩١٢) انه كانت هناك جماعة عربية صغيرة تعرف بشاميران وليست بطلي ، وراجعت اللجنة خارطة المساحة الهندية للواء السليمانية فوجدت اسم هذه القبيلة في منحى نهر دياى قرب شيخ ميدان في لواء السليمانية ولكنها خارج الاراضى التى طالبت بها الحكومة التركية ، واستطاعت اللجنة التأكد من وجود شخص تركي أو شخصين في السليمانية أما باقى السكان فأكراد وقليل من اليهود والمسيحيين^(٥٨) •

ادعت الحكومة التركية ان ناحية العشائر السبعة في لواء الموصل تضم ١٤٦ قرية يسكنها الاتراك فقط وتتألف غالبية سكان ناحية الموصل مع قراها السبع والسبعين من الاتراك • وقد انكرت الحكومة البريطانية البيانات التركية وقالت ان ناحية العشائر السبعة تضم ٧٣ قرية اكثرها كردية و ٢٠ قرية نهجورة وبضع قرى يسكنها اللاجئون الانوريون ، اما ناحية الشيخان فتضم

(57) League Report, p. 33.

(58) League Report, pp. 33-34.

٤٢ قرية ٢٣ منها يزيدية و ١١ عربية واثنان كرديتان ، اما ناحية الموصل فتضم ٢٩ قرية فقط عشر منها عربية وثمان مختلفة من عرب و تركمان واربعة مختلطة من عرب وشبك وسبع مهجورة .

وقد تأكدت اللجنة من وجود ٢٠٠ شخص عربي في الشيوخان واخبرها المساعد التركي بعدم وجود أي تركي . وقررت اللجنة ان الاكراد يؤلفون ٩٠٪ من سكان العشائر السبعة ويوجد معهم ٢٠٠ - ٢٥٠ مسيحي . وقد قدرت اللجنة عدد الاتراك الموجودين في ناحية الموصل بأكثر مما ذكرت المذكرات البريطانية ولكنهم أبعد من ان يؤلفوا اكثرية السكان . وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست من تقويم ١٩١٢ التركي الرسمي ان القسم الغربي من قضاء الموصل مأهول بالعرب والاتراك والاكراد والكلدانيين واليزيديين يتكلم كل منهم لغته الخاصة ، ويضم قضاء الموصل ناحية الشيوخان ومعها ٦٨ قرية وناحية العشائر السبعة ومعها ٧٨ قرية . وقد ذكرت اللجنة ان هذه المعلومات المقتبسة صحيحة .

اعطت الحكومة التركية اهمية كبيرة لمدينة تلعفر في لواء الموصل وادعت بأن سكانها البالغين ١٠ر٠٠٠ جميعهم اتراك بينما ذكرت الحكومة البريطانية انهم يبلغون ٥٥٠٠ تركي فقط في ناحية تلعفر وبضمنها المدينة ، وان جميع السكان يتكلمون العربية . وقد وجدت اللجنة ان كثيرين يفهمون العربية في المدينة ، ولكن الاشخاص البارزين قالوا انهم اتراك وقال قليلون منهم انهم من اصل تركي ثم اصبحوا عربا . وقد استنتجت اللجنة ان الاشخاص الذين اعطوا المعلومات لم يكونوا احرارا من ضغط خارجي (٥٩) ، استرعت الحكومة التركية انتباه اللجنة الى الكتيب المرقم ٦٣ «ميزوبوتاميا» الذي نشرته وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٢٠ ، واقتبست من احصائياته ارقاما عن سكان ميزوبوتاميا وقالت ان الاتراك سكنوا في شرق الموصل وفي تلعفر وفي المدن الواقعة على طريق اربيل - كفرى ، وان الشبك البالغين

(59) League Report, p. 34.

١٠٠.٠٠٠ المذكورين في الكتيب يعتبرون من الاتراك والتركماني ، وهكذا يبلغ عدد الاتراك في الاراضي المتنازعة ١٢٠.٠٠٠ ، بينما ذكرت الاحصاءات البريطانية المقدمة في لوزان ٥٦.٠٠٠ تركي فقط (٦٠) .

اما الحكومة البريطانية فقالت ان الكتيب يبحث عن منطقة اكبر من ولايات بغداد والموصل والبصرة كما يوضح تعريف ميزوبوتاميا المذكور فيه ، وان الاحصاءات الخاصة بمجموع السكان والتي تضم العرب والاييرانيين واليهود والارمن والجراسكة بالاضافة الى القوميات التي اقتبستها الحكومة التركية تبين ان حدود الاراضي تمتد الى مدن أبعد من الشمال الغربي والشمال وقد اعتقدت اللجنة ان الحجة البريطانية معقولة وان الارقام تخص منطقة أكبر من الاراضي المتنازعة .

وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست بعض الاقتباسات من الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وقد درست اللجنة الاقتباسات البريطانية فوجدتها صحيحة الى حد كبير ولكن جزء منها مأخوذ من تقويم سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦) (٦١) .

توزيع الاجناس الاقليمي :

ارفقت الحكومة البريطانية مع مذكرتها المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ التي قدمتها الى مجلس العصبة خارطة عنصرية ، وقد اعدت وفقا لطريقة السطوح الملونة القديمة ولم تعط أهمية لكثافة السكان ، وقد أظهرت المناطق المختلفة ، ملونة بالوان شتى لبيان الاكثريات القاطنة في الاراضي المتنازعة والمناطق المجاورة مباشرة وقد تركت المنطقة المحيطة بنهر دجلة المأهولة بأجناس مختلفة بضاء غير ملونة .

وقد سألت اللجنة الحكومة البريطانية عن الاسس التي رسمت الخريطة بسوجبها وهل ادخلت العرب الرحل فيها وعلى اية فترة من السنة تشير

(60) *League Report*, pp. 34-35.

(61) *League Report*, p. 35.

البيانات المرسومة . وقد أاجبت الحكومة البريطانية ان الالوان المتمايزة التي تمثل الاجناس المختلفة استعملت عندما يؤلف الجنس ، بما في ذلك الرجل ، ٨٠ / أو أكثر من السكان وعندما لا يؤلف جنس من الاجناس ٨٠ بالمائة ترك الارض بيضاء ، وان العرب الرجل أى شمر ادخلوا مع غيرهم ، وأوضحت ان الخريطة لم ترسم لفترة معينة من السنة (٦٢) .

وسألت اللجنة الحكومة التركية التي قدمت خارطة عن رأيها في البيانات المذكورة على خارطة الحكومة البريطانية فأجبت ان تلك الخارطة متحيزة ويبدو انها رسمت بقصد ترجيح كفة العرب وتخفيض عدد العنصر التركي الى صفر ، واشارت الى ان النقط القليلة الصغيرة السمراء المنتشرة في البقعة البيضاء حول دجلة تمثل الاتراك البالغين ١٤٦٠٠٠ الذين سكنوا هناك قرون عديدة بشكل جماعة متماسكة ، وقالت ان الخارطة لم تظهر بعض المراكز التركية المهمة وهي طوز خرماتو وطلووق وقره تبه وتازم خرماتو وقد ذكرت المذكرة البريطانية هذه المراكز وانها مأهولة بالانراك ، وذكرت ان اولئك الاتراك هم المنتجون الرئيسيون في هذه المنطقة المنتجة للحبوب . وعرضت الحكومة التركية خارطة كانت قد نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية في لندن سنة ١٩١٠ وهي تختلف اختلافا كبيرا في مختلف النقاط عن الخريطة التي قدمتها الحكومة البريطانية ، ولفتت الانظار بصورة خاصة الى ان اللون نفسه استعمل للاكراد واليزيديين ، بينما أظهرتهما الحكومة البريطانية بالوان متباينة (٦٣) .

وقد قارنت اللجنة الخارطتين فوجدت ان كليهما رسمتا بموجب المبادئ القديمة في السطوح الملونة التي تظهر توزيع الاجناس لا كثافة السكان ولذلك عطى انطبعا كاذبا . ولذلك رأيت اللجنة من الضروري ان ترسم خارطة تالة تظهر المناطق المأهولة في بقع ملونة والجبال والصحارى غير المأهولة

(62) League Report, p. 35.

(63) League Report, pp. 35-36.

بيضاء غير ملونة وتظهر كل مائة من السكان في مليمتر مربع من الألوان وقد استعملت اللجنة في رسم هذه الخارطة المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية لآخر احصاء (٦٤) .

وقد رسمت اللجنة خارطة أخرى لاغراضها الخاصة تظهر كثافة السكان وقد تضمنت هذه الخارطة الاراضي المتنازعة والمناطق المحيطة بها وقد حصلت على معلوماتها من مختلف المصادر : فيما يخص العراق اعطت الحكومة العراقية مخططا لحدود النواحي مع مساحاتها ونفوسها ، وفيما يخص الاراضي المجاورة في سوريا اعطى القائد الفرنسي لتلك المنطقة المعلومات الضرورية ؛ وفيما يخص الاراضي التركية الظاهرة على الخريطة اعطت الحكومة التركية المعلومات المطلوبة بواسطة المساعد التركي ، ولم تسأل اللجنة عن معلومات مسائلة من الحكومة الايرانية (٦٥) .

وقد ادعت الحكومة البريطانية ان العرب يسكنون الضفة اليمنى من دجلة جميعها (ما عدا اليزيديين في سنجار واثراك تلعفر) ومدينة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق اربيل - كركوك - كفرى والاراضي الواقعة شمالها حتى التلال . وادعت الحكومة التركية ان العرب يسكنون في الاراضي الواقعة ضمن الثلث المكون من ضفة دجلة اليمنى وخط الكيارة - سنجار ما عدا قطعة صغيرة من الارض تمتد من الفتحة الى كركوك على ضفة دجلة اليسرى فأنها غير مأهولة .

فيما عدا الموصل التي بحثتها اللجنة في قسم خاص في تقريرها ، تعتقد اللجنة ان الحقيقة تقع في منتصف الطريق بين حجج الطرفين . وقد اظهرت خارطة اللجنة العنصرية ان بيان الحكومة البريطانية حول ضفة دجلة اليمنى صحيحة اجمالا ، غير ان هناك بعض الاكراد والمسيحيين بالاضافة الى اليزيديين والاثراك . يوجد حسب آخر الاحصائيات العراقية ٣٦.٠١٠ من

(64) League Report, p. 36.

(65) League Report, pp. 36-37.

العرب و ١٦٣٧٤ من اليزيديين و ٩٦٣٥ من الاكراد و ٥٩٧٩ من
الأتراك و ٤٩٧٧ من المسيحيين * وعلى الضفة اليسرى من النهر يسكن
العرب من المناطق الجبلية الى شمال مدينة الموصل حتى الحدود الجنوبية من
الولاية ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة التركية مخجلة * ولكن في مكان
واحد أو مكانين فقط يصل العرب حتى طريق أربيل - كفرى * أما في
أربيل فيسكن العرب في الأماكن القريبة مباشرة من الضفة النهر ولذلك ترى
اللجنة ان الحكومة البريطانية بالغت في ادعائها *

وقد اختلف الفريقان المتنازعان في الرأي حول صفة الأتراك وقوتهم
العديدة * أما ما يخص السجایا فقد بحثت اللجنة الفرق بين الأتراك والتركمان
في محل آخر من تقريرها (أدناه) ، وأما ما يخص القوة العديدة فتعتقد
اللجنة ان الحكومة التركية أصابت في ملاحظتها بأن الخارطة التي قدمتها
الحكومة البريطانية تعطي فكرة ناقصة وكذلك بالغت الحكومة التركية في
الخريطة التي قدمتها لأنها اظهرت اراضي المنطقة الحسبة غير الملونة الواقعة
جنوب مدينة الموصل ارضا تسكنها أكثرية تركية متماسكة ، وقد رأت اللجنة
ان هذا خطأ مشير للدهشة *

أكدت المذكرات البريطانية ان السكان الأتراك أو التركمان انما
يؤلفون واحداً من عشرين من مجموع سكان ولاية الموصل وانهم أقل من
عرب مدينة الموصل وحدها * وقد رأت اللجنة من الصعب إيجاد تقرير صحيح
للأجناس بسبب الهجرات المستمرة وامتزاج الأجناس بالزواج وقد كانت
القومية أضعف من الدين وكان الناس يختارون القومية حسب الظروف ،
فقد ادعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركي انهم أتراك كما ادعى آخرون
انهم عرب تحت الحكم العراقي ، ولأجل ايضاح هذه النقطة اقتبست اللجنة
ارقام احصائيات ١٩٢١ التي قدمت في لوزان وقد ذكرت ان عدد الأتراك
حينئذ كان ٦٥٨٩٥٠ بينما ذكرت احصائيات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أن عددهم

كان ٣٨٠٩٥٢ شخصا (٦٦) .

ولقد استرعت الحكومة التركية الانظار الى أهمية المدن التركية كركوك واربيل والمدن الصغيرة الأخرى الواقعة على طول الطريق العام الممتد جنوباً ، وأشارت الى ان الحكومة البريطانية نشرت بياناتها في هذه المدن باللغة التركية واجابت الحكومة البريطانية انه في ١٩١٩ نشرت البيانات باللغة العربية ، ولكن من المحتمل ان بعض البيانات - ربما اول واحد منها - كتب بالتركية في حالة ارساله الى موظفين اترك .

سألت اللجنة المساعدين التركي والبريطاني ان يريها بعض البيانات الاولى فلم يفلحوا ، ولذلك لم تستطع اللجنة ان تقرر ما اذا كان بعض البيانات قد نشر بالتركية أم لا ، ولكنها على كل حال استطاعت ان تجزم ان المنشأ الاصل لسكان هذه المدن كان تركيا ، وان أبرز الاشخاص فيها اترك يتكلمون التركية مع عوائلهم . وقد وجدت اللجنة ان خمسة مختارين في اربيل من الأترك ومختاراً نصف كردي ونصف تركي ومختاراً يهودياً . ووجدت في كركوك ان الجريدة الوحيدة الصادرة تحت اشراف الحكومة تطبع باللغة التركية ، وكانت الاوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية ، ووجدت اللجنة ان الضابط السياسي البريطاني يتكلم التركية ولا يعرف العربية أو الكردية . وجدت ان التون كبرى تركية فعلاً وان طوز خورماتو تركية أو تركمانية عدا بعض الاسر اليهودية وان قره تبة تركية أو تركمانية بنسبة ٧٥٪ . وكردية بنسبة ٢٢ بالمائة وعربية بنسبة ٣ بالمائة وان تازمخرماتو وطاووق على العموم تركيتان غير أن القرى المجاورة كردية في الغالب (٦٧) .

كانت الحكومة التركية قد ادعت ان الزنكنة والبيات والدلو والطاطرال عشائر تركية رحالة . ولكن الحكومة البريطانية ذكرت ان الزنكنة عشيرة كردية وقد ذكرت هكذا في الكتاب السنوي التركي الرسمي لولاية الموصل

(66) *League Report*, p. 37.

(67) *League Report*, p. 38.

لنسة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، واما البيات فتعتقد انهم تركمان انحدروا من منطقة خراسان في ايران ، ولكن باضافة الدم العربي المستمرة اليهم اصبحوا عربا تماما في قوميتهم وفي اساليب عيشهم وقد ذكر الكتاب السنوى الرسمى التركى بأنهم يتكلمون التركية والعربية . اما ما يخص قضاء كبرى حيث تعيش قبيلة البيات فقد ذكر الكتاب السنوى التركى ان سكانه خليط من العرب والاكراد ، وأكدت الحكومة البريطانية عدم وجود قبيلة باسم طاطرال اما الدلو فغشيرة كردية تسكن قرب كبرى وقد جازمت اللجنة ان هذه القبائل مستقرة (٦٨) .

وقد تحققت اللجنة من ان الزنكة والدلو كرديتان ، ولم تستطع اكتشاف قبيلة باسم طاطرال ، وان البيات مزيج من الاتراك والعرب وانهم على العموم يتكلمون التركية والعربية . وقد لاحظت اللجنة عملية تحول العناصر التركية الى كردية (٦٩) .

لقد اكدت الحكومة التركية ان الحدود الشمالية الموقفة لم تفصل بين مواطن أجناس مختلفة واستدلت بالخرطة العنصرية التى قدمتها الحكومة البريطانية ، اما الحكومة الاخيرة فأعطت اللجنة وصفا مسهبا للمنطقة الشمالية : يسكن المنطقة الواقعة بين نهري الهزل والخابور الاكراد والمسيحيون وجميعهم يعتبرون انفسهم من قبيلة سندی ويبلغ اعدادهم ١٥٠٠ نصفهم مسيحيون ويعيشون تحت رعاية الاكراد الظالمة ، اما المنطقة الواقعة بين نهري الخابور ومرتفات جلو فقد سكنها الاثوريون فى الماضى وكان يسكنها فى ١٩٢٥ ثلاث عشائر كردية صغيرة ، وفى المنطقة الواقعة بين مرتفات جلو ونهر شمدنان كانت توجد قرى مسيحية كثيرة ولكن فى ١٩٢٥ كان يسكنها الاكراد . اما المنطقة الواقعة بين نهري شمدنان والحدود الايرانية فمهجورة . اعطت الحكومة التركية اللجنة قائمة باسماء القبائل القاطنة فى ولاية

(68) League Report, pp. 38, 43.

(69) Ibid., pp. 38-39.

حكاري التي طالبت بها الحكومة البريطانية وفيها مواطنها وأعدادها • وقد تأكدت اللجنة ان السكان الفاطنين على جانبي خط الحدود الشمالي الذي اقترحة الحكومة البريطانية من جنس واحد •

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدالا عنيفا حول الصفة العنصرية لمدينة الموصل • وقد ذكرت الحكومة التركية ان سكان المدينة يتكلمون اللغات الثلاث العربية والتركية والكردية ، فالجماعة التي تتكلم العربية والتي حسب لهذا السبب عربية هي في الحقيقة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والاكراد • وصرحت الحكومة التركية ان سكان الموصل لم يعتبروا انفسهم عربا قط أو كونهم جزء من العراق ، وكانت قد أخبرت مجلس العصبة انهم في الغالب اكراد أو اترك ولكن اكثريتهم الساحقة تركية الاصل وان كل فرد يفهم اللغة التركية (٧٠) •

وقد أجابت الحكومة البريطانية أن مدينة الموصل ، بالاضافة الى المعلومات التي حصل عليها الضباط السياسيون البريطانيون خلال السنوات القليلة الماضية عرفها الرحالون دوما بأنها احدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وانها بالرغم من الحكم التركي خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية • وقد فُسرَت الحكومة البريطانية استعمال اللغة التركية في الموصل بأنها كانت اللغة الرسمية تحت الحكم التركي واستعمال اللغة الكردية يكون الموصل سقفا تجارية للقرى الكردية المجاورة •

وقد تحققت اللجنة من ان الموصل مدينة عربية ، ولكنها لم توافق على احصائيات الحكومة العراقية الاخيرة التي ذكرت بأن في الموصل ٧٤٠٠٠ عربي و ٢٠٠٠٠ مسيحي و ٤٠٠٠ يهودي ، ورفضت اللجنة ايضا الادعاء البريطاني بعدم وجود شخص تركي واحد في مدينة الموصل لأنها كانت تحت الحكم التركي زمنا طويلا عاشت خلاله اسر الموظفين والضباط التركية وامتزجت بأهل الموصل ، ويوجد أيضا بجوار الموصل بعض القرى التركية

(70) League Report, p. 39.

أو التركمانية ومدينة تركية صغيرة هي تلعفر + واستشهدت اللجنة بالرحالة أولفر الذي زار الموصل سنة ١٨٠٩ في وقت لم تظهر فيه قضية القومية ، وقد ذكر أولفر التقديرات الآتية عن سكان مدينة الموصل :

٧٠٠٠ - ٨٠٠٠	مسيحيون (نستوريون وبعاقبة)
١٠٠٠	يهود
٢٥٠٠٠	عرب
١٥٠٠٠ - ١٦٠٠٠	أكرد
١٥٠٠٠ - ١٦٠٠٠	أتراك
صفر	يزيديون
٦٤٠٠٠	المجموع نحو

وقد وجدت اللجنة عددا من الاشخاص في مدينة الموصل من أصل تركي ويفهمون اللغة التركية ، ولكنها اعلنت ان ادعاء الحكومة التركية بأن كل فرد يفهم التركية بعيد عن الحقيقة ، وقد اضطر المساعد التركي الى طلب مساعدة مترجم مرارا . كان من الصعب عليها ان تعين نسبة القوميات المختلفة وأصل السكان بسبب الزواج المختلط والاتجاهات الانتهازية وامتزاج الجماعات .

لم يبحث الطرفان المتنازعان قضية القبائل الرحالة بالتفصيل بل اشير اليها في مباحثات لوزان وفي المذكرات التي قدمت الى مجلس عصبة الأمم لعلاقتها باخصائيات النفوس . وقد قررت اللجنة ان تدرس عدد الرحل ومواطنهم الشتائية والصيفية وطبيعة هجراتهم والطرق التي يسلكونها لانها علمت ان عرب الصحراء الرحل واکرد الجبال الرحل يعبرون الحدود وان لبعضهم اقارب مع القبائل المستقرة الساكنة على جانبي خط الحدود ولانها رغبت ان تعرف المراكز التجارية التي تتجر معها هذه القبائل . ولذلك استفهمت اللجنة

من الطرفين المتنازعين عن هذه الامور (٧١) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية جوابا مفصلا جدا لحضته اللجنة

كما يلي :

يسلك الاكراد الرحل طرقا منتظمة ويختلفون عن الاكراد المستقرين في ان لهم موطنين احدهما في السهول أو في الوديان الكبيرة وفيه يمكنهم في أيلول ونيسان والثاني في منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون في الصيف . حاولت الحكومة العراقية اقناع الكثيرين من القبائل الرحالة على الاستقرار لزراعة الارض وشراء الاملاك وبناء القرى . وفي الغالب كانت الجماعة التي تقضى الشتاء في غرب الزاب الكبير تذهب في الصيف الى الجبال الواقعة على خط الحدود المقترح أو تتجاوز الحدود الى الاراضي التركية ، واما الجماعة التي تقضى الشتاء في شرق الزاب الكبير فتذهب الى ايران . اما العرب الرحل فنادرا ما يقيمون في نفس البقعة سنتين متواليتين فهجراتهم غير منتظمة ويسكنون طرقا غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الاكراد الرحل بأنهم أصعب في الاشراف عليهم (٧٢) .

اعلنت الحكومة التركية انه لم يحدث ان قبيلة كردية في ولاية الموصل تركت القسم الجبل ونزلت الى السهل أو تركت المنطقة الكردية - التركية وسكنت المنطقة العربية . وأكدت ان كل القبائل الكردية استقرت ما عدا بعض القبائل شبه الرحالة ولكن لا تزال القبائل العربية رحالة . وقد وجدت اللجنة من الأفضل ان ترسم خارطة توضح المعلومات التي حصلت عليها مباشرة من أن تسجل وصفا شاملا ، وقد أكدت الاتجاه نحو الاستقرار وذكرت ان الحكومتين التركية والعراقية تشجعان هذا الاتجاه لاضعاف التنظيم القبلي ولاخضاع الشعب بصورة مباشرة ولزراعة الارض زراعة كثيفة (٧٣) .

(71) League Report, p. 40.

(72) League Report, pp. 40-41.

(73) League Report, pp. 41-42.

ثم وضعت اللجنة عملية الاستقرار وأشارت الى الفروق بين الاكراد
الرحل والعرب الرحل وذكرت ان البداوة في تناقص بين الاكراد وان
اهميتها ضئيلة في النزاع حول الحدود ، اما العرب الرحل فيرغبون في
تنوية مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا والعراق لكي يستطيعوا
الهجرة من جديد الى نصيبين كما كانوا يفعلون سابقا (٧٤) .

سجاياء الاجناس المختلفة وقراباتها :

وجدت لجنة التحقيق ان نحو خمسة اثمان سكان ولاية الموصل من
الاكراد فهم لذلك اهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركيا ولا عربا . وقد
ذكرت المذكرات البريطانية ان الاكراد ايرانيون يتكلمون لغة ايرانية متصلة
اشد الاتصال باللغة الفارسية أو هي احدى لهجاتها ، وهم يختلفون عن الاتراك
في عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما في مركز المرأة عندهم ويختلفون عن الاتراك
في مظهرهم الجسدي ، واكراد ولاية الموصل اقرب في ميولهم الى اكراد
ايران منهم الى اكراد تركيا .

وقد ذكرت الحكومة التركية ان الاكراد من اصل تركي واستشهدت
بدائرة المعارف البريطانية التي وصفت الگودو Gudu الذين سكنوا جبال
آشوا بأنهم شعب طوراني ، وذكرت انه بالرغم من اختلاف لغتهم فليس ثمة
تباين في العنصر والدين والعادات بين الاتراك والاكراد (٧٥) . وقد أجابت
الحكومة البريطانية ان دائرة المعارف البريطانية غير معصومة وتمثل مجرد رأي
فردى لمرجع واحد بينما تحمل المراجع الاخرى آراء مغايرة . وقد اقتبست
الحكومة البريطانية من مقالة « كردستان » في دائرة المعارف البريطانية مايلي :
« وبعد سقوط نينوى امتزج الگودو مع الميديين ، وكثيرهم من الاقوام القاطنة
في هضاب آسيا الصغرى وارمينيا وايران وأصبحوا آرين تدريجيا وذلك بسبب
مجيء قبائل كبيرة العدد تنسب الى العائلة الارية من أصقاع مختلفة في

(74) League Report, pp. 42-43.

(75) League Report, p. 43.

هذه الفترة من التاريخ ، وتعتقد الحكومة البريطانية ان هذه الفقرة تنقض
الحجة التركية (٧٦) .

لم تستطع اللجنة ابداء رأى دقيق جازم عن أصل الاكراد ولكنها
اعتقدت أن بعض أسلاف الاكراد سكنوا قديما الجبال الشرقية على آشور
وبابل وعضبة ايران ، وقد اشارت الكتابات المسمارية الاشورية والبابلية الى
الجبليين بگوتو Gutu وگوتى Guti ومعناها سكان الجبال ، وتعتقد اللجنة
ان هؤلاء الجبليين غزوا بابل قبل حمورابي ، وحدث ان قاتلهم ملوك الاشوريين
أيضا . ولأجل الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الشعب واصله ولغته
وتاريخه رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة والى مترجم اللجنة وخبرها
اللغوى كريمرز (٧٧) .

استنتجت اللجنة ان أصل الاكراد غامض ، ومهما كان أمرهم في
الماضى فانهم كانوا في (١٩٢٥) في جماعة منتظمة يتكلمون اللغة الايرانية ،
وقد تأثروا بالعرب والاثراك وغيرهم ولا سيما بالزواج المختلط ولكن أرومتهم
الاصلية لا تزال سائدة وهم ليسوا عربا ولا تركا ولا ايرانيين بل هم أقرب الى
الايرانيين . وقد استطاعوا ان يعيشوا عيشة راضية مع الاجناس التي قطنت
في بلادهم وزعمت اللجنة انه من بين جميع الشعوب الاسلامية عاش الاكراد
مع المسيحيين في أفضل الأحوال (٧٨) .

اختلف الجانبان التركي والبريطاني حول عدد اترك ولاية الموصل
واختلفا حول تعيين أصلهم العنصري . فالحكومة التركية تدعوهم أترك
والحكومة البريطانية تدعوهم تركمان ، وقالت الحكومة البريطانية أنهم ليسوا
بغيمانيين وإن لغتهم تشبه اللهجة الاذربايجانية ولا تشبه لهجة القسطنطينية

(76) *League Report*, pp. 43-44.

(77) *League Report*, pp. 44-46.

(78) *League Report*, pp. 46-47; انظر مقالات جيدة عن اكراد العراق في :

W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan* (1921), E. B. Soane, *The Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (1922).

أو لهجة الاناضول ، وانهم منحدرون عن التركمان الذين نزحوا من ايران قبل تأسيس الامبراطورية العثمانية بزمان طويل وربما كانوا جنودا مرتزقة عند الحلفاء العباسيين . وقالت الحكومة التركية ليس هناك ما يبرر التمييز بين اترك ولاية الموصل واتراك الاناضول ، وذكرت ان لهجة الاناضول تختلف عن لهجة القسطنطينية ويتكلم اترك ولاية الموصل نفس لهجة الاناضول ، وكذلك ان اترك الاناضول تركمان ولا يوجد فرق بين تركمان وأتراك (٧٩) .

وقد رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة وسألت كريمز عن ملاحظاته ، وقد اعترفت اللجنة بوجود جماعتين رئيسيتين من الأتراك ، الأتراك الشرقيين والأتراك الغربيين وانهما يتكلمان لهجتين مختلفتين ، ولكنها استتجت فيما يخص أصل الأتراك أو التركمان أن الحكومة البريطانية مصيبة في قولها بأنهم منحدرون عن جنود طغرل وخلفائه وعن جنود الحلفاء العباسيين المرتزقة وعن جنود الانابكية ، وفي العصور المتأخرة كان بعضهم منحدرًا من جنود السلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم . وتعتقد اللجنة ان اترك ولاية الموصل ترك - تركمانين من مجموعة الأتراك الغربية ولهم علاقات متينة مع اترك الجمهورية التركية ويمكن اعتبارهم من نفس الشعب (٨٠) .

اما اليزيديون فعدددهم قليل (٢١٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ حسب الاحصائيات البريطانية والعراقية واقل عن ١٨٠٠٠ حسب الاحصائيات التركية) ويؤلفون جماعة متماسكة وربما كانوا الجماعة الوحيدة المستقرة في الصحراء الغربية . ادعت الحكومة البريطانية انهم ربما كانوا من أصل كردي ولكنهم غير مسلمين وقد أظهرتهم على الخارطة التي قدمتها بلون يختلف عن لون الاكراد ، ولكن الاكراد واليزيديين ظهروا بلون واحد على الخريطة التي قدمتها الحكومة التركية وذكرت انهم من عنصر كردي وأنهم فرقة اسلامية (٨١) .

(79) League Report, p. 47.

(80) League Report, pp. 47-48.

(81) League Report, pp. 48-49.

بعد استشارة بعض المراجع والتحقيقات التي قامت بها اللجنة في نفس المنطقة استنتجت ان دين اليزيديين واصلهم وقوميتهم غامضة جدا ولكن لا يوجد شك في انهم غير مسلمين ، وليست لهم قرابة بالانراك أو العرب بل لهم بعض القرابات مع الاكراد ومن المرجح الى حد ما انه كان لليزيديين والاكراذ اسلاف مشتركون وليس من المحتمل ان يكون اصل الجنسين هو نفسه لكليهما تماما (٨٢) .

لاحظت اللجنة الفروق الظاهرة بين عرب المدينة وعرب البادية ، وقالت انه لا شك ان عرب الموصل يضمون جماعات منحدرة من اجناس سامية أخرى (٨٣) .

اعطت كلتا الحكومتين اهتماما خاصا الى الناحية السياسية من مشكلة المسيحيين ولا سيما الاثوريين النسطوريين الذين كانوا يسكنون القسم الشمالي من الاراضي المتنازعة والمناطق المجاورة . وقد اهتمت اللجنة باهم جماعتين من المسيحيين : النسطوريين والكلدانيين (٨٤) .

ربما لم يكن الاثوريون النسطوريون القاطنون في العمادية وجبال تيارى والمناطق المجاورة كلهم من أصل واحد بالرغم من انهم يتكلمون نفس اللغة السريانية - الارامية ويستعملون السريانية القديمة في طقوسهم الدينية (٨٥) ، ويعود مذهبهم الديني في تاريخه الى الانشقاق الديني الذي أوجد الفرق التي تعتقد بأن طبيعة وارادة المسيح اللاهوتية والناسوتية واحدة Monophysites and Monotheletes وقد قال البطريرك نسطوريوس الذي ادانه مجلس افسسوس Ephesus (في القرن الثالث الميلادي) ان مريم العذراء ولدت عيسى الانسان لا عيسى الآله وقد اضطهد اتباعه في

(82) *League Report*, pp. 49-50.

(83) *Ibid.*, pp. 50-51.

(٨٤) انظر دراسة خاصة عن مسيحي ولاية الموصل في كتاب :

Harry Charles Luke, *Mosul and Its Minorities* (London, 1925).

(85) *League Report*, p. 51.

الامبراطورية الرومانية الشرقية ولكن اعداء هذه الامبراطورية الساسانيين رحبوا بهم ، وأكرمهم باعتبارهم ناشري العلم اليوناني . وتسببوا أرفع المناصب في بغداد . وبعد انحطاط الخلافة والفتح التتري اضطهد النسطوريون وقتل الكثيرون منهم (٨٦) .

انفصلت الجماعة النسطورية من النسطوريين من الكنيسة الكاثوليكية تحت بطريرك خاص يسمى مارشمعون اما نسطورة الجنوب فقد شعروا بالحاجة الى الحماية فعادوا الى الكنيسة الكاثوليكية سنة ١٧٧٨ . قدرت اللجنة عدد المسيحيين بـ ٨٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠ من النسطورة و ٤٠٠٠٠ من الكلدانيين . وقد سمحت الامبراطورية العثمانية للنسطورة بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وهم يشبهون الاكراد في حياتهم وعاداتهم وملابسهم (٨٧) .

اما الكلدانيون الذين سكنوا في الجنوب فلهم حضارة ارقى من النسطوريين بسبب اتصالهم المستمر مع سكان المدن المتعلمين ولهم مدارسهم الخاصة التي تقوم بالصرف عليها فرنسا وروما ، ويدرس رجال الدين الكلدانيون في الغالب في المعهد الفرنسي الدومنيكاني في الموصل (٨٨) .

الخلاصة العنصرية :

تعتقد اللجنة ان الاحصاءات والخرائط التي قدمها الطرفان ليست دقيقة ، وقد بالغوا في عدد النفوس بأساليب مختلفة . يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون واثراك ويزيديون ويهود مرتين حسب اهميتهم العددية . يؤلف الاكراد اكثرية السكان وهم ليسوا اثراك ولا عربا ويتكلمون لغة آرية . اثراك ولاية الموصل من نفس جنس اثراك تركيا . اليزيديون ليسوا مسلمين ولهم قرابة بالاكراد ولكن بسبب دينهم وعزلتهم صاروا جماعة متميزة تماما . اكثرية المسيحيين من النسطورة والكلدانيين (٨٩) .

(86) League Report, pp. 51-52.

(87) League Report, p. 52.

(88) Ibid., p. 53.

(89) League Report, pp. 57, 86.

ان الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الأكراد
والمعرب * والخط الذي يفصل بين الجنسين هو نهر دجلة حتى التقائه بالزاب
الصغير ثم طريق كركوك - كفرى المتجه جنوبا وهذا الخط يفصل مدينة
الموصل من الاراضى الخصبة كثيفة السكان (٩٠) * وتمتد اللجنة ان خطا كهذا
لا يمكن أن يوصى به بسبب مساوئه الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها قالت
اذا اعتبرت الحاجة العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة ،
وفى هذه الحالة يمكن دمج الانراك واليزيديين بالاكرد اذا انضموا اليهم
ويؤلف الاكراد سبعة اثمان السكان حينئذ * يبلغ الاكراد فى الاراضى المتنازعة
٥٠٠٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد تافه بالنسبة لنفوس العراق * يرتبط الاكراد
الساكنون شمال الزاب الكبير مع اكراد حكاى وماردين فى تركيا بينما
يرتبط الاكراد القاطنون جنوب الزاب الصغير مع اكراد ايران (٩١) *

وقد ذكرت اللجنة الصعوبات العنصرية التالية :

(١) تقع المدن التى تسكنها اكثرية تركية أو اقلية كبيرة فى القسم
الجنوبى من المنطقة المتنازعة بينما تقع الموصل المدينة العربية فى وسط
القسم الشمالى *

(٢) الحلقة الوحيدة التى تربط مدينة الموصل مع الاراضى العربية التى
يسكنها اناس مستقرون هى عن طريق الاراضى التى تسكنها اكثرية كردية
بواسطة طريق يكر فيه مدن تركية - كردية *

(٣) المسيحيون مسترون ولكن اكثرهم يسكنون شمال مدينة الموصل *

(٤) انما يرتبط القسم الشرقى من المنطقة الكردية مع الشمال بطريق
دجلة ، وانما يمكن الوصول الى منطقة راوندوز عن طريق أربيل ، ومنطقة
السليمانية عن طريق كركوك *

وبسبب اختلاط الاجناس امتنعت اللجنة انه فى تحديد الحدود لا يمكن

(90) *League Report*, pp. 86-87.

(91) *League Report*, pp. 57-58, 86-87.

أخذ القضايا العنصرية المحضنة بنظر الاعتبار (١٢) •

الحجج التاريخية

ذكرت الحكومة التركية ان ولاية الموصل وما جاورها كانت تحت حكم الاتراك لمدة أحد عشر قرناً • وفي عهد الخلفاء العباسيين كانت هذه المناطق في أيدي الحكام والجنود الاتراك ، وقد تمتع أولئك الحكام باستقلال تام وبحقوق السيادة • وذكر الاتراك عماد الدين زنكي الذي أسس الدولة الانابكية في الموصل • وكانت هناك بعض الدويلات التركية يحكمها اعضاء من الاسرة المالكة الانابكية في سنجار والجزيرة • وذكرت الحكومة التركية امثلة أخرى عن الدويلات التركية ، قاتل بعضها الصليبيين ودحروهم في تلعفر • وقالت ان الكتب التاريخية ذكرت الاراضي الواقعة بين بغداد وجنوبي ولاية الموصل باسم ترستان على اسم القبيلة التركية تر ، وبدل اسم وادي الترائ على ذلك الاسم القديم •

كان الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان قد ذكر ان الحجة التركية لا يمكن أن تكون صحيحة لمجرد ان الموصل كانت في فترة تاريخية طويلة جزء من الامبراطورية العثمانية ، لانه يمكن انطباق هذه الحجة نفسها على بغداد • وقد قال البريطانيون ان كليهما مدينتان عربيتان بناهما العرب وحافظتا على صفاتها العربية وقد كانت ولاية الموصل جزء من ولاية بغداد ، وانما جعلت ولاية الموصل ولاية منفصلة لاغراض ادارية •

وقد ذكر البريطانيون انه في عهد مدحت باشا (١٨٦٩) كانت الموصل جزء من ولاية بغداد ، فردت الحكومة التركية ان الخاق الموصل ببغداد كان لاسباب ادارية وشخصية ، وان ارفقة وديار بكر كانتا أيضا تحت ادارة مدحت باشا والى بغداد •

قالت اللجنة انه لا يمكن قبول الحجة التركية برمتها ، فقد بالغت بقولها

(92) League Report, pp. 59, 87.

ان الموصل كانت تحت حكم الاتراك لمدة احد عشر قرنا . وكذلك لم تكن الحجة البريطانية صحيحة عندما ذكرت ان الموصل لم تكن تحت حكم تركي قبل استيلاء العثمانيين عليها (٩٣) .

ثم اخذت اللجنة على غاتها تلخيص تاريخ ولاية الموصل حتى مجيء الاسلام وذكرت انه بعد الفتح الاسلامي سكنت قبيلة ربيعة تلك المنطقة وسكنتها ديار ربيعة ويشبه ذلك قبيلة بكر وديار بكر .

حوالى ٨٣٠ - ٨٤٠ ، استخدم الخلفاء العباسيون الجنود الاتراك المرتزقة ، وبعد مضي قرنين مارس هؤلاء بعض السلطة فى اراضي الموصل . وفى سنة ١٠٥٦ استولى طغرل بك حفيد سلجوق على الموصل . هذا وفى خلال القرن العاشر كانت الموصل لا تزال اسميا تحت سلطة العرب الحمدانيين والاسر المملوكة الاخرى ، ولكن فى الكفاح المستمر بين الاسر المملوكة لعب الجنود الاتراك دورا أساسيا . حكمت الدولة الاتابية بين ١١٢٧ و ١٢٣٢ وهم من الاتراك . ثم جاء المغول تحت قيادة هولاكو حفيد جنكيز خان واحتلوا بغداد والموصل . أسس هولاكو الدولة الايلخانية ، وهذه سقطت فى النصف الاول من القرن الرابع عشر . وتلا ذلك كفاح مستمر بين الايرانيين والاتراك والعرب وفى خلال هذه الفترة كانت ولاية الموصل تحت حكم الدولتين التركمانيتين قره قويونلى وآق قويونلى .

وفى نهاية القرن الرابع عشر استولى المغول على الموصل بقيادة تيمورلنك . ثم جاءت أسر مملوكة صغيرة بعضها عربية واكثرها تركية . واخيرا فى ١٥٣٤ احتل سليمان القانونى الموصل وادخلها فى الامبراطورية العثمانية ، وفى ١٦٣٨ احتل السلطان مراد الرابع العراق كله وقسمه الى ثلاث ولايات : الموصل وبغداد وشهرزور (كركوك) ، وبعد سنوات قلانس ضمت البصرة الى

(93) League Report, p. 58.

الامبراطورية العثمانية (٩٤).

في بداية القرن الثاني عشر كانت الموصل والبصرة وكركوك في الغالب تابعة الى والى بغداد . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والاراضي المحيطة بها يحكمها والى عربى من اسرة الجليلي التي لا تزال موجودة في الموصل . وفي ١٨٣١ أسقط السلطان والى بغداد المستقل داود باشا ، وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت ادارة والى بغداد واصبحت سنجقا (لواء) . وولاية بغداد تلك كانت تضم العراق الحاضر كله بما في ذلك الاراضي المتنازعة . ولم تعد الموصل ولاية الا في سنة ١٨٧٩ بما في ذلك سنجق كركوك والسليمانية (٩٥) .

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي ان الاتراك لعبوا دورا راجحا ، وان الامير السلجوقي طغرل اتخذ لقب « سلطان الشرق والغرب » وكانت له سلطة على بعض الخلفاء العرب . وقالت بالرغم من أنها متأكدة ان العرب أو الأيرانيين والأتراك والمغول لم يكونوا اسياد الموصل بصورة مستمرة فانها وافقة ان الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال اربعة القرون الماضية . ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية . وقد شاركت ماردن والجزيرة وديار بكر ببغداد في تاريخها ولذلك فان أي خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية (٩٦) .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين الاقتصادية الى ثلاثة أقسام : هي القسم الاول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي اجوبتهما على اسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة

انظر تاريخ العراق تحت الامبراطورية العثمانية (٩٤) *League Report*, p. 59; Stephen H. Lougrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* كتاب (Oxford, 1925).

(٩٥) *League Report*, pp. 59-60.

(٩٦) *League Report*, pp. 59-60.

نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الاحصاءات المذكورة في وثائق ما قبل الحرب . وفي القسم الثالث لخصت الناحية الاقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها .

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان :

ذكر اللورد كروزن في مؤتمر لوزان ان تجارة تصدير ولاية الموصل كانت الى العراق أو عن طريقه والى حد ما الى سوريا أو عن طريقها ، اما تجارتها مع تركيا فكانت تافهة . وقد أيدت اللجنة هذه البيانات . كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالبا من الخشب والحبوب والخضراوات والحبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة والقمح . اما صادرات الموصل الى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الانسجة وخردوات الحديد والمنتجات المدارية (٩٧) .

قالت الحكومة البريطانية ان العراق الاوسط والجنوبي يعتمدان اعتمادا كبيرا على منتوجات المنطقة الشمالية . وقد ذكرت اللجنة ان هذا القول متطرف جدا . وبالرغم من ان الاراضي المتنازعة تمتد العراق الاوسط والجنوبي بالمواد الغذائية التي يحتاجانها ، وبالرغم من انها تحتاجهما كسوق لمنتوجها الزراعي فإن قرب البحر يجعل من الممكن تجهيز العراق بالمواد الغذائية من الخارج (٩٨) .

ذكرت الحكومة البريطانية ان جميع تبغ ولاية الموصل يرسل الى بغداد ، وقد وجدت اللجنة ان كل التبغ غير المستهلك محليا تقريبا يرسل الى بغداد وان كميات قليلة ترسل الى ايران أيضا .

وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت انه في دراسة خط الحدود يجب عدم فصل الجماعات وقطعها عن مراكز اسواقها . وذكرت اللجنة انه يوجد سوقان كبيرتان لمنتوجات الاراضي المتنازعة وهما بغداد والموصل ؛ وتعتمد

(97) *League Report*, p. 60.

(98) *Ibid.*, pp. 60-61.

مناطق كبرى والسليمانية وكر كوك والقسم الجنوبي من أربيل على بغداد والموصل ؟ وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ، ويرسل النتوج الفائض الى بغداد بواسطة دجلة . وقد زعمت اللجنة انه من الممكن استمرار هذه الصادرات باتفاقيات اقتصادية حتى ولو فصلت الموصل سياسيا من بغداد . وكانت الحكومة البريطانية قد زعمت ان خط الحدود المقترح يفصل المناطق التي يتجر اهلها مع الموصل من المنطقة التي يتجر سكانها مع المدن التركية . اما اللجنة فقالت ان سكان المنطقة الواقعة بين خط الحدود الذي اقترحه بريطانيا وخط بروكسل يستهلكون متوجاتهم محليا ويعانون نفس الصعوبات في اتجارهم مع الموصل والمدن التركية . هذا وتتجر رواندوز في الغالب مع ايران .

وكانت المذكرة البريطانية قد ذكرت ان خط الحدود الشمالى يضمن للعراق بعض المراعى الصيفية للاكراد الرحل . وقالت اللجنة ان الحدود لا تؤثر على هجرة الرحل وان للكثيرين من الاكراد الرحل مراعيهم في ايران . هذا وفي الامكان عقد اتفاقيات لهذا الغرض بين تركيا والعراق (٩٩) .

وذكرت المذكرة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل مهمتان جدا لمواصلات الاناضول الجنوبي مع ايران وسوريا لان طرق السليمانية وكر كوك وديار بكر وازقة وبتليس وسمرت وغيرها تلتقى كلها في الموصل . وقد أكدت اللجنة ان طرق المواصلات بين الاناضول الجنوبي وشمال ايران لا تمر بولاية الموصل وان المواصلات بين الاناضول الجنوبي وسوريا لا تمر ايضا بولاية الموصل ، وان المواصلات بين سوريا وايران لا علاقة لها بالاراضى التركية . واما المواصلات بين كركوك والسليمانية وكلتاهما في ولاية الموصل فلا موجب لبحثها ؟ واما المواصلات التي بين ديار بكر وازقة وبتليس وسمرت فلا تمر بولاية الموصل (١٠٠) .

(99) League Report, pp. 81.

(100) Ibid . pp. 81-82.

وقد أثارَت المذكورة الترقية قضية السكة الحديد التي تربط الموصل مع موائىء البحر الأبيض المتوسط وقالت ان الموصل أكثر ارتباطا مع الاناضول ، وذكرت ان طريق الخليج الفارسي صار ذا أهمية ثانوية لمدينة الموصل . وقد اشارت اللجنة الى ان خط السكة الحديد من البحر المتوسط لم يصل الموصل حينئذ (١٩٢٥) فمن المبالغة القول ان طريق الخليج الفارسي أصبح ذا أهمية ثانوية للموصل ، وازافت اللجنة ان الجيوب لا تزال تصدر عن طريق نهر دجلة الرخيص من الموصل الى بغداد (١٠١) .

ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات ارسلت اللجنة بعدد من الاسئلة الى الحكومتين البريطانية والتركية . فطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص احصاءات الكمارك عدا وثائق سنة ١٩١٢١ و ١٩٢٢ التي لدى اللجنة ، وقد اعطت الحكومة البريطانية وثائق تخص السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٢٤ . وقد وجدت اللجنة ان مجموع ارقام الصادرات السنوية الى بغداد وسوريا وتركيا كما يلي (١٠٢) :

الى سوريا وتركيا	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ روبية
الى بغداد	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص التجارة الداخلية بين اقسام العراق المختلفة (وبضمنها الاراضي المتنازعة) ، فأجابت الحكومة البريطانية بعدم وجود احصائيات عن التجارة بين ألوية العراق المختلفة ، ولكن اللجنة قدرت كميات الجيوب التي ترسل بالسكة الحديد وبواسطة النهر من ولاية الموصل الى بغداد كما يلي (١٠٣) :

جيوب ارسلت الى بغداد بالسكة سنويا	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ روبية
جيوب ارسلت الى بغداد بالاكلاك سنويا	٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ روبية

(101) *League Report*, p. 62.

(102) *League Report*, pp. 62-63. الريية وحدة العملة الهندية التي استعملت ١٩٢٢ وتبادل كل ١٢ ٣/١ روبية ديناراً .

(103) *Ibid.*, pp. 62-63.

أما التجارة الداخلية من بغداد الى الجهات الاخرى فذكرت احصائيات السكك قيمتها من بغداد الى الشرفاظ والى طوز خورماتو وكنكران كما يلي :

الى الشرفاظ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

الى طوز خورماتو وكنكران ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

اما ما يخص التبغ فامكن الحصول على احصائيات من دائرة التبغ كما يلي :

التبغ السلیمانیة ٢٠٠٠٠ طن

التبغ رانية ٥٠٠ طن

التبغ رواندوز ٢٥٠ طن

التبغ العمادية وغقرة ودهوك ٢٥٠ طن

وقدرت الحكومة العراقية ان ٦٠٠ طن استهلكت محليا وأن ٢٤٠٠

صدرت الى بغداد .

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص العلاقات التجارية بين العراق وكردستان ، فأجابت ان لواء السلیمانیة هو اللواء الوحيد الذي له تجارة مع كردستان ايران + وقد حصلت اللجنة على احصاءات كمرك السلیمانیة لسنة ١٩١٢ وفيها :

تمن التبغ المصدر الى العراق ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

تمن منتجات اخرى مصدرة الى العراق ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

تمن كل المنتجات (وبضمنها التبغ) المصدرة الى ايران ٣٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

تمن منتجات عراقية مارة بالسلیمانیة الى ايران ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية احصائيات تتعلق بانتاج الحنطة في العراق (بما في ذلك الاراضي المتنازعة) فأجابت بأن ليس لديها احصائيات عن الحنطة .

وسألتها عن البلاد المصدرة للاسجة والمنتجات المدارية الى ولاية الموصل
أو مارة منها الى تركيا وما اذا كانت هذه البضائع قد مرت عن طريق البحر
الايضى المتوسط أو الخليج الفارسي^(١٠٤) . فأجابت ان جميع هذه البضائع
وصلت الى الموصل من الخليج الفارسي عن طريق البصرة كما ظهر ذلك في
احصائيات الكمرك لسنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من
١٩٢٤ . وقد استورد الى العراق خلال هذه المدة ما ثمنه ٢٨١ مليون روبية
من البضائع القطنية منها ٢٨٠ مليون مرت عن طريق البصرة - بغداد . وكانت
اثمان المستوردات لنفس المدة عن طريق سوريا وتركيا الى الموصل مباشرة
٦٠٠٠٠٠ روبية فقط اما البلاد المصدرة للبضائع القطنية فهي بريطانيا
العظمى والهند ، والبلاد المصدرة لمختلف انواع المنتجات المدارية هي : الشاي
(الهند) ، السكر (اوربا والهند) القهوة (الهند وبلاد العرب والبرازيل
وبريطانيا^(١٠٥)) .

وسألت اللجنة الحكومة البريطانية انه في حالة اعطاء الموصل للعراق
كيف ستضمن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق ، فأجابت ان الحكومة
العراقية ستكون ملزمة بمراعاة اتفاق برشلونة الخاص بحرية الترانسيت .
وطلبت اللجنة من الحكومة التركية معلومات عن مراكز تجارة واسواق
الاكراد والعرب المستقرين والاكراد والعرب الرحل في ولاية الموصل وعن
الطرق التجارية بين الموصل وتركيا ، فأجابت ان مراكز التجارة والاسواق
هي المدن الرئيسة في الافضية والسناجق ، اما الطرق بين الموصل وتركيا فهي :

- ١ - نهر دجلة (مع التيار) .
- ٢ - الموصل - ماردين - ديار بكر - خربوط - سيواس - صمسون .
- ٣ - نصيبين - اذنة .
- ٤ - الموصل - العمادية - جلامرك - وان .

(105) League Report, pp. 63-64.

٥ - الموصل - جزيرة ابن عمر - بتليس - ارضروم - طربزون *

٦ - الموصل - اربيل - رواندوز - وان *

٧ - الموصل - زاخو - وان *

وسألتها عن مقادير الحنطة المنتجة في ولاية الموصل في سنوات ما قبل الحرب ، وعن المقادير التي مرت عن طريق ولاية الموصل ، وعن الاقطار المصدرة ، فأجابت بأن ليس لديها احصاءات عن هذه المواضع (١٠٦) .

وطلبت منها معلومات مبنية على احصاءات ما قبل الحرب لتأييد ادعائها بأن ولاية الموصل مهمة للمواصلات بين تركيا وايران ، فأجابت ان الاحصائيات المطلوبة ضاعت في حريق ١٩١٤ الذي دمر جزء من بناية مديرية الكمارك المركزية في القسطنطينية .

وسألت اللجنة الحكومة التركية انه في حالة اعطاء الموصل الى تركيا كيف تدبر تصدير منتجات الموصل الزراعية وفي أي اتجاه ، فأضافت الحكومة التركية في جوابها طريقتين الى الطرق التجارية المذكورة اعلاه وهما :

١ - الموصل - رواندوز - همدان - كرمنشاه *

٢ - بغداد - البصرة - بومي *

وذكرت الحكومة التركية الصادرات الرئيسة من ولاية الموصل الى الاناضول وسوريا واوروبا والهند ، والمواد المستوردة اليها من اوروبا والاناضول وايران ، وقالت ان اكثر تلك المواد مرت عن طريق مواني البحر الابيض المتوسط والاناضول وايران ، وهناك عدد صغير من المواد يستورد عن طريق بغداد والبصرة فقط (١٠٧) .

وقد لاحظت اللجنة ان قائمة الحكومة التركية لصادرات ولاية الموصل لم تحنو على الحبوب التي تشكل القسم الاعظم من صادراتها * وأكدت اللجنة ان جميع المنتجات الزراعية في الموصل واكثر المنتجات الاخرى (ما عدا

(106) League Report, p. 64.

(107) League Report, pp. 64-65.

المواشي) ترسل الى بغداد ، ولاحظت ان مستوردات الموصل جاءت عن طريق بغداد أو سوريا وان هناك تجارة ضئيلة مع الاناضول وايران .
وسألها كيف تبرهن احصائيات ما قبل الحرب على ان حركة التجارة في الموصل كانت باتجاه ديار بكر وليس باتجاه بغداد ، فأحالها الى الاحصائيات الخاصة بتجارة الموصل المذكورة في كتيب وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٦٣ والمعنون (ميزوبوتاميا) واقتبست الاحصاءات التالية لسنة ١٩١٠ :

مستوردات :

من بريطانيا	ما ثمنه	٣٧٦٨٥٠٠	دينارا من البضائع
من الهند	ما ثمنه	٣٥٨٨٠٠٠	دينارا من البضائع
من الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٣٨٩٠	دينارا من البضائع

صادرات :

الى بريطانيا	ما ثمنه	١٧٦٨٥٠٠	دينارا من البضائع
الى الهند	ما ثمنه	٣٠٨٠٠٠	دينارا من البضائع
الى الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٩٩٨٠	دينارا من البضائع
الى اجزاء تركيا الاخرى	ما ثمنه	٣٥٢٩٥٠	دينارا من البضائع

واضافت الحكومة التركية ان البضائع القادمة من بريطانيا أو مرسلة اليها مرت عن طريق موانئ البحر الابيض المتوسط .

وقد لاحظت اللجنة ان احصاءات الحكومة التركية غير دقيقة ، واعادت القول ان الحبوب والاعنام تؤلف الصادرات الرئيسة لولاية الموصل ، وأوضحت ان المبلغ الكبير ٣٥٢٩٥٠ عن صادرات الموصل الى تركيا يعني ان معظم تلك الصادرات ارسلت الى بغداد وسوريا اللتين كانتا في ١٩١٠ جزءا من تركيا ، وأصرت اللجنة على ان طريق بغداد اكثر استعمالا من طريق البحر المتوسط بكثير الا فيما يخص الاعنام ، ولتأييد وجهة نظرها استشهدت بالتقويم الرسمي

التركي لولاية الموصل (١٩١٢) (١٠٨) .

دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل :

ولاية الموصل منطقة زراعية وتشتهر بتربية الاغنام والماعز . ويمكن
تقسيمها الى ثلاثة قطاعات اقتصادية : يقع القطاع الاول غربى الزاب الكبير
(لواء الموصل) ويقع القطاع الثانى بين الزابين الكبير والصغير (لواء اربيل)
ويقع القطاع الثالث جنوبى الزاب الصغير (لواء كركوك ولسواء
السليمانية) (١٠٩) .

تفصل الجبال القطاع الاول عن تركيا ، ولا يوجد بينهما سوى نفرة
عرضها ٣٠ كيلو مترا عند التقاء نهري دجلة والخابور تربط الولاية بسهل
جزيرة ابن عمر . عاصمة هذا القطاع مدينة الموصل حيث تلتقى كل الطرق
التجارية وتجلب اليها جميع منتجات المنطقة . ان أى خط حدود يفصل مدينة
الموصل عن الاراضى المرتبطة بها اقتصاديا hinterland (اى لوائى الموصل
واربيل) يؤثر على الحياة الاقتصادية لهذا القطاع . ويعتمد هذا القطاع جميعه
اقتصاديا على مدينة الموصل بدرجات متفاوتة (١١٠) .

توجد ثلاث طرق مهمة بين مدينة الموصل وبغداد : طريق الشرفاء ،
وطريق كركوك وطريق نهر دجلة . كان نهر دجلة منذ القدم يستعمل فى
حمل منتجات المنطقة ، وهو ارحص وآمن طريق . اما الطريق الواقع بين
الموصل وسوريا فأقل اهمية . واما التجارة بين الموصل وتركيا فضيلة .

وللقطاع الاقتصادي الثانى مركزان : اربيل والتون كوبرى . ويعتمد
تقدم مدينة اربيل على مدينتى الموصل وبغداد على حد سواء ، وتعتمد التون
كوبرى كل الاعتماد على بغداد . تمرقل الجبال التى تؤلف خط الحدود
الشمالى للتجارة المباشرة بين هذا القطاع وتركيا عرقلة خطيرة . وتشارك
الاقسام الشمالية والوسطى والشرقية من هذا القطاع مدينة الموصل فى

(108) League Report, p. 65.

(109) Ibid., pp. 65-66.

(110) Ibid., pp. 66-67.

عصيرها ، اما الاقسام المحيطة بطاق طاق وكويسنجق ومنفذها عن طريق التون
كوبرى فتكون في وضع اقتصادى سيئ اذا فصلت من بغداد (١١١) .

والقطاع الاقتصادى الثالث ثلاثة مراكز : كركوك وكفرى
والسليمانية . أكثر تجارة كركوك مع بغداد وأقلها مع الموصل ، وتتجر
كفرى مع بغداد وحدها ، كما ان أكثر تجارة السليمانية مع بغداد وأقلها مع
ايران . ولا توجد تجارة مباشرة بين هذا القطاع وتركيا (١١٢) .

وقد رجعت اللجنة الى التقارير القنصلية الالمانية عن ولاية الموصل
لستى ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والتقويم التركى لسنة ١٩١٢ وكتاب تركية آسيا
لمؤلفه فيتال كوينيه Vital Guinet, *La Turquie d'Asie* (١٨٩٢) ، وقد
اتفقت استنتاجات التقارير القنصلية الالمانية مع استنتاجات اللجنة وهى :

١ - يستحيل اقتصاديا فصل مدينة الموصل عن الاراضى المرتبطة بها
اقتصاديا .

٢ - لا توجد تجارة مهمة مباشرة بين الولاية والجمهورية التركية .
٣ - الطرق التجارية هى طريق بغداد وطريق الخليج الفارسى
(الطريق الرئيس) وطريق سوريا (أقل أهمية) (١١٣) .

وقد راجعت اللجنة التقويم التركى الرسمى عن صادرات الموصل
الى الاقطار والمدن الاخرى ومستوردات الموصل من مختلف الاقطار والمدن .
وقد ذكر التقويم البضائع ولم يذكر كمياتها الا فى حالات قليلة . ولاحتلت
اللجنة ان أكثر البضائع (ما عدا الاغنام التى كانت تصدر الى سوريا)
كانت ترسل الى بغداد أو عن طريق بغداد ، وان تجارة كركوك وكفرى
والسليمانية كانت مع بغداد وتجارة اربيل مع بغداد والموصل (١١٤) .

ووجدت اللجنة ان كتاب تركية آسيا يعطى بعض الاحصاءات عن

(111) *League Report*, p. 67.

(112) *League Report*, p. 68.

(113) *Ibid.*, p. 69.

(114) *League Report*, p. 70.

صادرات وواردات الموصل ، فيذكر البضائع وأوزان بعضها وعدد بعضها
الاخر وانها البض الاخر بالليرات التركية ، ويذكر البلدان المتجرة مع
الموصل . وقد ذكر الكتاب ان أكثر الصادرات كانت ترسل الى بغداد والخليج
الفارسي (١١٥) .

الخلاصة الاقتصادية :

قررت اللجنة انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة ان افضل تسوية
لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق ، ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضي
المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل أقضية
زاجو والعمادية وربما دهوك . ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفرى
والسليمانية من بغداد ، واذا فصلت فمن الضروري جدا عقد اتفاقية اقتصادية
مع بغداد (١١٦) . وذكرت اللجنة ان القسم الشمالى من لواء أربيل يعانى
صعوبات أقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ، لان من الممكن استمرار
تجارته مع الموصل . ولن تعاني المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اذا
فصلت عن العراق لانها تستطيع الاتجار مع العراق أو تركيا أو ايران (١١٧) .
وختمت اللجنة خلاصتها بالقول اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية
الموصل لاسباب أخرى غير اقتصادية فان التسوية المقبولة اقتصاديا هي ان
يرسم خط الحدود شمالى الزاب الصغير تاركا كويسنجق وطاق طاق ورائية
فى العراق . وعلى كل حال يجب ترك منطقة دىالى فى العراق (١١٨) .

الحجج العسكرية

ذكرت الحكومة البريطانية أنها اختارت خط الحدود الشمالى لعدم وجود
أى خط اخر يفصل العراق عن تركيا فصلا حاسما بسبب صفاته الجغرافية .

(115) *League Report*, p. 71.

(116) *League Report*, pp. 72, 87.

(117) *Ibid.*, p. 72.

(118) *Ibid.*, p. 73.

ويتألف هذا الخط من قمم وجبال عالية متصلة (عدا نغرة صغيرة في الغرب)
فيشكل سوورا حاجزا لا يخترق في الشتاء ويصعب عبوزه في الصيف ،
ويتألف القسم الشرقي منه فاصلا اقتصاديا وعنصريا بين الشمال والجنوب •
ويحتاج هذا الخط جيوشا أقل من خط آخر يعين قريبا من سهول العراق ،
ويحرم العدو المحتمل من منطقة حرام عسكرية ولكن اذا اختلت حكومة
معادية هذا الخط المقترح فانه يصير صالحا لتدبير المؤامرات وقلاقل العشائر •
وقالت الحكومة البريطانية اذا أعطيت ولاية الموصل الى تركيا فان
ولايتي بغداد والبصرة المعتمدتين على خططة الموصل تصبحان تحت رحمة
الجيش التركي ، ويمكن لجيش كهذا ان يسد الطريق الوحيد بين بغداد
رايران ، ولذلك يستحيل تأسيس دولة عربية • اما الخط المقترح فمفيد
للطرفين •

انكرت الحكومة التركية ان الخط الذي اقترحه يهدد بغداد
ومواصلاتها مع ايران ، ولا يعرض بغداد الى خطر أعظم مما لو كانت قرب
الحدود الايرانية ، وهذا الخطر المزعوم لا يبرر لان تاريخ القرنين الماضي
يرهن العكس • ليس لتركيا خطط عدوانية ضد الاقطار المجاورة ولكنها
تدافع عن ترانها ، ولا تفكر الجمهورية التركية المؤلفة من الاتراك والاكراد
في مهاجمة دولة عربية • وذكرت الحكومة التركية انها لا ترغب في مناقشة
الفوائد العسكرية لخط الحدود الذي يقطع منها منطقة لها فيها حقوق واضحة
ومع ذلك فقد أجابت على الحجج البريطانية بتأكيدا ان الجيوش الفائزة
لن تختار طريقا وعرا صعبا بل يسلك الوديان والسهول • فاذا قبل الخط
الذي اقترحه الحكومة البريطانية فستطيع دولة أجنبية اثارة الاضطرابات
بين السكان الشماليين (١١٩) •

وقد استخلصت اللجنة ان الخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية

(119) League Report, p. 73.

لا شك خط عسكري ممتاز ، ولكنها لاحقت وجود منطقة جبلية عرضها ٧٠ أو ٨٠ كيلومترا بين الخط المقترح وسهول الموصل ، ويخطئ الفريق المدافع عن هذه السهول اذا تقدم الى المنطقة الجبلية لانها لا تصلح للعمليات أو المواصلات . واعترفت اللجنة ان خط بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها تقريبا ، ويمكن اعتبار جميع الخطوط الجنوبية الموازية للخطين المذكورين حدودا عسكرية مرضية بالرغم من تناقص قيمها كلما اتجهت نحو الجنوب . وقالت اللجنة ان الخط الذي اقترحتة الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة ، والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية . وقالت ان الصحراء تؤلف حدا عسكريا ممتازا كما برهنت الحرب العالمية الاولى ، ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة ، وأشارت الى ان زينوفون والاسكندر الكبير وغيرهما كثيرون استعملوا الخط الذي يخترق القسم الثاني من الشمال الى الجنوب منذ أقدم العصور ، وفي هذا القسم وديان واسعة وانهار ضحلة وهي ليست بصعاب خطيرة (١٢٠) .

الحجج السياسية

آراء السكان :

أكدت الحكومة التركية على أهمية رغبات سكان ولاية الموصل ، وطالبت باجراء استفتاء فيها ليستطيع الاهلون التعبير عن رغباتهم بحرية ، وأكدت ان الاكراد والأتراك الذين يؤلفون أكثرية السكان يتوقون الى العيش في تركيا . وذكرت أيضا ان العرب أيضا ربما مالوا الى تركيا ، ولكنهم حتى اذا اضيفوا مع غير المسلمين فانهم يؤلفون أقلية .

وذكرت الحكومة البريطانية ان العرب يرغبون أشد الرغبة في انضمامهم الى الحكومة العربية العراقية ، وان الزيديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها ، وان المسيحيين ترجعهم فكرة ارجاعهم الى تركيا . وأكدت

(120) League Report, pp. 74, 87.

ان الاكراد لا يرغبون في العيش مع الانراك كما ثبت ذلك بشورتاتهم وكما
اثبت استفتاءات ١٩٢٩ و ١٩٢١ التي اجريت في العراق .
لقد برهنت اللجنة من قبل استحالة اجراء الاستفتاء المطلوب ، فحاولت
التيقن من رغبات سكان ولاية الموصل .

وقبل ان تذكر اللجنة نتائج تحقيقها في مختلف مناطق الولاية ذكرت
بعض الملاحظات عن عملها . فأشارت الى الصعوبات الخطيرة التي جابهتها
في البداية كرفض بعض الشهود ابداء آرائهم وكثائر كثير من البيانات
بعوامل مختلفة سببت الشك في طبيعة الاجوبة . وبالرغم من تأكيدات
اللجنة على سرية التحقيق كان الخوف من انتقام الحكومتين عظيمًا جدا
ومتشرا في كل مكان . وذكرت اللجنة انه حدث أكثر من مرة ان شاهدا
من الشهود بعد ان يتحدث بصورة سرية وبصوت خافت لمصالح تركيا يعود
فيعلن بصوت عال انه يؤيد العراق لكي يسمعه المنتظرون خارج غرفة اللجنة .
ولكنها لاحظت ان الخوف لم يمنع أي شاهد مسيحي من ابداء رأيه في
صالح العراق . وقد اعترفت اللجنة ان هذه الصعوبات تضاعفت بعدئذ .

لاحظت اللجنة في عدة حالات ان للمصالح الشخصية نفوذا عظيما في
البيانات التي قيلت . فالاشخاص المقربون من السلطات ايدوا العراق
والاخرين الذين لم ينالوا شيئا مالوا الى تركيا . وقد تأثرت بعض الآراء
بمنافسات رؤساء القبائل . وحدث أن سأل بعض الشهود احد أعضاء اللجنة
عما قاله شخص معين لكي يبدو رأيا مغايرا . وفي بعض الاماكن سببت
صفات الموظفين الشخصية أو أساليبهم الادارية (مثل تعيين الموظفين العرب
أو الاكراد في المناطق الكردية) تأييد الاهلين للعراق (١٢١) .

ذكرت اللجنة ان للتكوين الاجتماعي لولاية الموصل أثرا في كثير من
رجال القبائل والفلاحين ، فقد حدث مرارا ان احال بعضهم اللجنة الى
رؤساء قبائلهم أو الى مالك القرية . وقد عجز عدة اشخاص عن الجواب

(121) League Report, p. 75.

لعدم سابق معرفتهم بالمشكلة . قال شاهد من الشهود انه يرغب في ابداء رأيه كما فعل شخصان آخران ذكر اسميهما ، وكانا في الحقيقة قد أبديا رأيا مغايرا . وفي بعض الحالات كان البعض متأثرين بالدعاية البريطانية والعراقية ، وحدث في حالات أخرى أن أبدى أعضاء الوفود رغبتهم في الانضمام الى العراق ثم ذكر بعضهم في مجالسهم الخاصة انهم يؤيدون تركيا . ولذلك قررت اللجنة عدم الاعتماد بالوفود وبالعرائض . وقد حدث ان بعض الشهود نقضوا ما قالوه في المرة الاولى عند مقابلتهم مرة ثانية (١٢٢) .

ذكرت اللجنة ان كثيرين من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق بقولهم ان النظام والامن في العراق سنة (١٩٢٥) أعظم مما كانا تحت الحكم التركي ، وان التربية والتعليم قدما ، وأضاف بعضهم ان تحسين الاحوال يعود الى السلطات البريطانية ، وقال شاهدان أو ثلاثة أن سبب تفضيلهم العراق هو الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذكر آخرون لان العراق أقوى وانه من المستحسن ان يتنموا الى الدولة الأقوى . وقد أيد بعض رؤساء القبائل القاطنة في الاماكن البعيدة الحكومة التركية لانهم كانوا تحت الحكم التركي يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال .

وذكرت اللجنة انه طالما ذكرت الحجج الاقتصادية ولاسيما من المثقفين الذين ايدوا العراق على الاغلب ، وقد اعتقدت اللجنة ان اولئك الاشخاص تأثروا بالحجج الاقتصادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وقد تأثر الاتراك وكثيرون من الاكراد والعرب بالعاطفة القومية . وحدث مرة ان فلاحين احدى المناطق ، الذين ايد مشلوقهم العراق تأييدا اجماعيا ، فرحوا كثيرا بلقائهم للمساعد التركي .

ثم شرعت اللجنة بدراسة نتائج تحقيقاتها في مختلف الاولوية . ففني

(122) League Report, pp. 75-76.

لواء السليمانية عبر الاهالى عن اوضح الآراء ، وهم يتألفون من :

٧٥	عرب
١٨٩٠٩٠٠	أكراد
١٠٥٥٠	يهود

فقد كانوا باستثناء أفراد قلائل قابلتهم اللجنة ، مؤيدين للعراق ، وقد رفضوا الاتحاد مع تركيا وفضلوا الاتحاد الاقتصادى مع العراق ، وكانت هناك حركة قوية للحكم الذاتى تسمح باستعمال اللغة فى التعليم والادارة والمحاكم . وقد عارض الكثيرون الانضمام الى العراق اذا لم يسنده الاوربيون وشددوا على ضرورة الاحتفاظ بمساعدة المستشارين البريطانيين لمدة طويلة . وقد ذكرت اللجنة انها وجدت السكان الراغبين فى الاستقلال القومى التام يقدرّون فوائد الوصاية الماهرة (١٢٣) .

ووجدت اللجنة تحليل الآراء التى أعرب عنها الاهلون فى كركوك أصعب ، وهم يتألفون من :

٣٥٩٥٠	عرب
٤٧٥٠٠	أكراد
٢٩٩٠٠	اتراك
٣٤٠٠	مسيحيين

وقد أيد جميع المسيحيين العراق مع بعض الشروط ، وأيدت أكثرية الاتراك تركيا وأيدت أقلية منهم العراق لأسباب اقتصادية ، وقد توقعت اللجنة ان تفضل الاكثرية الساحقة من العرب البقاء فى العراق ولكنها فوجئت اذ وجدت ان عددا كبيرا من بياناتهم فى صالح تركيا . وقد لاقت بعض الصعوبات فى تحليل البيانات الكردية ، وذكرت انها لو عدت تلك البيانات بدون تحليل لوجدت أكثريتها تؤيد الاتراك ، وقد كان كبار شيوخ الاكراد

(123) League Report, p. 76.

ميالين للعراق ، ولكن كان بعضهم يتقاضى منحا من الحكومة العراقية لحراسة الطرق .

كان سكان لواء أربيل يتألفون من :

١١٠٧٠٠	عرب
١٧٠٠٧٥٠	أكراد
٢٠٧٨٠	أتراك
٣٩٠٠	مسيحيين
٢٠٧٥٠	يهود

وكان سكان قضاء كويسنجق البالغون ٦٠٠٠٠٠ ، وأكثريةهم كردية ، يطمحون الى نفس مطامح سكان السليمانية ، ومن هؤلاء بعض الرؤساء المتفقون ، وفي قضاء أربيل أيد تركيا سكان مدينة أربيل ، وبوجه عام جميع السكان الذين هم من أصل تركي وعدد كبير من الأكراد أو العرب . وقد طالب بعض الرؤساء الأكراد بدولة كردية حرة تحت حماية أوربية - تفضل البريطانية - وفضل رؤساء أكراد آخرون العراق تحت انتداب بريطاني طويل الأجل ، وإذا لم يحقق هذا الشرط فإنهم يفضلون الحكومة التركية على الحكومة العربية . وعلى العموم أظهر قضاء أربيل ميلا الى تركيا . اما في قضاء رواندوز الذي يسكنه أهلون متأخرون فقد أظهر أكثر اليهود ميلا للعراق . وفضل اليهود وأكثرية المسيحيين في لواء أربيل العراق تحت الانتداب .

اما سكان لواء الموصل فأكثر اختلاطا وهم :

١١٩٠٥٠٠	(٧٤٠٠٠٠ في مدينة الموصل)	عرب
٨٨٠٠٠٠		أكراد
٩٠٧٥٠		أتراك
٥٥٠٠٠٠	(١٩٠٢٥٠ في مدينة الموصل)	مسيحيون

يزيديون

٢٦٥٢٠٠

يهود

٧٥٥٠ (٤٠٠٠٠ في مدينة الموصل)

يزيديون

٢٦٥٢٠٠

وقد أيدت العراق أكثرية الشهود العرب ، وقد طالب أعضاء حزب الاستقلال القوى في مدينة الموصل مطالبة شديدة بانتهاء الانتداب والمعاهدة العراقية - البريطانية بأسرع ما يمكن ، وقال بعضهم انهم يفضلون تركيا على دولة عربية تحت الانتداب أو يستألفها مستشارون أجانب . وقد فوجئت اللجنة إذ وجدت ان عدد العرب المؤيدين لتركيا كبير - من بين ١٨٨ شاهدا ايد ٥٣ تركيا ١٠٢ العراق من دون قيد أو شرط و ٢٢ العراق مع بعض الشروط و ٨ لا رأى لهم و ٣ طالبوا بحكومة اسلامية . وعند دراسة اللجنة مراكز الشهود الاجتماعية ، وجدت ان الاكثرية الكبيرة من المنتخبين الثانويين والاشخاص الذين كانوا اعضاء في المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية ورجال الدين المسلمين تؤيد الحكومة العربية ، ولكنها وجدت ان أعضاء الطبقات الفقيرة يفضلون تركيا في الغالب ، واعتقدت اللجنة ان « الشعور ضد الاجانب وضد البريطانيين لعب دورا مهما عند العرب » .

وقد كاد ان يكون من المستحيل على اللجنة ان تثبت من وجهات نظر الاكراد في لواء الموصل ، فقد افزعتهم حملة الدعاية القوية التي قام بها العرب القوميون المتطرفون اعضاء حزب الاستقلال في الموصل ، وقد ذكرت اللجنة ان السلطات الادارية شجعت تلك الدعاية . وقد كان الشعور القومى بين الاكراد اقل تطورا في لواء الموصل منه في القسم الجنوبي من الاراضي المتنازعة ، وفي الحقيقة لا يوجد شعور قومى في القسم الشمالى الشرقى من لواء الموصل . توجد في بعض الاماكن اكثرية مؤيدة لتركيا ، وفي اماكن اخرى وجدت اللجنة من العبث ان تحاول الوصول الى نتيجة ، ووجدت مناطق كردية أخرى مؤيدة للعراق (١٢٤) .

(124) League Report, p. 77.

يعمل الاتراك الساكنون في ضواحي مدينة الموصل القريبة الى الاتراك
ويقيم في هذه الضواحي ايضا العرب القوميون + وقد قام سكان تلعفر بمظاهرة
كبيرة مؤيدة لتركيا بالرغم من وجود حامية قوية + ويميل اليزيديون في
الغالب الى العراق تحت انتداب اوربي ، وقال بعض متفذيهم انهم يفضلون
حكومة تركية على حكومة عربية من دون انتداب ، وكان هناك في بعض
الاماكن يزيديون يؤيدون تركيا +

وأيد المسيحيون واليهود جميعهم الحكومة العربية ورأى رؤساؤهم
ضرورة الاحتفاظ بانتداب أوربي ، وعلى العموم فضل هؤلاء حكومة تركية
كثيرا أهون على حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً +

ذكرت اللجنة انها عجزت عن اخذ رأى منطقتين في ولاية الموصل
وهما : نواحي لواء السليمانية لعدم وجود ادارة فيها بسبب حركة الشيخ
محمود والمنطقة الكائنة بين ختل بروكسل والخلط الذي اقترحه الحكومة
البريطانية لانها جبلية وعرة ولم يمكن التغلغل فيها عندما كانت اللجنة في تلك
المناطق + وقالت اللجنة ان القسم الاول لا اهمية له حتى ولو كان مؤيدا
لتركيا باجمعه وهذا مشكوك فيه كثيرا ولا يؤثر في اتجاه لواء السليمانية ،
واما القسم الثاني فقد هجره الانوريون تقريبا + وقد وجدت اللجنة ان
الانثوريين يرغبون بالاستقلال الذي مارسوه قبل الحرب العالمية الاولى ولكنهم
طالبوا بأن يوضعوا تحت حماية أو انتداب اوربي - والأفضل بريطاني - ،
واذا لم يمكن تحقيق كل ذلك فهم مستعدون للخضوع الى دولة مستقلة
بشرط ان يتمتعوا بحكم ذاتي + وقد عارضوا اخضاعهم من جديد للحكم
التركي .

وقد استخلصت اللجنة ان تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي
عراقي في ولاية الموصل ، وذلك باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين ، وفي
هذه الحالة فتقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الاجانب +

ووجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكردي لا العراقي عند الاكراد وهو اكثر تطورا في الجنوب ، ووجدت الوعي القومي قويا نوعا ما بين اترك ولاية الموصل . وعلى وجه العموم وجدت اللجنة ان الآراء المؤيدة للعراق كانت مبنية على المصالح الفردية او على مصالح الجماعة وليست على الوضعية المشتركة كما وجدت ان تأكيدات الحكومة التركية بان اكرتية سكان ولاية الموصل ترغب فعلا بالرجوع الى تركيا غير صحيحة . ووجدت ان اكراد السليمانية (وما جاورها) الذين طلبوا حكما ذاتيا ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع اكراد ولاية الموصل تقريبا . ووجدت بين الاتراك انفسهم من يسيل الى العراق . واستنتجت ان القومية واللغة لا تصلحان دوما كدليل موثوق على الآراء السياسية ، فقد كان هناك مثلا كثير من العرب ولا سيما الفقراء منهم يؤيدون تركيا (١٢٥) .

القضية الاتورية :

كان اللورد كرزون قد ذكر في المذكرة المؤرخة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ التي ارسلها الى عصمت باشا ان الاتوريين التسطوريين سيقاتلون ولا يسمحون بارجاع مواطنهم الجديدة الى تركيا التي يعتبرونها رمز الظلم . وقد أجاب عصمت ان التسطوريين قاموا عند غزو الروس لولاية وان باعمال الخيانة والوحشية تجاه مواطنهم المسلمين الذين عاشوا معهم بسلام عدة قرون فاضطروا على ترك وطنهم مع الروس المتراجعين (١٢٦) .

وقد اثارَت القضية الاتورية في مؤتمر القسطنطينية الحكومة البريطانية كحجة لتوسيع حدود العراق ، وقد اقتبست اللجنة في تقريرها محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية (١٢٧) .

وأثارت الحكومتان هذه القضية مرة أخرى أمام مجلس عصبة الأمم ،

(125) *League Report*, p. 78.

(126) *League Report*, p. 79.

(127) *Ibid.*, pp. 79-81.

وقد اعطت المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ عددا من اسباب مطالبتها بالحاق اوسع ما يمكن من اراضي الانوريين بالعراق . في خلال الحرب العالمية الاولى ايد الانوريون قضية الحلفاء وحسموا على الهروب من الاتراك الذين يعتبرونهم مستعبدتهم ، وكتيجة لقرارهم هذا قاسوا اشد التصغوبات واخرجوا من ديارهم ومات الوف منهم في طريق هربهم الى العراق . وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان قسما من الانوريين سكن في القسم الجنوبي من ديارهم ، وسكن قسم اخر بين الاكراد والمسيحيين جنوبي موطنهم القديم . وقد شعر البريطانيون بأشد الالتزامات لضمان استقرارهم وفقا لمطالبهم ومطامحهم المعقولة . وقد استغاث الانوريون طالين تأسيس محمية بريطانية في جميع مواطنهم القديمة . ولما كانت الحكومة البريطانية عاجزة عن تحقيق جميع آمالهم فقد سعت للحصول على خط حدود مرض ، فالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية له صفات خط حدود دولي جيد ويسمح باسكان الانوريين في جماعة متماسكة ضمن حدود الاراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني . وهؤلاء الانوريون الشجعان يرغبون في تقديم ولائهم للعراق وفقا لبعض الشروط ويؤلفون جماعة عظيمة القيمة على حدود العراق .

وقد أكدت المذكرة التركية المؤرخة في ٥ أيلول ١٩٢٤ ان ادعاءات البريطانيين تجاوزت حدود المشكلة التي اتفق الطرفان على عرضها على مجلس العصبة ، ولأجل تأييد وجهة نظرها فسرت بعض ما قاله اللورد كرزن بان النزاع بين الطرفين منحصر حول ولاية الموصل فقط . واجابت الحكومة التركية على حجج الحكومة البريطانية انه مهما كان شعور العطف الذي يديه البريطانيون تجاه انوربي ولاية الموصل فانه لا يبرر فصل مقاطعة كبيرة من تركيا . وقد اظهرت الحكومة التركية شكها في ان الحكومة البريطانية كانت تفكر برغبات الانوريين عندما اقترحت اسكانهم على الحدود ، لاحتمال

استعمالهم ضد الاكراد أو الاتراك ، وبذلك تخيب آمال البريطانيين في إقامة السلام الدائم في تلك الاصقاع أو إقامة العلاقات الودية بين تركيا والعراق أو امكانية تأسيس كيان امين للآثوريين (١٢٨) .

درست اللجنة القضية الآثورية ولخصت تاريخها حتى زمان تحقيق اللجنة ثم ذكرت خلاصة دراستها . قالت اللجنة ان آثوريى الامبراطورية العثمانية تمتعوا بدرجة يعتد بها من الحكم الذاتى تحت زعامة بطريركهم ، ولكن نزاعاتهم مع الاكراد كانت مستمرة . وفى ١٩١٥ حرضت الآثوريين الجيوش الروسية المتقدمة نحو جلامرك على مهاجمة الاتراك ، فلما اضطرت الجيوش الروسية بعدئذ على الانسحاب هاجم الاتراك الآثوريين واضطروهم على مغادرة البلاد الى ايران ، وهناك واصلوا مساعدتهم لروسية حتى الثورة البلشفية ، وفى ١٩١٨ هاجم الاتراك والاكراد والايرانيون الآثوريين الذين بحثوا عن ملجأ لهم فى العراق الذى كانت تحتله الجيوش البريطانية . ثم لخصت اللجنة قصة الآثوريين فى العراق بين ١٩١٨ و ١٩٢٤ وحوادث هروبهم من تركيا الى الجانب الجنوبي من خط الحدود كنتيجة لحوادث ١٩٢٤ (١٢٩) .

وقد ذكر المندوب السامى البريطانى فى بغداد للجنة انه فى حالة اعطاء خط الحدود المقترح للعراق فسيحقل الآثوريون الاراضى الواقعة جنوب الخط مباشرة وهى مواطنهم القديمة . اما الآثوريون الذين تقع ديارهم شمالي الخط المقترح فسيسكنون بجوار دھوك والعمادية ، واذا أراد آثوريو ايران الرجوع الى ايران فسنساعدهم السلطات البريطانية ، وان عدد الآثوريين الذين سيسكنون فى العراق يبلغ نحو ٢٠٠٠٠ فقط ، ويوجد أيضا نحو ٣٠٠٠٠ آثورى تركى فى روسيا يرغبون فى الرجوع الى ديارهم بشرط ان لا يكونوا تحت الحكم التركى . وقد قال البريطانيون اذا لم يقبل الخط

(128) *League Report*, p. 81.

(129) *League Report*, p. 82.

(130) *Ibid.*, pp. 82-83.

المقترح فسيكون من الصعب كثيرا اسكان الآثوريين لعدم وجود أراضي كافية لهم ، واذا وجدت أراضي كافية فانه من الصعب عليهم الإقامة في السهول ، ويمكن ظهور صعوبات أخرى بسبب اختلاف عادات العرب والآثوريين ، بينما تتشابه عادات الآثوريين والأكراد (١٣١) .

وقد قررت اللجنة انه بالرغم من اعترافها بضرورة حماية الآثوريين فالحل الذي تقترحه الحكومة البريطانية غير عادل ، وقد اتفقت مع الحكومة التركية على ان مطالبة البريطانيين في مؤتمر القسطنطينية تضمنت فتح قضية جديدة ومن حق تركيا رفضها . وأضافت اللجنة ان هناك سببا آخر لرفض الحل البريطاني المقترح وهو ان الآثوريين قاموا « بثورة مسلحة ضد حكومتهم الشرعية بتحريض من الاجنبي ومن دون استفزاز السلطات التركية » ، وذكرت اللجنة ان أحوالهم تحت حكم الامبراطورية العثمانية كانت أفضل من أحوال المسيحيين الآخرين .

وقررت اللجنة انه ليس من العدل فصل اراضي من تركيا لاسكان قوم حملوا السلاح عامدين ضد سلطانهم ، وقالت ان أفضل حل للآثوريين هو العرض الذي تقدمت به الحكومة التركية في مؤتمر القسطنطينية يرجعهم الى ديارهم القديمة . وفي هذه الحالة يجب ان يتمتع الآثوريون بالحكم الذاتي كالسابق وان تضمن سلامتهم بعبء شامل (١٣٢) .

حجج سياسية أخرى :

درست اللجنة حججا أخرى تقدم بها الطرفان :

ذكر البريطانيون وعندهم الثلاثي للعرب والملك فيصل ولعصبة الأمم . وقد استعرضت اللجنة الوعود البريطانية للعرب بعدم ارجاعهم للحكم التركي ، واتفاقية سان ريمو ، وانتداب عصبة الأمم ، والمعاهدة العراقية

(131) League Report, p. 83.

(132) League Report, pp. 83, 88.

البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي ضمنت وحدة العراق * وذكرت اللجنة الجواب التركي على الحجة البريطانية امام عصبة الامم يوم ٢٥ أيلول ١٩٢٤ ومفاده ان تركيا لم تتنازل عن حقوقها في ولاية الموصل بأية معاهدة دولية ، وقد قررت اللجنة ان الحجة التركية صحيحة وان الاراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزال تعود الى تركيا قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها (١٣٣) *

وكان البريطانيون قد تقدموا أيضا بحجة بحق الفتح * وكان جواب تركيا انه لا يمكن الاعتراف بحق الفتح في القرن العشرين ، وان ولاية الموصل احتلت بعد امضاء هدنة مندروس خلافا لنصوصها * وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت ان خطر الهدنة لا علاقة له بتسوية الصلح النهائية ، وانه وفقا للمادة السادسة عشرة من الهدنة يحق لجيوش الحلفاء ان يحتلوا النقاط العسكرية وراء خط الهدنة ، وقد اتفقت اللجنة مع الحكومة البريطانية حول المادة السادسة عشرة من هدنة مندروس ، ولكنها قالت ان الوضع السياسي جميعه تغير بعد معاهدة سيفر وظهور تركيا الكمالية (١٣٤) * وقد طالب الاتراك بشروط تجعل السلام الدائم ممكنا ، وقد قدم هذه الحجة الوفد التركي في لوزان وفي القسطنطينية ، وقد قالت اللجنة انه من أجل السلام الدائم من واجب الطرفين ان لا يشعرا بالشكوى المرة ، ولكن اللجنة تعتقد ان الواجب يقضى بعدم حرمان الدولة العراقية التي اعترفت بكيانها تركيا من منابع الثروة الضرورية لتقدمها (١٣٥) *

الخلاصة السياسية :

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها * ولكن يحق للعراق ادبيا ان تكون له حدود تسمح

(133) *League Report*, pp. 84, 88.

(134) *Ibid.*, p. 84.

(135) *League Report*, pp. 84-85, 88.

له بالبقاء السياسي والاقتصادي ولا سيما لأن تركيا أعلنت مرارا أنها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي .

وذكرت اللجنة أن العراق أحرز مقدارا عظيما من التقدم في سياسته الداخلية وفي الأمن والخدمات الصحية والتربية ولكن ذلك التقدم في الغالب موزع على الجهود البريطانية . وبالرغم من ذلك فقد زعمت اللجنة أن وضع العراق الداخلي غير مستقر لأنه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الأكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل المتناحرة . ويمكن أن تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية إذا تركت من دون مساعدة أو إرشاد . ولذلك قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية - البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة . وإذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء معاهدة ١٩٢٢ فإنه من الأفضل أن تعطى ولاية الموصل إلى تركيا وهي أكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثير .

وصرحت اللجنة أنه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لتحدا إلى جانب العراق ولكن البيانات التي قدمها الأهليون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية . وأكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لأسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الأجنبية عن طريق الانتداب لا بسبب تفصيل العراق تفضيلا مطلقا (١٣٦) .

وذكرت اللجنة أنها لا تستطيع ابداء أي رأي حول أهمية حجة السلام الدائم . ولكنها زعمت أنه إذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية (١٣٧) .

نتائج اللجنة النهائية

إذا أخذت مصالح الأهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد أنه من المفيد

(136) *League Report*, pp. 85, 88.

(137) *Ibid.*, pp. 86, 88.

لحدا ان تقسم ولاية الموصل ، وبعد ما أعطت كل حقيقة قيمتها النسبية ارتأت ان الحجج المهمة ولاسيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق وذلك بشرطين^(١٣٨) : الاول ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة والثاني ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما^(١٣٩) .

وقد اعربت اللجنة عن اقتناعها بأنه لو انهى انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية واذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية فإن أكثرتهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي وقالت اذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصي اللجنة باعطاء الولاية الى تركيا التي تسمح بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقرارا من العراق بكثير . وعلى كل حال يجب ان يحتفظ العراق بمنطقة ذيالى لضرورتها في حل مشكلة الري .

وقد تركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الاخرى الى مجلس عصبة الامم لدراستها . ولكنها قالت اذا قرر المجلس تقسيم الاراضي المتنازعة فإنها تعتقد ان أفضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريبا^(١٤٠) .

توصيات خاصة

لفتت اللجنة نظر مجلس عصبة الامم الى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية لتهدئة الولاية وخير السكان .

الاول : يجب ان تهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها ، وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية .

(138) *League Report*, p. 88.

(139) *Ibid*, pp. 88-80.

(140) *League Report*, p. 89.

واقترحت اللجنة على العصبة تعيين ممثل لها يقيم في الولاية بضع سنوات ، ويكون من واجبه ان يستمع لشكاوى المتظلمين والمضطهدين . وان يعطى الاشخاص الراغبون في ترك الولاية كل التسهيلات ، والا يسمح باعلان اختيار السكان خلال مدة تقل عن ستة أشهر بعد قرار مجلس العصبة عن مصير الولاية ، ولكن يبقى حق اختيار الجنسية نافذا لمدة اربع سنوات ، وتمنح للمهاجرين سنة اضافية لتساعدهم في بيع أملاكهم^(١٤١) .

الثاني : يجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الانوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى . وان يضمن للمسيحيين واليزيديين الحرية الدينية وحرية فتح المدارس . وان يكون مركز الاقليات متلائما مع الظروف الخاصة للدولة السائدة ، ويشترط أن يشرف ممثل العصبة على الترتيبات التي تتخذ في مصلحتهم .

الثالث : اذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على انتاج الاطعمة . ولما كانت بغداد المنفذ الرئيسي للمحصولات الفائضة فعلى تركيا ان توافق لكي يستفيد السكان . واذا أعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة في الانجار مع تركيا وسوريا وان تعطى التسهيلات لمدن الحدود التركية في استعمال طريق الموصل لصادراتها ووارداتها . ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا^(١٤٢) .

كان من المؤمل ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه الرابع والثلاثين في حزيران ١٩٢٥ ولكنها لم تنته من كتابة مسوداته حتى ١٦ تموز ١٩٢٥ . وقد نشر التقرير حينذاك ووزع على أعضاء المجلس أولا ثم على الصحافة^(١٤٣) .

(141) *League Report*, pp. 89-90.

(142) *League Report*, p. 90.

(143) *Official Journal*, 1925, p. 892; *League Report*, p. 90.

الفصل الخامس

قرار مجلس العصبة عن الموصل

في خلال سنة ١٩٢٥ وقبل ان يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وقعت حوادث في تركيا والعراق ربما اثرت في وجهات نظر اعضاء المجلس بل لقد حدثت ثورة كردية في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها في ولاية الموصل ولهذه الثورة علاقة مباشرة بمشكلة الموصل * وفي خلال صيف ١٩٢٥ ، بعد نشر تقرير اللجنة وفي اثناء اجتماع مجلس العصبة الذي ناقش التقرير جاءت الاخبار عن حوادث جديدة *

الثورة الكردية في تركيا

في شباط ١٩٢٥ نشرت الصحافة التركية انباء عن ثورة كردية في المنطقة الواقعة بين بثلين وديار بكر شمال خط بروكسل ، فقد نشر ان الشيخ سعيد شيخ الطريقة القشبندية عازم على تأسيس دولة كردية في كردستان تركيا ، عاصمتها ديار بكر^(١) * وقد قمع الجيش التركي تلك الثورة وحوكم الشيخ سعيد وبعض الزعماء الآخرين يوم ٢٧ مايس امام « محكمة الاستقلال » وحكم عليهم بالاعدام ونفذ فيهم^(٢) .

وقد ذكرت أسباب كثيرة للثورة : مثل رد فعل ديني ضد علمانية الجمهورية التركية ، والقومية الكردية وحج الانفصال ، ومؤمرات ملكية

(1) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, p. 18.

(2) *The Times*, April 7, 16, 17; May 20, June 30, July 1, 1925.

منسوبة الى أمير عثماني يقيم في حلب ، والتفوذ الاجنبي (٣) . وقد اكدت الصحف التركية ان الموظفين الاتراك وجدوا في ديار بكر رسائل مرسلة من شركات بريطانية مختلفة الى « وزارة الحربية في كردستان » ، وهذا يشير الى الاصابع البريطانية في الثورة (٤) . وقد اعتبرت الثورة حادثة مشؤومة لتركيا في الوقت الذي كان يقرر فيه مصير ولاية الموصل ذات الاكثريّة الكردية (٥) .

حوادث الحدود

في ١٥ آب ١٩٢٥ ارسلت الحكومة التركية برقية الى سكرتير عام عصبة الأمم تذكر فيها ان هناك اشاعات في منطقة خط بروكسل حول تشكيل عصابات جنوبي الخط المذكور لاحداث الاضطرابات في الاراضي التركية . وبينما كانت الحكومة التركية تحاول التثبت من الحقائق التي وراء تلك الاشاعات عبرت اربع طائرات انكليزية خط بروكسل في ١١ آب وحلقت فوق المنطقة الواقعة شمال الخط .

وقد اخبرت العصبة بريقة أخرى مؤرخة في ٢٦ آب ان جماعة مؤلفة من نحو ٥٠٠ رجل هاجمت مركزا تركيا شمالي خط بروكسل يوم ٢٤ آب وكان بين المهاجمين جنود يلبسون ملابس الحاكّي الرسمية . وقد ادعت الحكومة التركية انه كان يقصد بهذا العمل التأثير على دراسة مشكلة الموصل وقرار مجلس العصبة .

وفي ٢٨ آب أرسلت الحكومة التركية برقية ثالثة الى العصبة اشارت فيها الى أهمية حركات الاسطول البريطاني منذ ٢٣ آب في البحر الابيحي وبمحاذاة الساحل التركي ، وقالت البرقية ان البواخر الحربية البريطانية وجهت اضواءها

(3) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

(4) *The New York Times*, April 19, 1925.

(5) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

على الساحل التركي وقد سمع باستمرار صوت المدافع في مدخل الدردنيل *
وان خمسة طائرات طارت فوق الاراضي التركية الساحلية * وان قسما آخر
من الاسطول البريطاني قام بمناورات ووجه أضواءه على التحصينات التركية^(٦) *
وأكدت البرقية ان الاسطول البريطاني خرق قواعد القانون الدولي ونصوص
معاهدة لوزان * وكررت الحكومة التركية القول ان بريطانيا تحاول التأثير
في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل^(٧) *

وفي هذه الفترة اي في ٢٧ آب ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى
سكرتير عام العصبة تطلب اليه ان يضع امام اعضاء المجلس شكواها ضد الحكومة
التركية بأنه خلال حزيران ١٩٢٥ جاء بعض الجنود الاتراك الى القرى العراقية
جنوبى خط بروكسل واخرجوا منها سكانها المسيحيين^(٨) *

فى يوم ٣ ايلول اجتمع مجلس العصبة ، وقد دعى توفيق رشدى بك
ومير بك ممثلى تركيا للجلوس مع اعضاء المجلس * وقد ذكر توفيق رشدى
شكاوى حكومته عن الحوادث المذكورة اعلاه * وذكر الاعضاء بحوادث
الحدود التى وقعت سنة ١٩٢٤ وبالصعوبات التى جابهتها لجنة التحقيق فى
ولاية الموصل ، وذكر ان كل تلك الاعمال تظهر تهديد الحكومة البريطانية
لسلامة تركيا والسعى للتأثير على مناقشات المجلس^(٩) * وأكد ان الحكومة
التركية احتجت على خرق معاهدة لوزان وانه من المستحيل مناقشة مشكلة
الموصل بطريقة حرة ومحايدة ما لم يوضع حد للوضع الخطير وسأل المجلس
ان يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية *

أجاب ليوبولد ستنت اميرى ممثل بريطانيا بأن المندوب السامى البريطانى
فى العراق الذى اشارت اليه برقية الحكومة التركية المؤرخة فى ١٥ آب
أنكر الادعاءات التركية ، وقد ذكر المندوب السامى ان الحكومة العراقية

(6) *Official Journal*, 1925, p. 1435.

(7) *Ibid.*, pp. 1435-1436.

(8) *Ibid.*, p. 1436.

(9) *Official Journal*, 1925, p. 1307.

قاومت ورفضت مساعدة اللاجئين الذين طلبوا عوناً ضد تركيا ، ولكنه اعترف انه حدث مرتين ان جماعات صغيرة من اللاجئين المسيحيين هاجموا بعض القرى شمالى خط بروكسل واخذوا بعض الاغنام وهذا لا يعنى ان السلطات البريطانية والعراقية شجعته بل بالعكس طلب الى جميع رؤساء اللاجئين ان يعطوا تعهدات بعدم تكرار تلك الهجمات .

وذكر المندوب السامي ان الطيران الوحيد الذى حدث فى ١٩ آب قامت به ثلاث طائرات فوق المراكز العراقية . ولفت ايمرى انظار المجلس الى انه من الصعب على المراقبين غير المدربين الواقفين على الارض تعيين الخط الذى طارت فوقه الطائرات . و اضاف انه وصلته معلومات أخرى عن تأسيس مراكز تركية فى قريتين عراقيتين جنوبى خط بروكسل . وان السلطات المحلية التركية تشجع رئيساً محلياً يسمى جميل اغا على اثارة الاضطراب فى الاراضى العراقية . وقد أكد ايمرى للمجلس ان الحكومة البريطانية لم تشجع ولن تشجع اية اضطرابات على خط بروكسل (١٠) .

وقد أوضح ممثل بريطانيا ان حركات الاسطول البريطانية كانت مجرد جزء من تمارين صيفية اعتيادية وأكد انه لا يمكن اعتبار اية عملية ذكرت فى البرقية التركية المؤرخة فى ٢٨ آب خرقاً لمعاهدة لوزان ، وذكر ان العمليات جرت على بعد عشرة أميال من الساحل التركى و أعلن ان الحكومة البريطانية لم تحاول التأثير على قرار المجلس عن قضية الحدود بين تركيا والعراق وان أية اشارة من هذا القليل تعنى سوء فهم لموقف مجلس العصبة والحكومة البريطانية (١١) .

اعان رشدى بك ممثل تركيا انه اكتفى بتأكيدات ايمرى ولكنه احتفظ بحقه فى الكلام ثانية عن الشكاوى التركية . ثم تناول قضية جميل اغا ، وهو مواطن عراقي هرب الى تركيا فقرأ رسالة ارسلتها الحكومة التركية الى

(10) *Official Journal*, 1925, p. 1308.

(11) *Official Journal*, 1925, pp. 1308-1309.

القائم بالأعمال البريطانية في تركيا^(١٢) ، تصف فيها جميل آغا كواحد من آلاف اللاجئين الذين جاؤا الى الجانب التركي من خط الحدود بسبب اضطهاد السلطات العراقية ، وقد كررت الرسالة اتهامات الحكومة التركية عن حوادث الحدود منذ امضاء معاهدة لوزان ، وذكرت نشاط الشيخ عبد الله ضد تركيا وهو رئيس كردى فر من تركيا عند قمع ثورة الشيخ سعيد ونشاط رؤساء العشائر الآخرين ، وقد قتل بعض اتباعهم في الجانب التركي من خط الحدود كما قتل عدد كبير من الجنود الاتراك . وذكرت الرسالة ان الحكومة البريطانية اخبرت تركيا ان نحو خمسين جنديا تركيا التجأوا الى السلطات العراقية^(١٣) واثارت الرسالة الى ياس عشائر ولاية الموصل التي ايدت الحاق الولاية بتركيا وقد رأت السلطات العراقية لا تحترم قرارات العصبة وهي تنتظر ان تحقق العصبة آمالها . ويخشي ان تسود حالة من عدم الاستقرار بين تلك القبائل .

ثم اعلن رئيس مجلس العصبة ان الايضاحات التي أدلى بها الطرفان تظهر رغبتهما في تجنب كل ما يسبب الصعوبات في طريق تسوية مشكلة الموصل ، وقال انه يعتبر الحوادث منتهية وطلب الى المجلس ان يشرع بمناقشة القضية الرئيسية امامه^(١٤) .

وفي ١٥ أيلول ارسلت الحكومة البريطانية الى سكرتير عام العصبة تخبره انه قبل أسبوع احاط ٣٨٠ جنديا تركيا قرية ييجو المسيحية التي تقع شمالي خط بروكسل مباشرة داخل المنطقة الواقعة بين ذلك الخط والخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية ونقلوا سكانها الى قرية اخرى ضمن المنطقة نفسها ، وفي نفس اليوم احاطت قوة تركية أخرى بدير مسيحي يقع في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية وفي جنوبية مباشرة فالتجأ ١٢٠ مسيحي الى العراق . وفي ١٠ أيلول وصل

(12) *Official Journal*, 1925, p. 1309.

(13) *Ibid.*, pp. 1309-1310.

(14) *Official Journal*, 1925, p. 1310.

٢٦٠ لاجئاً مسيحياً الى زاخو وذكروا ان الاتراك نفوا جميع مسيحيي
 گويان البالغ عددهم ٨٠٠٠ الى بشقلة التي تقع على بعد ١٥ ميلاً غربى الحدود
 التركية - الايرانية ونحو ٣٠ ميلاً شمالى جلامرك . وقد ارسل اللاجئون
 بواسطة المندوب السامى البريطانى فى العراق برقيات الى مجلس العصبة^(١٥) .
 وقد اتهمت الرسالة البريطانية الحكومة التركية بتجديد سياستها فى نقل جميع
 المسيحيين بصورة منتظمة من الاراضى الواقعة بين خط بروكسل والخط الذى
 تطالب به الحكومة البريطانية وقد بدأت ذلك فى أيلول ١٩٣٤ . وقد ذكرت
 أعضاء المجلس بالحوادث التى أدت الى عقد اجتماع المجلس الاستثنائى فى
 بروكسل وقد حدد الحالة الراهنة التى تعهد الطرفان باحترامها ، وادعت ان
 الحكومة التركية خرقت الحالة الراهنة .

وفى اليوم التالى ارسل توفيق رشدى بك رسالة الى سكرتير عام العصبة
 جواباً على الرسالة البريطانية المؤرخة فى ١٥ أيلول فذكر انه احال الرسالة
 البريطانية الى حكومته للعلم وقال ان المزاغم البريطانية بعيدة الاحتمال كثيراً
 واستشهد بتقرير اللجنة عن النساطرة الذين ادعى بأنهم يسمون خطأ
 آنوريين^(١٦) . وقال ان أسباب المزاغم البريطانية ربما كانت الرغبة فى ازالة
 التأثير الذى قد تحدثه البيانات الموجودة فى تقرير اللجنة اذ ذكر بأن رؤساء
 المسيحيين يرون من الضرورى الاحتفاظ بانتداب أوربي فى العراق والا فانهم
 يفضلون الحكومة التركية كشر أهون من الحكومة العربية المستقلة أو يحتمل
 ان تستعمل المزاغم لاستغلال عواطف بعض المحافل الدينية ضد تركيا العلمانية
 وسبب ثالث ربما كان الرغبة فى تبرير الغارات العسكرية^(١٧) .

وقد أكد من جديد ممثل بريطانيا فى رسالته الى السكرتين العام جواباً
 على الرسالة التركية المذكورة المؤرخة فى ١٦ أيلول ان ٢٦٠ كلدانيا كاتوليكياً

(15) *Official Journal* 1925, p. 1436;

تسلمت العصبة برائتين من المندوب السامى البريطانى فى العراق . انظر :

Official Journal, 1925, pp. 1439-1440.

(16) *Official Journal*, 1925, p. 1437.

(17) *Ibid.*, p. 1438.

من منطقة گویان وصلوا الى زاخو في ١٠ أيلول ، ووصف استشهاد المثلث التركي عن الآتوريين النساطرة بأنه في غير محله لان الكلدانيين الكاثوليك يختلفون عن الآتوريين النسطوريين واستشهد بتقرير اللجنة لتأييد وجهة نظره (١٨) ، و اضاف ان المعلومات التي وصلته من المندوب السامي البريطاني في العراق تذكر بأن مالا يقل عن ١١٥٠ لاجئا مسيحيا وصلوا الى زاخو حوالي اخر شهر تموز ١٩٢٥ + وذكر امسى ان هؤلاء اللاجئين يعانون المجاعة وان الحكومة العراقية تحمل عبء مصاريف اعاشتهم الثقيل ، وقد اساءت السلطات التركية معاملتهم ، واكد ان عمل الاتراك يهدف الى اخلاء المنطقة المتنازعة من المسيحيين الذين يظن ان رغائهم قد لا تؤيد المطالبين التركية أو ان وجودهم يؤلف حجة للمطالبة بالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية (١٩) .

وفي ٢١ أيلول ارسل امسى رسالة ثانية الى مجلس العصبة يرجو الاجتماع بأسرع ما يمكن للنظر في أمر تشريد المسيحيين من مناطقهم القريبة من خط بروكسل ، وقال انه بالإضافة الى تشريد المسيحيين من الاماكن المذكورة سابقا علم الان ان مسيحيين آخرين شردوا من قرينتين اخريين واقعتين جنوبي خط بروكسل ، وقد شعرت الحكومة البريطانية ان الاعمال التركية غير انسانية وناقضة للحالة الراهنة (٢٠) وسأل امسى المجلس ان يدرس تقارير المندوب السامي البريطاني في العراق واقترح على المجلس ان يرسل ممثلا عنه أو ممثلين الى خط بروكسل للتحقيق في اتهامات الحكومتين واخبار المجلس اذا وقعت حوادث مماثلة في المستقبل + وفي اليوم التالي ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى المجلس ينكر فيها الاتهامات البريطانية ويذكر ان ستة جنود عراقيين هاجموا مركزا تركيا وقد اعترفوا بخطأهم (٢١)

(18) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

(19) *Ibid.*, pp. 1440-1441.

(20) *Official Journal*, 1925, p. 1446.

(21) *Ibid.*, p. 1439.

تعيين لجنة ليدونر

فى ٢٤ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وقرأ شوپورك مقرر لجنة المجلس التى ألفت فى ٤ أيلول من المقرر (ممثل السويد) وممثل اسبانيا واوركووى تقريراً وعرض قراراً على المجلس للموافقة على الاقتراح البريطانى بإرسال ممثل عن عصبة الأمم الى منطقة الحدود ويوصى بإخبار المجلس عن الوضع فى منطقة خط بروكسل وإخبار المجلس عن حوادث المستقبل^(٢٢) .

أما ممثل بريطانيا فقد كرر اتهامات حكومته وكره التماسه فى إرسال ممثل الى خط بروكسل ، وقال ان حكومته والحكومة العراقية ترجان بحضور ممثل كهذا الى الجانب الجنوبى من خط بروكسل وستقدمان له كل التسهيلات والمساعدات للقيام بواجبه^(٢٣) . أما توفيق رشدى بك ممثل تركيا فقد اقترح ان يعين مجلس العصبة لجنة مع مساعدين يمثلون الجانبين للتحقيق فى الاتهامات وإخبار المجلس . وأضاف قوله انه لا يستطيع اعتبار المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اراضى متنازعة وهذا الخط ينطبق تقريبا على الحد الشمالى لولاية الموصل ، وان قضية الاقليات الساكنة شمالى خط بروكسل بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل ، ولذلك يجب ان تعالج على انفراد ، ان قضية الاقليات قضية انسانية قد توضع اية حكومة فى موقف لا تحسد عليه عند بحث مسائل سياسية ، وأضاف انه غير مخول من حكومته لمناقشة قضية الاقليات ، وانكر تشريد المسيحيين ووعده بأن يطلب من حكومته معلومات عن اخر الاتهامات البريطانية^(٢٤) . وقد كرر الممثل التركى الاتهامات التركية القديمة بأن النسطوريين عملوا ضد بلادهم الخاصة بأوامر صادرة من دولة اجنبية ، فلما خافوا العقاب على اعمال الخيانة التجأوا الى الجانب الاخر من خط بروكسل ، وقال انه يشك فيما اذا كان اناس كاولثك يستحقون المطالبة

(22) *Official Journal*, 1925, p. 4383.

(23) *Official Journal*, 1925, pp. 4383-4384.

(24) *Ibid.*, p. 4384.

بحقوق الأقلية (٢٥) * وذكر رشدي بك انه غير مخول من حكومته لمناقشة تحقيق يجري على خط بروكسل ولكنه صرح انه اذا وافق الوفد البريطاني على اقتراحه بتعيين لجنة للتحقيق في اتهامات الحكومتين عن خرق الحالة الراهنة منذ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ومسألة معاملة سكان الاراضي المتنازعة فانه مستعد للاتصال بحكومته * وختم كلامه باعلام المجلس عن اخر التقارير التي استلمها من حكومته حول الاضطرابات التي احدثتها السلطات البريطانية ، فقال ان عصابة مكونة من ٣٢ شخصا هاجمت مركزا تركيا في ليلة ١٧ - ١٨ أيلول واقترفت بعض الفضايع ضد السكان ثم عادت وعبرت خط بروكسل آخذة معها بعض المواشي ، وان خمسين شخصا من كلا الجنسين ومن جميع الاعمار فروا من حكم السلطات البريطانية الظالم والتجأوا الى جزيرة ابن عمر شمالي خط بروكسل ، ووردت بعض الأنباء تشير الى ان ٥٠٠ شخص بضمنهم عدد من الاثوريين يقودهم وينقلهم خمسة من الضباط البريطانيين كانوا يتهاون لمهاجمة مركز تركي *

أجاب امري انه فهم ان الممثل التركي قبل الاقتراح الذي قدمته لجنة المجلس ولكنه اقترح اضافة بعض الشروط وقال انه يوافق على الاقتراح التركي بفحص الوضع العسكري في وقت توقيع معاهدة لوزان وبالتحقيق في الاتهامات القديمة ولكنه يظن ان الاقتراح غير عملي فقد جرت تسوية تلك الامور القديمة عندما وافق المجلس على خط بروكسل ، وقال انه لا يعارض في ان ينظر ممثل مجلس العصبة في حوادث تعتبر تاريخية ولكنه رجا ان يوقف ممثل المجلس وزملاؤه انفسهم في الغالب على الامور العملية كالمحافظة على السلم وتجنب الاتهامات في المستقبل (٢٦) ، واعلن ممثل بريطانيا اذا قامت اللجنة بتحقيقات على جانب واحد من خط بروكسل ، فانها ولا شك مخولة ان تقوم بنقن الشيء على الجانب الاخر ، وان الحكومة البريطانية راغبة في

(25) *Official Journal*, 1925, pp. 1384-1385.

(26) *Official Journal*, 1925, p. 1385.

حضور مساعد تركي مع الممثلين الى جنوبي خط بروكسل بشرط ان يصحب
مساعد بريطاني ممثلي المجلس الى شماله (٢٧) .

قال ممثل تركيا ان رأيه عن المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل مبني
على محاضر جلسات مؤتمر لوزان وقال اذا لم توضع حدود لمشكلة النزاع
فليس هناك احتمال بالوصول الى اية نتيجة ، وشدد على ضرورة تجنب الخلط
بين مسألتين متباينتين تماما وختم كلامه بالقول انه مادامت قضية الاقليات لم
تتر بالطريقة الاعوانية ، فانه لا يملك السلطة الضرورية لمناقشة امور تخص
الاراضي الواقعة شمالي خط بروكسل .

وقال رئيس المجلس اذا صوت ممثل تركيا في تأييد اقتراح لجنة المجلس
فانه يأمل ان تعطى الحكومة التركية المجلس ضمانات تخص الاراضي الواقعة
شمالي خط بروكسل . وقد وافق المجلس على القرار (٢٨) ، وفي ٢٨ أيلول
قرر المجلس تعيين الجنرال يوهان ليدونر الاستوني ممثلا للمجلس مع مساعدين
اثنين احدهما جكوسلوفاكى يعينهما بعدئذ رئيس المجلس باقتراح من لجنة
المجلس ، ويجوز وضع اعضاء سكرتارية العصبة تحت تصرف الجنرال
ليدونر (٢٩) . وقد تالقت بعثته بعدئذ من رودولف باك العقيد الركن في
وزارة الدفاع الوطني الجكوسلوفاكية وايد . اورتيجا - نيز من السلك
الدبلوماسي الاسباني كمساعدين ومن هـ . ماركوس من السلك الدبلوماسي
الاستوني كسكرتير للجنرال ليدونر واي . شارير عضو سكرتارية العصبة
كسكرتير للبعثة (٣٠) .

مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق

في ٣ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق
فاقترح اوستن اوندن المقرر ان يسأل المجلس ممثلي الطرفين المتنازعين عن

(27) *Official Journal*, 1925, pp. 1385-1386.

(28) *Official Journal*, 1925, p. 1386.

(29) *Ibid.*, p. 1405.

(30) *Official Journal*, 1925, p. 1405 (footnote).

ملاحظتهما على محتويات التقرير أو أية نقطة أخرى لها علاقة بالمسكلة قبل ان يبدأ مناقشة للتقرير (٣١) *

فقال اميرى ممثل بريطانيا ان اللجنة سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازعة تركية قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها ، فاعترف انه الى ان يصدر المجلس قراره قد تبقى السيادة القانونية على الاراضي المتنازعة تركية بالمعنى الفنى الدقيق ، ولكنه قال ان الحكومة التركية وافقت مقدما فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان وبالتصريح الرسمى الذى أدلى به ممثلها امام المجلس على التنازل عن سيادتها على كل المنطقة جنوبى الخط الذى يقرره المجلس كخط حدود (٣٢) * وأشار اميرى الى صعوبات اجراء استفتاء واستشهد بتقرير اللجنة ، ثم لخص الخلاصات العامة للجنة وقرأ النتائج النهائية بكاملها (٣٣) *

وقال اميرى ان أهم خلاصة ذكرتها اللجنة تتضمن سؤالاً موجهها فى الواقع الى الحكومة البريطانية فيما اذا كانت مستعدة ان تتعهد امام عصبة الأمم بتنفيذ الشروط التى بموجبها توصى اللجنة بابقاء جميع الاراضي المتنازعة جنوبى خط بروكسل كجزء من العراق * وقال قبل الاجابة على هذا السؤال بود ان يوضح موقف حكومته من نقطتين : لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية قبلان بدون تحفظ الاراء التى أبدتها اللجنة عن استقرار الدولة العراقية سواء ما يخص مشاكلها الداخلية أو علاقاتها مع جيرانها ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بأن الحافز الفعال لأكثريه سكان الولاية على التعلق بالعراق هو الرغبة فى « سيطرة فعالة تحت الانتداب » اذا كان المقصود بهذه العبارة شيئاً يختلف عن استمرار علاقات التحالف بشكل من الاشكال و اضاف انه يتضح من محتويات التقرير ان اللجنة لم تقترح تخفيض منزلة العراق بل قصدت كما ذكرت بصراحة فى الصفحة ٨٥ من التقرير الاحتفاظ

(31) *Official Journal*, 1925, pp. 1434-1435.

(32) *Official Journal*, 1925, pp. 1310-1311.

(33) *Ibid.*, pp. 1311-1313.

بالانتداب * مصوغاً بقالب المعاهدة الحاضرة * .

اما ما يخص اقتراح اللجنة ان تكون المدة التي يحتاج فيها العراق مساعدة واستشارة خارجية خمسا وعشرين سنة فقال ايمرى ان الرقم مجرد تقديرى ولا يستطيع احد ان يقترح مقدما وبدقة الفترة اللازمة لتطور دولة من الدول ، وقال ترغب الحكومة البريطانية ان توضح انها بقبولها المسؤولية امام عصبة الامم عن بقاء حكومة ثابتة ومتقدمة فى العراق لا تخرج عن سياستها المعلنة فى استعمال وساطتها لضمان قبول العراق فى عضوية عصبة الامم بأسرع ما يمكن (٣٤) ، وهى بموجب هذه الشروط مستعدة ان تستبدل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بمعاهدة مدتها أطول وان تواصل تحمل المسؤولية أمام عصبة الامم حتى يحين الوقت (خلال فترة الخمس وعشرين سنة) الذى يقتنع فيه مجلس العصبة بضمان شروط الاستقرار ضمانا باتا ودائما . وعن هذا الامر تتكلم الحكومة البريطانية بالنيابة عن الحكومة العراقية والبرلمان العراقى وقد وصل اليه (اى ايمرى) قرارا من رئيس وزراء العراق بأن العراق يعلن صداقته لبريطانيا العظمى ويعبر عن رغبته فى استمرار التحالف معها بعد انقضاء مدة معاهدة ١٩٢٢ (٣٥) .

اما الشرط الثانى الذى ذكرته اللجنة فى نتائجها النهائية فهو الاهتمام برغبات الاكراد ، وقد قال ممثل بريطانيا ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذى يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد أثره * .

وقد عارض ممثل بريطانيا اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضى المتنازعة ، ويظهر بوضوح مما روته اللجنة ان اقتراحا كهذا لا تبرره الاعتبارات التى تستحقها هذه القضية : من وجهات النظر الاقتصادية والعسكرية فقد ذكرت اللجنة أن أى خط جنوبى خط بروكسل أقل منزلة منه واما الحدود النهرية كخط الزاب الصغير فقد رفضته اللجنة لاسباب عسكرية * ومن وجهة النظر

(34) *Official Journal*, 1925, p. 1313.

(35) *Official Journal*, 1925, pp. 1313-1314.

العنصرية ورغبات السكان ، بسبب التقسيم المقترح اشد الصعوبات والمظالم لكل
الفرقاء المعنيين ، سيحرم العراق من الموصل المدينة العربية وأكثريّة المسيحيين
وسيحرم تركيا من أكبر جزء من العنصر التركي الذي ربما يشعر بتعلقه
العاطفي بتركيا .

وقال المندوب البريطاني ان كل محاولة لشراء معارضة كل فريق
باعطائه ما ليس يستحقه لن تؤدي الا الى سخط وهياج السكان الذين يمسهم
الأمر والدول المعنية . وقال اميرى بهم عصبة الأمم ان تمكن العراق الذي
ساعدته في سيره في طريق السلامة والتقدم الى هذا الحد على الاستمرار في
تطوره السلمى من أجل شعبه ومن أجل تقدم الشرق الأدنى الاقتصادى
واستقراره السياسى وهذا الشرط الاساسى لم يبد واضحا فى اذهان اعضاء
اللجنة . وأكد على أهمية العراق الاقتصادية والعسكرية وذكر المجلس انه
لو اضعف العراق فلن يستطيع الدفاع عن نفسه ولن توقع عصبة الأمم من
الحكومة البريطانية أو من دافعى الضريبة البريطانية ان يتحملوا
المسؤولية (٣٦) .

وذكر اميرى ان لجنة التحقيق عبرت عن اهتمامها باستقرار العراق
فى المستقبل ، فتقسيم العراق اذن تهديد لاستقراره أخطر وأبقى من سحب
مساعدة بريطانيا قبل حينها وقد يخلق وضعا تشعر معه الحكومة البريطانية
انها لا تستطيع مواصلة مساعدتها . وقال جوابا على رأى اللجنة بأنه « لن
تنتج أية صعوبة سياسية » من التقسيم انه سيتلو ذلك فزع سريع وهروب
المسيحيين وألوف غيرهم ممن ابدوا العراق من الولاية الى العراق وينسف
الاساس الادبى الذى تقوم عليه العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى وعصبة
الأمم .

وكرر المندوب البريطانى الحجاج البريطانية فى المطالبة بالخط الواقع
شمالى خط بروكسل وقد طالب بدراسته حسبما يستحق من الاهمية وكرر

(36) Official Journal, 1925, p. 1314.

قول الحكومة البريطانية ان المشكلة موضوع البحث هي « تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق » لا مستقبل ولاية الموصل كما تصر الحكومة التركية . وقد ذكر مثال خط الحدود بين ايطاليا والنمسا وكيف ان خط ما بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبل الحرب لانه يمتد على رؤوس سلاسل جبال الالب . ثم تطرق الى مواطن الاتوريين ودافع عن ثورتهم ضد تركيا سنة ١٩١٥ على أساس انهم اثبروا بالمذابح السابقة ، وقال ان حجج اللجنة ضد الاتوريين قد تستعمل في رفض اجابة مطالب العرب الذين ثاروا ضد الحكومة التركية خلال الحرب أو مطالب الجيكيين واليوغسلافيين والرومانيين الذين ثاروا ضد النمسا^(٣٧) . وأكد امري ان الاتوريين لن يوافقوا على العودة الى ديارهم السابقة تحت السيادة التركية ، وقد درست الحكومة البريطانية امكانية اسكانهم بشكل مجموعة متماسكة ومنظمة والا فانهم سيتفرون ويهلكون كجماعة قديمة .

وانتقد امري اقتراح اللجنة بتعيين ممثل لعصبة الامم يقيم في ولاية الموصل لاستلام شكاوى الافراد وضمان حماية الاقليات ، وقال ان هذا الاقتراح غير عملي ويناقض مبدأ الانتداب ، ولا يوجد سبب كاف لاتخاذ تدابير لحماية الاقليات ولا سيما الاقليات المسيحية مقتصرة على ولاية الموصل ولا تشمل جميع الاراضي التركية والعراقية واذا قبل اقتراح الحكومة البريطانية هذا فانها ترى ان لا يكون لمثل العصبة سلطة تنفيذية ادارية بل ان يعمل كمراقب فقط ، وذكر ان الحكومة البريطانية توافق على توصيتي اللجنة الاخرين .

وعندما تكلم توفيق رشدي بك عن التقرير قسمه الى ثلاثة اقسام أساسية : الحقائق التي لاحظتها اللجنة ، ووضع الولاية القانوني ، والنتائج . واقتراح ان يتكلم عن كل قسم على حدة^(٣٨) .

(37) *Official Journal*, 1925, p. 1315.

(38) *Official Journal*, 1925, p. 1316.

وقال انه قبل ان يناقش النتائج يرغب ان يبدى ملاحظة بأن هناك بعض الاعتبارات قادرة على احداث تغيير سياسي في مركز ولاية الموصل وبعض الاعتبارات الاخرى غير قادرة على احداث التغيير السياسي . فزعم ان الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية التي هي في صالح تركيا كما ذكر التقرير لا يمكن ان تكون عوامل حاسمة في تقرير مصير بلد من البلدان ، وعلى عكس ذلك فان الاعتبارات السياسية ورغبات السكان ووضع الولاية القانوني وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق ، كما ذكر التقرير واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الاكراد والأتراك والعرب السنيين في الشمال وأكثرية العرب الشيعة في الجنوب لهي أمور مهمة في الدرجة الأولى^(٣٩) .

وقال المندوب التركي انه بالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبارات الاقتصادية فانه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادي في المستقبل عقد اتفاقيات اقليمية . وقد ادعى ان نهر دجلة يربط الاراضي المتنازعة مع المناطق المجاورة شمالا وجنوبا على حد سواء^(٤٠) . وكذلك فان السكك الحديدية التي بنيت والتي يمكن ان تبني تسهل العلاقات بين ولاية الموصل وموانئ البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والخليج الفارسي . وان الصادرات والواردات الرئيسية تجري مع أوروبا وان أقصر طرق المواصلات مع أوروبا هي طرق البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود ولأجل تأييد قوله استشهد بالكتيب البريطاني « ميزوبوتاميا » وقال ان بريطانيا العظمى التي تسيطر على الخليج الفارسي تحاول ان تضع ولاية الموصل تحت سيطرتها وتحطم العلاقات الطبيعية مع أوروبا .

وقال رشدي بك اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطاني فتصبح سلامة تركيا مهددة وتضطرب تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادر

(39) *Official Journal*, 1925, p. 1318.

(40) *Ibid.*, pp. 1318-1319.

نروتها لحماية نفسها ، وهذا يؤدي بدوره الى شلل اقتصادي ينتقل الى الغرب
طبعا . وانه اذا اعطيت ولاية الموصل الى تركيا فيؤدي هذا الحل الى الاستقرار
في الشرق ، وسيعنى الانتعاش الاقتصادي ان تركيا وجيرانها يزيدون انتاجهم
ومشترياتهم في الخارج وسكون في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها المالية .

وعندما تكلم المندوب التركي عن الناحية السياسية من التقرير زعم ان
الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مبلغ رغبة السكان في البقاء تحت
السيادة التركية . ولاجل تأييد استنتاجه استشهد ببعض أقسام التقرير :
حادثة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ في مدينة الموصل التي رواها الكونت تلكى
وذلك لما احاط الشعب بجواد باشا المساعد التركي وقبلوا يديه ، ووضع
اعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل ، واقتراح المندوب السامي
البريطاني في العراق للمحافظة على المساعد التركي وجماعته ، والصعوبات
التي جابهتها اللجنة لما حاولت التثبت من آراء الاكراد في لواء الموصل^(٤١) .

وقرأ المندوب التركي بعض المقنطرات من تقرير اعده جواد باشا مساعد
اللجنة التركي ، وقد ذكر هذا التقرير ان مظاهرة حدثت في دهوك يوم ١٧
آذار ١٩٢٥ وحضور وفد من عشرة اشخاص يمثلون أهالي دهوك وضواحيها
اعربوا عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا وقد نصحهم جواد باشا بالرجوع
الى بيوتهم وبالعودة الى اشغالهم وان يضعوا ثقتهم في نتائج التحقيق وقد قبل
أعضاء الوفد يدى جواد باشا والدموع تترقق في ماقيهم ، وأخبروه انهم
سيرفعون الاعلام التركية في جميع أطراف المدينة ولكنه نصحهم بأن
لا يفعلوا^(٤٢) ، وفي اليوم التالي ذهب الكونت بول تلكى وجواد باشا وآخرون
في سيارة الى سوق دهوك فأحاط بهم الجمهور ، وفي خلال رجوعهم رأوا
مظاهرة أخرى وأحاط الناس بجواد باشا وقبلوا يديه ووجهه ، وقد طلب
اولئك الناس من اللجنة ان تضمن سلامة حياة وأموال الاهالي الذين كانوا

(41) *Official Journal*, 1925, p. 1319.

(42) *Ibid.*, pp. 1320-1321.

في خطر مساواة السلطات البريطانية^(٤٣) . وقد وصف جواد باشا حادثة اخرى في زاخو فذكر انه بينما كان يمشي في زاخو كانت جماعات من الشرطة السرية تسبقه وتتعبه وتطلب من الاهلين ان لا تنظر اليه أو تحترمه ، ولما نهض أحد الجالسين في مقهى اختاراه له ضربه رجل كان في صحة ضابط في الجيش العراقي وأحد أعضاء حزب الاستقلال ، وقد فسر جواد باشا هذا التصرف بمحاولة تخويف الاشخاص الميالين لتركيا . وقد حققت اللجنة في هذا الحادث واعترف المعتدى^(٤٤) .

وقد قال رشدي بك ان هذه المقتطفات تظهر ان كل أهالي ولاية الموصل تقريباً أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا ، وأكد ان بعض عرب الموصل اعلنوا من دون قيد أو شرط عن ميلهم لتركيا ، كما أعلن عرب آخرون نفس الميل لانهم ضد الحكم البريطاني في العراق . ثم قرأ قطعة من تقرير اللجنة تخص تصويت العرب في الموصل ، وقال ان العرب الذين صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها واحسانها ، وقال من الصعب ان نعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفاً من الانتقام ، ولكن الطبقات الفقيرة التي تمثل أكترية السكان صوتوا في صالح تركيا ، واستنتج من ذلك ان أكترية كبيرة من سكان ولاية الموصل ان لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركي^(٤٥) .

واقبس رشدي بك ما ذكره التقرير عن رغبات لواء أربيل وذكر انه كان في قضاء رواندوز شخص يدعى سيد طه يجمع الضرائب ويرسلها الى الاراضي التركية ، وكانت السلطات البريطانية تسليح عصابات هذا الرجل وجماعة من النساطرة لاحداث الاضطرابات في تلك المناطق^(٤٦) . وكان جواد باشا قد قدم للجنة منشورا موقعا من متصرف اربيل وفيه يخبر الوجهاء

(43) *Official Journal*, 1925, p. 1321.

(44) *Ibid.*, pp. 1321-1322.

(45) *Official Journal*, 1925, p. 1322.

(46) *Ibid.*, pp. 1322-1323.

والرؤساء الاسئلة الرئيسة التي توجهها اللجنة عادة للشهود وذكر أجوبة تلك الاسئلة : رغبات الاكراد بالاتحاد مع العراق بشروط وان علاقاتهم الاقتصادية مع بغداد وليس مع تركيا وكذلك الحجج التي احتوتها الوثائق البريطانية .

ثم تكلم رشدي بك عن لواء السليمانية فذكر ان القوات البريطانية احتلت مدينة السليمانية وجلت عنها عدة مرات ولكنها عجزت عن احتلال أى جزء من اللواء ، وقد قاتل الاهلون الجيوش البريطانية دوما ، ثم اقتبس بعض الفقرات من تقرير جواد باشا لكي يوضح الطريقة التي اتبعتها اللجنة في تحقيقها هناك^(٤٧) . فقد ذكر ان اللجنة سافرت من كركوك الى السليمانية يحرسها الجنود البريطانيون والشرطة العراقية حراسة شديدة مع خمسة طائرات محفلة فوقهم ، وقد حرست الجيوش كل الطرق والاماكن ، وقد فصح ذلك الادارة البريطانية التي تسندها القوة بانها عهد ارهايى ، وسأل رشدي بك هل هناك أى شك فى الرغبات الحقيقية للاهلين المحكومين بالارهاب^(٤٨) .

واما ما يخص آراء المسيحيين واليهود واليزيديين فقد استشهد المتدوب التركي بتقرير اللجنة . ثم لخص رغبات الاهلين بادعائه ان تقرير اللجنة ذكر بأن أكثرية السكان تفضل الحكم التركي اذا لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول وهذا يعنى انه فيما يخص الامر الذى أثارته معاهدة لوزان يفضل سكان ولاية الموصل تركيا . وذكر رشدي بك ان نتائج التقرير عن رغبات السكان مبنية على اسئلة وجهت الى ٨٠٠ شخص فقط من مجموع ٨٠٠٠٠٠ وقال انه لو أعطيت أهمية للفروق بين الشهود والجماهير لظهر ان طلب تركيا لاجراء استفتاء كان فى محله^(٤٩) .

(47) *Official Journal*, 1925, p. 1323.

(48) *Ibid.*, pp. 1323-1324.

(49) *Official Journal*, 1925, p. 1324.

وزعم ممثل تركيا ان الاكراد موجودون في تركيا وايران فقط ولا يوجد منهم في العراق وان اكرية سكان ولاية الموصل من السنة مثل سكان تركيا واكرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان ايران * ولهذا فهو يرى ضرورة اعطاء الاراضي المتنازعة الى تركيا⁽⁵⁰⁾.

ثم تكلم المندوب التركي عن قضية السلام الدائم فأكد أن تركيا ترغب في ان تقدم بسلام ضمن حدودها ، ولا تستطيع تهديد سلامة جيرانها ، بل على العكس هي مهددة ، ولتأييد رأيه لخص تاريخ ولاية الموصل من اتفاقية سايكس - بيكو سنة ١٩١٦ الى تاريخ مناقشة تقرير اللجنة مؤكدا على حقيقة واحدة هي ان بريطانيا تزيد من مطامعها ومطالبها في كل فرصة⁽⁵¹⁾ . وقال انه يتفق مع المندوب البريطاني بعدم تقسيم الولاية لتحقيق وجهات النظر المتعنة لاحد أطراف النزاع * وزعم ان هناك خطة بريطانية توسعية تجعل المرء يعتقد ان تلك المطامع لم يكشف عنها جميعها بعد ، وقال ان فصل ولاية الموصل يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر ولكن استمرار السيادة التركية عليها لا يؤثر على الوحدة السياسية للعراق *

وقال رشدي بك ان الحكومة التركية تعتقد ان مبادئ السياسة الدولية الحديثة المستوحاة من مبدأ العدالة والاحترام المتبادل للحقوق بين الدول يجب ان تنزه من الطابع البغض للسياسة الدولية القديمة ، ولذلك ترى الحكومة التركية ان لا تعامل كما عوملت الامبراطورية العثمانية القديمة ، وأكد انه فيما عدا مشكلة الموصل ليس لتركيا أى نزاع مع بريطانيا العظمى وطلب من بريطانيا ان تشاركه وجهة نظره⁽⁵²⁾ .

ثم تكلم عن نتائج التقرير النهائية وأكد ان اللجنة اوصت بعدم تقسيم الولاية وان يستمر نظام الاحتلال الذى وصفت جوهره وصفاته فى أمكنة

(50) *Official Journal*, 1925, pp. 1324-1326.

(51) *Ibid.*, p. 1324.

(52) *Official Journal*, 1925, p. 1325.

مختلفة من التقرير لمدة خمس وعشرين سنة ، وذلك لكي يقطع من تركيا
سكان ولاية الموصل الذين لا يرغبون بضمهم الى العراق .

وأثار رشدي بك سؤالا عما اذا كان مجلس العصبة الذي يدرس
القضية المعروضة أمامه ملزما بالمعاهدات المعقودة بين الدول المعنية وعما اذا
كان من الصواب ان يعرض نفسه لخطر قانوني وسياسي اذا نظر في الحلول
التي تحور تلك المعاهدات ، وقال ان الجواب واضح فان على المجلس ان
يدرس المسائل المعروضة عليه ضمن حدود المعاهدات القائمة ، ولما كانت
الحكومة التركية لم تعترف بالانتداب فكيف يجوز ان يخاطبها أحد عن
الانتداب على ولاية الموصل وهي جزء من الاراضي التركية . لا يمكن ان
يفرض أى حل يتضمن فكرة الانتداب سواء لمشكلة الموصل أو لاية مشكلة
تعلق بتركيا ، وقد اعترفت الدول بهذا الوضع اعترافا واقعا *de facto*
كنتيجة للثورة الكمالية واعترافا قانونيا *de jure* بمعاهدة لوزان . وذكر
المدوب التركي المجلس ببيان عصمت باشا بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣
بعدم اعترافه بالانتداب ، وبيان اللورد بارمور امام مجلس العصبة بتاريخ
١٩ أيلول ١٩٢٤ بأن فكرة الانتداب غير مقبولة في العراق . ثم زعم ان
الجمهورية التركية لا تستطيع توصية الشعب العراقي بتقديم تضحيات من
حقوقه في السيادة والاستقلال (٥٣) .

وقال هناك فكرة أخرى في نتائج اللجنة وهي ان تركيا أكثر تقدما
واستقرارا من العراق وانه اذا كان الاختيار محصورا بينهما وحدهما فيجب
اعطاء الاراضي المتنازعة الى تركيا ، واما اذا كان الاختيار على أساس ان انكلترا
أكثر تقدما من تركيا فيجب ان تعطى الولاية لانكلترا . فقال من الصعب
ان تقدر الى أى مدى تؤدي هذه النظرية وأية أخطار تتضمنها ، فاذا طبقت
على الدول الصغيرة أو على الدول الكبيرة أيضا يصبح جميع العالم صغيرا جدا

بالنسبة للدولة التي تعتبر أكثر الدول تقدماً^(٥٤) ، ولم تطالب تركيا بولاية الموصل على أساس تقدمها بل على أساس ان الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا . لقد تجاوزت اللجنة حدود صلاحياتها باقتراحها فرض نظام الانتداب على ولاية الموصل - وهو اقتراح لم يبد من قبل - . وقال ان تركيا رفضت المادة الخاصة بالانتداب من معاهدة سيفر ولم تشر معاهدة لوزان الى ذلك النظام + ورجا المجلس ان لا يورط نفسه في موضوع الانتداب وهو لم يقدم اليه . وقال لو كانت تركيا من الموقعين على ميثاق العصبة لميزت بين مشكلة الموصل وقضية الانتداب وبموجب المادة الثانية والعشرين من الميثاق لا يطبق الانتداب الا على الاراضي التي فصلت من الدول التي كانت تحكمها ، وبما ان سيادة تركيا على ولاية الموصل لم تتلاش فلا يمكن تطبيق الانتداب على تلك الولاية . وتعتبر عصبة الامم في نظام الانتداب مدعية بينما رجع اليها في مشكلة الموصل كوسيطه ومن الخطر ان تقوم العصبة بدور طرف في النزاع .

وطلب المندوب التركي من مجلس العصبة ان يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب وعبر عن أمله في أن يؤيد المجلس رأى اللجنة القانوني باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل وهذا في رأيه الحل الوحيد المطابق للعدالة والانصاف^(٥٥) .

وفي ٤ أيلول ١٩٢٥ علق توفيق رشدي بك على خطاب ايمري الذي القاه في اليوم السابق ، وقال ان خطابه تناول في الغالب مسائل تخص العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وهو غير مخول بابداء أي رأى ، وذكر ان تركيا تنازلت عن حقوقها في سوريا باتفاقية انقرا لسنة ١٩٢١ وقد أيدت ذلك معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن العراق جنوبي ولاية الموصل . ولا علاقة لتركيا بأنظمة الحكم في تلك الاقطار وتنمى لها

(54) *Official Journal*, 1925, pp. 1326-1327.

(55) *Official Journal*, 1925, p. 1327.

السلام والرفاه ، ولكنها تأمل ان لا يؤيد مجلس العصبة اطماعا تثار بالنيابة عن العراق على حساب تركيا لانها لا تساعد على اقامة علاقات ودية بين الشعوب . وأضاف انه دهش عندما قرأ الفقرة التي عرض فيها مندوب بريطانيا اقتراحا يخص الاقليات التركية ، واعاد القول ان مسألة الاقليات لا علاقة لها بمشكلة الموصل ، وذكر المجلس بوجود مادة في معاهدة لوزان خاصة بالاقليات ، ان هذا الاقتراح البريطاني يعنى اجراء تعديل على معاهدة لوزان وهو أمر لا يقبله . وختم كلامه بقوله ان سلوك هذا الطريق خطر على المجلس^(٥٦) . ثم أجاب امري أيضا على بعض بيانات المندوب التركي التي ألقاها في اليوم السابق فقال يظهر من الترتيب الذي عمله المندوب التركي في خطابه ومن بعض الفقرات التي ذكرها كأنه يلخص وجهات نظر اللجنة نفسها . ولكن امري شعر ان رشدي بك لم يبد وجهات نظر اللجنة بل وجهات نظره معززة بفقرات مقتبسة متفرقة من تقرير اللجنة ومن تقرير جواد باشا^(٥٧) . وقد تناول امري خطاب رشدي بك نقطة نقطة واستشهد بتقرير اللجنة لدحض الاستنتاجات التركية من تقرير اللجنة ، فالنتيجة التي نسبها رشدي بك الى اللجنة تحت عنوان الخلاصة الجغرافية تختلف تماما عن النتيجة الحقيقية التي توصلت اليها اللجنة وقد ذكرتها من بين اسبابها لتوصيتها النهائية باحتفاظ العراق بولاية الموصل .

وقال امري واما عن الحجة التاريخية فقد اقتبس رشدي بك فقرة واحدة فقط ، بينما ذكرت اللجنة ان أي حل يمزق الوحدة التاريخية للبلاد ، وأما عن الحجة العنصرية فقد أكد رشدي بك التشابه التام بين الاكراد والأتراك ، بينما ذكرت اللجنة ان الاكراد جنس يختلف عن الأتراك والعرب^(٥٨) ، واما عن الحجة الاقتصادية فاعترف امري ان اللجنة اقترحت

(56) *Official Journal*, 1925, p. 1328.

(57) *Ibid.*, pp. 1328-1329.

(58) *Ibid.*, p. 1329.

عقد الاتفاقيات الإقليمية التي أكد عليها المندوب التركي وقال ان بريطانيا مستعدة لامضائها ، ولكنه أضاف ان المندوب التركي حاول الاستشهاد بنقطة ثانوية من مادة التقرير الرئيسة ، بينما كانت خلاصات اللجنة الاقتصادية من بين الاسباب الجوهرية التي اوصت بموجبها توحيد ولاية الموصل مع العراق ، ويمكن توجيه نفس النقد عن الحججة العسكرية⁽⁵⁹⁾ . وقد عارض ايمنى ظن رشدي بك ان تلك العوامل كانت على العموم في صالح تركيا ورفض قوله ان هذه العوامل يجب ان لا تؤثر على المجلس في الوصول الى قراره ، ولكنه اعترف ان هناك حالة واحدة يمكن ان يقال فيها ان اعتبارات من هذا القبيل لا تؤثر تأثيرا حاسما وذلك عندما تتعارض مع آراء حاسمة وراجحة عن الشعور القومي⁽⁶⁰⁾ .

وقد غالج المندوب البريطاني الاعتبارات العنصرية باستشهاده بقول اللجنة أنه يتألف سكان الولاية من الاكراد والعرب والمسيحيين والاثراك واليزيديين واليهود على هذا الترتيب المذكور وانه اذا نظرنا الى الولاية بمجموعها فان الرغبات التي أبدتها السكان كانت لصالح العراق أكثر مما هي لصالح تركيا ، وانه لا أساس لادعاء الاثراك بأن سكان الولاية بطالبون مطالبة شديدة بعودتهم الى تركيا⁽⁶¹⁾ . اما ما يخص الحادثة التي وقعت في شوارع الموصل والتي أظهرت العواطف الميالة الى تركيا ، انها حدثت في الايام الاولى من مجيء اللجنة ، وانه لا يستحيل على الاقلية ان تتظاهر بذلك الاسلوب⁽⁶²⁾ . وأكد ايمنى ان تقرير اللجنة حيادي ولكن تقرير جواد باشا منحزب ، وذكر انه يستطيع ان ينقل ما يؤيده من تقارير المساعدين والموظفين البريطانيين ولكنه يكتفى بتقرير اللجنة وقد اقتبس منه بعض

(59) *Official Journal*, 1925, pp. 1329-1330.

(60) *Ibid.*, p. 1330.

(61) *Official Journal*, 1925, pp. 1330-1331.

(62) *Ibid.*, pp. 1331-1332.

اجزاء عن رغبات سكان ولاية الموصل ولواء الموصل لكي ينقض التأكيدات التركية *

وقال اميرى عن السليمانية ان التأكيدات التركية مبنية بأجمعها على تقرير جواد باشا وأشار الى ان لواء السليمانية كان مضطربا بسبب زعيم اللصوص الشيخ محمود الذى سبب نشاطه تخفيض عدد سكان مدينة السليمانية الى بضع مئات ، وأشار الى الثورة الكردية فى تركيا وأعلن ان العمليات التركية العسكرية كانت أوسع مما نشر عنها واستشهد بتقرير اللجنة عن هذه النقطة بالذات لنقض المزاعم التركية^(٦٣) .

وقال اميرى ان البيان التركى أكد بصورة خاصة من أوله الى آخره على الفرضية القائلة انه ما دام هناك عدد كبير من الاكراد فى تركيا ، فيجب اعتبار أكراد العراق راغبين بالعودة الى تركيا ، ورجا المجلس ان يقدر ما اذا كانت الثورة الكردية فى تركيا تشجع الاكراد خارج تركيا على الرغبة فى الخضوع للحكم التركى وعلى ابداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص^(٦٤) .

وذكر المندوب البريطانى ان اللجنة أشارت الى الفروق الدينية والاثراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الادارية فى العراق ولكنها لم تذكر فى أى محل آخر من التقرير ان هذه النقطة تؤثر فى مستقبل الحدود أو ان الشهود ذكروا رغبتهم فى الاتحاد مع تركيا على أساس ان ولاية الموصل سنة والعراق شيعى * وأكد ان العراق ليس شيعى ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة فى العراق كله ، وان بغداد مقسمة بالتساوى بين الجماعتين وان الملك فيصل سنى وأكثرية وزراء الحكومة العراقية من السنة وانه لا توجد فروق سياسية بين الشيعة والسنة .

وتكلم اميرى عن البيان التركى حول السلام الدائم * واعاد الحجة

(63) *Official Journal*, 1925, p. 1332.

(64) *Ibid.*, pp. 1332-1333.

البريطانية عن الخط المقترح الذي يضم جزء من ولاية حكاري التركية ،
وطلب من المندوب التركي ان يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته
لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل (٦٥) .

وصرح امري ان اللجنة لم توص بادخال نظام الانتداب الى العراق
كما ذكر المندوب التركي وانما اقترحت استمرار علاقات التحالف بين
العراق وبريطانيا مع حكم ذاتي للاكراد . وتساءل ما اذا كانت تركيا مستعدة
لاعطاء اكراد تركيا وأكراد العراق اذا ضموا اليها نفس الامتيازات التي
اعطيت لهم في العراق . وأضاف ان العالم بأجمعه وعصبة الأمم اعترفوا
بنظام الانتداب في بقاع أخرى من العالم واعترفت تركيا نفسها بنظام الانتداب
في سوريا ولبنان وفلسطين وذلك بحصولها على براءات *exequaturs*
للقناصل الأتراك . ثم لخص تاريخ العراق تحت الانتداب وتقدمه (٦٦) .

وأكد امري ان الأراضي المتنازعة تابعة للسيادة التركية . بالمعنى
الفني الخالص للفقهاء الدولي « فقط » وقد أعلنت تركيا في مؤتمر لوزان
وفي التصريح الذي قدم للمجلس استعدادها لقبول قرار مجلس العصبة مقدما
أي ان ما يقرره المجلس يصبح السيادة القانونية وأكد ان الحججة القانونية
ليست بعامل من العوامل الذي يؤثر بطريقة ما في قرار المجلس بل هي
نتيجة القرار نفسه الذي سيصدره المجلس .

وأكد المندوب البريطاني ان وجهة نظر بريطانيا تقول ان المشكلة التي أمام
المجلس هي مشكلة حدود بينما تقول وجهة النظر التركية انها مصير ولاية
الموصل . وقد أوصت اللجنة بوجوب احتفاظ العراق بوحدة ولكن الحكومة
البريطانية التمس تعديل خط الحدود فقط ، وكرر الأسباب التي ذكرتها
الحكومة البريطانية لهذا الغرض ورجا المجلس ان يسمح باستمرار تقدم

(65) *Official Journal*, 1925, p. 1333.

(66) *Ibid.*, pp. 1333-1335.

العراق لا تقاطعه مطالبة تركيا بتزريق أراضيها^(٦٧) .

وقد أجاب توفيق رشدي بك ان أي شخص قرأ نتائج اللجنة في آخر التقرير والتقرير نفسه بمجموعه يصل الى نفس النتائج التي توصل اليها الوفد التركي ، وذكر ان اللجنة نفسها في نتائجها النهائية أشارت الى مادة التقرير الأساسية ولاسيما ما يخص رغبات السكان . وقد احتفظ بحق ارسال مذكرة مفصلة عن المشكلة الى اعضاء المجلس لتساعدهم في عملهم . ثم تكلم عن نظام الحكم في تركيا وقال ان للاكراد جميع الحقوق التي للأتراك ، وقال اعتقد ان المندوب البريطاني لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكردي واتباعه في ثورتهم ضد نظام تركيا في السيادة الشعبية وحرية الضمير . وقال انه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الاكراد بحجة حمايتهم وتساؤل هل تريد بريطانيا ان تبقى تحت سيطرتها جزء منهم لاستعمالهم ضد تركيا التي تضم أكبر عدد من الاكراد^(٦٨) . ثم انتقد الحكم البريطاني في العراق وذكر امثلة على ذلك قصفت السليمانية واعتقال ونفى السيد طالب باشا وزير الداخلية العراقية في ١٩٢٠ - ١٩٢١ حين كان لا يزال وزيراً^(٦٩) .

ثم اقترح اوستن اوندن مقرر المجلس ان يعين المجلس لجنة فرعية لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها وقد سائده في اقتراحه رئيس المجلس واقترح ان يطلب الى اللجنة التي عينها المجلس في بروكسل لاقتراح خط حدود مؤقت ان تدرس المشكلة وتقدم تقريراً ، وهي مؤلفة من ممثلي السويد واسبانيا واوركواي . وقد وافق توفيق رشدي على الاقتراح وارثأى ان يتضمن تقريرها بعض الحقائق التي لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها في تقريرها ، وأيد رئيس المجلس اقتراح المندوب التركي^(٧٠) .

(67) *Official Journal*, 1925, p. 1335.

(68) *Ibid.*, p. 1336.

(69) *Ibid.*, pp. 1336-1337.

(70) *Ibid.*, p. 1337.

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرأ أوستن أوندن تقريراً فقال
ان لجنة المجلس درست بعض المسائل الاولى منها اثنتان مهمتان : (١) ما هي
صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من
معاهدة لوزان ؟ هل هو قرار تحكيمي أم توصية أم توسط بسيط ؟ (٢) أيجب
أن يكون القرار اجماعياً أم يجوز ان يؤخذ بالأكثرية ؟ أيجوز لمثل الطرفين
المتنازعين ان يشتركا بالتصويت ؟

وبما ان لهذين السؤالين صفة قانونية شغرت اللجنة ان من واجبه ان
تقترح على المجلس تقديمها الى محكمة العدل الدولية الدائمة لاختار رأيها
الاستشاري ، وقد هيأت اللجنة قراراً يحتوي على السؤالين ورجت المجلس
ان يلتمس من المحكمة دراستهما في اجتماع استثنائي ، وسألت المجلس أيضاً
ان يطلب الى حكومتى بريطانيا العظمى وتركيا ان تكونا تحت تصرف المحكمة
لدها بالوثائق المتعلقة بالموضوع وبالمعلومات . وحسب هذا القرار كان
على المجلس ان يقدم للمحكمة محاضر جلساته الخاصة بقضية
الحدود بين تركيا والعراق ، وان يدخل السكربتير العام بتقديم التماس
المجلس الى المحكمة مع جميع الوثائق ذات العلاقة وان يشرح للمحكمة
الخطوات التي اتخذها المجلس حول الموضوع وان يعطى جميع المساعدات
الضرورية لدراسة المشكلة وان يتخذ الخطوات اللازمة لتسهيله أمام المحكمة
إذا اقتضت الضرورة^(٧١) .

فتكلم ليوبولد ايمري وذكر أسف حكومته لتأجيل قرار المجلس وخشى
ان تسبب حالة القلق الدائمة صعوبات ادارية على طول خط الحدود وفي
ولاية الموصل وطلب ان تحترم الحكومة التركية الحالة الراهنة . وأضاف
انه بالرغم من اضرار التأخير فمن الضروري للمجلس ان يعرف الجواب على

(71) *Officiel Journal*, 1925, p. 1377.

(72) *Ibid.*, pp. 1377-1378.

هذين السؤالين^(٧٢) . وذكر المجلس بمناقشات أيلول ١٩٢٤ حين اتفق الطرفان على الاعتراف بحق المجلس في اصدار قرار عن الحدود بين تركيا والعراق وتعهدا بالموافقة مقدما على قرار المجلس . وقال ان القرار سيكون قرارا تحكيميا ملزما للطرفين وليس بتوصية ولا بتوسط ، وأعلن انه بناء على فهم الامر بهذا الشكل واصلت الحكومة البريطانية تقديم قضيتها^(٧٣) .

واضاف المندوب البريطاني انه أخبر بصورة غير رسمية ان الحكومة التركية اقترحت انه اذا قرر خط حدود معين تعتبره هي مرغوبا فيه فانها مستعدة ان تمنح معاهدة ضمان لسلامة ذلك الخط ، فأكد ان الحكومة البريطانية تأخذ بنظر الاعتبار أي اقتراح من هذا القبيل ولكن لا يعتبر كشرط يسبق تقرير خط غير مرض ، بل يجب ان يكون ذلك الخط ثابتا ومضمونا برغبات ومصالح السكان الذين يهمهم الامر ومضمونا من الدول المعنية . وقال انه كتب الى المقرر يسأل عما اذا كان هناك أي شك عن اختصاص المجلس في أن يأخذ علما ، أو في أن يقرر خط حدود ، أو ان يعرض عقد معاهدة تضمن الاستقرار الخارجي لخط الحدود أو ان يقترح الاستمرار على معاهدة تحفظ استقرار ادارة قطر ما . فالحكومة البريطانية مستعدة لقبول قرار لجنة المجلس على فرض عدم وجود شك في اختصاص المجلس فيما عدا السؤالين اللذين سيرضان على محكمة العدل الدولية الدائمة^(٧٤) .

ثم أوضح توفيق رشدي بك ان الوفد التركي اقترح على حكومته اعطاء منطقة دبالى الى العراق لضرورتها في حل مشكلة الري ، واقترح الوفد التركي أيضا ميثاق ضمان رباعي^(٧٥) . وذكر رشدي بك ان السلطات التي فوضت لمجلس العصبة حين عقدت معاهدة لوزان فيما عدا سلطاته

(73) *Official Journal*, 1925, p. 1378-1379.

(74) *Official Journal*, 1925, p. 1379.

(75) *Ibid.*, pp. 1379-1380.

المذكورة في ميثاق العصبة مبينة في مواد المعاهدة : ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ (٧٦) .
غير ان سلطات مجلس العصبة في معالجة الفقرة الثانية من المادة الثالثة
من معاهدة لوزان لا يمكن ان تكون سوى تلك المنصوص عليها في ميثاق
العصبة . وقد اتفق الطرفان على اللجوء الى وساطة مجلس العصبة لا الى
قرار يصدره من دون موافقتهما . وذكر المجلس بيان اللورد كرزون في
لوزان بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين قال ان قرار مجلس العصبة التي
تمثل فيه تركيا سيكون اجماعيا ولذلك فلن يتوصل الى قرار بدون موافقتهما .
ثم تساءل بعد ذكره بيان كرزون هل بقي شك في طبيعة سلطات مجلس
العصبة عند معالجته مشكلة الموصل (٧٧) .

وصرح رشدي بك ان الحكومة التركية لم تر ضرورة في احالة أي
أمر الى المحكمة وزعم ان السؤالين اللذين احيلا سياسيان . ان رأى المحكمة
الاستعماري لا يمكن ان يؤثر في حقوق تركيا بموجب معاهدة لوزان أو ان
يحوتر في الدور الذي يلعبه المجلس بموجبها . ولم تعترف تركيا الا بمعاهدة

(٧٦) نصت المادة ٤٤ على ان المواد الخاصة بحماية الاقليات تؤلف التزامات تهم العالم
ويجب وضعها تحت كفالة عصبة الأمم ويجب « عدم تحويلها من دون موافقة اكثرية مجلس
عصبة الأمم » . ووافقت تركيا على ان يكون لأي عضو من أعضاء مجلس العصبة حق نظر
المجلس الى مخاللة أية من تلك الالتزامات أو خطر مخالفتها وللمجلس حينئذ « ان يتخذ أي
عمل أو يصدر أية تعليمات » يراها ضرورية ولعالة في وقتها . ونصت المادة ٨٤ على ان
الدول (باستثناء تركيا) التي وزع عليها الدين العثماني العام ملزمة خلال ثلاثة أشهر من
دخول معاهدة لوزان بتنفيذ باعطاء مجلس الدين العثماني العام ضمانات كافية لدفع ما
عليها . وإذا لم تمت ضمانات كهذه خلال ثلاثة أشهر أو في حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانات
المطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان بالالتجاء الى مجلس العصبة .
« ويخول المجلس بإبداء جميع الايراتات » كما حددت الى منظمات مالية دولية موجودة في البلدان
(عدا تركيا) التي وزع الدين بينها « وسيكون قرار مجلس العصبة نهائيا » . ونصت المادة ١٠٧
على ان البضائع والمسافرين القادمين من تركيا أو ذاهبين اليها أو الى اليونان والمشمعين بمرورهم سكك
الحديد الشرقية لا يخضعون الى أية رسوم أو ضريبة ولا الى رسميات خاصة بجوازات السفر أو الكمارك
ويعين مندوب ينتخبه مجلس العصبة لتنفيذ هذه المادة (١٠٧) ، ومن واجب المندوب ان يقدم
أية قضية تتعلق بتنفيذ شروط هذه المادة يعجز عن تسويتها الى مجلس العصبة لاصدار قرار
فيها . وتتعهد تركيا واليونان « بتنفيذ أي قرار يصدر باكثرية أصوات مجلس عصبة الأمم » .
ولتركيا واليونان الحق بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ معاهدة لوزان في الطلب الى مجلس
عصبة الأمم ان يقر بما اذا كانت هناك ضرورة في استمرار سيطرة المندوب .

(TT) Official Journal, 1925, p. 1380.

لوزان ومحاضر جلسات مؤتمر لوزان وشروط ميثاق عصبة الأمم الخاصة بصلاحيات المجلس . ومهما كان رأى المحكمة الاستشارى فالوفد التركى يعلن مقدما ان الرأى المذكور لا ينقض كلمات اللورد كرزون ، وتركيا تعتبر ان بريطانيا اعطتها عهدا اقنعها بقبول المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وحين تكلم فتحى بك فى اجتماع ٣٠ ايلول ١٩٢٤ كانت فى فكره جميع تطورات القضية الماضية ومنها خطاب اللورد كرزون . وزعم ان المجلس الوطنى الكبير غير ملزم بأى عهد عدا القوانين التى ابرمها واما البيانات والتعهدات التى اعطتها الحكومة التركية والتى جاوزت مواد القوانين فلا تؤلف تعهدات ملزمة . وزعم المندوب التركى انه وفقا لجوهر التحكيم يحدد دور الحكم حتما تحديدا واضحا ويوافق عليه مقدما اطراف النزاع ولذلك لا يمكن ان يقال ان امام مجلس العصبة قضية تحكيم (٧٨) .

وقد أكد ليوبولد ايمرى ان بيان توفيق رشدى بك بلغ حد التنصل من عهود فتحى بك التى قطعها على تركيا فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤ فان كان الامر كذلك فعليه ان يقول بكل وضوح انه ما لم يسحب رشدى بك بيانه وما لم تجدد الحكومة التركية عهودها بوضوح وبدقة بقبول قرار المجلس مقدما فان تعهدات وتأكيدات الحكومة البريطانية تنتهى ولا يبقى لها تأثير . ولكنه أمل ان تتفق الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية فى هذا الامر كما فعلت فى ايلول ١٩٢٤ وذلك خلال الفترة التى تعطى فيها المحكمة رأيا الاستشارى فارضا ان جوابها سيخول المجلس صلاحيات أوسع من الوساطة . واذا لم تتفق الحكومة التركية فستكون الحكومة البريطانية حرة فى دراسة المقترحات التى تقدم .

ثم وافق المجلس على القرار الذى يلتمس فيه من محكمة العدل الدولية الدائمة اعطاء رأيا الاستشارى كما عرضته لجنة المجلس وذكر رئيس

(78) *Official Journal*, 1925, p. 1381.

المجلس الطرفين بتعهداتهما عن الحالة الراهنة (٧٩) .

الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة

فى ٢٣ ايلول ١٩٢٥ ارسل سكرتير عام عصبة الامم رسالة الى مسجل محكمة العدل الدولية الدائمة وادفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأى الاستشارى وقرار المجلس المؤرخ فى ١٩ ايلول ١٩٢٥ وأكثر الوثائق التى أشار اليها القرار وخلاصة اجراءات المجلس . وقد رجا السكرتير العام المحكمة ان تبحث السؤالين فى اجتماع استثنائى ان أمكن لكى يتسلم المجلس جوابها مبكرا فيشرع فى بحث المشكلة فى اجتماعه الذى يبدأ فى ٧ كانون الاول ١٩٢٥ . وقد سأل المجلس رأى المحكمة وفقا للمادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة (٨٠) .

فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت محكمة العدل الدولية الدائمة وأعلن رئيسها ان مجلس العصبة قرر فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ ان يسأل المحكمة رأياها الاستشارى فى خط الحدود بين تركيا والعراق - المدعو مشكلة الموصل ، وقد قررت المحكمة ان الظروف لا تمنعها من اعطاء الرأى المطلوب (٨١) . ثم قرأ المسجل قرار مجلس العصبة وقال رئيس المحكمة ان التماس المجلس ارسل وفقا للمادة الثالثة والسبعين من قواعد المحكمة الى اعضاء العصبة وإلى الدول المذكورة فى ملحق ميثاق العصبة وإلى تركيا . وفى نفس الوقت أخبرت المحكمة أعضاء العصبة انه بناء على طبيعة القضية المقدمة واحتمال وجود علاقة لها بتفسير ميثاق العصبة فالمحكمة ترى من المفيد ان تصلها طلبات من الاعضاء لديها بمعلومات قد تلقى ضوء على القضية

(79) *Official Journal*, 1925, p. 1382.

(80) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 56-58.

(81) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 8-9.

موضوعة البحث ، وقد اخبرت بريطانيا وتركيا بالموضوع وفقا لقواعد المحكمة^(٨٢) .

وقد استجاب حكومتان فقط لهذا الاشعار وهما بريطانيا العظمى وتركيا فقد ابرقت الحكومة التركية الى مسجل المحكمة قائلة انها لا ترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولكنها لفتت نظر المحكمة الى البيانات السابقة التي القيت باسمها حول القضية المنظورة امامها . وكذلك ارسلت الحكومة التركية رسما الى المحكمة بعض النسخ من الكتاب الاحمر التركي ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان^(٨٣) . وذكر رئيس المحكمة ان الحكومة البريطانية قدمت للمحكمة المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعها مذكرة وملحقات ارسلت بواسطة مسجل المحكمة الى الحكومة التركية . وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في مد المحكمة شفها بمعلومات عن القضية وعينت لهذا الغرض السر دو كلاس هوك Sir Douglas Hogg المدعي العام والسر سسل هرست Sir Cecil Hurst مستشار وزير الخارجية القانوني والكساندر فاجيري Alexander Fachiri^(٨٤) . ذكر السر دو كلاس وجهات نظر الحكومة البريطانية في اجتماع المحكمة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول واجتماعها في اليوم التالي^(٨٥) . واعلن رئيس المحكمة ان المحكمة تحتفظ بحقها في ان تطلب عند الضرورة معلومات أخرى من الحكومات والمنظمات الدولية عن القضية التي امامها^(٨٦) .

وفي ٢١ تشرين الثاني اجتمعت المحكمة لاعطاء رأيها الاستشاري عن القضية التي قدمت اليها بقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ٢١ ايلول ١٩٢٥

(82) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 9.

(83) Ibid., pp. 9-10.

(84) Ibid., p. 10.

(٨٥) انظر وجهات نظر بريطانيا التي احتوتها المذكرة وخطاب السر دو كلاس هوك في الفصل السابع اوتا .

(86) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 10-11.

وذكر الرئيس ان قد اعطيت الحكومتان وقتا كافيا لاستماع ما عندهما ثم قرأ رأى المحكمة الاستشارى وقرأ المسجل النص الانكليزى لخلاصة الرأى^(٨٧) .

قسم الرأى الاستشارى الى اربعة أقسام : فى القسم الاول لحصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الاولى الى التماس مجلس العصبة للرأى الاستشارى^(٨٨) . وفى القسم الثانى فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحيات مجلس العصبة^(٨٩) . وفى القسم الثالث ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة باجراءات مجلس العصبة^(٩٠) . وفى القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجاتها وأجوبتها عن السؤالين اللذين قدمهما المجلس . وقد قالت المحكمة ان القرار الذى يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديدا بانا لحظ الحدود بين تركيا والعراق ، واعلنت المحكمة ثانيا وجوب اخذ القرار بتصويت اجماعى وبشترك الطرفين المتنازعان فى التصويت ولكن صوتيهما لا يحسبان لفرض الاجماع .

مناقشة مجلس العصبة لرأى المحكمة الاستشارى

فى ٨ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع منير بك ممثل تركيا ، وقرأ اوستن اوندن المقرر تقريراً لحص فيه الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة وطلب من المجلس الموافقة على رأى المحكمة^(٩١) .

(87) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 12-13.

(88) World Court, Series B., No. 12, 1925, Collection of Advisory Opinion, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier between Turkey and Iraq), pp. 6-18.

(89) Ibid., pp. 18-28.

(90) Ibid., pp. 28-32.

(٩٠) انظر مناقشة المحكمة لصلاحيات واجراءات مجلس العصبة فى الفصل السابع ادناه .

(91) Official Journal, 1926, pp. 120-121.

اعطى اميرى ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس * وكرر منير بك وجهات نظر تركيا عن التماس المجلس للرأى الاستشارى وصرح ان الجمهورية التركية غير ملزمة برأى المحكمة الاستشارى وقال انه بالرغم من ان الحكومة التركية امدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض النقاط التى اثارها المحكمة فقد اعطى الرأى الاستشارى بعد سماع طرف واحد من طرفى النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس احد مواطنيه كقاض فى المحكمة (٩٢) * واحتراما لمبدأ امتنع الحكومة التركية من التصويت على احوالة القضية الى المحكمة ، وهكذا لم تسمع المحكمة بيانات الحكومة التركية وكان من المحتمل ان تلقى ضوء على بعض النقاط التى بقيت غامضة (٩٣) * وختم منير بك خطابه بطلبه من المجلس ان يلعب دور الوسيط والموفق الذى خولته اياه معاهدة لوزان وميثاق العصبة (٩٤) *

وقد اعلن اوستن اوندن ان من واجب المجلس ان لا ينسى مهمته فى المصالحة وان لا يلجأ الى اصدار قرار الا عند فشله فى التوفيق والمصالحة وقال انه يعتقد ان جميع اعضاء المجلس يؤيدونه فى هذه النقطة *

ثم طلب الرئيس من المجلس ان يشرع بالتصويت بالموافقة على رأى المحكمة الاستشارى او برفضه * وصرح منير بك مرة ثانية انه لاجل ان يكون التصويت فعالا يجب ان يكون اجماعيا بما فى ذلك صوتا بريطانيا وتركيا ولكن المقرر حكم بعدم ادخال صوتى بريطانيا وتركيا * فسأل منير بك المقرر على اية مادة من مواد ميثاق العصبة بنى رأيه ، فأجاب المقرر انه يجب معالجة هذه القضية بنفس الطريقة التى يعالج بها النزاع الاصلى ، فقال منير بك لا يمكن الموافقة على هذا الرأى الا اذا قبل رأى المحكمة الاستشارى بالاجماع ولكن المقرر ذكر انه لم يقتنع بملاحظات منير بك *

(92) *Official Journal*, 1926, p. 121.

(93) *Ibid.*, pp. 121-122.

(94) *Ibid.*, p. 122.

(95) *Ibid.*, pp. 126-127.

من اجل التصويت المطلوب ارتأى الرئيس ان المجلس يستطيع تطبيق القاعدة المذكورة في ميثاق العصبة لتنظيم قضايا الاجراءات ، فانه بموجب الميثاق لا تعد أصوات أطراف النزاع الغرض الحصول على الاجماع^(٩٥) . فأكّد منير بك ان قضية الدور الذي منحه معاهدة لوزان للمجلس ليست بقضية اجراءات (أصول) ولم تعتبر كذلك لا من المحكمة ولا من المجلس نفسه . فقال الرئيس انما يبحث المجلس قضية العمل الذي سيتخذ كنتيجة للرأى الاستشارى ، ثم صرح منير بك انه اذا رفض المجلس وجهة نظره وشرع بالتصويت من دون اخذ صوت الحكومة التركية فانه مضطر ان يعلن ان الحكومة التركية تصرفت على أساس ان التوصية التي يتقدم بها المجلس هي القرار المطلوب ، ولما ابرم المجلس الوطنى الكبير التركى المادة الثالثة من معاهدة لوزان فهم معنى المادة على ضوء نصها وعلى ضوء محاضر جلسات مؤتمر لوزان ، ولذلك اشتركت الحكومة التركية ووفدها فى المفاوضات بغية الوصول الى حل بالمصالحة والتوفيق ، ولكن الوفد التركى غير مخول لتسوية القضية بالتحكيم ولا للدفاع عن قضية تركيا أمام حكم .

وقد اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لمدة ساعة فأجل . ولما استؤنف الاجتماع قال الرئيس ان المجلس سمع تقرير اوستن اوندن الذى ارتأى قبول رأى المحكمة الاستشارى وسمع اعتراضات المندوب التركى على طريقة التصويت ، ومن الضروري ان يشرع المجلس بالتصويت لتسوية المشكلة ، وكرر رأيه انه وفقا لتعريف القضايا الاجرائية (الاصولية) المذكور فى ميثاق العصبة فيجوز للمجلس ان يقرر بأكثرية بسيطة لانه لا يوجد شيء فى رأى المحكمة الاستشارى يتناول المشكلة الأساسية بصورة مباشرة ، فقد تناول رأيا قضايا صلاحيات المجلس التي عرفها المجلس مرارا بأنها قضايا أصولية ، وقال الرئيس انه يرى ان يتبع المجلس قاعدة اشد تحفظا وفقا لمبدأ المادة

(96) *Official Journal*, 1926, p. 127.

الخامسة عشرة من الميثاق التي نصت على التصويت الاجماعي مع عدم احتساب أصوات اطراف النزاع . ثم وضع الرئيس القضية بالتصويت فوافق المجلس بالاجماع على تقرير اوستن اوندين في قبول رأى المحكمة الاستشاري ماعدا المندوب التركي .

وقال منير بك المندوب التركي انه بأسف لرفض المجلس للملاحظات واطهر دهشة من اصرار المجلس على تسوية المشكلة فورا بالرغم من اظهار المقرر اعتقاده بأن المجلس سيستمر على عمله في الوساطة والمصالحة وقال انه يعتبر تصويت المجلس كتوصية لا كقرار وذكر انه سيخبر المجلس الوطني الكبير التركي عن التوصية . وسأل الرئيس منير بك عما اذا كانت المحكمة قد طلبت من تركيا مدها بالمعلومات الضرورية ، فأجاب المندوب التركي ان المحكمة طلبت بعض المعلومات عن بعض النقاط فقط وان الحكومة التركية اجابت لجرد المجاملة ومع كل التحفظات^(٩٧) . وقال اوستن اوندين عندما يصدر المجلس قراره لا يفكر بنبهان واجباته كوسيط . ثم اعلن الرئيس تأجيل المناقشة واستمرار لجنة المجلس في عملها^(٩٨) .

في ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى السكرتير العام يذكره بالبيان الذي فاه به المندوب التركي من ان قرار المجلس بالموافقة على رأى المحكمة الاستشاري يجب ان يؤخذ باجماع اصوات الاعضاء الحاضرين في الاجتماع وفقا للمادة الخامسة من ميثاق العصبة . وأشار رشدي بك الى ان المندوب التركي قد صوت ضد قبول القرار وان الموافقة على رأى المحكمة الاستشاري بأراء أعضاء المجلس الآخرين لا تشكل قرارا وفقا للميثاق^(٩٩) . واستشهد بالاستاذ القانوني جليبر جيدل^(١٠٠) ، الاستاذ في كلية

(97) *Official Journal*, 1926, p. 128.

(98) *Ibid.*, p. 129.

(99) *Ibid.*, p. 145.

(100) Gilbert Gidel, *Consulation sur l'Article 3, Paragraphe 2, du Traité de Lausanne Concernant la Frontière entre la Turquie et l'Irak*, pp. 29-31.

حقوق باريس وفي مدرسة العلوم السياسية الذي فسر المادة الخامسة من الميثاق بأنها تعني حتما ان قرار المجلس يجب ان يؤخذ بإجماع اصوات العصابة الحاضرين في الاجتماع مادام هذا الامر لا يعتبر اصوليا * وذكر رشدي بك في رسالته ان الوفد التركي حافظ على رأيه من دون تغيير * وبما ان المجلس وافق على رأى المحكمة الاستشاري وبما ان الوفد التركي غير مخول في تمثيل تركيا الا اذا عمل المجلس وفقا للمادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة فانه يأسف لعدم قبول دعوة المجلس لمناقشة تقرير الجنرال ليدونر ، ولو كانت تعليماته تسمح له لحضر (١٠١) *

تقرير الجنرال ليدونر

في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ سمع المجلس تقرير الجنرال يوهان ليدونر * وقد ذكر انه في يوم ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت لجنة المجلس الفرعية في السفارة الاسبانية في باريس وحضر الاجتماع نائب السكرتير العام لعصبة الامم وهو وزملاؤه * وقد اخبرته اللجنة الفرعية في حينه ان واجباته تنحصر في اجراء تحقيق في المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل لان الحكومة التركية رفضت دخول ممثل المجلس الى المنطقة الواقعة شمالي الخط المذكور (١٠٢) ، وذكر انه اعطى حرية العمل كاملة عن مدى واجباته وعن وسائل اجراء التحقيق ، كما تركت له الحرية في جعل الحوادث السابقة موضوع تحقيق اضافي *

وفي بغداد وضع السر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق تحت تصرف بعثة ليدونر كل المراسلات والوثائق الاخرى المتعلقة بالحوادث التي وقعت على طول خط بروكسل مع اجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية (١٠٣) * وبعد دراسة الوثائق واخذ بعض الايضاحات

(101) *Official Journal*, 1926, p. 145.

(102) *Ibid.*, pp. 145, 302.

(103) *Ibid.*, p. 302.

من المندوب السامي سافرت بعثة ليدونر الى مدينة الموصل ووصلتها في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٥ • وفي الموصل بحثت البعثة في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية • ولأجل الحصول على فكرة واضحة عن جميع حوادث الحدود قرر الجنرال ليدونر ان يذهب مع مساعديه الى منطقة الحدود الى زاخو وإلى الاماكن الواقعة جنوبي خط بروكسل مباشرة ، وطار مرتين فوق الخط يصحبه العقيد رودولف ياك • وقد ذكر الجنرال ليدونر انه توصل الى النتائج الآتية :

١ - لم تكن الهجمات التي يقوم بها رؤساء العشائر والقرى غربية • ففي تلك المنطقة الجبلية يحمل الاسلحة جميع السكان الذكور تقريبا ، والعشائر غالبا ما تتخاصم واحيانا يهاجم بعضها بعضا في اراضي دولتهم نفسها ولم يكن خط بروكسل خطا طبعيا فقد كان في بعض اقسامه خياليا ويمكن اجتيازها بسهولة • فالظروف اذن ملائمة لأعمال العصابات •

٢ - كانت الحكومة البريطانية قد ذكرت في احتجاجاتها اسماء بعض القرى التي تحتلها مراكز ودوريات تركية • وقد زار ليدونر بصحبة اثنين من المندوبين البريطانيين والعقيد ياك قرى الحدود فوجد ان الحرائط المتيسرة لا تمثل المنطقة تمثيلا دقيقا • وباستعمال وصف خط بروكسل استطاعوا ان يثبتوا الخط ، فلما علمت السلطات التركية المحلية بهذه الحقيقة لم يبق أي مركز تركي جنوبي خط بروكسل (١٠٤) •

٣ - اما عن طيران الطائرات البريطانية فوق الحدود فذكر الجنرال ليدونر انه لم يكن في مركز يسمح له بإبداء رأي رسمي لانه لم يستطع التحقيق في المنطقة التركية • ومن السهل نوعا ما ان يقرر الجالس في طائرة ما اذا كانت الطائرة في شمال او في جنوب نقطة ما ولكن من الصعب كثيرا ان يقرر المرء من على الارض موقع الطائرة الحقيقي بسبب علو وسرعة

(104) *Official Journal*, 1926, p. 303.

الطيارة • ومن المحتمل أن الاتراك اعتبروا بعض قرى الحدود الواقعة جنوبى خط بروكسل بأنها فى شماله • وكانت الطائرات البريطانية تطير مرارا جنوبى الخط المذكور (١٠٩) •

٤ - كان فى قضاء زاخو وقت زيارته ٣٠٠٠ مسيحي مشرد ، وكانت تصل جماعات متفرقة كل يوم الى العراق وقد جاء هؤلاء اللاجئون من المنطقة الواقعة بين خط بروكسل والخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية ، كما جاء بعضهم من القرى الواقعة شمالى الخط الاخير • وكان بين اللاجئين بعض المسلمين (١٠٦) • وقد قامت لجنة فرعية تحقيق مفصل وحيادى بين اللاجئين لمدة اربعة ايام ، وقد قابلت على انفراد اناسا من مختلف القرى ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ومن شتى الاعمار ومن الرجال والنساء ، كما قابلت بعض الاشخاص مباشرة حين وصولهم من اماكن تشريدهم وقبل اتصالهم مع السلطات العراقية او مع مواطنيهم الذين سبقوهم الى العراق (١٠٧) • وقد ذكر اللاجئون ان الجنود الاتراك تحت امرة ضباطهم احتلوا القرى وجمعوا الاسلحة وفرضوا غرامات باهضة جدا وطلبوا نساء ، ثم نهبوا البيوت وارتكبوا ضد السكان فضائع عنيفة الى حد المذابح • وكان تشريد اللاجئين بالجملة وسبق اللاجئين الى مناطق بعيدة عن خط بروكسل • وفى اثناء سوقهم سقط بضعة اشخاص مرضى فتركوا وبعضهم مات من الجوع والبرد • اما الذين وصلوا الى العراق فكانوا فى حالة يرثى لها فقد كانوا مجردين من وسائل عيش الكفاف • وبالرغم من مساعدات الحكومة العراقية والمساعدة المالية التى قدمتها بعض المؤسسات والاشخاص فى انكلترا فلا يزال وضعهم محزنا • وذكر الجنرال ليدونر ان بعته لم تستطع ان تتحقق من أسباب التشريد الحقيقية ولم تصلها أية ايضاحات من السلطات التركية (١٠٨) •

(105) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(106) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(107) *Ibid.*, pp. 304, 305-308.

(108) *Official Journal*, 1926, p. 304.

بعد ما انتهى الجنرال ليدنر من قراءة تقريره امام مجلس العصبة
ذكر انه امر اثنين من مساعديه العقيد رودولف ياك والسكرتير هـ + ماركوس
بالبقاء في الموصل حتى نهاية اجتماع المجلس لكي يستطيعا الحصول على
المعلومات الضرورية وارسالها الى المجلس اذا حدثت اية حادثة (١٠٩) +

قرار مجلس العصبة التحكيمي

في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة مرة أخرى ، وقد
دعا الرئيس المندوب التركي للجلوس مع الاعضاء ولكنه كان غائبا ، فقرأ
السكرتير العام للمجلس رسالة كان قد تسلمها من رشدي بك وعليها تاريخ
اليوم نفسه ، وقد ذكر في الرسالة انه تسلم في الساعة الرابعة والدقيقة
العشرين مساء الدعوة لمضور اجتماع المجلس الذي سيعقد في السادسة
مساء مع نسخة من تقرير مطول يقرأ في الاجتماع ، وكرر بيان منير بك
الذي ألقاه في ٨ كانون الاول واشاد الى ان جميع الاقتراحات التي قدمها
في الماضي للوصول الى اتفاق وتسهيل دور المجلس كوسيط وموفق لم تؤد
الى أية نتيجة + وبما ان المجلس قرر ان لا يعمل كوسيط او موفق فانه مضطر
ان يخبر السكرتير العام ان مقترحاته السابقة أصبحت ملفاة + وختم رشدي
بك رسالته بالتاكيد على ان حقوق سيادة تركيا على جميع ولاية الموصل لا
تزال على حالها +

وقد أوضح السكرتير العام انه لم يتقرر موعد اجتماع المجلس الا في
صباح ذلك اليوم ، وقد وصلت الدعوة للاجتماع الى الفندق الذي يقيم فيه
الوفد التركي في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ولكن المندوبين الرئيسين
التركيين لم يكونا في الفندق حينئذ وقد ارسلت الدعوة تليفونيا الى القنصلية
التركية حيث كان المندوبان يقومان بزيارة ، وذكر انه ارسل مسودة التقرير
الى الوفد التركي وان الرسول سلم التقرير يدا يدا الى المندوبين الرئيسين

(109) *Official Journal*, 1926, p. 145.

في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء حين دخولهما الفندق^(١١٠) . وقد أسف الرئيس لعدم حضور المتدوب التركي ، وقال ان عدم حضوره لا يمنع المجلس من انجاز الواجب المحدد له في المادة الثالثة من معاهدة لوزان^(١١١) . ثم قدم اوستن اوندن تقريراً لخص فيه المشكلة من مؤتمر لوزان الى اجتماع المجلس في ٨ كانون الاول ١٩٢٥^(١١٢) وقال لقد قام المجلس بواجبه في المصالحة وفقاً لروح ميثاق العصبة ، فقد اعطى المجلس الطرفين في كل مرحلة فرصة لابتداء الاقتراحات أو الطلبات التي يمكن استعمالها كتاعدة للمفاوضات والاتفاق . وبعد تسلم المجلس رأي المحكمة واقارده وقبل الوصول الى قراره المطلوب شعر أنه ملزم بطلب مقترحات الطرفين مرة أخرى فلم يصل الى لجنة المجلس من أي من الطرفين أي اقتراح يصلح كنقطة ابتداء لوساطات أخرى في سبيل تسوية ودية .

وقال المقرر ان المجلس ملزم بالتمسك بحقه المطلق في اصدار قرار وهو حق يجب ان يستفيد منه عند الضرورة ، فلما فشل في الوصول الى حل ودي وجد نفسه مضطراً لاستعمال السلطة التي منحتها اياها معاهدة لوزان^(١١٣) . وسيكون قرار المجلس ، وفقاً لرأي المحكمة ، ملزماً للطرفين ويشكل تحديداً نهائياً لحدود الحدود بين تركيا والعراق . وأضاف المقرر انه وفقاً للمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود التي عينتها معاهدة لوزان وان تنازل تركيا لم يؤجل الا الى الوقت الذي تقرر فيه الحدود ، ويصبح هذا التنازل فعالاً بموجب قرار المجلس الملزم . وأكد اوستن اوندن انه لم يمكن ان يبنى قرار المجلس على أساس أقوى من تقرير لجنة التحقيق التي قامت بتحقيقاتها المصنية بأمانة اتى عليها الطرفان . ثم قرأ نتائج اللجنة النهائية .

(110) *Official Journal*, 1926, p. 187.

(111) *Official Journal*, 1926, p. 188.

(112) *Ibid.*, pp. 188-189.

(113) *Official Journal*, 1926, p. 189.

وقال المقرر ان لجنة المجلس تعترف بان حل النزاع بانصاف لن يكون الا باتباع الحطوط الرئيسة لتائج اللجنة النهائية . وقد وزنت مزايا ومثالب كل الحلول المقترحة بعناية تامة مع آراء ومعلومات اللجنة الاخرى وبنتيجة تلك الدراسة توصلت لجنة المجلس الى ان هناك حلين ممكنين : (١) الحاق كل المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق (٢) تقسيم المنطقة المتنازعة بخط يستد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير (١١٤) . انه بسبب تعقد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبة الخاصة فقد استشار اعضاء اللجنة زملاءهم فظهر لها ان الحل الاول افضل (١١٥) .

وقد طلب المقرر من المجلس دراسة مسألة استمرار النظام المتفق عليه في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق لمدة خمس وعشرين سنة ، مع اعتبار تعهد بريطانيا الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ كشرط أساسي . ولتحقيق هذه الغاية يجب عقد معاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية . وكانت اللجنة قد سألت المندوب البريطاني عن الوقت الذي تحتاجه حكومته لتقديم المعاهدة الجديدة لمجلس العصبة فأجاب خلال سنة أشهر . واذا وافق المجلس على توصيات اللجنة بمنح الاكراد بعض الضمانات في الادارة المحلية فعليه ان يطلب من الحكومة البريطانية ان تخبره عن التدابير التي ستخذها ، وعلى المجلس أيضا ان يطلب من الحكومة البريطانية تحقيق التوصيات الخاصة التي اقترحتها لجنة التحقيق (١١٦) .

واقترحت اللجنة على المجلس ان يوافق على قرار ذي اربع مواد :

- ١ - يجب اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق .
- ٢ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع

(114) *Official Journal*, 1926, p. 190.

(115) *Ibid.*, pp. 190-191.

(116) *Official Journal*, 1926, p. 191.

العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق وتعهد الحكومة البريطانية الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ مالم يقبل العراق الى العصبة بموجب المادة الاولى من الميثاق قبل انتهاء هذه المدة * وحالما يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ بتنفيذ هذا الشرط ، على المجلس ان يعلن ان قراره اصبح نهائيا وان يبين التدابير المطلوبة لضمان تخطيط خط الحدود على الارض *

٣ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدابير الادارية لتأمين الضمانات للاكراد *

٤ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة (١١٧) *

ثم قال رئيس المجلس اذا لم يكن لدى الاعضاء ملاحظات على تقرير لجنة المجلس فسيشرع بأخذ الاصوات ، وذكر الاعضاء انه وفقا لرأي المحكمة الاستشاري يجب اخذ قرار المجلس بالاجماع لكي يكون نافذا ولا يحسب صوتا بريطانيا العظمى وتركيا * وقد أخذت الاصوات بقراءة الاسماء فوافق المجلس على التقرير بالاجماع *

ثم شكر امري المجلس ولجنة التحقيق والجنرال يوهان ليدونر واعضاء بعثته * وأكد اعتقاده بأن القرار المبني على أساليب امينة ومحايدة يساعد على بناء فقد التسويات السلمية في العالم ويقوى سلطة عصبة الامم (١١٨) * وقال ان الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعة المجلس قبول اقتراحها في تعديل خط الحدود ، ولكن الحكومة البريطانية اصاله عن نفسها ونيابة عن العراق قبل بقرار المجلس وستعمل بموجبه * ووعد امري بتقديم معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والعراق بأقرب وقت وبتقديم اقتراحات لتطبيق توصيات

(117) *Official Journal*, 1926, pp. 191-192.

(118) *Ibid.*, p. 192.

لجنة التحقيق عن الادارة المحلية للمناطق الكردية في العراق وتطبيق توصياتها الخاصة . وقد لاحظ امري ان قرار المجلس لم يذكر شيئا عن المحافظة على الحالة الراهنة الى ان يصبح قرار المجلس نافذا وقد افترض ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان تبقى نافذة كل النفاذ في الزام الطرفين باحترام الحالة الراهنة .

ثم قرأ رئيس المجلس بيانا باسم زملائه حث فيه المجلس الطرفين على الوصول الى اتفاق ودئ لوضع نهاية للتوتر القائم بينهما ولضمان تقوية اسس السلام وهو الهدف الاساسي لعصبة الامم .

ثم شكر السر اوستن جيمبرلن وزير الخارجية البريطانية الرئيس والمجلس ، وقرأ بيانا باسم الحكومة البريطانية تذكر فيه انها لا رغبة لها في اتخاذ موقف صلب تجاه تركيا ؛ لقد كان من المستحيل في الماضي ايجاد اساس مشترك لبحث اتفاقية مع الحكومة التركية الى ان اعلن المجلس قراره . والحكومة البريطانية الان مستعدة لبحث أي اقتراح تقدم به الحكومة التركية يتفق مع واجب بريطانيا كدولة مستندبة تحمي مصالح الشعب العراقي (١١٩) .

الفصل السادس

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

الحق بقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ القاضي باعطاء ولاية الموصل الى العراق شرط يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسا وعشرين سنة . فبعد اذاعة قرار المجلس ابرق عبد المحسن السعدون رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته حالا الى رئيس وزراء بريطانيا يخبره ان العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهدة الجديدة المقترحة . ولذلك هيأت الحكومة البريطانية مشروع معاهدة وارسلته الى المندوب السامي البريطاني في العراق لكي يحيله الى الحكومة العراقية .

المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦

وقد نصت المادة الاولى من المعاهدة المقترحة على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضوا في عصبة الأمم وتبقى الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أي في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات اربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة او حتى دخول العراق في عصبة الأمم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر

الاعتبار مسألتين : (١) ما اذا كان من الممكن لبريطانيا العظمى ان تلج في قبول العراق في عصبة الامم (٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق أو لاي سبب آخر (١) .

وقد وافقت الوزارة العراقية على مشروع المعاهدة بالنسبة لمدتها ولكنها عارضت تمديد مدة الاتفاقيات الملحقه لنفس المدة لانها تنظم العلاقات بين الطرفين وحدهما ولا علاقة لها بقرار مجلس العصبة . واقرحت الوزارة عقد اتفاقية خاصة لتحديد فترة الاتفاقيات بالمدة التي ذكرها بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتعديل الاتفاقيات حالا بروح العطف والسخاء الذي وعد به المندوب السامي البريطاني أمام المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ ووفقا لوعده ليوبولد ايمري وزير المستعمرات البريطاني حين زيارته للعراق في ربيع ١٩٢٥ بشرط ان يعاد النظر فيها كل اربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة . وطلبت الحكومة العراقية ان تتعهد الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة ان تلج على قبول العراق في عصبة الامم واذا رفضت العصبة فأن تلج على ذلك كل اربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة المقررة في المعاهدة الجديدة .

وقد رفض المندوب السامي البريطاني طلب العراق للتعديل وكتب الى الملك فيصل انه يوجد مجالان للاختيار فقط : أما قبول العراق للمعاهدة كما كتبها الحكومة البريطانية واما تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وقد أصر الطرفان على رأيهما لذلك قدم رئيس الوزارة العراقية استقالته الى الملك فيصل وقد رفضها وحث الوزارة على قبول المعاهدة الجديدة ، فقبلها يوم ١١ كانون الثاني ووقعها بعد يومين (٢) .

عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب العراقي يوم ١٨ كانون

(١) انظر المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ في :

League of Nations, Treaty Series, XLVII, pp. 419-430.

(٢) الحسنى ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، ص ١٠٥ - ١٠٨ .

الثاني ١٩٢٦ ، وقد طلبت الحكومة واكثرتها الحزبية الموافقة على المعاهدة فوراً ولكن المعارضة طلبت إحالتها الى لجنة مختصة . واعلن رئيس الوزراء ان ٤٢ عضواً من المجلس قدموا طلباً يطلبون مناقشة المعاهدة بصورة مستعجلة لان المعاهدة الحاضرة استمرار للمعاهدة السابقة . وطلب رئيس الوزراء ان تجرى المناقشة سرا فخرج المعارضون وعددهم ١٩ عضواً بزعماء ياسين الهاشمي . وبعد مناقشة سرية دامت ساعة ونصف الساعة وافق الاعضاء الحاضرون وعددهم ٥٨ على المعاهدة بالإجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان العراقي على المعاهدة (٣) . وقد عرضت المعاهدة على البرلمان البريطاني يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ وقبلت (٤) .

وفي ٢ آذار ١٩٢٦ ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الأمم تقدم فيه المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس العصبة وتعلن انه مادامت المعاهدة نافذة تعتبر الحكومة البريطانية تعهداتها للمجلس التي قدمت في أول أيلول ١٩٢٤ ملزمة . ورجت المجلس ان يعلن ان المادة الثانية من قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصبحت نهائية . وأرفقت برسالتها أيضاً مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية في العراق .

وقد بينت المذكرة ان نسبة عالية من الاكراد مستخدمون في وزارات العراق المالية والداخلية والعدلية في المناطق الكردية وغير الكردية ، ونسبة عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون في المصالح المختلفة . وللأكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية أي عضوان من مجموع عشرين من مجلس الاعيان واربعة عشر نائباً من مجموع ثمانية وثمانين ووزيران في الوزارة . وتوجد نسبة عالية جداً من الاكراد في الشرطة والجيش . وقالت المذكرة يوجد خمس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية ، خمس منها مسيحية ، وتستعمل

(٣) العالم العربي ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٤) *Debates of the House of Commons*, CXCI, Cols. 2467-2290.

اللغة الكردية في ست عشرة مدرسة وتستعمل اللغتين العربية والكلدانية في خمس مدارس وتستعمل العربية في أربع وان الاكثرية الساحقة من المعلمين أكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد في المدارس غير الكردية^(٥).

اما ما يخص استعمال اللغة الكردية فقالت المذكرة ان اللغة الكردية لم تكن تستعمل قبل الحرب وان تطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة يعود كله الى جهود الموظفين البريطانيين . ولم ينتشر استعمال اللغة الكردية المكتوبة حتى الآن في لواء الموصل ولكنها أخذت بالانتشار في لواء أربيل . وقد كان في السليمانية منذ بضع سنوات جريدة كردية ، وقد كان استعمال اللغة الكردية فيها للمراسلات الخاصة والرسمية شائعا بعض الوقت . وفي بغداد تنشر جريدتان كرديتان . وقد أكدت المذكرة ان الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذي بدأته السلطات البريطانية .

وقد استشهدت المذكرة البريطانية بخطاب القاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه انه يجب على الحكومة العراقية ان تمنح الاكراد حقوقهم وان يكون موظفونهم من بينهم وان تكون الكردية لغتهم الرسمية . وقد ارسل رئيس الوزراء نص خطابه في منشور الى الوزارات ويطلب اليها تطبيق هذه السياسة . واستشهدت المذكرة بخطاب آخر ألقاه وكيل المندوب السامي البريطاني في مأدبة أقيمت في دار الاعتماد للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة فقد قال انه يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الاكراد على الفخر بكرديتهم لا تسيطهم وأكد ان هذه هي السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية . واستشهدت ايضا بالخطاب الذي ألقاه الملك فيصل في المأدبة نفسها حين قال ان من بين واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والاتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي^(٦) .

(5) Official Journal, 1926, p. 552.

(6) Official Journal, 1926, p. 553.

في ١١ مارس ١٩٢٦ وافق مجلس العصبة على مشروع قرار ينص على ان المجلس يعتبر المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التي وضعها المجلس ولذلك يعلن المجلس ان قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصبح نهائيا^(٧) . ووافق المجلس على النقاط الواردة في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة^(٨) . ووافق المجلس على ان يرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة المذكورة البريطانية المتعلقة بإدارة المناطق الكردية في العراق راجيا ايهاا تقديم ملاحظاتها عن الموضوع اذا رأت ذلك مناسبا . ووافق المجلس ايضا على ارسال نسخة من الفقرة الرابعة من قرار المجلس المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ المتعلقة بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة الى لجنة الانتدابات الدائمة راجيا أخذها بنظر الاعتبار حين مناقشة التقارير السنوية عن العراق^(٩) .

الوضع على خط الحدود النهائي

لم تتخذ أية خطوات لتخطيط خط الحدود بعد ان أصبح نهائيا بين تركيا والعراق ، فأقترح السراوستن جمبرلن ان يدخل مجلس العصبة وكيل رئيسه بتعين ضابطين محايدين عند الضرورة لمواصلة المهمة التي انبثقت بالجنرال يوهان ليدونر أولا ثم بنائيه ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح يوم ١٨ آذار ١٩٢٦ ولكن لم ترسل بعثة جديدة^(١٠) . وفي خلال هذه الفترة واصل نائب الجنرال ليدونر عملهما في تلك المنطقة . وفي يوم ١٢ نيسان ١٩٢٦ قدما تقريرا الى مجلس العصبة قالا فيه ان بعثتهما بقيت في

(7) *Official Journal*, 1926, pp. 502-503.

(8) *Ibid.*, pp. 548-549.

(9) *Official Journal*, 1926, p. 549.

(10) *Ibid.*, p. 538.

الموصل بعد ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ لترى كيف يستقبل الاهلون قرار المجلس ولمراقبة وضع اللاجئين المسيحيين في منطقة گويان .

وقد ذكرت البعثة بان الفترة التالية لتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ امتازت بالهدوء التام داخل المنطقة وخارجها وقد استقبلت العناصر المثقة من سكان العراق قرار المجلس بالحماسة واستقبلته الجماهير بالرضاء ولم تلاحظ البعثة اية بادرة من التذمر . وقد ذكرت البعثة بعض الامثلة عن شعور الاهلين مثل احتفاء الاهلين بالبعثة اينما حلت ودفع أهالي لواء الموصل ٩٩ / مما بقى بذمتهم من ضرائب السنة المالية الماضية والستين السابقتين لها ايضا (١١) . وذكرت البعثة هجرة نايف بك من تركيا الى العراق وهو رئيس قبيلة كردية تصحبه اكرتية قبيلته وقدرها هذا الرئيس بخمسين الف شخص . وختمت تقريرها بقولها ان مسيحيي گويان واصلوا اجتياز خط الحدود بشكل جماعات صغيرة (١٢) .

مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا

لقد روى منذ أوائل تشرين الاول ١٩٢٥ ان الحكومة التركية دعت الى خدمة العلم اربعة أصناف من المجندين وانها حشدت في جزيرة ابن عمر جيشا مؤلفا من اربع فرق مشاة وثلاث فرق خيالة . وفي نفس الوقت ظهرت في الصحافة التركية اشارات بان تركيا لم تكن تستعد لحرب وانما تتخذ احتياطات للدفاع عن البلاد (١٣) . وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ عقدت الحكومتان التركية والسوفيتية اتفاقية تنص على حياد كل منهما في حالة تعرض أي منهما للاعتداء . وقد وصفت الصحافة الاوربية تلك الاتفاقية بأنها جواب

(11) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(12) *Ibid.*, pp. 1040-1041.

(13) *Current History*, XXIII, p. 447; *The Times*, October 1, 1925; *The New York Times*, October 1, November 25, December 1, 1925.

تركيا على قرار مجلس العصبة حول مشكلة الموصل وبأنها جواب روسيا على اتفاقيات لوكارنو •

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٢٥ دعا مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية المجلس العسكري الاعلى للاجتماع في انقرا تحت رئاسته وقد بحث هذا المجلس مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا • وقد ظهر ان المجلس قرر عدم طلب المساعدة من روسيا لان ذلك يؤدي دخول الجيوش الروسية الى تركيا ولصعوبة تعويض روسيا عن مساعدتها • وظهر أيضا ان المجلس قرر عدم محاولة ضم ولاية الموصل بالقوة^(١٥) • وهكذا كان رد الفعل التركي السريع لقرار مجلس عصبة الامم ، وقد بدا ان أمل تركيا الوحيد هو الرأي العام البريطاني • واعتمد الزعماء الاتراك على الصحافة البريطانية ، وقد وصف مصطفى كمال باشا احدى الصحف البريطانية « بحليفتي » وذكر احد رجال السياسة الاتراك ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني بطريقة تدعو للاعجاب للتسليم بمطالب الاتراك^(١٦) •

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للمساومة ولتعويض تركيا بطريقة ما فقد أخبر ستالي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية مجلس العموم في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ انه سيستقبل السفير التركي في لندن لبحث الموضوع ، وقد قابلة مرتين وتقرر ان يذهب السر رونالد لندسي السفير البريطاني في تركيا من القسطنطينية الى انقرا لتبادل وجهات النظر مع الزعماء الاتراك^(١٧) •

(14) Reference Service on International Affairs, *European Economic and Political Survey*, I, No. 8, December 31, 1925, p. 7.

(15) Albert Howe Lybyer, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, XXIII, p. 765; *The Times*, December 30, 1925; *The New York Times*, December, 31, 1925.

(16) *The Times*, December 3, 1925, January 9, 1926.

(17) *Ibid.*, December 23, 1925, January 6 and 27, 1926; *The New York Times*, December 23, 1925, January 6, 1926.

وقد أبدت الحكومة التركية رأيها بأن مشكلة الموصل لم يقرر بشأنها شيء وانها لا تزال مفتوحة . فلم تعترف بقرار مجلس العصبة وزعمت انه لم تجر محاولة ما لايجاد حل لها^(١٨) . وبالإضافة الى ذلك حاولت تركيا ان تساهم فقد سلمت الحكومة التركية وجهة نظرها الى ممثل جريدة التايمس اللندنية ، وذكرت ان لجنة تحقيق عصبة الأمم كانت مستعدة لجعل الزاب الصغير خط حدود ، وهذا في رأي الحكومة التركية اقتراح عادل وانها مستعدة للتنازل عن أكثر من هذا لانها تطلب مدينة الموصل وحدها ويجوز ان تعطى بقية الولاية للعراق . وادعت الحكومة التركية ان هذا الاقتراح عرض في مؤتمر القسطنطينية^(١٩) .

وقد هدد البريطانيون تركيا بصورة غير مباشرة . فقد أشارت الصحافة البريطانية المحافظة الى انه في حالة حدوث تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل فلن تبقى إيطاليا واليونان وحتى بلغاريا من دون تدخل بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق اطماعها في آسيا الصغرى^(٢٠) . وفي أواخر كانون الاول ١٩٢٥ زار السر اوستن چمبرلين إيطاليا وقد أذيع انه تبادل وجهات النظر مع بنيتو موسوليني الدكتاتور الإيطالي في رابالو عن القيام ببعض الأعمال في حالة وقوع بعض الحوادث . وقد ألقى موسوليني سلسلة من الخطب عن ضرورة توسع إيطاليا فيما وراء البحار وزار طرابلس الغرب في منتصف نيسان ١٩٢٦ . وقد أوجد هذا النشاط وهذه الاشارات في تركيا مخاوف عن احتمال وقوع الحرب^(٢١) . وفي الوقت نفسه حاول البريطانيون اغراء تركيا فعرضوا عليها قرضا بمبلغ عشرين مليون دينار في لندن مع تخفيض كبير في الدين العثماني وذلك عند تقدير

(18) *Official Journal*, 1926, p. 503 (footnote).

(19) *The Times*, January 1, 1926.

(20) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, VIII, p. 479.

(21) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926; *The New Republic*, XIV, pp. 314-316.

أُملاك الدولة التي ستعطى للعراق ولكن الحكومة التركية رفضت هذا العرض .

ولكن تركيا لم تستطع تحدى عصبة الأمم وبريطانيا العظمى الى ما لا نهاية . فقد دارت مفاوضات بين السر رونالد لندسي وتوفيق رشدي بك ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل احداث تعديل بسيط في خط الحدود وحصة من نفط الموصل (٢٢) .

المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦

في ١١ مايس ١٩٢٦ ارسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتابا الى رئيس الوزارة العراقية عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا وارفقه بسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى وتركيا والعراق . وقد وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة الثلاثية وامضيت في اقرا يوم ٥ حزيران ١٩٢٦ (٢٣) .

وقد أعلن الفرقاء المتعاقدون في مقدمة المعاهدة انها عقدت « وفقا للمعاهدة التي امضيت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بغية تسوية الحدود بين تركيا والعراق » وفيها اعترفوا باستقلال العراق وبالعلاقات الخاصة ببريطانيا العظمى وذكروا رغبتهم في تجنب جميع الحوادث على الحدود (٢٤) .

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في جلسته المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل في الخط الجنوبي علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للارض

(22) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926.

(٢٣) الحسنى ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢٤) انظر نص هذه المعاهدة في

League of Nations, *Treaty Series*, LXIV, pp. 379-395.

العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الحدود التركية .

ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضي التي أعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣٠ - ٣٩ من معاهدة لوزان ويمكن استعمال حق الخيار لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة طور التنفيذ ولكن تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية (٢٥) .

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة من كل عائداتها من : (١) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ (٢) الشركات أو الاشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور (٣) الشركات الفرعية التي قد تؤلف عملا بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الامتياز نفسه (٢٦) .

ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للاشخاص الذين قاموا بششاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة . وقد تناولت المواد الاخرى علاقات حسن الجوار وتسليم المجرمين .

وفي نفس اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ ارسل المندوبان البريطاني والعراقي الى المندوب التركي مذكرة اعترف الموقعون بانها جزء متمم للمعاهدة يشيران فيها الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ويخبرانه بأنه اذا رغبت الحكومة التركية خلال اثني عشر شهرا من بدء تنفيذ المعاهدة في تحويل حصتها من العائدات تعلن الحكومة العراقية برغبتها وستدفع الحكومة العراقية في خلال ثلاثين يوما من تلقيها الاعلان مبلغ خمسمائة الف جنيه استرليني .

(٢٥) نصت المادة الثلاثون من معاهدة لوزان على ان المواطنين العثمانيين الساكنين في الاراضي التي فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التي نقلت اليها تلك الاراضي . اما المواد ٣١ - ٣٦ فقد نظمت حق الخيار ونقل الاقامة .

(٢٦) انظر موضوع امتياز النفط في الفصل الثاني عشر أدناه .

ومن الجهة الاخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها بمن لا يزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لدفعه .

وقد دخلت المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية طور التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ * وقد أصدرت الحكومة العراقية نظاما لتنفيذ المادة السادسة عشرة يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ فأطلق سراح ثلاثة مساجين سياسيين (٢٧) .

في ٧ حزيران ١٩٢٦ أخبر السير اوستن چمبرلن وزير الخارجية البريطانية مجلس العصبة بأن الحكومات البريطانية والعراقية والتركية توصلت الى عقد اتفاقية تتضمن اقتطاع جزء صغير جدا من الاراضي لان الحكومة التركية رأت من المهم ان يقع جميع الطريق بين علامون وأشوتا ضمن الحدود التركية وقد استجابت الحكومتان العراقية والبريطانية لطلب تركيا * وقد قدم للمجلس خارطتين تظهران التغير في خط الحدود ورجا المجلس ان يقر اقتطاع الارض وقد وافق المجلس على الطلب البريطاني (٢٨) .

(27) *British Report*, 1926, pp. 154-155.

(28) *Official Journal*, 1926, pp. 858-859.

الفصل السابع

النواحي القانونية من مشكلة الموصل

خلال فترة ١٩٢٣-١٩٢٦ حين جرت محاولات شتى لحل مشكلة الموصل لجأ مندوبو تركيا وبريطانيا مرارا الى السوابق القانونية والى القانون الدولى لتأييد وجهات نظرهم . فمثلا أصرت تركيا مرارا فى حججها على ان ولاية الموصل كانت الى حين تنازلها عن حقوق سيادتها عليها فى ٥ حزيران ١٩٢٦ جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ، وقد أيدت لجنة التحقيق وجهة النظر التركية . ومن الجهة الثانية ادعت الحكومة البريطانية ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الولاية بمعاهدة لوزان وان مصر هذه المنطقة كان معلقا حتى قرر مجلس عصبة الأمم اعطاها للعراق . وقد أعطت محكمة العدل الدولية الدائمة رأياها الاستشارى فى سؤالين رفعهما اليها مجلس العصبة وهما عن صلاحية المجلس واجراءاته وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وقد كتب بعض فقهاء القانون البارزون وبعض علماء القانون الدولى فى هذا الموضوع أيضا . هذا ويمكن تلخيص نقاط الجدل فى هذا الموضوع بالسؤالين اللذين احالهما مجلس عصبة الأمم الى محكمة العدل الدولية الدائمة .

الحجج البريطانية

عبرت الحكومة البريطانية عن وجهات نظرها فى الناحية القانونية من مشكلة الموصل فى المذكرة التى قدمتها الى محكمة العدل الدولية الدائمة

بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥ وفي خطاب السر دوكلانس هوك أمام المحكمة بتاريخ ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٥ . قالت المذكورة ان القضية التي أمام المحكمة قضية تفسير المادة الثالثة من معاهدة لوزان وقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لتعين لجنة التحقيق ، وقالت انه وفقا للقانون الانكليزي يعتمد التفسير على معنى اللغة المستعملة لا على المفاوضات السابقة .

ففيما يخص السؤال الاول ان القرار الذي يتخذه المجلس وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان قرار تحكيمي لا توصية ولا توسط بسيط . وقالت الحكومة البريطانية في المذكرة ان التمييز الجوهرى بين القرار التحكيمي والتوصية والتوسط هو ان القرار التحكيمي لا يحتاج الى موافقة اطراف النزاع بينما التوصية والتوسط يتطلبان موافقة الاطراف المعنية .

ولاجل تأييد وجهة نظرها استشهدت بثقات القانون الدولى :

Jackson Harvey Ralston, *International Arbitral Law and Procedure*, Paragraphs 26, 27, 152; Emmerich de Vattel, *Le Droit des Gens* (quoted by Sir Ernest Mason Satow in *A Guide to Diplomatic Practice*, II, p. 308)(١).

وزعمت المذكرة البريطانية ان معنى وقصد المادة الثالثة والمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان هو ان جهاز التسوية النهائية لخط الحدود مذكور فى المعاهدة نفسها . وان كلمة قرار *decision* الواردة فى القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لا يمكن ان تستعمل الا فى تسوية نهائية وملزمة (٢) . وقالت المذكرة ان احد متطلبات الدولة حدود معينة وثابتة وقد اعترفت عصبة الامم بهذه الحقيقة كشرط لقبول طالبي الانضمام اليها . ان الغاية من معاهدة الصلح اقامة علاقات صداقة دائمة وودية بين الفرقاء المعينين

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, p. 200.

(2) *Ibid.*, pp. 201-202.

وهذه تحتاج الى حدود معينة^(٣) .

وقالت المذكرة ان المهمة التي انيطت بالمجلس بموجب المادة الثالثة وقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لم تجدد بأية مادة من ميثاق العصبة ، فلا المادة الحادية عشرة التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب ولا المادة الخامسة عشرة التي تعالج النزاع الذي قد يؤدي الى قطع العلائق تنطبقان على النزاع موضوع البحث^(٤) . ولاجل تأييد رأيها في هذه النقطة استشهدت الحكومة البريطانية بالنزاع بين هنغاريا ويوغسلافيا سنة ١٩٢٢ وبالنزاع بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٣ حول الحدود حين عالجها مجلس العصبة وفقا لاحكام معاهدة تريانون ، واستشهدت أيضا بالنزاع بين المانيا وبولاندا حول سلزيا العليا سنة ١٩٢١ حين عالجها المجلس وفقا لاحكام معاهدة فرساي^(٥) .

وقد أكدت المذكرة البريطانية انه لو كان هناك ادنى شك عن طيبة القرار الذي يتخذه المجلس بموجب معاهدة لوزان فان قرار مجلس العصبة المؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ يزيله ، وقد وافق الطرفان على ذلك القرار وتمهدا بقبول قرار المجلس عن المشكلة . ولم يقصد بقرار المجلس ان يكون توصية أو توسطا بل قرارا ملزما للطرفين ، والقرار الملزم يعنى قرارا تحكيميا^(٦) . وقد استعرضت المذكرة تاريخ المفاوضات قبل عقد معاهدة لوزان وأشارت الى خطاب اللورد كرزون بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين قال ان يتوصل الى قرار من دون موافقة الحكومة التركية^(٧) ، فزعمت الحكومة

(3) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 202-203.

(4) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 203-204.

(5) Ibid., pp. 204-205.

(6) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 206.

(7) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 207-215.

البريطانية ان كلمة قرار decision التي جاءت في خطابه تشير الى القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة عن أسلوب التحقيق وقالت ان ذلك القرار اتخذ بالأجماع وبموافقة مندوب تركيا بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٢٤^(٨).

اما عن السؤال الثاني فقالت الحكومة البريطانية انه لو كان دور مجلس العصبة وفقا للمفكرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم فلا يحتاج قراره الى اجماع بل يمكن اتخاذه بالأكثرية لان هذا مبدأ عام سائد في محاكم التحكيم^(٩). ولأجل تأييد حجتها استشهدت بالمادة الخامسة من معاهدة جى Jay Treaty الموقعة في ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى التي نصت على تعيين الموقع الحقيقي لنهر سان كروا St. Croix المذكور في معاهدة الصلح لسنة ١٧٨٣، فقد سنوى ذلك النزاع بتصويت أكثرية لجنة التحكيم^(١٠). وذكرت الحكومة البريطانية في مذكرتها مثلا آخر قضية لجنة هالفاكس لتسوية مشكلة مصايد الاسماك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في سنة ١٨٧٧ وقد ذكرت هذه اللجنة في معاهدة واشنطن لسنة ١٨٧١^(١١). وذكرت أيضا قضيتين أخريين نظرتهما اللجنة القضائية من مجلس التاج الخاص Privy Council ففي القضية الاولى كان الموضوع حول تقسيم الانصبه بين المقاطعتين الكنديتين اونتاريو وكبك مما لهما ومما عليهما من الديون ومسؤولياتهما وأملاكهما وموجوداتهما وفقا للقسم ١٤٢ من The British North America Act الذي نص على تعيين ثلاثة محكمين لتلك الغاية^(١٢). والقضية الثانية تتعلق بلجنة تعين بموجب The Irish Free State Agreement Act of 1922 وفيه نصت المادة الثانية عشرة

(8) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 241.

(9) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 220.

(10) Ibid., p. 221.

(11) Ibid., pp. 221-223.

(12) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 223.

على لجنة ثلاثية لتعيين الحدود بين أستراليا ونيوزيلندا • وفي كلتا القضيتين ارتأى المجلس الخاص أن قرار الاكثية كافى (١٣) • اما قاعدة الاجماع فمهمة للهيئات الدبلوماسية لانه فى الدبلوماسية لا يمكن الزام أية دولة ضد رغبتها والا فيحدث انتقاص من سيادتها • ويتضمن احالة الفرقاء المعنيين لنزاعهم الى التحكيم انتقاصا من سيادتهم (١٤) •

وقد قالت الحكومة البريطانية فى مذكرتها عن القسم الثانى من السؤال الثانى ان هذا الامر تعالجه احكام المعاهدة لا ميثاق العصبة وان كلا الفريقين متساويان امام مجلس العصبة • ولكن بما انه مما لا يتفق مع المبادئ السليمة ان يكون طرف فى قضية ما قاضيا ومقاضيا فتعتقد الحكومة البريطانية بأنه كان قصد المعاهدة ان لا تشترك فى التصويت بريطانيا العظمى أو تركيا • واختتمت المذكرة البريطانية بالقول اذا ارتأت المحكمة ان ميثاق العصبة يشمل القضية موضوعة البحث فالحكومة البريطانية تعتقد ان المادة المناسبة هى المادة الخامسة عشرة التى تنص على عدم احتساب أصوات اطراف النزاع (١٥) •

وفى الخطاب الذى ألقاه السر دوكلاس هوك مندوب بريطانيا قال ان من قواعد القانون الانكليزى الرئيسة ان تفسر الوثيقة المكتوبة وفقا لقصد الفرقاء المعبر عنه بأحكامها الفعلية أو بما يستنتج منها • وهذه القاعدة تطبق فى التشريعات وفى العقود والاتفاقيات بجميع أنواعها (١٦) • ولتأيد حجة استشهد بقضيتين : قضية الملكة ضد كليه هرتفورد التى حسمت فى سنة

(Reported in *Law Journal Reports* in England, Vol. 47, 1878

Law Journal, Queen's Bench, page 649).

سنة 1874 (Volume 43, *Law Journal Reports*, Chancery Division, 1874

(13) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, p. 224.

(14) *Ibid.*, pp. 224-225.

(15) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, p. 225.

(16) *Ibid.*, p. 20.

Sir Frederick Pollock, *Law of* (١٧) page 323 واستشهد كذلك به. *Contracts*, 9th edition, page 265. وقال ان المعاهدات العامة تفسر مثل القوانين والعقود، وصرح انه حتى مبادئ القانون الفرنسى تؤيد القانون الانكليزى والقانون الاميركى. وللبرهنة على ذلك استشهد برأى المحكمة الدولية الاستشارى No. 2, Series U, No. 1, page 181 والمادة ١٣٤١ من مجموعة قوانين نابليون (١٨). وقال السر دوكلاس ان هذا المبدأ يعترف به القانون الانكلوسكسونى والنظام القانونى اللاتينى أيضا، ويمكن اعتباره واحدا من مبادئ القانون العامة التى تعترف بها الشعوب المتقدمة والمشار اليها بالمادة الثامنة والثلاثين من دستور المحكمة الدولية (١٩).

ثم قرأ السر دوكلاس نص المادة الثالثة من معاهدة لوزان باللغة الفرنسية وباللغة الانكليزية وتساءل كيف يمكن القول ان قرارا يعين مصر الولاية تعينا نهائيا يعتبر توصية ودية يمكن للفريقين تجاهلها كما يشاءان، وليس حكما نهائيا (٢٠). ولأجل التمييز بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط استشهد ببعض المراجع والثقات فى القانون الدولى : المواد الرابعة والخامسة والسادسة من ميثاق لاهاى الاول لسنة ١٨٩٩ :

Emmerich de Vattel, *Law of Nations*, Book II, Paragraph 329; Sir Frederick Pollock, *League of Nations*, second edition, p. 19; Carlso Clavo, *Dictionnaire de Droit Diplomatique*, II, pp. 467-472; Lassa F.L. Oppenheim, *International Law*, third edition, II, sections 9 and 12; Sir Travers Twiss, *Law of Nations*, Volume on war, second edition, section 7; John Westlake, *International Law*, part I, p. 354.

(17) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 20-21.

(18) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 21-22.

(19) *Ibid.*, p. 22.

(20) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 23-24.

وقال ان هذه الاستشهادات تأييد كبير للقول بان التوسط^(٢١) لا يتضمن أو لا يعترف بقرار ، بينما يتضمن التحكيم قرارا دائما . وقال عندما يرفع نزاع ما الى شخص ثالث لاصدار قرار فهذا تحكيم ، ولكن عندما يعرض لاختذ نصيحة أو للمصالحة فهذا توسط^(٢٢) .

واشار السر دوكلاس الى حجة ذكرها توفيق رشدى بك امام مجلس العصبة يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين قال ان الموضوع الذى تسأل عنه محكمة العدل الدولية الدائمة موضوع سياسى فى جوهره فقال ان تفسير وثيقة ما مثل معاهدة لوزان أمر قانوني^(٢٣) . ثم قرأ فقرة من خطاب رشدى بك عن المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التى زعم فيها ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الاراضى الواقعة وراء الحدود المعينة ولكنها لم تنازل عن الاراضى الواقعة وراء حدود لم تعين بعد ، ففسر السر دوكلاس المادة السادسة عشرة بأنها تأييد قوى لتفسير المادة الثالثة . وقال عندما استعمل فرقاء معاهدة لوزان كلمة *Prevues* (معينة ، محددة) فى المادة السادسة عشرة قصدوا ان المادة الثالثة لم تعين خط الحدود ولكنها نصت على وسائل تحديد خط الحدود المنتظر . وقال ان أى شك حول دور مجلس العصبة بسوجب المادة الثالثة فصل فيه وحسم نهائيا بقبول الفريقين لقرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ ومعناه عرض المشكلة على التحكيم ، ولهذا الغرض لخص محضر جلسة مجلس العصبة فى أيلول ١٩٢٤^(٢٤) .

وقد أجاب السر دوكلاس على ادعاء المندوب التركى بأن فتحى بك غير مخول بالزام بلاده بتعهد بقوله ان فتحى بك كان قد ارسل كممثل معتمد من الحكومة التركية . واذا علم مقدما ان مندوب دولة من الدول أرسل بغية بحث نزاع خاص كممثل معتمد لبلاده فاعطى تعهدا واضحا غير

(21) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 24-26.

(22) Ibid., p. 26.

(23) Ibid., p. 27.

(24) Ibid., pp. 27-28.

مشروط بالنيابة عن بلاده ثم ينقض ذلك التعهد بعد أكثر من سنة من اعطائه
فستصبح العلاقات بين الدول ذات السيادة مستحيلة^(٢٥) .

وقال السر دوكلاس ان المفاوضات التي جرت قبل امضاء معاهدة لوزان
وبعدها تؤيد استنتاجه ، فان بيان اللورد كرزن أمام مؤتمر لوزان عالج
أساليب التحقيق : ارسال لجنة أو بيان وجهات نظر الطرفين أو تحقيق
يجرى في أوروبا أو حكم مفرد . وزعم السر دوكلاس انه لا يمكن ان
يكون اللورد كرزن قد قصد من قوله ان القرار الخاص بالقضية لا يصدر
الا بموافقة الحكومة التركية لان أحد أساليب التحقيق التي اقترحها قرار
يصدره حكم مفرد ، فقرار كهذا لا يمكن ان يكون قرارا يوافق عليه طرف
من أطراف النزاع أو أن يكون هذا الطرف فريقا في اصداره^(٢٦) . وقال
ان ميثاق العصبة لا يحتوي على مادة تقول بأن تركيا فريق في اصدار
القرار ، فالمادة الخامسة منه تبدأ بهذه العبارة « ما عدا ما ينص عليه خلاف
هذا في هذا الميثاق » والمادة الخامسة عشرة تنص على أن موافقة اطراف
النزاع ضرورية لاصدار توصية ، فلا يمكن والحالة هذه ان يكون اللورد
كرزن قد قال بأن تركيا ستكون فريقا في توصية ، ولا يمكن ان تكون المادة
الحادية عشرة المادة التي عنها لانه لم يمكن هناك حرب أو تهديد بحرب
كما صرح كرزن نفسه^(٢٧) . وقال السر دوكلاس لا يمكن ان تكون
المادة الخامسة عشرة المادة التي أحيل النزاع بموجبها الى مجلس العصبة
لعدم وجود نص فيها عن قرار يصدره المجلس فمسله فيها مقصور على
الوساطة والتوصية^(٢٨) .

ليس هناك أمر مستغرب في احوالة أمر ما الى المجلس باعتبارها حكما ،

(25) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion
No. 12, pp. 32-33.

(26) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion
No. 12, pp. 33-36.

(27) Ibid., p. 36.

(28) Ibid., pp. 36-37.

فقد حدث مرارا ان رئيس احدى الدول عمل كحكم بصرف النظر عن دستور تلك الدولة ، ففي خلال ١٨٣١ - ١٩٠٤ كانت بريطانيا العظمى طرفا فيما لا يقل عن عن احدى عشر تحكيما رفع الى رؤساء دول بدون الحاجة الى امضاء وزير مسؤول مع امضاء رئيس الدولة (٢٩) . وليس هناك ما يمنع اختيار هيئات موجودة أو هيئات تؤلف كحكامين ، وقد استشهد بعض الثقات وذكر مثلا لتأييد قوله ، وذكر ان مجلس العصبة نفسه اختير كحكم في قضية الحدود بين هنغاريا وجكوسلوفاكيا في ١٩٢٣ ، وفي قضية المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي التي تناولت موضوع مجلس ادارة هيئة العمل الدولية وذلك سنة ١٩٢٢ ، ولم يسمح لاطراف النزاع بالحضور عندما اصدر المجلس قراره (٣٠) . واستشهد السر دوكلانس بجواب عصمت باشا على بيان اللورد كرزن ليثبت ان الاخير كان يفكر بالتحكيم فقد رفض عصمت باشا تقديم مشكلة الموصل الى التحكيم (٣١) . ولكنه اعترف بحدوث تغير في اللغة بين المسودة الاصلية للمادة الثالثة كما اقترحت في كانون الثاني ١٩٢٣ وبين الصيغة النهائية لمعاهدة لوزان ، فقد كان من الضروري ادخال فقرة تنص على فترة للمفاوضات المباشرة ولكن كلا النصين يحتويان على كلمة قرار "decision" يصدره مجلس العصبة (٣٢) . وأشار الى مؤتمر القسطنطينية وأكد ان السر برسي كوكس مندوب بريطانيا استعمل اللغة نفسها التي استعملها كرزن ، كما أشار قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ الى النتيجة نفسها أي ان يكون دور المجلس بموجب المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم يصدر قرارا تحكيميا (٣٣) .

(29) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 37-38.

(30) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 38-39.

(31) *Ibid.*, pp. 39-40.

(31) *Ibid.*, pp. 40-41.

(33) *Ibid.*, pp. 41-43.

وقال السر دوكلانس ان الجواب عن القسم الاول من السؤال الثاني ان يصدر المجلس قراره بالاكثريه ولا يشترط الاجماع ، ولتايد قوله استشهد بالمذكرة البريطانية وذكر التحكيم في قضيتي اوتاريو وكبك ومصادر اسماك هالفاكس والتحكيم في قضية نهر سان كروا وقضية النزاع على الحدود بين الدولة الارلندية والستر^(٣٤) . واستشهد بالتفات القانونيين :

William E. Hall, *International Law*, sixth edition, p. 354; Alphonse Rivier, *Principes du Droit International*, II, p. 483, section 470; Paul L. E. Pradier-Fodere, *Cours de Droit Diplomatique*, II, p. 475; Pasquale Fiore, *Droit International Public*, II, p. 640, section 1212, par. 21 and p. 642, section 1214.^(٣٥)

وقال ان المادة الخامسة من الميثاق لا تمنع المجلس من العمل كحكم وفقا للسلطة التي تخول اليه بالاضافة الى الميثاق مثل معاهدة لوزان وقرار المجلس المؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٢٤^(٣٦) . واستشهد بالمادة الثامنة من معاهدة لوكارنو التي عالجت موضوع انتهاء تلك المعاهدة بأكثريه ثلثي أصوات مجلس العصبة ، وبمعاهدة الاقليات البولندية لسنة ١٩١٩ التي لا يمكن تعديلها الا بموافقة أكثريه مجلس العصبة ، وبمشروع بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ الذي نص على جواز تعديله بأكثريه ثلثي أصوات المجلس المذكور^(٣٧) .

ثم ناقش السر دوكلانس المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأكد انها لا تطبق على موضوع البحث لانه بموجبها لا يوجد الزام للفرقاء المعنيين بقبول التوصية ولو بالاجماع . وذكر انه في ايلول ١٩٢٤ تنازل المندوب التركي عن جدله في انطباق تلك المادة حين اتفق مع المندوب البريطاني على الصفة الالزامية لقرار المجلس^(٣٨) .

(34) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 43-45.

(35) *Ibid.*, pp. 45-46.

(36) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 46-47.

(37) *Ibid.*, pp. 47-48.

(38) *Ibid.*, pp. 48-49.

ثم أجاب على ادعاء المدّوب التركي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٥ بأن المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ من معاهدة لوزان تشير الى ان معنى المادة الثالثة يختلف عن المعنى الذى يدعيه البريطانيون ، فاكد ان المادة ٤٤ تظهر بأنه ليس هناك من مانع يمنع مجلس العصبة من العمل بالاكثريّة ولكنها لا تلقى ضوء على ما اذا كان المقصود من المادة الثالثة ان يعمل المجلس بالاكثريّة أم لا (٣٩) .

واما فى المادة ٤٨ فهناك أساس قوى للاستنتاج بأن الدول الموقعة لم تر من الضروري ان تنص على قرار الاكثريّة حين يعمل المجلس كحكم أو كقاض لان هذا شئ مفهوم وفقا لقواعد القانون الدولى الاعتيادية . واما المادة ١٠٧ فهي شبيهة بالمادة ٤٨ باعتبارها المجلس هيئة قضائية تعمل بالاكثريّة . وزعم ان المواد الثلاثة تؤيد وجهة النظر البريطانية (٤٠) .

وعندما بحث القسم الثانى من السؤال الثانى قال اذا كان المجلس يعطى قرارا تحكيميا وفق المادة الثالثة فلا يمكن للفريقين المتنازعين الاشتراك فى اصداره ، فالدولة كالفرد لا يمكن ان تكون قاضيا فى قضيتها الخاصة . وحتى اذا كان من الممكن تطبيق المادة الخامسة عشرة فاطراف النزاع لا يصوتون (٤١) . وقد أجاب على حجة الحكومة التركية التى ارسلتها فى برقيتها المؤرخة فى ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ الى المحكمة الدولية بأن ليوبولد ايمرى المدّوب البريطانى كان قد نقض الصفة التحكيمية للقرار فلم يبق شئ لعرضه على التحكيم بقوله ان بيان ايمرى لم يصدر الا بعد ان رفضت الحكومة التركية الاعتراف بمهدما الذى قطعه على نفسها وأعلنت عن نيتها بعدم احترام كلمتها التى أعطتها ، ففى ١٩ ايلول ١٩٢٥ قال ايمرى انه من المستحيل على فريق واحد فى تعاقده ثنائى ان يكون ملزما بعد ان يعلن الفريق الاخر عن تحرره من التعاقد (٤٢) .

(39) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 49-50.

(40) Ibid., pp. 50-51.

(41) Ibid., pp. 51-52.

(42) Ibid., p. 53.

وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة

قالت المحكمة الدولية في جوابها على السؤال الاول الذى رفعه مجلس العصبة اليها والخاص بطبيعة القرار الذى يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان انه من الضرورى أولا ان تدخل المادة لاجل اكتشاف العوامل التى قد تحدد طبيعة القرار * فالعبارة الايضاحية التى تلت سؤال المجلس - أياكون القرار قرارا تحكيميا أم توصية أم توسطا بسيطا - تشير الى وجوب تحديد طبيعة الاعمال التى يقوم بها المجلس وبيان ما اذا كان المقصود من القرار ان يكون ملزما للفرقاء المختصين^(٤٣) * لقد حاولت المحكمة ان تعرف من نص المادة الثالثة مقاصد الفرقاء المتعاقدين وحاولت ان تقرر ما اذا كان من الواجب أخذ العوامل الأخرى غير النص بنظر الاعتبار في تحديد تلك المقاصد واذا كان الامر كذلك فالى أى مدى^(٤٤) .

وقد قررت المحكمة ان قصد الفريقين المتعاقدين من اللجوء الى مجلس العصبة كان للحصول على حل نهائى وملزم أى التعيين النهائى لخط الحدود * وقد ذكرت الاسباب بقولها^(٤٥) : قصد بالمادة الثالثة التى هى جزء من قسم من المعاهدة خصص « للمواد الخاصة بالأراضي » ان تعين حدود تركيا من البحر الابيض المتوسط الى ايران ، وبالرغم من انه عين جزء من أجزاء الحدود وبقي جزء آخر ليعين فى المستقبل فمن الواضح ان هدف المادة الثالثة هو تعيين خط حدود غير منقطع ونهائى * وبالإضافة الى المفردات التى استعملت ("lay down", fixer, determiner) يحدد ، يعين ، يخطط ، لا تفسر الا بقصد إقامة وضع يكون نهائيا * فان طبيعة خط الحدود نفسها وطبيعة أى اتفاق لإقامة حدود بين قطرين تعنى ان تكون الحدود خطا نهائيا على طول

(43) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 18.

(44) *Ibid.*, pp. 18-19.

(45) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 19.

وأضافت المحكمة انه يحدث غالبا وقت امضاء معاهدة لاقامة حدود جديدة ان بعض اقسام تلك الحدود لم تعين بعد فتتضمن المعاهدة على بعض التدابير لتعيينها * واستشهدت بالمادة الثانية من معاهدة لوزان التي تركت تعيين جزء من الحدود التركية - اليونانية الى قرار لجنة حدود تؤلف بموجب المادة الخامسة * وقالت المحكمة انه من الطبيعي ان أية مادة يقصد بها تعيين خط حدود يجب ان تفسر ان امكن بأن نتيجة تطبيقها ستكون حتما « اقامة خط حدود دقيق تام نهائي » *

فهذه الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من دراسة القسم الاول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة (والناصة على ان سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر) يؤكد لها تحليل القسمين الثاني والثالث من الفقرة ، فالقسم الثاني يقول انه في حالة عدم التوصل الى اتفاقية يرفع النزاع الى مجلس العصابة ، وبالرغم من ان هذه الاحكام اذا أخذت على علاقتها لا تشير بصراحة الى طبيعة العمل الذي يتخذه المجلس فليس هناك الا احتمالان : اتفاق بين الطرفين المتنازعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل طرف ثالث أو قرار يصدر بتدخل فريق ثالث - أي مجلس العصابة - يكون بتبنيته التوصل الى حل نهائي^(٤٧) ، واما القسم الثالث فقد أزال كل شك يتعلق بمعنى القسمين الاول والثاني ، ففيهما يتعهد الطرفان التركي والبريطاني الى حين التوصل الى قرار بالمحافظة على الحالة الراهنه في الاراضي التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار ، وهذه تسوية مؤقتة قبل التسوية النهائية الناتجة عن « القرار الذي يصدر » أو كما ذكر في بروتوكول الجلاء الناتجة عن « تعيين خط الحدود » *

{46} World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 19-20.

ولاجل تأييد تفسيرها استشهدت المحكمة بالمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود المعينة (Prevues) في معاهدة لوزان . فخط حدود العراق الذي سيعين وفق المادة الثالثة خط معين (Prevue) بالمعاهدة لان الاصطلاح معين (Prevue) "laid down" يمكن ان يتضمن كلا النوعين من الحدود : التي عينت من قبل والتي ستعين بتطبيق الوسائل المذكورة في المعاهدة (٤٧) . وأضافت المحكمة ليس هناك شيء استثنائي باحتواء المعاهدة لنص بالتنازل عن بعض الاراضي أو بالتنازل عن الحقوق في تلك الاراضي حتى ولو لم تعين حدودها بعد ، واستشهدت بجميع معاهدات التنازل عن الاراضي بواسطة الاستفتاءات والمعاهدات التي تنص على تعيين الحدود بواسطة اللجان الدولية أو بقرار يصدره فريق ثالث . ففي هذه الحالات يبقى التنازل عن الحقوق معلقا الى ان يعين خط الحدود ولكنه يصبح نافذا بالقرار الملزم اذا لم يكن هناك حل آخر (٤٨) . وقد ارتأت المحكمة ان مواد معاهدة لوزان الاخرى التي منحت مجلس العصبة بعض الصلاحيات والتي استشهدت بها الحكومتان لا تكاد تكون لها أية علاقة بتفسير المادة الثالثة (٤٩) .

ثم بحثت المحكمة المادة الثالثة في ضوء مفاوضات لوزان ، فروت الاقتباسات التي ذكرها توفيق رشدي بك يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين ذكر مجلس العصبة بيان اللورد كرزن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي قال فيه يجب ان يكون قرار مجلس العصبة الذي تمثل فيه تركيا اجماعيا فلا يمكن التوصل الى قرار من دون موافقة تركيا وقالت حتى اذا أخذت الاعمال التحضيرية (travaux préparatoires) بنظر الاعتبار فلا يمكن الاستفادة من

(47) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 20.

(48) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 21.

(49) Ibid., pp. 21-22.

(50) Ibid., p. 22.

بيان كرزن في تفسير المادة الثالثة^(٥١) . فان تلك الفقرة جزء من خطاب القاه كرزن لتقديم اقتراح وقد رفضه الوفد التركي ، ولو كانت الفقرة فهمت في حينها بالمعنى الذى حاول رشدي بك بعدئذ ان يعطيه لها فمن الصعب ان نفهم لماذا رفضها الوفد التركي اذن . وأضافت المحكمة قولها حين عرض اللورد كرزن اقتراحه بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة يحال النزاع الى مجلس عصبة الامم لم تكن المادة الثالثة موجودة بعد حتى ولو بشكل مسودة ، ولم تقبل تركيا في حينه أى التزام في ذلك المضمار ولم تقبل الدعوة بموجب المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة . وزعمت المحكمة انه ووفق على المادة الثالثة في مؤتمر لوزان الثاني بعد خمسة أشهر من خطاب كرزن وكان الوضع القانوني قد تغير تغيرا جوهريا ولذلك فمن المستحيل تفسير هذه المادة بيانات تتعلق بوضع سابق . وقد أكدت المحكمة انه لم يذكر ، في مسودات المادة الثالثة التي عرضها الفريقان ولا في المراسلات أو محاضر الجلسات الخاصة بتلك الفترة ، موضوع موافقة الفريقين على الحل الذي يوصى به مجلس عصبة الامم^(٥٢) . لكل هذه الاسباب رفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية للمادة الثالثة .

وقد استبعدت المحكمة أيضا امكانية الرد على تفسيرها على أساس ان الاقتراح التركي المقابل احتوى على هذه الجملة : « سيحال النزاع الى مجلس عصبة الامم » ، فأكدت المحكمة ان هذا الاقتراح المقابل لم يستثن بأية طريقة كانت قرارا نهائيا يصدره المجلس ، وقد وصف عصمت باشا في رسالته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٢٣ الاقتراحات التركية المقابلة عن قضايا الاراضى بانها مطابقة لاقتراحات الحلفاء ، وأضافت المحكمة ان القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لم يظهر في كلا المشروعين المذكورين^(٥٣) .

(51) World Court, *Advisory No. 12*, pp. 22-23.

(52) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 23.

(53) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 23-24.

وقالت المحكمة ان الحقائق التي تلت عقد معاهدة لوزان لا تتعلق بها الا بقدر ما تلقى من ضوءه عن مقاصد الفرقاء المتعاقدين ابان عقد المعاهدة ، واستشهدت بتبادل وجهات النظر الذي حدث بين الفريقين في اجتماعات مجلس العصبة بين ٢٠ و ٣٠ أيلول ١٩٢٤ حين قبل كلاهما مقدما قرار المجلس الذي تعتبره المحكمة مؤيدا لتفسيرها للمادة الثالثة اى ان القرار نهائى وملزم (٥٤) .

وقد ادعت الحكومة التركية في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ التي ارسلتها الى المحكمة مدافعة عن صحة ادعاءاتها ان المجلس نفسه شعر بأنه مضطر لسؤال المحكمة عن رأيها الاستشاري ، فقالت المحكمة يبدو ان هذا الادعاء مبنى على المبدأ القائل بأنه اذا كانت نصوص المعاهدة غير واضحة ففي الاختيار بين عدة تفاسير مقبولة يختار التفسير الذي يتضمن اقل الالتزامات للفرقاء المعنيين ، وقررت المحكمة ان ذلك المبدأ عديم الفائدة في القضية التي امامها لان نص المادة الثالثة واضح . وأشارت المحكمة الى ان نفس البرقية التركية ذكرت ان المندوب البريطانى حل المشكلة بقوله امام مجلس العصبة ان تعهدات بريطانيا السابقة حول قبولها مقدما لقراره لا تعتبر ملزمة بعد ذلك (٥٥) . ورفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية لبيان ايمرى الذى القاه أمام المجلس في ١٩ أيلول ١٩٢٥ لانه لم يؤثر في الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان ولكنه لم يشر الا الى التعهدات التي كان اللورد بارمور وايمرى نفسه قد أعطياها اثناء اجتماعات المجلس السابقة وقد ألقى ايمرى بيانه بسبب احتمال اصرار تركيا على رفضها الاعتراف بتعهداتها بقبول قرار المجلس مقدما ، بعد ان يصدر المجلس قراره وفي هذه الحالة الاخيرة احتفظ ايمرى لبريطانيا العظمى بحرية العمل نفسها التي ادعتها الحكومة التركية لنفسها (٥٦) .

(45) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 24-25.

(55) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 25.

(56) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 25-26.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الايضاحية الملحقة بالسؤال الاول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت اذا أخذنا كلمة « تحكيم » بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذي يصدره الفريق الثالث الذي لجأ اليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قرارا تحكيميا . وازافت المحكمة انه يوجد معنى اعتيادي وضيق للتحكيم وهو الذي يستهدف تسوية الخلافات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم تلك الدول بنفسها على اساس احترام القانون (اتفاقية لاهاي عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) . وكان من رأى المحكمة ان النزاع موضوع البحث يعتمد في الغالب على اعتبارات غير ذات صفة قانونية ، وقالت انه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزءا من عصبة الأمم ، كمحكمة مؤلفة من (٥٧) محكمين .

وقالت المحكمة انها شعرت بوجوب عدم اعطاء اهمية الى بعض النتائج التي يسعى المبدأ القانوني لاستنتاجها من فكرة التحكيم أو الى بعض قواعد الاجراءات التي قررتها محاكم التحكيم ولكنها ستحاول الاجابة عن السؤال المقدم اليها وفقا لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث (٥٨) .

وقد أكدت المحكمة ان ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين في تقديم اى نزاع للتحكيم وذكرت ان الميثاق في مادته الثالثة عشرة اشار الى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذي واجبه الاول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر في الميثاق ممارسا لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة . ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين اليه بموافقتهم لكى يصدر قرارا نهائيا وملزما في نزاع ما . وبالرغم من ان صلاحيات المجلس في تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التي لا يستطيع

(57) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 26.

(58) *Ibid.*, pp. 26-27.

المجلس بموجبها الا اعطاء التوصيات فان هذه المادة ذكرت الحد الأدنى من الالتزامات المفروضة على الدول والحد الأدنى من الصلاحيات الممنوحة للمجلس . ولكن المحكمة ترى ان لا مانع يمنع الفرقاء المتنازعين من قبول التزامات ومن منح صلاحيات للمجلس أوسع من تلك المذكورة في المادة الخامسة عشرة ، ولا سيما سلطة اصدار قرار يسوى النزاع تسوية اجبارية اذا كان الفرقاء قد عقدوا اتفاقا لهذا الغرض مقدما (٥٩) .

وقد ذكرت المحكمة بعض السوابق تعهد الفرقاء المعنيون فيها مقدما بقبول توصية المجلس وهذه الاتفاقات مساوية لمنح المجلس صلاحية اصدار قرار ، فذكرت مثال سلزيا العليا (Official Journal, 1921, pp. 982, 1221) وتعين الحدود بين هنغاريا والنمسا (League of Nations, Treaty Series, IX, p. 204)

ثم قالت المحكمة بما ان هدف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هو الحصول على تسوية نهائية وملزمة لحظ الحدود فان قرار المجلس وفقا لتلك المادة لا يمكن ان يعتبر مجرد توصية ضمن معنى المادة الخامسة عشرة من الميثاق لان توصية كهذه لن تسوى النزاع ، فقد تؤدي التوصية الى وضع الدولة التي لا تمتلك الاراضي المتنازعة التي حكم لها بها بحفظ الحدود الجديد الموصى به في موضع ادنى من غيرها ، فلا يكون لتلك الدولة حق واقعي للاصرار على اقتطاع الاراضي المتنازعة . وقالت المحكمة ان تطبيق المادة الخامسة عشرة على موضوع البحث لم يستبعد لان صلاحيات المجلس في التوسط والتوفيق تؤلف جزءا أساسيا من واجباته . ولكن اذا فشل هذا العمل فيستطيع المجلس استعمال صلاحيته في اصدار قرار (٦٠) . ثم شرعت المحكمة في الاجابة عن السؤال الثاني ، فلاحظت ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تشير الى المجلس باعتباره جزءا من

(59) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 27;

يسمى هذا النوع من الاتفاقات : *compromis* .

(60) World Court, Advisory Opinion No. 12, pp. 27-28.

(61) Ibid., p. 28.

عصبة الأمم • فالمجلس مؤلف من اشخاص تعينهم حكوماتهم ومنها يتسلمون تعليمات يتحملون مسؤوليتها (٦٢) • ففى هيئة مؤلفة بهذه الطريقة والتي مهمتها معالجة كل الامور ضمن صلاحيات عصبة الأمم أو تؤثر فى سلام العالم فمن الضروري والطبيعى الاشارة الى مراعاة قاعدة الاجماع • وما لم يؤيد قرار مجلس العصبة بموافقة اجماعية من الدول التى تؤلف المجلس فلا يكون لقرار كهذا درجة السلطة الضرورية ، اما اذا قيل ان من الممكن اصدار القرارات الخاصة بالقضايا المهمة بالاكثرية حتى ولو لم توجد مادة خاصة بهذا المعنى ، فقد تعرض سبعة عصبة الأمم الى الخطر • لا يكاد المرء يتصور امكانية اتخاذ قرارات عن قضايا تؤثر فى سلام العالم ضد رغبة الدول التى فى جانب الاقلية ولكنها بسبب وضعها السياسى ملزمة بأن تتحمل القسط الاعظم من المسؤوليات والنتائج (٦٣) •

وفى رأى المحكمة ان المادة الخامسة من الميثاق التى نصت على الاجماع انما نصت وفقا لتقاليد كل الاجتماعات الدبلوماسية والمؤتمرات • وتعتقد المحكمة ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تقع ضمن حدود المبدأ المذكورة فى المادة الخامسة لا ضمن الفقرة الثانية من نفس المادة والمتعلقة بقضايا الاصول • وقد رفضت المحكمة ادعاء الحكومة البريطانية بأن ذلك المبدأ المذكور فى المادة الخامسة لا يشمل الا ممارسة الصلاحيات المنوحة فى الميثاق نفسه ، وقالت يمكن اعتبار مبدأ الاجماع العام المذكور فى المادة الخامسة قاعدة طبيعية لهيئة كمجلس العصبة • وبالرغم من ان المشكلة موضوعة البحث تتعلق بممارسة صلاحية خارج سلطة المجلس فلا يمكن استعمالها كحجة لانقاص ضمانات قرارات المجلس •

وقد اعترفت المحكمة بأن فى استطاعة المجلس اصدار قرارات بالاكثرية فى بعض القضايا الخاصة مثل المواد ٤٤ و ١٠٧ من معاهدة لوزان (٦٤) •

(62) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 28-29.

(63) *Ibid.*, p. 29.

(64) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 30.

وقد لجئنا أيضا الى مبدأ الاكثرية المتفق عليه بصورة عامة في حالة محاكم التحكيم على اساس انه يستحيل في كثير من الاحيان الوصول الى اى قرار اذا اشترط الاجماع . وقد رفضت المحكمة الحجج والمبادئ المستمدة من نظرية التحكيم بمعناه الضيق او من تطبيقاته (٦٥) . واعتبرت بإمكانية اعتبار بعض الحجج التي اوردها المندوب البريطاني صحيحة في حالة تعيين المحكمين للنظر في قضية خاصة ولكنها قالت ان حججه غير صحيحة حين يلجأ الفرقاء المتنازعون الى هيئة موجودة من قبل ولها قواعدها الخاصة في التنظيم والاجراءات . والمفروض ان الفرقاء المعنيين في حالات كهذه قد قبلوا قواعد الهيئة الا اذا صرح الفرقاء المذكورون بمقاصدهم خلاف ذلك .

ثم درست المحكمة القسم الثاني من السؤال الثاني عن اشتراك مندوبي الفريقين المتنازعين في التصويت ، فأكدت ان المادة الخامسة من الميثاق لم تتضمن حالة نزاع حقيقي بل تناول المادة الخامسة عشرة حالات كهذه بفقراتها السادسة والسابعة اللتين اشترطتا الاجماع في اصدار التوصيات . وقالت ان تقرير المجلس الاجماعي لا يحتاج لاقراءه الا موافقة الاعضاء عدا الفرقاء المتنازعين ، ويمكن تطبيق نفس المبدأ في الحالات المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من الميثاق وفي الفقرات الثلاث الاولى التي ادخلت بين الفقرة الاولى والثانية من تلك المادة بقرار اصدرته جمعية عصبة الامم في اجتماعها الثاني (٦٦) .

وقالت المحكمة يجب تطبيق هذه الصورة من الاجماع في النزاع موضوع البحث . وذلك النوع من الاجماع ضروري للتوصيات ويجب ان يكون اكثر ضرورة في حالة اصدار قرار ملزم . وقالت ان مبادئ الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تفي بمتطلبات القضية موضوعة البحث . وأكدت المحكمة « ان القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن ان يكون المرء

(65) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 30-31.

(66) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 31.

عصيا في قضيته الخاصة صحيحة^(٦٧) . وقالت المحكمة انه من وجهة النظر الواقعية اذا اشترطت موافقة اطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك اعطاؤهم حق الفيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما ان المجلس مؤلف من ممثلي الدول الاعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم الذين هم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختمت المحكمة وجهات نظرها بقولها ان ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخولان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فعليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتيهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في الثبوت من وجود الاجماع^(٦٨) .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الاول ١٩٢٥ بعد نشر رأي المحكمة الدولية ، فقال ان تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذي قصده الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد ان القصد من احالة النزاع الى المجلس محاولة اضافية للوصول الى اتفاق ، وهذه الاحالة بمثابة عرض دولتين لنزاعهما على المجلس للتحكيم وهما متفقتان على ان يعطى القرار بموافقتهما الخاصة ، وقد كان بيان كرزن تعهدا من الحكومة البريطانية لهذا الغرض . ولم تمنح المادة الثالثة للمجلس حقا في اصدار قرار كما لم تجعله حكما . وقال منير بك انه وفقا لميثاق العصبة لا يمارس المجلس مهام حكم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، وباعتباره جزءا من عصبة الامم لا يمكن ان يعمل كمحكمة تحكيم ، وانما هو هيئة من ممثلي أعضاء العصبة يتسلمون تعليماتهم من

(67) World Court, Advisory Opinion No. 12, pp. 31-32.

(68) Ibid., p. 32.

حكوماتهم • وفي الامكان الوصول الى تسوية النزاع بقرار يصدره المجلس بموافقة الطرفين أو بقرار حكم يقترحه المجلس لاختذ موافقتهما أو بأساليب أخرى كثيرة ممكنة (٦٩) •

وتساءل منير بك انه لو كان مؤتمر لوزان يحذف مشكلة الموصل من معاهدة لوزان وطلب من لجنة الاراضي الاستمرار في مناقشة المشكلة وفي خلال فترة انتظار اصدارها القرار تعهدت الدولتان باحترام الحالة الراهنة فهل يمكن الإدعاء بأن تلك اللجنة مخولة صلاحيات حكم لا لسبب سوى ان الحدود يجب ان تكون نهائية • ولم تقصد تركيا أبدا ترك حل قضية مهمة كهذه الى مصادفات التحكيم (٧٠) •

ثم يتفق منير بك مع المحكمة في قولها عن وجود وسيلتين للحل فقط : اما اتفاق بين الفريقين المتنازعين يتوصلان اليه مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فريق ثالث واما قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ، فرغم وجود ثلاث وسائل محتملة لتسوية النزاع : الاول حل النزاع بصورة مباشرة بين الفريقين والثانية حل النزاع بمساعدة فريق ثالث والثالثة حله بتدخل حاسم من فريق ثالث وأضاف ان هذه الوسائل الثلاثة يمكن اختزالها الى اثنتين عامتين - حل مباشر وحل غير مباشر •

وقال المندوب التركي ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت في قسمها الاول على الحل المباشر وفي قسمها الثاني على الحل غير المباشر ، فمن الضروري اذن ان تقرر أي من الحلين توقعنا عند احالة المشكلة الى المجلس وقال ان الحكومة التركية لم تتوقع التدخل الحاسم لأن التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم • ولا يمكن استعمال التحكيم الا في النزاعات التي تسمح به ولا يمكن ان ينقذه الا اشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، اما المشكلة موضوعة البحث

(69) *Official Journal*, 1926, p. 122.

(70) *Ibid.*, pp. 122-123.

فتعوزها هذه الشروط الضرورية • اما اذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة • وقد استنتج منير بك من حججه ان التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس في استعماله بنص واضح جازم ، فان واجب المجلس الاساسى حسب أحكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه في المصالحة والوساطة • واما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية اصدار قرار واجب القبول (٧١) .

وذكر المندوب التركي المجلس بأن الوفد التركي في مؤتمر لوزان وافق على النص النهائي للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض ان المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين (٧٢) • ولم يوافق على رأى المحكمة باستحالة الوصول الى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الامكانية لم تستبعد كما ان امكانية عدم التوصل الى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الامكانية الاخيرة موجودة أيضا في الحل الذى يتطلب تصويتا اجماعيا كما ارتأت المحكمة الدولية • واعاد الى الازهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت في مختلف الاوقات اثناء مؤتمرى لوزان الاول والثانى وبين النص الذى أقر أخيرا في معاهدة لوزان (٧٣) •

ولم يوافق منير بك أيضا على رأى المحكمة في صلاحيات المجلس بأن يستعمل أولا الوساطة والمصالحة فاذا لم يفلح فى ذلك يصدر قرارا ، وقال انه يمكن للمجلس ان يعمل كوسيط أو موفق بموجب المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة أو كحكم وفق المادة الخامسة • اما الرأى القائل بإمكان تطبيق المادتين الخامسة والخامسة عشرة فى آن واحد على المشكلة موضوعة البحث (بتحديد احكام الواحدة وتوسيع احكام الاخرى) فلا يمكن اعتباره

(71) *Official Journal*, 1926, p. 123.

(72) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.

(73) *Ibid.*, p. 124.

قائم على أية بيئة صحيحة * وتعتقد الحكومة التركية ان مجلس عصبة مؤتمر دبلوماسي وان الاجماع ضروري في احكامه ، وقد استشارت جليبر جيديل الذي تعتبره الحكومة التركية ثقة قانونيا معروفا * وقال منير بك ان دراسة رأى المحكمة الاستشاري ورأى جيديل وبيان السر دوكللاس هو ك ومناقشات الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس عصبة الامم (٣ - ١٩ أيلول ١٩٢٥) أظهرت وجود نقطة اتفق عليها الجميع وهي الوساطة والمصالحة التي يستطيع المجلس بل يجب عليه القيام بها وفق المادة الخامسة عشرة من الميثاق^(٧٤) * واستشهد بقول جيديل (ص ١٦ من كتيبه) بان الاجراء الالزامي الوحيد المذكور في ميثاق عصبة الامم والممكن تطبيقه بدون اتفاق خاص بين الفرقاء هو الاجراء المذكور في المادة الخامسة عشرة ، وهذا يعرف بأنه وساطة تسبقها مصالحة وتسبقها توصية تؤخذ بالاجماع أو بأكثرية بسيطة * واستشهد منير بك بالسر دوكللاس بإمكانية تطبيق المادة الخامسة عشرة في مشكلة الموصل^(٧٥) *

آراء فقهاء القانون الدولي

لقد بحث مشكلة الموصل بعض ثقات وأساتذة القانون الدولي^(٧٦) * وقد كتب البروفسور جليبر جيديل رأيه استجابة لالتماس الحكومة التركية

(74) *Official Journal*, 1926, p. 125.

(75) *Official Journal*, 1926, p. 126.

(٧٦) انظر مبادئ القانون الدول التي لها علاقة بمشكلة الموصل في Sir John Fischer Williams, "The League of Nations and Unanimity" in *The American Journal of International Law*, XIX, pp. 475-488; P. J. Baker, "The Obligatory Jurisdiction of the Permanent Court of International Justice" in *The British Year Book of International Law*, 1925, pp. 68-102; Arnold D. McNair, "The Council's Request for an Advisory Opinion from the Permanent Court of International Justice", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 1-13; R. Y. Hedges, "The Juridical Basis of Arbitration", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 110-120.

وقدمه الى الحكومة التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقد نشر بكراس .
وقد ذكر ان وجهة نظر الحكومة البريطانية عن طبيعة قرار المجلس مبنية
على فرضيتين : (١) ان كلمة قرار "decision" الواردة في القسم الثالث من
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تفهم الا بانها
نتيجة العمل الذي يتخذه مجلس عصبة الامم (٢) ولا يمكن ان تفهم الا بمعنى
قرار تحكيمى .

فقال البروفسور جيدل ان الفرضية الاولى لا تبررها قواعد اللغة ولا
علم المنطق . فهي غير مبررة لغويا لعدم وجود سبب لنقل الكلمات من قسم
الى آخر في نفس الفقرة ، ففي القسم الثاني ذكر ان النزاع سيحال الى
مجلس عصبة الامم ؛ بينما ظهرت الكلمة قرار "decision" في القسم الثالث ،
وقد اعتبرت الحكومة البريطانية كلمة "decision" بأنها مقصورة على قرار
مجلس العصبة حتما . وقال وهي غير مبررة منطقيا لان كلمة "decision"
ذكرت مرتين وفي كليهما لم تخصص بأن القرار المذكور هو قرار مجلس
عصبة الامم (٧٧) . واما عن الفرضية الثانية فلم تستثن كلمة قرار
التي تشير الى عمل المجلس لا لغويا ولا منطقيا تسوية مباشرة ولا أى حل
آخر ، ولهذا فيجب رفض الحجة البريطانية (٧٨) .

ثم درس البروفسور جيدل معنى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ومرماها
فقال قد يكون الحل المطلوب بتسوية مباشرة أو بتدخل المجلس وان تركيا
ملتزمة برفع النزاع الى مجلس العصبة في حالة فشل التسوية المباشرة (٧٩) .
ولا يستطيع المجلس معالجة النزاع الا وفق الصلاحيات الممنوحة له بميثاق
عصبة الامم ، وقد منحه الميثاق صلاحية التوسط لا صلاحية التحكيم (٨٠) .
وقال يجب ان يسبق التحكيم اتفاق *Compromis* يتوصل اليه بحرية والحكم

(77) Gidel, *Consultation*, p. 5.

(78) *Ibid.*, pp. 6-8.

(79) *Ibid.*, p. 9.

(80) *Ibid.*, pp. 9-12.

مقيد بهذا الاتفاق • ولم تقرر المادة الثالثة التحكيم لانه لم يذكر بالتخصيص كما ذكر في المواد ٤٤ أو ٤٧ أو ٤٨ أو ٩٢ أو ١٠٧ أو ١١٦ من معاهدة لوزان (٨١) •

وقد ذكر جديل بعض السوابق عن تسويات تمت بوساطة مجلس العصبة مثل الحدود بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبين هنغاريا وبوغوسلافيا وتقسيم سلزيا العليا • فزعم انه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق العصبة ولا مبادئ القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة صلاحيات التحكيم الا بموافقة الطرفين المتنازعين (٨٢) • ولم يشر الى قضية الحدود بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم • ويحتاج تحديد الحدود بطبيعته الى موافقة اطراف النزاع (٨٣) • وقد ذكر حقائق أخرى لتأييد استنتاجاته مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي احدثت في نص المادة الثالثة (٨٤) •

وقد فسر جديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ووعد فتحي بـ « قبول قرار المجلس مقدما بأنها تشير الى أسلوب التحقيق لا الى قرار المجلس عن المشكلة » وقال ان قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييرا

(81) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 12-13.

لقد بحثنا في اعلاه المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ • هذا وقد عالجت المادة ٤٧ الذين العثماني العام ونصت على وجوب احياء أي نزاع قد يحدث بين القراء المختصين الى حاكم « يرجع الى مجلس العصبة تعيينه » وبقدر المجلس مكافاته • وعالجت المادة ٩٢ محاكم التحكيم المختلطة ونصت على انه اذا لم تعين احدى الحكومات المعنية عضوا لتمثيلها في المحكمة خلال شهرين من تنفيذ معاهدة لوزان فـ « لمجلس عصبة الامم » صلاحية تعيين العضو المطلوب • وعالجت المادة ١١٦ تصفية المجلس الاعلى السابق لصحة القسطنطينية ونصت على تعيين لجنة لذلك الغرض وذكرت انه في حالة عدم اتفاق اعضاء اللجنة يقرر لكل دولة مشكلة في اللجنة غرض الامر على مجلس العصبة • ويكون قراره نهائيا •

(82) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 13-15.

(83) *Ibid.*, p. 15.

(84) *Ibid.*, pp. 17-25.

ففي نص المادة الثالثة * وان قرارات المجلس المتخذة في جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقا للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية الا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون .
وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم (٨٥) * .

وعالج جيدل مسألة الاجماع في اصدار قرار المجلس فزعم ان المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة وأشار أيضا الى ان المادة الخامسة من الميثاق تنص على الاجماع وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتها عضوين في المجلس * وختم آراءه بقوله ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة ايجاد تسوية سلمية لقضية الحدود بين تركيا والعراق ضمن أحكام المادة الخامسة عشرة من الميثاق ووفق ما يترتب عليها من نتائج (٨٦) * .

وكتب كاتب بريطاني بامضاء مستعار "Nomad" مجيبا على ادعاء لجنة التحقيق بأن ولاية الموصل كانت لا تزال من الوجهة القانونية جزء من تركيا قائلا ان تركيا بامضائها معاهدة لوزان تنازلت عن كل سيادتها على الاراضي التي قد يقطعها من تركيا خط الحدود العراقية الذي وافقت تركيا على ان تعينه عصبة الامم * وفي استطاعة تركيا ان تقدم جميع أنواع الاعتراضات ولكنها لا تستطيع القاء دورها في معاهدة لوزان (٨٧) * .

وعلق جون بي وتون وهو محامي بارز في سان فرانسيسكو ، كالفورنيا على رأي المحكمة الاستشاري وأشار الى أهم نقاطه وقال ان ذلك الرأي يؤلف تقدما حقيقيا نحو ايجاد مجموعة من القانون الدستوري لعصبة الامم ، فان ميثاق العصبة يشبه دستور الولايات المتحدة وثيقة تحتوى احكاما شتى

(85) *Gidel, Op. Cit.*, pp. 25-29.

(86) *Ibid.*, pp. 29-33.

(87) "Nomad", "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, XVI, 1925, pp. 664-665.

عامة وغامضة . ففي الولايات المتحدة كان من الضروري تطوير الفقه الدستوري تدريجياً بقرارات المحكمة العليا ، ويمكن تطوير قانون عصبة الأمم الدستوري بنفس الأسلوب فقد خدمت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا التطوير برأيها الاستشاري عن مشكلة الموصل بتوضيحها ميثاق العصبة وتفسيره (٨٨) .

وقد اعتقد قرزيل الأستاذ في جامعة اترخت ان مشكلة الموصل مثال حسن عن التحكيم ، فقد اظهرت الفرق العميق بين أنواع النزاعات القانونية وغير القانونية ، وقال اذا بحث النزاع بصرف النظر عن السيادة فيجب اخضاع القانون للاعتبارات العامة كالانصاف والمقتضيات السياسية (٨٩) .

وقد استعرض ميشيل دي لاغروت المندوب الفرنسي الى مؤتمر الاتحاد البرلماني أعمال محكمة العدل الدولية الدائمة لسنة ١٩٢٥ فقال ان رأيها الاستشاري فتح الطرق الى سوابق لاصول مجلس العصبة في النزاعات الدولية . وزعم ان الرأي الاستشاري أوجد مبدأ بعدم استطاعة المجلس العمل الا كجزء من عصبة الأمم وفي حدود ميثاقها ولكن ليست له صلاحية العمل كحكم حقيقي . وقد كان طلب الرأي الاستشاري سابقة ثمينة في الاستفادة من المحكمة الدولية كهيئة لتفسير ميثاق العصبة وهو وثيقة تخص جميع اعضاء العصبة ويمكن للمحكمة التي أوجدها الاعضاء تفسيرها تفسيراً يوثق به ويساعدهم على ذكر آرائهم علناً عن ذلك التفسير . وقال ان هناك جزءان من اجزاء العصبة يستطيعان القيام بمهمة التفسير وهما جمعية العصبة

(88) John B. Whitton, "Chronique de Faits Internationaux-Société des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1925, p. 422.

(89) J. H. W. Verzijl, "La Classification des Differends Internationaux et la Nature du Litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VI, 1925, pp. 757-758.

والمحكمة الدولية ، والاخيرة أفضل للقيام بالمهمة (٩٠) .

وكتب لوى لوفور الاستاذ بكلية حقوق باريس مقالين طويلين عن مشكلة الموصل فقال انها فصل حقيقى من المسألة الشرقية التى اقلقت القرن التاسع عشر وسببت بضع حروب (٩١) . يبدو انه من الواجب ان تعطى أهمية كبرى لعامل لعب دورا كبيرا فى قضايا الحدود فى عصر ولسن وهو رغبات سكان الاراضى المتنازعة (٩٢) . وقال يجب ان يكون هناك حد ادنى من العدالة والانسانية يفرض على جميع الدول ، فاذا ظلمت الاقليات جاز لها طلب الحماية الدولية ، واذا صار الظلم لا يطاق وقد يؤدى الى انقراض الجماعات المظلومة فيجوز اللجوء الى حق الانفصال . وقد ذكر بعض الامثلة عن تدخل الدول فى الشؤون العثمانية تشبه مشكلة الموصل (٩٣) . وأكد ان الضمير الحديث يطلب المزيد من الشعور بالكرامة الانسانية وبمساواة جميع الناس أمام القانون فى حياتهم وفى حرياتهم المعنوية والمادية كاشياء ضرورية لا غنى عنها . وهذه الفكرة معترف بها فى القانون الداخلى وفى القانون الدولى وحاشا يوجد سوء استعمال للقانون كما حدث فى قضايا الارمن والآشوريين والكردانيين يجب فرض التدخل بالقمع أو بالخلع عن العرش (٩٤) .

وقد أكد كوينسى رايت استاذ القانون الدولى فى جامعة شيكاغو على الناحية السياسية من المشكلة . فقال لقد صدر قرار المجلس على الاكثر وفقا لمبادئ القومية وتقرير المصير وهى مبادئ ذاعت فى التسوية السياسية

(90) Michel de la Grotte, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VII, 1926, pp. 342-343.

(91) Louis Le Fur, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1926, p. 60.

(92) *Ibid.*, p. 95.

(93) *Ibid.*, pp. 238-240.

(94) Le Fur, *Op. Cit.*, pp. 242-243.

خلال القرن التاسع عشر كما ذاعت أكثر من ذلك منذ الحرب العالمية الأولى^(٩٥) . وذكر ان اجراءات الآراء الاستشارية غير مذكورة في دستور المحكمة ولكن ميثاق العصبة منحها ذلك ، وكذلك منحت معاهدة لوزان مجلس العصبة صلاحية التحكيم^(٩٦) . وقد فسر المادة السادسة والثلاثين من دستور المحكمة بأنها تخول المحكمة اعطاء الرأي الاستشاري وان يكون لها حق القضاء الالزامي وفق معاهدات واتفاقات خاصة . وقد أعطت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق لجمعية العصبة وللمجلس العصبة صلاحية معالجة أى أمر ضمن حدود أعمال العصبة التي تؤثر في سلام العالم . ولكنه طلب وضع حد لاتجاه الدول في توسيع صلاحيات الهيئات الدولية وتعديل أصول اجراءاتها بالمعاهدات الخاصة لان هذا قد يغير طبيعة الهيئة الدولية ، واقترح ان تحمي الهيئة نفسها برفضها قبول اعباء كهذه^(٩٧) . وقال ان المحكمة عالجت النواحي القانونية من مشكلة الموصل بأسلوب قانوني لم يمنعها من الاستفادة من حكمة المجلس السياسية . وذكر ان معاهدة لوزان التي أشارت بالمفاوضات ثم رفع الامر الى المجلس تتضمن اعتراف الطرفين بها ، وان مشكلة الحدود مشكلة سياسية أكثر مما هي قانونية ، وقال ان عمل المحكمة القانوني وعمل المجلس السياسي يدل على الفصل الواضح بين السلطات القانونية والسياسية^(٩٨) .

ويعتقد هربرت ونيكز برگز استاذ العلوم السياسية السابق في جامعة جونز هوبكنز ان المجلس لم يعمل بصفته جزء من عصبة الأمم بل كحكم خاص من

(95) Quincy Wright, "The Mosul Question", in *The American Journal of International Law*, XX, p. 455.

(96) *Ibid.*, p. 458.

(97) Quincy Wright, *Op. Cit.*, pp. 459-461.

(98) *Ibid.*, pp. 463-464.

دون اتفاق سابق للتحكيم *Compromis* (٩٩) * وزعم ان جميع تفاسير المادة الثالثة مناقضة للمبدأ القانوني : التسامح عند الشك *in dubio mitius* ولتفسير هذا المبدأ استشهد بـ *Oppenheim's International Law*, 3rd ed., (London, 1920), p. 702. عن تفسير المعاهدات فقد قال او بنهايم يجب تطبيق هذا المبدأ في تفسير المعاهدات كما يلي : " اذا كان معنى النص غامضاً يفضل المعنى الاخف على الفريق الذي يتحمل الالتزام أو الأقل تدخلاً في سيادة ذلك الفريق الاقليمية والشخصية أو الاخف قييداً للفرقاء المعنيين " (١٠٠) * وقد اعتنق ليون كرتيانسكي أحد طلاب جيديل وجهة نظر استاذة فقال انه من المؤسف ان لا يطبق مجلس العصبة القانون تطبيقاً دقيقاً ، وارتأى انه من الصعب ان تذكر قضية الموصل كمثال على العدالة بل انها سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة (١٠١) * وزعم ان تركيا محقة ادبياً وقانونياً (١٠٢) *

واعتقد بيتر بوملي أحد خريجي جامعة اترخت ان الحكم في قضية اراضي الموصل يمثل طريقة حديثة في نيل السيادة على الاراضي غير الاحتلال والاقتطاع والضم وما شابه ذلك ، وهذه القضية مثال نموذجي لتسوية نزاع يخص الاراضي على أساس اعتبارات أخرى غير الاعتبارات القانونية . وقال انه من وجهة نظر القانون الدولي كانت ولاية الموصل دائماً جزءاً لا يتجزأ من تركيا ولكن وفقاً للاعتبارات الأخرى غير القانونية أعطى المجلس الولاية للعراق . وقد استلزم قرار المجلس عقد معاهدة للتنازل عن الاراضي بين

(99) Herbert Whittaker Briggs, "L'Avis Consultatif No. 12, de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparée*, VIII, 1927, p. 631.

(100) Briggs, *Op. Cit.*, p. 640.

(101) Leon Crutiansky, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Société des Nations*, p. 113.

(102) *Ibid.*, p. 117.

تركيا والعراق بغية نقل السيادة • وقال انه لا يجذ الطريقة التي تمت بها تسوية مشكلة الموصل في تسوية النزاعات الدولية سلميا • وقد عارضت تركيا من البداية الرأي القائل بان الفرقاء المختصين حين صاغوا المادة الثالثة من معاهدة لوزان توقعوا قرارا اجباريا يصدره مجلس العصبة من دون موافقة الطرفين • ففي ظروف كهذه كان للمعاهدة الاخيرة أهمية كبيرة خاصة لان سيادة العراق الاقليمية على ولاية الموصل لم تتركز الا على معاهدة التنازل عن الاراضي المؤرخة في ٥ حزيران ١٩٢٦ (١٠٣) •

الخاتمة

يبدو من وجهة النظر الفنية الخالصة للقانون الدولي التقليدي المحافظ ان ولاية الموصل كانت تحت السيادة التركية قبل امضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ • ولكن تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بالمادتين الثالثة والسادسة عشرة من المعاهدة المذكورة ، وبقي تنازلها معلقا حتى أصدر مجلس العصبة قراره في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ باعطاء ولاية الموصل للعراق ويجب اعتبار قرار المجلس ذا أثر رجعي يشمل الفترة المبتدئة بامضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ •

ويبدو أيضا ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان واضحة وان قرار المجلس نهائي وملزم للطرفين والا فقد يبقى النزاع معلقا من دون حل الى ما لا نهاية • وقد منحت هذه المادة مجلس العصبة صلاحية التحكيم ، وعمل المجلس كحكم لا كجزء من عصبة الأمم ومن غير اعتبار للميثاق • تقول القاعدة العامة السائدة في محاكم التحكيم انه تكفي الاكثية البسيطة في التصويت لاصدار قرار المحكمين ، ولا يجوز اشتراك اطراف النزاع بالتصويت لانه لا يجوز لتقاضٍ ان يكون قاضيا في قضيته الخاصة •

يرى كاتب هذه السطور ان القانون الدولي مجموعة من التدابير

(103) Pieter Elias Johannes Bomli, *L'Affaire de Mossoul*, pp. 244-245.

والقواعد تفرضها الدول القوية على الشعوب الضعيفة كقواعد أخلاقية لسلوكها في علاقاتها الدولية . ولكن يجب ان يعتبر القانون الدولي من جهة أخرى كائنا حيا يتطور ويتغير خلال سير التاريخ ويجب ان يصبح مبدأ تقرير المصير والاعتبارات الانسانية بدعا في القانون الدولي لتبرير حق الانفصال والتدخل الخارجي . وعلى كل حال فالناحية القانونية من مشكلة الموصل نقطة ثانوية في القضية كلها ، لان الاعتبارات الاخرى الجغرافية والاقتصادية وما شابهها أهم بكثير في تقرير مصير الولاية .

يبدو لكاتب السطور ان ميثاق العصبة الذي سبب بعض الاضطرابات في معالجة الناحية القانونية من المشكلة مختصر كثيرا وغامض في كثير من الوجوه ، وقد كان هناك شك عن صلاحيات المجلس وأصول اجراءاته بسبب غموض الميثاق . وقد استفاد واضعو ميثاق الامم المتحدة من خبرتهم عن عصبة الامم فحاولوا ايضاح بعض النقاط ، فمثلا صيغت المادة السابعة والعشرون من ميثاق الامم المتحدة بوضوح أكثر وهي تتناول أصول اجراءات مجلس الامن وقد نصت على ان قرارات مجلس الامن في الامور الاجرائية تتم بتصويت ايجابي من سبعة أعضاء من مجموع أحد عشر وان قرارات مجلس الامن في الامور الاخرى تتم بتصويت ايجابي من سبعة أعضاء من ضمنهم الاعضاء الدائمون (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين) ولكن طرف النزاع يتمتع عن التصويت .

الفصل الثامن

الرأي العام العراقي ومشكلة الموصل

لم يقتصر بحث مشكلة الموصل على مجلس العصبة ومحكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الرسمية الأخرى بل بحثتها أيضا جماعات كثيرة من الناس في كثير من الأقطار . وقد عبرت تلك الجماعات عن آرائها بالبيانات والمناسير والمقالات وبأساليب أخرى كثيرة . يتناول هذا الفصل الرأي العام في العراق وتتناول الفصول الأخرى الرأي العام في بعض الأقطار المهمة غير العربية .

موقف العراقيين المعادي من الأتراك

حين كان يجري بحث مشكلة الموصل في لوزان والقسطنطينية وبروكسل وجنيف كانت أكثرية العراقيين غطبي غضبا شديدا من الأتراك جيرانهم وأخوانهم في الدين . وكانوا يتذكرون حكم العثمانيين الغاشم واستبدادهم ومحاولتهم تترك العرب . وكانوا يخشون من احتمال اتفاق بريطانيا العظمى وتركيا على حسابهم ، وكانوا واثقين من أنهم سيدفعون ثمنا غالبا لولاية الموصل وقد دفعوه فعلا . وقد نشر ب . ط . سعد أحد العراقيين كراسة صغيرة معلقة على المذكرة التي قدمتها بريطانيا في مؤتمر لوزان فقال ان البريطانيين اقترفوا هفوة بالتفريق بين النصارى العرب واخوانهم المسلمين العرب لأن لا دين يفرق الأقوام عن عنصرهم وتابعيتهم^(١) . وقد هاجم

(١) ب . ط . سعد ، قضية الموصل في مؤتمر لوزان ، ص ٤ - ٥ .

الأتراك واحصائياتهم التي قدموها في لوزان وقال ان الأتراك عجزوا عن ترتيب أمر واحد واتقائه الاتحاملهم على العرب واستبدادهم بهم ونفى كبارهم وشيوخ زعمائهم^(٢) . وقد لام الأتراك لادعائهم انهم شعب شرقي ويواصلون ظلم جارتهم الشرقية الفتية العراق والتي تربطهم بها جامعة الدين والعادات ويجبرونها على الاستنجد بدول اجنبية غريبة^(٣) . ثم سأل الكاتب الأتراك هل تناسوا الروابط الدينية والشرقية التي تربطهم بالعرب وذكرهم بشنقهم الزعماء الاحرار ونفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع أكثرية العرب عنهم ضد الاوربيين في الحرب العالمية الاولى ظانين ان ميثاقهم الوطني عهد مقدس منهم وقال ان الأتراك سعوا في التقرب الى البلاد الاوربية على اكتساف العرب^(٤) .

في أواخر مايس ١٩٢٣ ألقى الملك فيصل خطابا في مدينة الموصل تساءل فيه هل نسي الأتراك ان ديار بكر وارفة وماردين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه ان يطالب بتلك المنطقة اذا طالب الأتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في اربيل وكركوك ، ولكن العراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو ان يمنح الأتراك عرب الاناضول الحريات الشخصية التامة التي يتمتع بها اترك العراق^(٥) .

وقد ذكرت جريدة **الموصل** التي تصدر في مدينة الموصل ان تركيا في حاجة الى الرأس مال الاجنبي وقد قامت بمناورات من أجل التوصل الى اتفاق اقتصادي مع بريطانيا العظمى للحصول على قرض يكون فائضه ومقداره ملائما لتركيا^(٦) .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٤) سعد ، قضية الموصل ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٥) العراق ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ ، Current History, XVIII, p. 883.

(٦) جريدة الموصل ، ١٠ مايس ١٩٢٤ .

موقف المجلس التأسيسي العراقي

اجتمع المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ لمناقشة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ . وفي نفس الوقت التأم مؤتمر القسطنطينية لبحث قضية الموصل . وقد دامت مناقشات المجلس التأسيسي عدة أشهر وواصل اعضاؤه الاشارة الى مشكلة الموصل من البداية الى النهاية ، وقد أكدوا ان ولاية الموصل عراقية وعربية ومهمة للعراق . وكان نواب لواء الموصل متحمسين في التأكيد على هذه النقطة ، وقال بعض النواب ان الموصل هي العراق والعراق هو الموصل^(٧) . وقد قال ياسين الهاشمي زعيم المعارضة في خطاب طويل بعدم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم يوقن العراق من احتفاظه بولاية الموصل^(٨) . وأكد نائب كردي بأن الاكراد لا يريدون الانفصال من العراق لانهم لا يستطيعون العيش من دون العراق ، ولكنهم يطالبون بحقوق الاقليات مثل الامتيازات الادارية^(٩) . وأعلن كثير من النواب بأن الشعب العراقي مستعد للتضحيات واقترحوا على الحكومة العراقية تهيئة التدابير والقوانين الضرورية للتجنيد الاجباري . وأكدوا على أهمية الجنود والتفود في الدفاع الوطني^(١٠) . وقد أخبرت الحكومة العراقية المجلس عن اهتمامها بقضية الموصل وأعلنت انه اذا لم يحتفظ العراق بولاية الموصل فلن تكون هناك حكومة عراقية ولا مناقشة معاهدة تعقد مع بريطانيا العظمى^(١١) . وقد اعتقد بعض النواب ان بريطانيا العظمى تساوم العراق وتهدهد له كي تضطره على الموافقة على أعباء المعاهدة العراقية - البريطانية الثقيلة وقد شعروا ان العراق سيفضح كثيرا من أجل الاحتفاظ بولاية الموصل

(٧) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج ٣ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ .

(٨) المذكرات ، ج ٣ ، ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٩) المذكرات ، ج ٣ ، ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(١٠) المذكرات ، ج ٣ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٧٢ .

(١١) المذكرات ، ج ٣ ، ٢٢ - ٤٧ ، ٨٥ .

وان العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة من أجل الموصل (١٢) .

واشار نائب من لواء الموصل الى اهمية نفط الموصل وفحمها وزئبقها وكبريتها وقال ان هذه المعادن حيوية لمستقبل العراق الاقتصادي وأكد على أهمية الموصل العسكرية للعراق (١٣) . واكد نائب آخر على اهمية نفط الموصل لبريطانيا العظمى ورجا ان تدافع عن حقوق العراق في كل مؤتمر وفي اجتماعات مجلس عصبة الأمم (١٤) .

وقد طالب كثير من النواب ومنهم نواب اربيل وكركوك بتأجيل مناقشة المعاهدة العراقية - البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل (١٥) . ولكن ياسين الهاشمي قال ان هذا الطلب خطر على مستقبل العراق (١٦) ، وقد قدم هو وانصاره مشروع قرار بالموافقة على المعاهدة مع تحفظات كثيرة منها ان تعطى بريطانيا ضمانا بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها (١٧) . وقدم مؤيدو الحكومة مشروع قرار بقبول المعاهدة مع تحفظات قليلة منها . تصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل باجمعها (١٨) ، وقد وافق عليه المجلس . ثم ناقش المجلس التأسيسي مشروع الدستور . وقد نصت المادة الثانية على ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي ، واقترح احد نواب لواء الموصل ان يعلن بصراحة في هذه المادة ان العراق مؤلف من ثلاث ولايات : البصرة

(١٢) المذكرات ، ص ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧ .

(١٣) المذكرات ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(١٤) المذكرات ، ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(١٥) المذكرات ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(١٦) المذكرات ، ص ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ .

(١٧) المذكرات ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٨) المذكرات ، ص ٤٣٥ .

(١٩) المذكرات ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

وبغداد والموصل (١٩)

الرأي العام قبل مجيء لجنة التحقيق وفي أثناء تحقيقها

منذ أوائل حزيران ١٩٢٤ بدأت الدعوة السياسية ضد تركيا تتبلور . نشرت جريدة **الموصل** مقالة بعنوان « صفحة سوداء » ، من تاريخ الترك في الموصل . ذكرت فيها الناس عن الايام الاخيرة للحكومة التركية في الموصل ، عن شق آباءهم وابنائهم واقربائهم ورميهم بالرصاص ، عن الوباء ومجاعة شتاء ١٩١٧ ، عن السجنون التي غصت بمعارضى الأتراك وعن عجرفة وفساد الضباط الأتراك وقد ذكرت الصحيفة قراءها خاصة بأولئك الذين صلبوا لاستخفافهم الاطفال وذبحهم وبيعهم لحمهم مؤكدة ان سبب تلك الفضائع - حكومة الأتراك السيئة وحذرت الناس من اخذ الموصل ثانية الى الجزار ليذبحها وقالت ان ارجاع الموصل الى تركيا معناه اعطاء ٤٠٠٠٠٠ شخص الى الدمار والموت (٢٠) . وفي خطاب القاد الملك فيصل في الموصل اعلن ان ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، ولن تستطيع حكومة بغداد ان تعيش يوما واحدا بدونها وأكد ان لمشكلة الموصل علاقة بالسلام في الشرق الاوسط وفي الشرق كله ، واعرب عن اعتقاده بطمع الأتراك بنفط الولاية ومعادنها ، ورجا ان يكافح سكان الموصل لاستقلال العراق التام ومن ضمنه الموصل (٢١) .

حزب الاستقلال العراقي والموصل :

في اول أيلول ١٩٢٤ ألف حزب الاستقلال العراقي في مدينة الموصل بغية الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل وقد اذاع الحزب انه يعتمد على عطف العالم المتشدن ولا سيما الشعب البريطاني على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة بين الشعبين العراقي والبريطاني (٢٢) . وقد نشر الحزب

(١٩) المذكرات ، ص ٤٦٢ - ٤٦٤ ، ٤٦٦ .

(٢٠) جريدة الموصل ، ١٦ حزيران ١٩٢٤ .

(٢١) جريدة الموصل ، ٢٨ كانون الاول ١٩٢٤ : المقيّد ، ١٩ كانون الاول ١٩٢٤ .

(٢٢) العراق ، ٩ ايلول ١٩٢٤ .

جريدة العهد كلسان حاله وقد ظهر العدد الاول في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
وقد اذاع الحزب بيانه في العدد الثاني الصادر بعد اسبوع .

وقد ذكر الحزب في بيانه الشعب العراقي كيف تجاهل الاتراك الذين حكموا العراقيين عدة اجيال حقوقهم وقتلوا رجالهم الاعزاء واحتقروا اشrafهم وأذلوا رؤساءهم وصادروا أموالهم + وأعاد الى الازهان نفي فريق كبير من ابناء الحلة الى الاناضول مشاة حفاة عراة وقتل احد الضباط الاتراك لما يزيد على الثلاثمائة منهم ، وكيف اخذ الاتراك العراقيين الى اليمن والرومل والدرديل وغاليسيا للدفاع عن الاتراك وكيف قتلوا الكثيرين منهم قبل وصولهم نصيبين ، وذكر البيان العراقيين كيف جمع الاتراك الغلال والذخائر وارسلوها الى الالمان فسبب ذلك مجاعة الموصل وخطف الاطفال وذبحهم . واعاد الى الازهان كيف رفض الاتراك اعتبار اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) لسانا رسميا في المدارس والمحاكم ، وذكر ان العراقيين لا يزالون يتذكرون كيف كانوا يدعون الله للخلاص من تركيا وموظفيها القساة ، وذكر الالفاظ البذيئة والكلمات المحقرة التي كانوا يقذفون بها العرب مثل « خائن عرب » ، « ييش عرب » . كما ذكر ان الكتاب الذي نشره الاتراك بعنوان قوم جديد كتاب الحادي واكد ان تركيا ضد الدين وقد لغت الخلافة والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية وصادرت الاوقاف الاسلامية + وقد حث البيان العراقيين ان يعلنوا امام لجنة التحقيق انهم عراقيون وعرب مستعدون للتضحية بحياتهم تحت الراية العراقية من اجل الاستقلال التام . وقد وصم البيان مؤيدي تركيا بالخيانة ووصف الجبناء الاتراك الذين انضموا الى المساعد التركي الملحق باللجنة بعدم الشرف + وختم البيان بهذه الكلمات : قلتحي الموصل عراقية عربية ، ولتحي عصبة الأمم العادلة وتسقط مطالب الاتراك الفاشسة وليعيش العراق مستقلا استقلالا تاما (٢٣) . وقد ذكرت العهد في

مقالة افتتاحية بعنوان « الى لجنة الحدود الاممية » ان العراقيين يجهلون قضية تدعى قضية الموصل لان الموصل كانت ولا تزال مدينة عربية (٢٤) .

وقد وزع الحزب منشورا على الطلاب العراقيين يحثهم على اجابة اى سؤال عن الموصل بالقول ان الموصل (رأس العراق) عربية ومن يفكر منا فى فصلها عن العراق خائن لوطنه وعصره وقومه ويستحق الموت ولعنة الشعب (٢٥) .

وفى ٢٩ كانون الثانى ١٩٢٥ نشرت العهد مقالا يتناول رغبة الاتراك فى الحصول على نفط الموصل وذكرت فى حقل « لا تصدق » : اذا قيل لك ان العراقيين عامة والموصلين خاصة يستبدلون ملكية ابن بنت الرسول فيصل برئاسة جمهورية الرئيس مصطفى كمال اللادىنى - لا تصدق (٢٦) .

حدث مرة ان جواد باشا المساعد التركى للجنة التحقيق لم يحضر يوم الجمعة للصلاة فكتبت العهد انه لا دينى وان تصرفه يشير الى نبذ الاتراك للدين . وقد نشرت مقالا بعنوان « النساء التركيات والرجال الافرنج » لادينية الحكومة التركية . اشارت فيه الى ان تركيا اصبحت لادينية (٢٧) . ونشرت العهد ايضا صورة كارىكاتورية لشاب (تركيا) يريد تقييد فتاة (الموصل) وهى تحاول الافلات فى يده لانها تعتبره وحشا يريد ان ينقض عليها (٢٨) .

فى ٢٦ كانون الثانى ١٩٢٥ الف بعض الموصلين « لجنة الدفاع الوطنى » لتأييد حزب الاستقلال العراقى فى الدفاع عن حقوق العراق فى الموصل وهى مكونة من اكثر من مائة وخمسين شخصا من المسلمين والمسيحيين وفيهم رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والادباء والخطباء والمفكرون وعلية القوم وغيرهم . وكان منهاجها الاحتفاظ بولاية

(٢٤) العهد ، ٢٧ كانون الثانى ١٩٢٥ .

(٢٥) اعاز الدكتور مجيد خدورى كاتب هذه السطور نسخة من المنشور المذكور .

(٢٦) العهد ، ٢٩ كانون الثانى ١٩٢٥ .

(٢٧) العهد ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٢٨) العهد ، ١٩ شباط ١٩٢٥ .

الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق ، ثم شرعت في تأسيس فروع لها في جميع المدن المجاورة (٢٩) .

وفي خطاب القاء احد اعضاء اللجنة ذكر ان الاتراك اساءوا الى سمعة الموصلين امام العالم بادعائهم ان الموصلين لا يزالون يكتبونهم ويخاطبونهم واكد ان الاتراك يكذبون وان الموصلين يابون ان يروا منهم شخصا حتى ولو في المنام (٣٠) . وقد زارت لجنة الدفاع لجنة التحقيق واكد احد اعضائها ان مدينة الموصل عربية وان قضية الموصل كردية وعربية وان الشعب يؤيد العراق وقد جاهدوا في السابق من اجله (٣١) . وقد قام حزب الاستقلال ولجنة الدفاع بتنظيم المظاهرات بين الطلاب والجمعيات (٣٢) . وقد نال كلاهما تأييد وتشجيع الاحزاب السياسية والجمعيات والافراد في مختلف انحاء العراق (٣٣) .

تعبيرات اخرى عن الراى العام :

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ قدم حزب الامة في بغداد مذكرة طويلة جدا الى لجنة التحقيق تحتوي على بحث القضية العربية والثورة العربية ضد الاتراك مع حجج جغرافية وتاريخية وسياسية وقومية واقتصادية وعسكرية (٣٤) . وقد ختمت المذكرة بالقول ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق . واعلن الحزب عن معارضته لمطالبة حكومة انقرا غير العادلة بضم ولاية الموصل واكد بأن لا توجد قوة في العالم تستطيع قطع الموصل رأس العراق مادام العراقيون على قيد الحياة . وقال الحزب انه يقدم المذكرة آملا ان

- (٢٩) الموصل ، ٢٧ كانون الثاني : العهد ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ : العالم العربي ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٣٠) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٣١) العهد ، ٨ شباط ١٩٢٥ .
(٣٢) العهد ، ٥ شباط ١٩٢٥ . كان وزير الداخلية العراقية قد منع المظاهرات يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٣٣) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ : العراق ، ٢ ، ٣ شباط ١٩٢٥ .
(٣٤) العالم العربي ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ كانون الثاني ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، شباط ، ١ ، ٣ .

تعامل اللجنة العراقيين بالعدل ضد الظالمين (٣٥) .

وفي نفس الوقت عقدت جمعيات الاطباء والصيدالة اجتماعات في بغداد لبحث الوضع الصحي في العراق لمقارنته بالوضع الذي كان تحت حكم الاتراك ولتهيئة مذكرات تقدم للجنة التحقيق . وقد ذكرت جمعية الاطباء في مذكرتها تحسين الصحة العامة تحت الحكم الوطني وأيدت مطالبة العراق بماردن ونصيبين وسعرت وجزيرة ابن عمر . وأشارت جمعية الصيدالة في مذكرتها الى انه كان في بغداد تحت الحكم العثماني تسعة صيدالة فقط ولكن يوجد ثلاثون في سنة ١٩٢٥ . وأضافت انه كان على الطلاب ان يدرسوا الصيدلة في القسطنطينية تحت ظروف صعبة ولكن توجد مدرسة للصيدلة في بغداد سنة ١٩٢٥ (٣٦) .

وقدم ثلاثمائة موصلي من المقيمين في بغداد مذكرة الى لجنة التحقيق معلنين ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق وبمناوبة الرأس من الجسد (٣٧) . ونشرت جريدة المفيد مقالا افتتاحيا بعنوان « السياسة التركية الغاشمة بالأمس واليوم » ذكرت فيه ان العرب لم يسوا بعد مصارع شهدائهم الذين ذهبوا ضحية الجور التركي ولا تلك الفضائع والمنكرات التي تألف منها للترك تاريخ اسود . وطالبت ببقية البلدان العربية التي لا يزال العلم التركي يخفق فوق اصقاعها ، وأملت ان الاتراك تعلموا درسا من سياستهم الخرفاء سياسة تترك العناصر غير التركية التي جرت عليهم النوائب والمصائب . وقالت الجريدة ان العرب ظنوا ان الاتراك سيحترمون ميثاقهم الوطني ولكنهم سرعان ما داسوه بالأقدام فشرعوا يطالبون بالموصل اشد البلاد العربية عروية (٣٨) .

وقالت **العالم العربي** ان القضية العراقية تمثل الحياة أو الموت للعراق وستمسك العراقيون بحقوقهم ضد اية قوة وانهم مستعدون لأفداء مصلحتهم

(٣٥) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

(٣٦) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٧) **العالم العربي** ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٨) **المفيد** ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ .

بالأرواح ، فانتزاع أرواحهم أسهل من انتزاع حقوقهم وجعلهم عرضة للهوان والذل وموضوعا للغة الأحقاد والأجيان المقبلة^(٣٩) .

ونشرت الموصل مقالا بعنوان « من هي عصبة الأمم - الموصل ترحب باللجنة الأممية » فأكدت ان الموصل عربية وعراقية روح العراق وقلبه ويستحيل على الجسد ان يعيش اذا فصل الروح والقلب منه^(٤٠) .

وقد أبرق رؤساء الطوائف المسيحية الى قداسة البابا وكرادلة لندن وبروكسل وفيينا وبودابست يحتجون على مطالب الأتراك الأشعية ويستجدون بهم لدى عصبة الأمم لصيانة ولاية الموصل لان الموصل هي الملقأ الوحيد لعشرات الآلاف من مهاجري مسيحيي العالم الشرقي^(٤١) .

وفي حزيران ١٩٢٥ ألفت جماعة من الموصلين حزبا باسم الحزب الوطني لمقاومة الدعاية الضارة بالوحدة العراقية والسعي وراء استقلال العراق استقلالا تاما^(٤٢) .

الآراء الكردية :

في اول تشرين الاول ١٩٢٤ ارسلت الجمعية الكردية في السليمانية الى مجلس عصبة الأمم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وانكرت وجود اية علاقة بين الأكراد والأتراك سوى الدين ، فلما أصبحت تركيا لا دينية لم تبقى اية رابطة على الإطلاق . وقد شكت الجمعية من تترك الأكراد تركيا ومن معاملتهم الجائرة . وقد وصفت المذكرة اعطاء ولاية الموصل الى تركيا كجريمة ضد الحقوق الانسانية عامة وضد حقوق الأكراد خاصة . وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس العصبة ان يساعد على تحسين حالة شعب منسي ومهجور لكي يكون عنصرا يخدم السلم والرفق في الشرق الادنى

(٣٩) العالم العربي ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤٠) الموصل ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤١) العالم العربي ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٤٢) الموصل ، ١ حزيران ١٩٢٥ .

(٤٣) العالم العربي ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

بالتفاهم مع مجاوريه من الارمن والكلدان والعناصر الاخرى (٤٣) .

وقد اجاب الاستاذ رفيق حلمي المؤرخ والمربي الكردي واحد أعوان الشيخ محمود سابقا على اسئلة المؤلف عما اذا كانت هناك جماعة من الاكراد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطاني فقال نعم وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والاسر الكبيرة وقد اشتغلوا سرا في العراق وفي خارجه من أجل الاستقلال الكردي وذلك منذ أيام الامبراطورية العثمانية وأضاف أن اولئك الاكراد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر . وقال كانت هناك جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفي الحكومة وضباط الجيش العثماني وقد أبدت تركيا قاما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية وأما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية . وأضاف الاستاذ رفيق حلمي بأن الذين أبدوا العراق كانوا في الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالاسباب الاقتصادية . وقال أنه يعتقد ان اكراد لواء الموصل كانوا تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وذكر ان الجماعة الوحيدة المهمة من الاكراد الذين كافحوا من أجل الاستقلال هي جماعة الشيخ محمود . وقال انه كانت هناك جماعة مسلحة من الاكراد والأتراك في رواندوز تحت قيادة ضابط جركسي مصري (عثماني) اسمه عني شفيق بك المصري ويعرف باسم اوز ديمير بك ، وقد نشرت هذه الجماعة الارهاب (٤٤) . والدعوة لتركيا منذ أيام مؤتمر لوزان ولكن القوات العراقية اقمعتها قبل ممجي . لجنة التحقيق .

التعليقات المراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥

استقبلت الصحافة العراقية تقرير اللجنة باحساسات مختلفة : غضب على نتائج اللجنة النهائية وأمل بأن تدافع بريطانيا عن حقوق العراق في الموصل

(٤٤) كنتيجة لنشاط جماعة الاقلية في ولاية الموصل التي أبدت تركيا وجربت الارهاب كسلاح سياسي اضافت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٤ المادة الرابعة عشرة الى الفصل الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي لمعاقبة الارهاب والاعتقال السياسي .

هام مجلس العصابة عند بحث التقرير وتداول بقرار المجلس المنتظر .
حاولت جريدة العراق ان تدحض رأى اللجنة بان تركيا اكثر استقرارا
من العراق فقالت ان تاريخ الامبراطورية العثمانية يظهر انه كانت هناك دائما
ثورات وانهالات واستشهدت بالثورة الكردية في سنة ١٩٢٥ لحي ثبت ان
تركيا الحديثة لا تختلف عن الامبراطورية العثمانية (٤٥) .

ونشرت جريدة الموصل مقالا افتتاحيا بعنوان « الموصل وتقرير الوفد
الامني » ايدت فيه تمديد مدة الانتداب لخمس وعشرين سنة لتشجيع الرأسمال
الاجنبي على دخول العراق فقالت ان دولاب العمل قد وقف تمام الوقوف
وكسدت الاسواق التجارية كسادا لا مثيل له لعدم ائتمان الشركات الاجنبية
من ادخال رؤوس أموالها الى العراق لان المعاهدة العراقية - البريطانية قصيرة الامد
لا تطمئنه اما اذا امتدت المعاهدة الى خمس وعشرين سنة تتقاطر تلك الشركات
على العراق تقاطر الفراش على السراج (٤٦) .

ونشرت العراق مقالا شديدا عنوانه « تقرير الموصل تقرير آخرق
وفرية منكرة » قالت فيه انه قبل مجيئ لجنة التحقيق كان العراقيون يتوسمون
في رجالها الخير والانصاف والاطلاع الواسع ولكن سرعان ما انقلبت هذه
الثقة الى ريبة شديدة . ثم هاجمت التقرير فقالت فيه سخائف الآراء وفواصد
النظريات ومعوجات النتائج يأسف لها كل من كان يتوقع من مندوبي عصبة
الامم التي تمثل صفوة العقول المتمدنة ، فيحق والحالة هذه ان ينعت التقرير
بالتقرير الاخرق . وذكرت هذه الجريدة التي يصدرها صحفي مسيحي ان
اللجنة افترت على النصارى واليهود بقولهم انهم يفضلون الحكم التركي على
الحكم العراقي من دون الانتداب واكدت ان نصارى العراق كلهم بقلب واحد
يفضلون البقاء مع اخوانهم المسلمين العرب مهما كان مصيرهم ويفضلون ان
يموتوا بين اخوانهم المسلمين العراقيين ومع العرب ويبدون من ان يعودوا الى

(٤٥) العراق ، ١١ آب ١٩٢٥ .

(٤٦) الموصل ، ١٢ آب ١٩٢٥ .

برائن التمر التركي الضار الذي لا يروى دم جشعه (٤٧) .

وقد ذكر ساسون حسقيل وزير المالية العراقية (وهو يهودى) فى تصريح له تأييد اقتراح تمديد الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا نال العراق الموصل . و اشار الى ان خط بروكسل ليس بالخط الطبيعى وان المحافظة عليه تتضمن صعوبات كبيرة واكد ان الموصل عربية وان نواب ولاية الموصل وأعيانها يرغبون فى البقاء فى العراق . وأكد انه اذا أعيدت الموصل الى تركيا فلا يمكن ان تستمر المملكة العراقية فى الوجود بعد ذلك لان ايرادات الاقسام الباقية لا تكفى وتصبح بغداد عاصمة البلاد قريبة من حدود قد تكون معادية وابدى ساسون حسقيل مخاوفه من ان يؤدى ضياع الموصل الى جلاء البريطانيين عن العراق وهذا يضع العراق تحت رحمة الايرانيين فى حالة سقوط رضا بهلوى (٤٨) .

ووصفت جريدة العالم العربى التقرير بأنه مليء بالفوامض والمتناقضات والمغالطات وقد عزتها الى الكونت بول تلكى ليساعد اصدقاءه الاتراك (٤٩) . وقالت جريدة المفيد لو شامت اللجنة اختصار تحقيقها وترجيح الحق الطبيعى للعراق على كل اعتبار واه آخر لما وصلت الراء من التضارب الى هذا الحد (٥٠) . و اشارت العراق الى انه بالرغم من اختواء التقرير للتناقضات والاعراض والسياسات المتعارضة فقد أوصى بابقاء الاراضى المتنازعة جزء منما للعراق بسبب الحجج القوية المؤيدة للعراق ، ولا سيما رغبات سكان ولاية الموصل (٥١) . وقد اعترفت جريدة المفيد بأنه من غير المحتمل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا لان بريطانيا العظمى ستحافظ على عهدها التى قطعتها للعرب والاكراد والانوريين (٥٢) .

(٤٧) العراق ، ١٣ آب ١٩٢٥ .

(48) *The Times*, August 18, 1925.

(٤٩) العالم العربى ، ١٥ آب ١٩٢٥ .

(٥٠) المفيد ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(٥١) العراق ، ١٩ آب ١٩٢٥ .

(٥٢) المفيد ، ١٦ ايلول ١٩٢٥ .

وقد قرر البرلمان العراقي في جلسة سرية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥ ان يتبع نصيحة بريطانيا فمبر بالاجماع عن تصميمه على الدفاع عن الموصل ضد الاتراك حتى ولو ادى ذلك الى الحرب (٥٣) . وقد ارسل مجلسا البرلمان برقية شكر الى اميرى وزير المستعمرات البريطانية ومندوبها فى مجلس العصبة لدفاعه عن حقوق العراق . وقد دهش الحزب العراقي المتطرف وروع عندما وجد ان بعض الصحف البريطانية تعارض فى تمديد التحالف بين بريطانيا والعراق . وقد فسر بعضهم موقف تلك الصحف انها تتسلم مخصصات من الحكومة التركية (٥٤) .

وقد ارسل رؤساء المسيحيين واليهود برقيات الى الملك فيصل والى المندوب السامى البريطانى فى العراق والى رئيس الوزارة العراقية والى عصبة الامم يحتجون وينكرون ما نشر عنهم فى تقرير اللجنة عن رغبتهم فى الرجوع الى تركيا وبصرحون بأنهم عرب ويريدون ان يعيشوا تحت العلم العراقى العربى مع اخوانهم المسلمين . وقد وقع على هذه البرقيات مطران السريان الكاثوليك ومطران السريان اليقانية ومطران الكلدان ونائب البطريرك وقس الارمن وحاخام اليهود وغيرهم من الاطباء والمحامين والقسس من المسيحيين واليهود (٥٥) .

بعد ان امضى الملك فيصل شهرين فى اوربا الغربية بحث فى خطابه الوداعى بلندن بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ ضرورة احتفاظ العراق بولاية الموصل واكد انه اذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادى فى أسوأ حال ويكون الدفاع عنها غالى التكاليف وشاقا . واذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة وربما قاتلة لبلادته ويعرقل التقدم الملحوظ فى ادارة العراق عرقلة تامة أو ينقلب الى ضده . ويؤدى

(53) *Current History*, XXIII, p. 143.

(54) *British Report*, 1925, p. 15.

(٥٥) العالم العربى ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

هذا الانفصال الى زيادة المصاريف العسكرية ومصاريف المحافظة على النظام
والامن في القسم الباقي من القطر (٥٦) .

مؤيدو تركيا في العراق :

كانت هناك جماعة موالية للاتراك لأسباب مختلفة ، فقد كان البعض
من الموظفين السابقين والضباط المتقاعدين ، وكان البعض الآخر مندفعاً بتأثير
العاطفة الدينية ، وبعضهم الآخر بسبب كرههم لجماعات أيدت الانكليز
والحكومة العراقية .

ذكر الدكتور جميل دلالى الذى كان سكرتيراً لحزب الاستقلال
الموصلى لكتاب هذه السطور ان الاتراك حاولوا في أواخر أيامهم القضاء
على اقتصاديات الموصل فكان بعض الموصلين ينتظر من الانكليز الذين ادعوا
انهم جاؤا محررين لا فاتحين ان يحسنوا الوضع فلما خاب أملهم فيهم
ویشنوا من تحسين الوضع غادوا الى تأييد الاتراك أخوانهم في الدين ،
وذكر الدكتور دلالى ان مؤيدى الاتراك كانوا ضعافا بسبب موقف
الحكومتين الانكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال فاذا وزعوا
نشرات في صالح الاتراك صادرها القوميون العرب واتفقوا ورجح ان بعض
المؤيدين كان لهم اتصالات بالاتراك وانهم استلموا منهم مساعدات مالية .
ولكنهم لم يلجأوا الى العنف . وذكر ان مصطفى الصابونى وجماعته وهم
عرب كتبوا مضبطة ارسلوها الى الاتراك بطلبون بعودتهم وقد حصل الانكليز
على تلك المضبطة وقدموها الى الملك فيصل . ويفسر الدكتور دلالى موقف
الصابونى بأنه كان هو وطبقة التجار في الموصل ضد آل العمري و ضد
السادة (أى آل القتيب وآل المفتى وآل الفخرى) الذين أبدوا الحكومة
العراقية . وفسر الدكتور جميل دلالى تأييد آل النجفى (وهم عرب) وآل
كشمولة للاتراك بخصوصيتهم مع آل توحلة الذين أبدوا الحكومة العراقية ،

(56) *Current History*, XXIII, p. 450.

وفسر تأييد بعض أفراد آل النقيب وآل سليمان بك للاتراك بثقافتهم التركية وعواطفهم الاسلامية ، واما تأييد أغوات باب البيض للاتراك ففسه الى رد الفعل ضد الانكليز .

ونشرت **المانچيستر غارديان** مقالة عن مؤيدى تركيا فى العراق ذكرت فيها انهم أقلية ضعيفة الاثر ، وتطرق الى تجديد الاشاعات التى تذكر فى المقاهى عن هجمات الاتراك وانتصاراتهم وعن قرب احتلالهم للموصل ، وذكرت ان تأثير هذه الاشاعات كان ضعيفا بسبب سياسة الادارة الحرة تجاه الصحافة . ثم ذكرت الجريدة ان العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين : الجماعة الاولى مؤلفة من الموظفين السابقين فى العهد العثمانى الذين فقدوا وظائفهم فى العهد الجديد ، والجماعة الثانية مؤلفة من مؤيدى الاتراك لاسباب سياسية ودينية . فاما عن الجماعة الاولى فقد سعت الحكومة العراقية لتوظيف بعضهم ولكن بعضا منهم لم يصلح للخدمة لعدم كفاءة قسم منهم ولارتشاء قسم آخر ، فلا عجب ان نراهم يتذكرون ايام الاتراك ويتمنون عودتهم . اما الجماعة التى تؤيد الاتراك لاسباب سياسية ودينية فأكثرها من الجيل القديم وكانت تعتبر الامبراطورية العثمانية رمز قوة الاسلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة فى الحرب العالمية الاولى كما لم يشعر بها أى شعب آخر وقد افقدوا الخلافة مثلهم الاعلى الذى يقدسونه منذ وفاة النبى محمد (ص) .

وقد حكم على ثلاثة من الوكلاء الاتراك لبثهم الدعوة لارجاع الحكم التركى فى العراق . وقد نشر اثنان منهم كبا باسم الجمهورية التركية وقد حكم عليهما بالحبس الشديد لمدة ثمانية عشر شهرا ونفى أحدهما الى تركيا بعد انتهاء مدة محكوميته ووضع الآخر تحت مراقبة الشرطة لنفس مدة حكمه . وحكم على الثالث بالحبس الشديد لمدة سنة لافلاقه الامن العام

(57) *The Manchester Guardian*, January 3, 1925.

بنشره الدعوة بأن مصطفى كمال سيحتل العراق ويقتل جميع الموظفين^(٥٨).

التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥

استقبل الشعب العراقي قرار مجلس العصبة المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ الذي اعطى ولاية الموصل الى العراق بسرور واحتجاج عظيمين قاتم الولائم والافراح وعطل الاشغال العامة * وبالرغم من ان الصحف صدرت مسرورة جذلة استنكر بعض العراقيين الفقرة الثانية من القرار التي اوصت بتسديد أجل الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة^(٥٩).

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ بعد اعلان قرار المجلس مباشرة اجتمع مجلس الوزراء العراقي وقرر ارسال برقية شكر الى ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى الى سكرتير عصبة الامم * وقد جاء في البرقية الرسالة الى بلدوين ان الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذته مجلس عصبة الامم والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعدة التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق وخاصة للسراوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية وليوبولد ايمري وزير المستعمرات وتصرح الحكومة العراقية بأنها مستعدة للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا * وشكرت الحكومة العراقية عصبة الامم للقرار العادل الذي اتخذته المجلس^(٦٠) * وقد ارسل الملك فيصل برقية يشكر فيها عصبة الامم * وارسل رئيس بلدية الموصل ورئيس بلدية أربيل وبطريق بابل ومطران اليعاقبة وحاخام اليهود برقيات

(58) *Current History*, XXIII, p. 768; *British Report*, 1926, pp. 154-155; *L'Asie Française*, October, 1925, pp. 324-325.

(٥٩) العراق ١٨ ١٩ كانون الاول ١٩٢٥.

(٦٠) العالم العربي ١٨ كانون الاول ١٩٢٥.

شكر لايمري^(٦١) . وفي اجتماع مجلس الاعيان بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٥ قرأ رئيس الوزارة العراقية قرار مجلس العصبة ووعده بان تدافع حكومته عن حقوق العراق في المعاهدة المقبلة مع بريطانيا^(٦٢) .

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ روى مراسل مجلة ذي نير ايسست اند انديا ان خبر قرار مجلس العصبة استقبل في بغداد بالابتهاج العام . وقد رفع العلم العراقي على البيوت والبنيات . وقد تحسن الوضع التجاري . ولكن لم يعم الرضا جميع الناس فقد تشكى بعض المتطرفين من فداحة ثمن الموصل على العراق وأسفوا لقرار المجلس بتمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار المراسل الى ان الملك فيصل عبر في مقابلة خاصة مع ممثل جريدة ذي بغداد تايمس عن ارتياحه العظيم للقرار وقال انه لا يرى سببا لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائما وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي . وقد دلتا التجارب في الماضي على ان الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا^(٦٣) .

وقد دوت بعثة نائبي الجنرال ليدونر على الحدود العراقية - التركية الى مجلس العصبة ان المتفقين استقبلوا قراره بحماسة واستقبلته الجماهير بالرضا . واستشهدت بالاحتفاء الذي استقبلها به الاهلون اينما حلت وبدفع أهالي لواء الموصل لضرائب ثلاث السنوات الماضية مما يدل على قبولهم للقرار . ولم تشاهد البعثة أى علامة على التذمر من قرار المجلس^(٦٤) .

معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦

بالرغم من ترحيب العراقيين بقرار المجلس عن الموصل فقد استنكروا

(61) *The Times*, December 21, 1925.

(٦٢) الوقائع العراقية ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(63) *The Near East and India*, XXIX, p. 66.

(64) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

الشرط الملحق به والذي يدعو الى تمديد الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة . ولذلك عارضوا المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ لتضمنها ذلك الشرط وخاصة لتمديد مفعول الاتفاقيات الملحقة لنفس المدة . وقد أعلنت جريدة **المفيد** يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ اى بعد امضاء المعاهدة مباشرة بأن الحكومة البريطانية أرهبت الحكومة العراقية وأجبرتها على توقيع المعاهدة^(٦٥) . وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتقديم المعاهدة الى البرلمان البريطانى فى ٢ شباط ١٩٢٦ ولذلك طلب ايسرى من الحكومة العراقية ان يرم البرلمان العراقى المعاهدة قبل ذلك التاريخ ، وقد أبدى الملك فيصل والحكومة العراقية استعدادهما لاجابة ذلك الطلب^(٦٦) .

ففى يوم ١٦ كانون الثانى عرض رئيس الوزارة العراقية المعاهدة العراقية - البريطانية على مجلس النواب مرفقة بكتاب معنون الى رئيس مجلس النواب موضحا أسباب عقد المعاهدة ، وقد أكد الكتاب أهمية ولاية الموصل للعراق واستعرض تاريخ المشكلة . وذكر العرض التركى المؤرخ فى ١٩ آذار ١٩٢٥ لعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى بغية الحصول على ولاية الموصل . وقد احتوى مشروع المعاهدة هذا على جعل الزاب الصغير حدا فاصلا ؛ وعلى تعهد تركيا لضمان وحدة العراق ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز استغلال النفط فى ولاية الموصل مع مد أنابيب فى الاراضى التركية وانشاء مرفقا على ساحل البحر ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز لإنشاء وإدارة سكك حديد طولها على الاقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايات تركيا الجنوبية بالبحر الابيض المتوسط والبحر الاسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومترا على جانبى الخط ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازات لإنشاء وإدارة عدة موانئ . وأشار كتاب رئيس الوزراء الى ان بريطانيا العظمى توافق بسوجب مشروع المعاهدة المقترحة على فصل أهم قسم

(٦٥) **المفيد** ، ١٣ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٦٦) *British Report*, 1926, pp. 18-19.

من ولاية الموصل وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني والسماح لتركيا بعقد قرض في أسواق لندن . ثم أوضح الكتاب موقف بريطانيا ودافع عنه ومدحها لاخلاصها لتعهداتها للعرب . وذكر الكتاب المعارضة البريطانية وموقفها من التزامات بريطانيا المالية في العراق لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار الكتاب في الختام الى ان الحكومة العراقية بذلت جهودها في تخفيف اعباء العراق ولاسيما الاعباء المذكورة في الاتفاقيات الملحقمة مؤملة بأن المجلس بقدر الظروف العامة التي أحاطت بهذه المسألة وما يترتب على قراره من النتائج الخطيرة (٦٧) .

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ حين بدأ مجلس النواب مناقشة المعاهدة أعلن رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني ان أحد النواب قدم اقتراحا خطيا بنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال على أساس ان هذه المعاهدة ما هي الا استمرار للمعاهدة السابقة لسنة ١٩٢٢ وهي معروفة عند النواب . فلما اعترض نواب المعارضة على نظرها بطريقة الاستعجال لان قرار مجلس العصبة اعطى مهلة أمدها ستة أشهر لعقد المعاهدة ، ذكر رئيس الوزراء المجلس ان بريطانيا تنتظر قراره قبل ٢ شباط وناشد النواب أن يأخذوا بنظر الاعتبار مصالح البلاد، ولكن المعارضة لم تر ما يبرر الاستعجال . ثم وضع الرئيس الاقتراح بالتصويت . فتبع ذلك ضوضاء وضرب المقاعد ولكن الرئيس أعلن قبول الاقتراح .

ثم رجا رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون من رئيس المجلس ان تكون مناقشة المعاهدة بجلسة سرية فوثب النواب المعارضون واحداثوا ضوضاء وصياحا . ولما طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس ان يحافظ على النظام صاح أحد نواب المعارضة : اسكت . وواصل بقية نواب المعارضة صياحهم ثم بدأوا يخرجون . وقد رمى بعضهم على رئيس المجلس بنسخ المعاهدة

(٦٧) العالم العربي ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

وبعضهم مزقها • وصاح صوت « خونة ! هذه أكثرية غاشمة ظالمة ! فلتسقط
الأكثرية الغاشمة ! » • وتقدم أحد المعارضين بالقرب من منبر الخطابة
ورفع كلتا يديه وقال « الا فلتعلم الأمة بأنى ارفض المعاهدة رفضا باتا » وعندما
صاح حكمت سليمان وزير الداخلية « اخرجوا » أجاب أحد المعارضين
« صدقوا المعاهدة ايها الخونة » وتأثر معارض آخر تأثرا بلغ حد البكاء
وقال نائب آخر « لماذا تطلب منا ان نخرج يا خائن » • وصرخ معارض
فى الخارج « فليع حكمت بك البلاد » • ثم واصل المجلس اجتماعه السرى
لمدة ساعة ونصف ، ثم أذيع بعد ذلك ان النواب الحاضرين وعددهم ٥٨
وافقوا على المعاهدة • اما عدد النواب المنسحبين فيبلغ تسعة عشر (٦٨) •

وفى ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ اجتمع مجلس الاعيان العراقى وأعلن
الرئيس ورود المعاهدة لمناقشتها ، وقدم عيان اقتراحا خطيا لنظر المعاهدة
بطريقة الاستعجال وقبل • ثم اعلن رئيس الوزراء ان لديه بعض الوثائق
 والمراسلات بين الحكومتين البريطانية والعراقية ورجا المجلس ان يقرأها
عليه بجلسة سرية (٦٩) • وبعد جلسة دامت ساعة ونصف عاد المجلس الى
الجلسة العلنية • فتكلم العين مولود مخلص وقال ان العراق مهدد بالهلاك
لان معاهدة ١٩٢٦ أثقل من معاهدة ١٩٢٢ ورجا مجلس الاعيان ارجاع
المعاهدة الى مجلس النواب ما دام مجلس العصبة قد أعطى العراق وبريطانيا
مهلة لمدة ستة أشهر لعقد المعاهدة • ولكن وزير العدلية اتنى على موقف
بريطانيا فى الدفاع عن حقوق العراق فى ولاية الموصل سواء كان ذلك
لمنفعها الخاصة أو لمنفعة العراق وأيد أحد الاعيان وزير العدلية • ثم وافق
المجلس على المعاهدة بسبعة عشر صوتا ضد واحد (٧٠) •

(٦٨) العالم العربى ، ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ •

(٦٩) نشرت الحكومة البريطانية هذه الوثائق والمراسلات فى مجموعة *State Papers*
كما نشرت الحكومة الاميركية بعضها الآخر وهى خاصة بالكفاح بين الدولتين حول النفط •
وبجدها القارىء فى الفصل الثانى عشر ادناه •

(٧٠) العالم العربى ، ٢٠ كانون الثانى ١٩٢٦ •

وقد تساءلت جريدة الاستقلال لسان حال المعارضة هل من الحكمة وهل من المعقول ان تبرم معاهدة مهمة تقيد مستقبل العراق لمدة ربع قرن في نصف ساعة قالى أى مدى ابتعد اولئك النواب عن المنطق والعقل والى أى مدى بعدوا عن اعتبار مصالح بلادهم ، ولكن حزب الشعب قام بدور تاريخي وسيسجل أعماله بحروف من نور يذكرها بالثناء احفادنا وأحفاد احفادنا خلال القرون القادمة (٧١) . وقالت جريدة العراق الحكومية انها فوجئت بموقف المعارضين فقد تركوا مجلس النواب من دون بيان موقفهم هل هم موافقون على ابرام المعاهدة أم لا . وقالت انها لا تستطيع اعتبارهم الا حزبا ذى وجهين وان عملهم مجرد مناورة سياسية مدبرة . وقالت أيضا ان أكثرهم شبان يحتاجون الى تمارين لتقوية عضلاتهم فهي تقدر رغبتهم فى القيام باللعب على الجبال وهذا ما يتوقع منهم ولا يتوقع السلوك المعقول (٧٢) .

وقد عارض حزب الاستقلال الموصلى المعاهدة وفصل احد أعضائه العضو فى مجلس الاعيان لموافقتها على المعاهدة (٧٣) . واما الحزب الوطنى فعارضها وشكر حزب الشعب على موقفه (٧٤) .

الارتياح من التسوية النهائية

فى ١٤ حزيران ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية - التركية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس النواب لابرامها مع مذكرة ايضاحية ذكرت التعديل البسيط فى خط الحدود بين آشوتا وعلمون ومنح تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة ، وأكدت المذكرة ان المعاهدة فى صالح

(٧١) الاستقلال ، ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٧٢) العراق ، ٢٠ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٧٣) جريدة نداء الشعب ، ٢١ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٧٤) نداء الشعب ، ٣ شباط ١٩٢٦ .

العراق لانها أعطت ولاية الموصل الى العراق وتضمنت اعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة وأشارت الى ان المجلس الوطني الكبير التركي أبرم المعاهدة يوم ٧ حزيران ١٩٢٦ ، ورجت الحكومة المجلس ان يناقش المعاهدة بطريقة الاستعجال . فناقشها المجلس في نفس اليوم . وقد أعرب نواب كثيرون عن رغبتهم في العلاقات الودية التعاونية بين تركيا والعراق . وقد أبرمت المعاهدة بالإجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان بالطريقة نفسها (٧٥) . وقد استقبل الشعب العراقي المعاهدة بالافراح واقامة المهرجانات وارسل البعض برقيات التهنة الى البلاط الملكي والى مجلس الوزراء (٧٦) .

وبمناسبة ابرام هذه المعاهدة أمر الملك فيصل يوم ١٧ حزيران باقامة مأدبة ملكية لاعضاء البرلمان وبعض الشخصيات البارزة في بغداد وخطب فيها الملك خطبة شكر فيها أعضاء البرلمان والاحزاب السياسية لتضامنهم وتعاونهم في سبيل المصلحة العامة . وقال ان غايتنا الرئيسة هي ان نعيش بسلام مع جيراننا خاصة والعالم بأسره عامة وقال ان تركيا اصبحت صديقتنا وواجب العراق ان يظهر لها من الولاء بقدر ما تظهره لنا . وختم الملك خطابه بأن شكر للانكليز الاعمال المجيدة التي بذلوها لمساعدة العراق في تسوية مشكلة الموصل (٧٧) .

وأمر الملك فيصل يوم ٢٦ حزيران باقامة مأدبة ثانية للسر هنري دويس المندوب السامي البريطاني في العراق وحاشيته وخطب خطبة وجيزة أطرى فيها الجهود التي بذلتها انكلترا لخير العراق وشكر للسر هنري اهتمامه الخاص بحكومة العراق (٧٨) .

(٧٥) العراق ، ١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٦) العراق ، ١٠ - ٢١ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٧) العراق ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ : لقاء الشعب ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٨) العراق ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ : لقاء الشعب ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ .

الفصل التاسع

الرأي العام البريطاني ومشكلة الموصل

تابعت الدوائر السياسية في بريطانيا العظمى محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ . وقد استعرضنا وجهات نظر وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية في الفصول السابقة . وبالرغم من تأييد أكثرية الصحف البريطانية للعراق فقد أيد عدد قليل منها تركيا . وكانت هناك تفسيرات شتى للسياسة البريطانية المتعلقة بمشكلة الموصل خاصة وبالعراق عامة .

الآراء البريطانية في الادوار الاولى من المشكلة

في أثناء اجتماعات مؤتمر لوزان الاول عارضت الدليل كرونكل ادعاء الاتراك ان الموصل ميراث قومي وقالت ان الموصل لم تعد ميراثا قوميا كما لم تعد بغداد أو مصر أو الجزيرة العربية ، واعترفت ان الاتراك فتحوا الموصل كما فتحوا تلك البلاد الاخرى واكتنفا أكدت ان الاتراك لم يستوطنوها ، وان الاتراك طردوا من الموصل بقوة السلاح كما طردوا من قبل من اليونان وصربيا وبلغاريا وألبانيا ومصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وبغداد . وقد أنكرت الجريدة ان قضية الموصل قضية نفط وعزت هذه الفكرة الى ذوي المصالح النفطية الاميركية الذين حاولوا ان يظهروها بهذا المظهر^(١) .

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

وقد قال اللورد كرزن في خطابه الذي القاه في مجلس اللوردات يوم ١٣ شباط ١٩٢٣ بعد فشل مؤتمر لوزان الاول مباشرة انه كان يناقش الاتراك بأن لا ينظروا في المستقبل الى موسكو أو ايران أو افغانستان بل ان يولوا وجوههم شطر الغرب * وقد حث على وحدة الحلفاء في حل مشكلة الموصل وقال انه كره كل ما قيل عن النفط والمبالغة في أهميته في نظر العالم^(٢) * وفي خلال الفترة الواقعة بين مؤتمري لوزان ذكر اللورد سايدنهام الحكومة البريطانية والشعب البريطاني بعهود الاستقلال والحرية التي قطعها البريطانيون للعرب^(٣) *

وحين كان مؤتمر لوزان الثاني يبحث مشكلة الموصل كتب المؤرخ توينبي انه يعتقد ان صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نيلها الا بدفع كردستان الجنوبية ولكنه اعترف ان هذا ثمن باهظ * وقال اذا دفع البريطانيون هذا الثمن فقد يطمشون بأن الاتراك لن يستعملوا كردستان واسطة لاسترجاع بقية العراق^(٤) *

وقالت التايمس بعد مجيء حزب العمال الى الحكم سنة ١٩٢٤ مباشرة ان تقليد استمرار السياسة الخارجية البريطانية جعل الزعماء العراقيين واثقين من ان الوزارة العمالية ستواصل جهود حكومة المحافظين السابقة للوصول بمفاوضات الموصل الى خاتمة ناجحة^(٥) * وقبل اجتماع مؤتمر القسطنطينية نشرت نفس الجريدة مقالا طويلا عن تاريخ الموصل منذ العهد الاسلامي حتى سنة ١٩٢٤ محاولة ان تثبت ان مدينة الموصل كانت ولا تزال عربية^(٦) *

(2) *Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LIII, Cols. 37-40.

(3) *The Times*, March 2, 1923.

(4) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 687.

(5) *The Times*, January 29, 1924.

(6) *Ibid.*, May 17, 1924.

وقبل انهيار مؤتمر القسطنطينية وصفت المورثن بوست ما قاله الصحف التركية عن العروض البريطانية المزعومة عن سكك حديد الاناضول وعن حصص العراق في الدين العثماني العام وعن قرض لتركيا في لندن بأنه محاولات للتثبت مما تستطيع تركيا الحصول عليه عن طريق مفاوضات القسطنطينية . وقد أيدت المانجستر غارديان رأى جريدة المورثن بوست وأضافت ان الاتراك يخشون الحركة القومية الكردية في العراق وأثرها على أكراد تركيا فقد تعرض وحدة الجمهورية التركية للخطر^(٧) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية ليوبولد اميرى وزير المستعمرات والسر سموتيل هور وزير الطيران الى العراق وولاية الموصل حين كانت لجنة التحقيق في ولاية الموصل لكى تبدي عطفها للعراقيين ولكسب ثقتهم في بريطانيا العظمى ولرفع قوتهم المعنوية . وقد درس الوزيران الوضع وجمعا المعلومات لحكومتها^(٨) .

وقد كتب من الهند قارىء بريطاني كان قد خدم في حملة العراق العسكرية الى مجلة الاشيا نيك ريفيو الصادرة في لندن ذاكرا المصالح البريطانية في العراق مثل وعود البريطانيين للعرب والرغبة في منع رجوع الاتراك الى العراق وأمل الحصول على فائدة من استثمار رأس المال البريطاني في العراق والرغبة في المحافظة على حقول النفط في ايران والخوف من خسران هيئة بريطانيا في حالة انسحابها من العراق وضرورة حماية خطوط المواصلات الجوية والبرية مع الهند والشرق . وأشار الكاتب الى الاخطار التي قد يتعرض لها العراق في حالة سحب التعزيز العسكري البريطاني : محاولة تركيا استرجاع العراق وانتشار النفوذ البلشفي جنوبا عن طريق ايران

(٧) مقتبسة في جريدة الموصل . ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(8) *The Times*, April 6, 1925; *United Empire*, XIV, 1925, p. 261.

وكردستان وامتداد النفوذ الفرنسي في سوريا^(٩).

وكتب جاردن مساعد ضابط سياسي بريطاني سابقا في مدينة الموصل قبل نشر تقرير لجنة التحقيق ان حكومات بغداد وانقرا شرقية غير مجربة وفيهما بعض الفساد وقال ربما كانت حكومة انقرا الدكتاتورية اكثر اتحادا وتعرف وضعها اكثر من حكومة العراق وأشار الى ان الأخيرة تتمتع بإرشاد وتأييد صديق قوى هو بريطانيا العظمى^(١٠).

وبما ان للعراق علاقة بالدين العثماني العام أرسلت الحكومة البريطانية بعثة مالية برئاسة اى . هلتن ينغ لدراسة الوضع المالي في العراق وقد باشرت البعثة دراستها في آذار ١٩٢٥ وأنهت تقريرها في نيسان ثم نشر في حزيران . وقد أكدت اللجنة اذا صدر القرار عن مشكلة حدود العراق الشمالية في غير صالح العراق فسيكون له تأثير خطير جدا على وضع العراق الحالي لان لولاية الموصل اهمية اقتصادية كبيرة في رفاهية العراق وان خسرانها سيغير مشكلة الدفاع العسكرية تغيرا تاما^(١١).

وقد نشر مؤتمر نقابات العمال واللجنة الاستشارية في الشؤون الدولية لحزب العمال « بعض الملاحظات عن مشكلة الموصل » وقد اقتبسها الكتاب الاحمر التركي باعتبارها مؤيدة لتركيا . وقد هاجمت هاتان المنظمتان الحجة البريطانية عن حق الفتح لان الموصل لم تكن مفتوحة عندما امضيت هدنة مندروس بل انها احتلت بعد ذلك خلافا لاحكام الهدنة . وأشارا الى ان المفاوضات التمهيدية حول امتياز النفط مع الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١١ لم توافق عليها الحكومة العثمانية وان تركيا لم تعترف باتفاق سان ريمو وان

(9) X, "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, XXI, pp. 222-224.

(10) F. W. Chardin, "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, CXXVIII, 61-62.

(11) British Colonial Office, *Report of the Financial Mission*, Cmd. 2438, (1925), p. 9.

الاقتراح التركي لعقد اتفاقية حول نفط الموصل حل معقول .
 ويعتقد المؤتمر واللجنة انه ليس من المؤكد ان عرب الموصل يرغبون
 بالالتحاق بالعراق . اما ما يخص اكراد العراق فهناك اربعة نواب اكراد في
 المجلس الوطني الكبير التركي . فاذا كانت بريطانيا تحترم حقا رغبات
 السكان كما وعدت هي وفرنسا في تشرين الثاني ١٩١٨ فعليها ان تذكر
 الثورة العراقية ضد بريطانيا سنة ١٩٢٠ . وقد وصفا حجة اللورد كرزن
 العنصرية في لوزان بأنها باطلة فحجة الاقلية المسيحية ليست بكافية للمطالبة
 بولاية الموصل وليس هناك سبب للاعتقاد باضطهاد المسيحيين .
 وقد اعاد المؤتمر واللجنة الى الاذهان ان بريطانيا وافقت على تأسيس
 دولة كردية بمعاهدة سيفر ، فساءلا لماذا بدلت بريطانيا موقفها وصارت تؤكد
 ضرورة المنطقة الكردية للعراق . وقد أجابا على القول بأن الموصل مخزن
 جبوب العراق بأن العراق يستطيع شراء الخنطة من الموصل . وختما
 ملاحظتهما بالقول اذا اعطيت عصبة الأمم ولاية الموصل الى العراق فسيعتبر
 الاتراك والاكرد قراها ظلما واستبداديا ويصبح وجود المملكة العراقية صعبا
 وفي آخر الامر مستحيلا (١٢) .

الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

اظهر نشر تقرير لجنة التحقيق انقساماً في الرأي أوضح بين مؤيدي
 حكومة ستانلي بولدوين المحافظة ومعارضيه . وكانت الحكومة مستعدة لقبول
 شرط وضع العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة .
 اما المعارضة فكان لها آراء متباينة لانها مؤلفة من جماعات شتى كالعمال
 والاحرار والشيوعيين وبعض المحافظين ولا سيما صحف اللورد بيفربروك :
 الديلي ميل والديلي اكسبريس والويستمنستر غازيت ، واما التايمس الصحيفة
 المحافظة المتدلة فقد ايدت الحكومة .

(12) *Turkish Red Book*, pp. 313-315.

وعلى العموم قالت الصحافة البريطانية ان تقرير اللجنة مضطرب وغامض ومعقد . وقد عللت **الدليل هيرالد** العمالية التناقض في التقرير بأنه عجز اللجنة عن الاتفاق على رأى واضح ، وأكدت **الدليل نيوز** ان في التقرير غموضاً مخيباً للرجاء^(١٣) . اما **التايمس** فتعتقد ان اللجنة توصلت الى نتائج واضحة ومعقولة يستطيع مجلس العصبة الاعتماد عليها في قراره^(١٤) ، وقد أظهرت **الدليل ميل** ارتياحها لأنها اعتقدت ان التقرير جاء في صالح الانراك ، ونشرت مقالاً افتتاحياً قالت فيه ان الرأى العام البريطانى سيقابل بالارتياح الشديد تصريح عصبة الامم بأن المنطقة المتنازعة يجب ان تعد جزءاً لا يتجزأ من تركيا ، لان البريطانيين صمموا تصميماً صادقاً على ان لا يدخلوا حرباً جديدة من أجل هذه القضية ولا ريب ان خير خطة تسلكها الحكومة البريطانية هي ان تقرر عند انتهاء اجل المعاهدة في ١٩٢٨ الانسحاب من جميع البلاد عدا منطقة الزيت الواقعة حول البصرة مباشرة . وقالت **الدليل اكسبريس** انه اذا اعطت عصبة الامم لبريطانيا الخيار فانه ليس ثمة شك تقريباً من ان الوزارة الحالية تختار التبعة والنفقات في العراق خمسا وعشرين عاماً أخرى . ونشرت **المورنن بوست** المحافظة المؤيدة للحكومة مقالاً قالت فيه ان البريطانيين يسعون لانشاء جيش عربى منظم في العراق في اقرب وقت لان مشكلة الموصل لم تسو بعد فمن المستحسن ان تجابه الحقيقة الواقعة وهي احتمال وقوع متاعب تقضى على العراق بمساعدة بريطانيا في دفاعها عن الاراضى الواقعة تحت الانتداب^(١٥) .

وعلم مراسل **التايمس** الدبلوماسى ان الوزارة البريطانية ترى ان اللجنة تجاوزت صلاحيتها كلجنة استشارية وتعتقد ان نتائجها متناقضة وغير منطقية وتعارض رأبها القانونى معارضة شديدة . وتعتقد **التايمس** ان الوزارة ستقبل

(١٣) مقتبسة في جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .
(14) *The Times*, August 8, 1925.

(١٥) مقتبسة في جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

وهي كارهة تمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة إذا قرر مجلس العصبة ذلك (١٦) .

وأكدت الدليل تلغراف المحافظة المؤيدة للحكومة ان التقرير لا يبعث على الارتياح مطلقا ولا يحل المشكلة (١٧) . وعلقت المانجستر غارديان الحرة بقولها ان التقرير لم يعرض سوى حل معلق وان اعضاء اللجنة لم يقدرُوا تقدير الحقائق حينما حددوا المدة ، واذا تركت بريطانيا العراق فجأة فواجبها ان تتركه قادرا على حكم نفسه في الداخل وقادرا على ان يدافع عن نفسه من الخارج . وذكرت الدليل تلغراف ان تركيا غير مرتاحة من احتمال خسرانها نفط الموصل ، ومما اقلق بالها أيضا توصية اللجنة باشاء نظام حكومي خاص للاكراد لانها تخشى ان يطالب اكراد تركيا بامتياز كهذا فيقاوموا خطة انقرا في تترك الاكراد (١٨) .

وعلقت مجلة النير ايست اند انديا المحافظة المؤيدة للحكومة على التقرير فذكرت اعتقادها بأن تشجيع الحكومة العراقية لمظاهرات أولاد المدارس يولد الشك في نفوس اعضاء اللجنة في حكمة تلك الحكومة بدلا من التأثير بحسن تقديرها وهذا قد يؤدي الى عدم تقرير تقدم العراق نحو الحكم الذاتي المستقر المسؤول حق قدره (١٩) . وقد ارتأت الدليل نيموز ان الامر يكون سهلا على بريطانيا اذا قرر مجلس العصبة اعطاء الولاية برمتها الى تركيا بشرط ان تعهد بضمان سلامة العراق ، غير انه اذا سويت المشكلة بانهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٢٨ فان ذلك قرار سخيف يعتبر خيانة لحكومة العراق وشعبه وقد يؤدي الى انهيار هذه الدولة الفتية التي لا تستطيع ان تحمي نفسها (٢٠) .

(16) *The Times*, August 9, 1925.

(١٧) مقتبسة في الفيد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(١٨) مقتبسة في الفيد ، ٢٧ آب ١٩٢٥ .

(19) *The Near East and India*, XXVIII, p. 247.

(٢٠) مقتبسة في العالم العربي ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

خطب الأول بركنهيد وزير شؤون الهند في اكستر فقال اذا نالت تركيا شمال العراق فانها تهدد كيانه ولا يستطيع مقاومة هجوم الاتراك ، وهو يرى ان الانسحاب من العراق عمل اجرامى مخالف للعدالة^(٢١) .

أرسلت جمعية الشرفين الأدنى والأوسط في بريطانيا رسالة الى وزير الخارجية البريطانية تقترح ان تدعو عصبة الأمم تركيا الى عضويتها وان تعطى عهدا باحترام وحدة واستقلال العراق مقابل موافقة العصبة على خط الزاب الصغير فاذا لم تفلح في هذا فعلى خط جبل سنجار - جبل حمرين . وفيما يخص المصالح البريطانية والاجنبية ، ذكرت الجمعية اعتقادها انه في الجو الودى الذى ينتج عن تلك التسوية لا تبقى سوى صعوبة قليلة في الوصول الى تسوية عادلة مع تركيا حول حقول نفط الموصل التى ستكون مضمونة في ايدي الاتراك اكثر مما اذا تركت في حوزة حكومة بغداد المهددة بالعداء التركي والمكتشوفة لهجمات الاكراد المعادية^(٢٢) .

روى مراسل النيويورك تايمس في لندن ان بعض البريطانيين المؤيدين لعصبة الأمم يعتقدون ان تأجيل مشكلة الموصل بالتماس الرأي الاستشاري للحكومة الدولية يدل على ضعف العصبة وصرحوا ان محاولة العصبة حل المشكلة بالتأجيل وبالمساومة وبسويتها بكل الوسائل عدا الحرب لن تضى على نفسها مجددا^(٢٣) .

وكتب قارىء الى جريدة التايمس انه يشعر بأن الدعوة المؤيدة لتركيا في انكلترا مسؤولة عن ثلاثة اشياء : تردد مجلس العصبة في اصدار قراره وزيادة تصلب الاتراك وهجوم الاتراك على المسيحيين في شمال الموصل^(٢٤) .

وهاجم قارىء حر معارضة الصحافة المحافظة وأعمال الاتراك ضد المسيحيين وخرق الحدود وأيد الحكومة البريطانية المحافظة ونصحها بنشر الحقائق على

(٢١) مقتبسة في العالم العربي ، ٨ ايلول ١٩٢٥ .

(22) *The Near East and India*, XXVIII, p. 338.

(23) *The New York Times*, September 23, 1925.

(24) *The Times*, September 23, 1925.

الجمهور (٢٥) .

وأرسل رئيس اساقفة كنتربري رسالة شديدة اللهجة الى ستانلي بولدوين قال فيها اذا تركت الحكومة البريطانية مسيحيي العراق يلاقون مصيرهم المؤلم على أيدي الاتراك فسيؤدي ذلك الى شعور المفكرين في بريطانيا بالحجل (٢٦) . ومن الجهة الثانية اجتمعت جماعة راديكالية من اعضاء البرلمان المعارضين وعبرت عن رأيها بأن لا تضيف بريطانيا العظمى مسؤوليات جديدة الى مسؤولياتها حتى ولو كان ذلك يطلب من عصبة الامم (٢٧) .

وقد اقتبست مجلة الميروري دايجست من جريدة المانچستر غارديان قولها ان تركيا ستعمل كل فنون خداعها ودبلوماسيتها المتوترة للوصول الى غاياتها . واقتبست من اللندن ستيتسمنست قولها كانت مشكلة الموصل دوما حيوية للاتراك واذا قرر مجلس العصبة اعطاها للعراق فسيكون موقف تركيا من بريطانيا عدائيا دون ريب وهذا التطور يضر بالمصالح البريطانية (٢٨) . ونشرت الديلي اكسبريس صورة كاريكاتورية بعنوان « القافلة الضاحكة » تمثل بريطانيا العظمى مقيدة بالعراق بحبل وسلاسل تنتهي بكرة حديدية مكتوب عليها « ٢٥ سنة » وهناك قافلة جمال مكونة من الدول الاخرى سائرة سعيدة خالية من المسؤولية (٢٩) . ولكن اللورد غراي يقول في خطابه في اتحاد عصبة الامم انه لولا عصبة الامم لكنت تركيا وبريطانيا قد لجأتا الى العنف لحل مشكلة الموصل (٣٠) .

وهاجم قاري في جريدة التايمس « صحافة الجلاء » المعارضة واتهمها

(25) *The Times*, September 20, 1925.

(26) *The New York Times*, October, 3, 1925.

(27) *The Times*, October 6, 1925.

(28) *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, pp. 17-18.

(29) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

(30) *The Times*, October 10, 1925.

بأنها تقوم بدور البلاشفة الحمر واعداد بريطانيا وأكد عدم رغبة أحد في مقاتلة تركيا من اجل الموصل ولكن اذا هوجم البريطانيون فلن يبرثوا تلك الصحافة^(٣١) . وقد دافع دبليو . اورمسي غور وكيل وزارة المستعمرات عن وزيره اميرى ضد « صحافة الهزيمة » بقوله ان بعض الناس يعقدون الامور جهد طاقتهم في وجه الذين يحاولون تسوية المشاكل بالطرق السلمية^(٣٢) .

وأكدت مجلة يونائيتد امباير المحافظلة المؤيدة للحكومة ان دعوة الصحافة للتخلص عن الانتداب فجأة تؤثر في بعض الناس الذين يرون في هذا التخلص تخلفا من صعوبة آتية . وتساءلت هل يصحى بكل ما فعلته بريطانيا للعراق وهل تترك بريطانيا الفوائد التي قدمتها للعراق لكي يتمتع بها الآخرون أو ليس لهية بريطانيا من تمن . وقالت ان لبريطانيا العقلى مصالح مهمة في العراق تؤثر في رفاهية جميع الامبراطورية ، وان مسؤوليات الانتداب ثقيلة وقالت ان السؤال الذي يوجب التفكير هو ما اذا لم تكن عواقب الجلاء أثقل بكثير^(٣٣) .

وخصصت مجلة ذي انكلش ريفيو المحافظلة المؤيدة للحكومة صفحات كثيرة من عددي تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٢٥ لمشكلة الموصل . فعلقت على الوضع في تشرين الاول ١٩٢٥ بقولها ان الأتراك لا يخيون آمال حليفهم اللورد بيفر بروك باعطائه نسخا من منشوراتهم لمساعدته في تخويف قرائه من الحرب ، ولولا التشجيع الذي يتلقونه من حملته الهستيرية لما فكروا بالحرب . وقد دافعت المجلة عن المصالح الامبراطورية وازافت ان الانكليز مدينون لايمري لدفاعه القوي الباهر عن مصالح بريطانيا وهبتها واسمها^(٣٤) . وقد ظهرت عدة مقالات عن مشكلة الموصل في هذه المجلة . فكتب

(31) *The Times*, October 12, 1925.

(32) *The Times*, October 14, 1925.

(33) *United Empire*, XVI, 1925, p. 598.

(34) *The English Review*, XLI, pp. 462-464.

جاردن مقالة مهمة عنوانها « العراق والموصل » بلاد الرافدين » بحث فيه النواحي التاريخية والدينية والعنصرية والجغرافية والاقتصادية من الولاية (٣٥) ولخص كاتب باسم مستعار « انكلو - عراقى » الحقائق الجوهرية الواردة في تقرير البعثة المالية البريطانية لسنة ١٩٢٥ (٣٦) . وفي مقالة ثالثة عنوانها « الوضع في العراق » قال اللورد راغلان احد الضباط السياسيين البريطانيين في فلسطين سابقا ان الاتراك يطالبون بولاية الموصل لزيادة هيبتهم ولكي يكونوا في وضع يساعدهم على احتلال العراق ولاضعاف الحركات القومية بين اكتراد تركيا ، وذكر ثلاث مدارس فكرية بريطانية حول مشكلة الموصل : الاولى تدعو للانسحاب من العراق انسحابا فوريا ، والثانية تحبذ ترك ولايتي الموصل وبغداد والاحتفاظ بولاية البصرة والثالثة وهي السائدة في الوزارة البريطانية تتمسك بالعراق مهما كان الثمن (٣٧) . وفي مقالة أخرى عنوانها « العراق والموصل - الالتزامات الادبية » يقول المحترم چارلس غور أسقف أوكسفورد سابقا اذا ظهر البريطانيون أنفسهم في أزمة الموصل غير قادرين أو غير راغبين في الوقوف بوجه تركيا فليس من السهل ان نبالغ بخسارة الهبة التي تال البريطانيون في العراق وفي كل مكان آخر ولا سيما في مصر وسوريا . وذكر البريطانيون بان الانوريين حاربوا من أجلهم وقطعت لهم الوعود ويعتبر التخلي عنهم نذالة (٣٨) . واخيرا في مقالة عنوانها « العراق والموصل - المشكلة العسكرية » يقول ضابط ركن ان هيئة بريطانيا منعت روسيا السوفيتية من التقدم في ايران ومن احداث الاضطراب في العراق

(35) F. W. Chardin, "Iraq-Mosul, The Land of the Two Rivers", in *The English Review*, XLI, pp. 484-493.

(36) Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul, The Financial Aspect", in *The English Review*, XLI, p. 634.

(37) Lord Raglan, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, XLI, pp. 478-481.

(38) Right Reverend Charles Gore, "Iraq-Mosul, The Moral Obligation", in *The English Review*, XLI, pp. 629-630.

الذى يعرض سلامة حقول النفط للخطر * وذكر الصحافة المعارضة للحكومة ان العرب لا الترك هم قادة العاطفة الاسلامية وان بلادهم حاجز طبيعي ضد التغفل القادم من الشمال * وحث على تشجيع بريطانيا للحركة العربية باعتبارها الحركة التى يدين لها العدد الاكبر من المسلمين بالولا. (٣٩).

اشارت الدبلى ميل فى مقالة افتتاحية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ الى ان لجنة التحقيق تقول بأن ولاية الموصل جزء من تركيا وادعت بأنه لا يستطيع أحد نقض ذلك الحكم (٤٠) *.

ونشرت مجلة الليبر مونثلى الشيوعية مقالة طويلة تحليلية بحث الكاتب فيها تاريخ الاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط واهمية نفط الموصل وتوسع الهند غربا الى البحر الابيض المتوسط * وحدود العراق العلمية * واهمية المناطق الكردية العسكرية * وقال ان قسم الشرق الاوسط فى وزارة المستعمرات البريطانية طالب بتحويل الاحتلال البريطانى للعراق والموصل الى معاهدة قيد بريطانيا ولا تستطيع تحرير نفسها منها لان هذا القسم يعتقد ان الانتداب غير كافى لانه قد ينتهى ولذلك يجب عقد معاهدة ملزمة ولو على كره من بريطانيا * وقال قد يغضب دعاة الجلاء ولكنهم غلبوا على أمرهم دائما كما غلب الاتراك أيضا (٤١) *.

وكتب هيكوت مقالا بعنوان « الموصل والاتراك » يقول انه يعتقد ان الاتراك اضطربوا لميول رعاياهم الاكراد الانفصالية وشعروا ان الطريقة الوحيدة لكبح نشاطهم هى الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكردية العراقية * وذكر ناقدى امري بتعهدات بريطانيا نحو العراق بالمعاهدة (٤٢) *.

(39) Staff Officer, "Iraq-Mosul, The Military Problem", in *The English Review*, XLI, p. 641.

(40) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(41) W. N. Ewer, "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, VII, pp. 676-689.

(42) Dudley Heathcote, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, CXVIII, 1925, pp. 610-611.

وقالت مجلة **الفورتنائيل** وهي المحافظة المؤيدة للحكومة انه لولا تشجيع دعاة « سياسة الهزيمة » في شارع فليت للاتراك لتمكن حل مشكلة الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٥ ولكن عندما يوحى للاتراك دائما بأنهم سيحاربون وانهم على حق وان السبيل الوحيدة التي على الحكومة البريطانية ان تسلكها هي الانسحاب بقضها وقضيضها من العراق يبدأون (أي الاتراك) باعادة النظر في موقفهم (٤٣) .

ومن جهة ثانية توقعت جريدة اللورد **يفربروك الويستمنستر غازيت** دخول بريطانيا الحرب من أجل العراق وتوقعت أيضا ان يحتل الاتراك الموصل اذا جاء قرار مجلس العصبة ضدهم (٤٤) . وقال كاتب في جريدة **التايمس** اذا تحدى الاتراك عصبة الأمم وشنوا حربا فان ذلك يعزى الى تأييد البلاشفة « وصحافة الهزيمة » البريطانية وذكر ان مصطفى كمال وصف احدى جرائد اللورد **يفربروك** بأنها حليفته وقال سياسي تركي بارز ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني للاستسلام للاتراك . وقال ان تركيا في وضع مالي عسير وتحتاج الى « ملايين نفط » الموصل (٤٥) . وكذلك هاجمت **النير ايست اند انديا** القوى المعارضة للحكومة واتهمتها بمحاولة الاساءة الى الوزارة البريطانية بانارتها ببيع المالية والحرب وزعمت ان تلك القوى شنت حملة لصالح الاتراك فاقت في حماسها الاتراك انفسهم للبرهنة على عدم عدالة الدعوى البريطانية (٤٦) .

الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة

اقترحت جريدة **التايمس** بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة بلهجة المصالحة والتوفيق ارسال رجل بريطاني حكيم يعرف الشرق جيدا الى انقرا

(43) *The Fortnightly Review*, CXVIII, 1925, p. 697.

(44) Quoted in *The New York Times*, December, 1, 1925.

(45) *The Times*, December 3, 1925.

(46) *The Near East and India*, XXVIII, p. 735.

بأسرع ما يمكن ، وأشارت الى ان السفير البريطاني يستطيع اكتشاف أسباب عصية تركيا عن « تقرير مصير » الاكراد وأسباب سوء التفاهم الاقتصادية والسياسية . وقالت ان السفير البريطاني يستطيع ان يبرهن للاتراك بمباحثاته اليومية المتأنية انه بالرغم من تصميم البريطانيين على تنفيذ مسؤولياتهم تجاه العراق فان ذلك لا يعنى انهم يريدون خنق تركيا او شلها بل بالعكس يريدون ان تحيا وتزدهر^(٤٧) . وصرح اللورد بارمور مندوب بريطانيا في مباحثات الموصل سنة ١٩٢٤ انه مالم تسد روح ودية بين بريطانيا وتركيا فلن يكون هناك ضمان ضد تكرار التشريد المرعب الذى كشف عنه تقرير الجنرال ليدونر او ضد الكوارث المحتملة من انسحاب البريطانيين من العراق خلال وقت محدود^(٤٨) .

مناقشات البرلمان :

فى ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ سألت الحكومة البريطانية مجلس العموم ان يوافق على قبولها قرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق على شرط تمديد أجل الانتداب البريطانى فى العراق لمدة خمس وعشرين سنة . ولم يكن رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال ولا لويد جورج زعيم حزب الاحرار فى لندن وقد ترك انصارهما الذين يمثلون المعارضة قاعة الاجتماع . وعندما عرض ستانلى بولدوين رئيس الوزارة البريطانية الاقتراح هاجم الصحافة المعارضة لاتهامه بكنهه بوعده الذى أعطاه فى ٣ مايس ١٩٢٣ بأن يغسل البريطانيون ايديهم من مسؤوليتهم تجاه العراق أو مصلحتهم فيه بعد آب ١٩٢٨ . وذكر تهمة ثانية وجهتها نفس الصحافة بأن الحكومة البريطانية تعهدت بالتزامات غير ضرورية وفادحة الثمن وخطرة تجاه العراق^(٤٩) .

(47) *The Times*, December 17, 1925.

(48) *Ibid.*, December, 21, 1925.

(49) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2076-2080.

وقد هاجم انطوني ايدن قوتين تشجعان الشعب التركي على اتباع خطه حمقاء وهما حكومة روسيا السوفيتية وجزء من الصحافة البريطانية ولا سيما جريدة الديلي اكسبريس ، وهما تمثلان تحالفا غير مقدس ، وسأل مجلس العموم ان يؤكد « لاصدقائهما الاتراك » ان هذه الصحافة البريطانية التي تشن حملة دعاية مستهترة لا تمثل الرأي العام البريطاني وأمل ان تمد الحكومة البريطانية يد الصداقة لتركيا لكي يعيش البلدان كما عاشا في الماضي بروح الصداقة والاحترام المتبادل وحسن النية^(٥٠) .

وصرح احد اعضاء المجلس ان حكام تركيا طالحون ولكن صداقة تركيا ضرورية لبريطانيا . وقال لكي ينجح الانتداب في العراق على البريطانيين ان يتفقوا مع الاتراك والا يصبح وضع البريطانيين يائسا ولا يمكن الدفاع عنه ، وحث الحكومة على التنازل عن جزء من الموصل للوصول الى اتفاقية اذا اقتضى الامر^(٥١) . وزعم عضو آخر ان سياسة الحكومة في مشكلة الموصل لا علاقة لها بالنفط بعكس ما يعتقد الحزب الاشتراكي (أى حزب العمال) . وقال وبالرغم من هذا فالواجب كان يقضى بأن يطلب الى تركيا التعاون في شركة النفط التركية وأمل انه عند تقدم المفاوضات لعقد معاهدة مع تركيا ان يؤخذ بنظر الاعتبار قضية النفط واشترك الاتراك فيها كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار قضية المسيحيين والاكراد وهوية عصبة الأمم^(٥٢) . واعتقد عضو ثالث بوجود النفط ، راء مطالب الاتراك وايد فكرة احترام العهود البريطانية للعرب وحماية المسيحيين^(٥٣) . وأكد عضو آخر ان النفط مجرد خيال ولكن الحاجة الى رى العراق فكرة ملموسة^(٥٤) . وزعم عضو ان الاتراك

(50) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2093-2094.

(51) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2096-2097.

(52) *Ibid.*, Cols. 2098-2108.

(53) *Ibid.*, Cols. 2112-2114.

(54) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2115.

يخادعون في موضوع حرب سريعة بالرغم من وجود خطر نشوبها دائما^(٥٥).
وزعم آخر ان الانراك يريدون قرضا في لندن اكثر من رغبتهم في خط
الحدود أو ولاية الموصل نفسها ، و اضاف انه لا يمكن وجود العراق من دون
الموصل ورجا المجلس ان يؤيد اقتراح الحكومة على أساس وعود بريطانيا
للعرب والسلام والرفاهية في الشرق الأوسط وحماية المسيحيين والخطوط
الجوية بين انكلترا والهند ووضع بريطانيا في فلسطين ومصر وعلى أساس ان
بقاء بريطانيا في العراق بموجب المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢
أقل نفقة بكثير من الانسحاب^(٥٦).

وقد اختتم مناقشات مجلس العموم ليوبولد ايمري وزير المستعمرات
وأكد ان انسحاب بريطانيا السريع من العراق لن يكون فادح الثمن فحسب
ولكنه من الوجهة العسكرية صعب التنفيذ ، وقال ان الموصل اغني مناطق
العراق ، وهاجم « الصحافة الهستيرية » التي قالت ان وجود البريطانيين في
الموصل اهانة للعدالة وفسر موقفها هذا برغبتها في تحريض تركيا على شن
الحرب على بريطانيا العظمى . وقال كان من الممكن لبريطانيا ان تقف على
الحدود وترفض الدخول بأية مفاوضات مع تركيا ولكن البريطانيين أظهروا
ايمانهم بعدالة قضيتهم ورغبتهم في نشر التسوية السلمية بعرض المشكلة على
عصبة الأمم . وختم ايمري خطابه بتذكير المجلس بأن لم يقتصر تأييد العراق
في مطالبته بالموصل على حكومة المحافظين بل ان توماس وزير المستعمرات
السابق في حكومة العمال اذاع في العراق في تموز ١٩٢٤ بأن الحكومة
البريطانية لا تنوى التخلي عن تأييدها للعراق في مطالبته بالموصل^(٥٧).

وفي مجلس اللوردات صرح عضوان بأن ليس لبريطانيا مصلحة مباشرة
في العراق وان البريطانيين موجودون هناك بسبب الانتداب فقط . وأكد

(55) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*,
fifth series, CLXXXIX, Cols. 2419.

(56) *Ibid.*, 2121-2126.

(57) *Ibid.*, Cols. 2133-2146.

عضو آخر بأن بريطانيا لا ترغب في ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية ولا ترغب في البقاء هناك اذا استطلعت الخروج منه (٥٨) .

في ١٨ شباط ١٩٢٦ شرع مجلس العموم بنظر المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ فأقرح ايمرى ان يقبل المجلس المعاهدة لتنفيذ شرط مجلس العصبة عن تسوية حدود العراق وذكر ان الحكومة البريطانية اتبعت سياسة عصبة الامم . وقال انه يعتقد ان العراق سيقبل الى العصبة قبل سنوات عديدة من انتهاء فترة الخمس والعشرين سنة وذكر ايمرى المعارضة ان المصاريف التي اقتضتها المعاهدة تصرف في العراق ولكنها لا تصرف حتما على العراق . فقاطعه أحد الاعضاء بقوله « ولكن عندكم آبار النفط » فأجابه ايمرى ليس للنفط أقل تأثير على السياسة البريطانية (٥٩) .

واقترح رمزي مكدونالد رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة ان يرفض المجلس تمديد أجل مسؤولية بريطانيا العظمى في العراق وحث الحكومة على بذل كل جهد في الاسراع بقبول العراق الى عصبة الامم (٦٠) . وبالرغم من ان مكدونالد كان لنا معتدلا لم يكن برسيل احد انصاره كذلك ، فقد علق على تأكيدات ايمرى عن النفط وقال اما ان تكون معلومات المعارضة خاطئة واما ان تكون معلومات الحكومة ضالة ، وأضاف انه يفكر في مؤتمر سان ريمو حيث ظهرت قضية النفط واضحة وقال انه يعتقد لو لم يكن هناك نفط في العراق لما كان هناك على الأرجح أى نزاع حول الموصل ، وذكر برسيل نفوذ بعض شركات النفط في العراق وعلاقتها ببعض الحكومات . وقال ان الجيوش البريطانية ستستعمل في مساعدة شركات النفط في قمع العمال الوطنيين ورميهم بالرصاص أيضا ، ومن الواضح ان

(58) *The Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LXIII, Cols. 6, 19 and 20.

(59) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2167-2178.

(60) *Ibid.*, Col. 2181.

النفط أساس المشكلة ولولاه لما سمع البريطانيون شيئا عن الموصل • وقال من الأفضل ان تتوصل الحكومتان التركية والعراقية الى اتفاق بينهما دون توريث بريطانيا فيه • واستمر برسيل بقوله ان واجب كل عضو من أعضاء الطبقة العاملة ان يرفض حمل السلاح للمقاتلة بدل أسيادهم ، واقترح عوضا عن ذلك ان يقاتل حاملو أسهم الشركات المختصة • وطالب بصرف أربعة الملايين من الدينار التي تقرر صرفها في العراق في تحسين أحوال الشعب البريطاني بدل استعمالها في العراق وانهم الحكومة بمساعدة شركات النفط الاستعمارية ضد الطبقة العاملة البريطانية^(٦١) •

وقد دافع السرجو فرى بتلر وهلتون ينغ ودف كوبر من المحافظين عن سياسة الحكومة وأكدوا أهمية العراق والموصل للإمبراطورية البريطانية • وأنكر انطوني ايدن تأثير النفط على سياسة الحكومة وأكد ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيئا للأقليات المسيحية التي تحت حكم تركيا بدون حسن نية تركيا • وقال احد مؤيدي الحكومة ان العصبية تدافع عن العراق الضعيف ضد تركيا القوية^(٦٢) •

وقال ثرتل احد أعضاء حزب العمال ان عصبية الأمم لا تستعمل في تطبيق العدالة ولكن لتغذية مصالح الأقوياء ضد مصالح الضعفاء وأكد ان أكثرية الجماهير البريطانية تعارض زيادة التعهدات الخارجية وأعلن ان الاستعمار يحيط نفسه بغطاء مثالي متظاهرا بأن البريطانيين ذاهبون للوقوف بجانب المسيحيين وحمايتهم من الترك ، ولكن السبب الحقيقي هو النفط • وقد لام الاستعمار البريطاني لاستعماله المسيحيين عمدا كإسناد لتحقيق أغراضه • واستشهد بتقرير لجنة التحقيق في تأييد هذه النقطة واستشهد بجريدة الدليل تلفغراف المؤيدة للحكومة اذ قالت قامت الشركات النفطية

(61) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2196-2200.

(62) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2201, 2208, 2216, 2225-2229, 2236, 2253.

المختلفة في جنيف بمحاولات كثيرة للتأثير على أعضاء العصبة . وذكر ثرتل ان السير ارنولدولسن الذي خدم في العراق كوكيل للمندوب البريطاني في العراق في ١٩١٨ - ١٩٢٠ كان في مقر القيادة العليا حين زحزح خط الحدود لما وراء الموصل ثم لمسافة ١٠٠ ميل وراء ذلك . وكانت النتيجة ان اصبح السير ارنولد في ١٩٢٦ مديرا عاما لشركة النفط الفارسية - البريطانية في المناطق الايرانية والعراقية (٦٣) .

وأكد عضو آخر من المعارضة أمر النفط في ايران والعراق وقال انه يتوقع أن يخبر الشعب البريطاني بأن ستزيد رفاهية الشعب العراقي ، فعارض هذا النوع من التفاق الذي يزعم فيه البريطانيون دوما انهم يعملون « من اجل خير الآخرين » ومساعدة الشعوب الفقيرة المظلومة ، وقال انه يفضل أن يصرح هؤلاء المنافقون بشجاعة بان العراق قطر غني فاذا ساعده البريطانيون فانما يربحون من ذلك ويوسعون المصالح البريطانية (٦٤) . وعارض عضو آخر من المعارضة النعمة القائلة ان البريطانيين يدافعون عن حقوق العراق بدوافع انسانية ، وقال ان الامبراطورية لم تؤسس على المبادئ الانسانية ولكن لان بناءها يعود بالفوائد على بناتها . وأكد ان الاستعماريين البريطانيين يتفقون مع أي شخص يستطيعون الحصول منه على خمسة عشرة بللانة . وزعم انه كان من الممكن اقامة علاقات ودية مع الاتراك ولكن يستحيل أن يكون البريطانيون اصدقاءهم وفي الوقت نفسه يسرقون اراضيهم (٦٥) .

واعلن سكلاتفالا Sklatvala العضو الشيوعي ان الشيوعيين لم ينظروا الى عصبة الامم الا باعتبارها آلة لافرار اللصوصية ، وهاجم نفاقها في موضوع نزع السلاح وهاجم الخطط البريطانية لتوسيع البحرية البريطانية في الهند

(63) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2216-2223.

(64) *Ibid.*, Cols. 2235-2236.

(65) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2248-2251.

وتقوية القاعدة البحرية في سنغافورة والقاعدة الجوية في العراق * وقال انه لعذر سخيف ان يقال بأن البريطانيين لم يقترحوا سرقة نفط العراق بل سرقة منتجاتها الزراعية فقط * وحث على عقد اتفاقيات سلمية بواسطة عصبة الأمم لرفع العلم التركي على الموصل * وهاجم سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشعوب الصغيرة قائلا ان عليها ان تعيش في جو ارهايى خوفا من البريطانيين وعليها ترك مواردها الطبيعية من دون استثمار وغير معروفة بقدر الامكان لانه حالما تعرف يذهب البريطانيون ويفسدون بجهاز عصبة الأمم ، وبرشون أعضائها الآخرين وينالون شيئا لحيوبهم الخاصة * وذكر ايمرى بطنيان بريطانيا في العراق وقتلها لتسعة الاف عراقي برود تام ، ونتيجة ذلك لم يستطع الناس ان يقولوا شيئا سوى * اتم رؤساؤنا ، نحن نجبكم ونعجب بكم * (٦٦) .

وأجاب أحد مؤيدي الحكومة على بيان مكدونالد بان لا يستعمل البريطانيون الاراضى المتدبة لاهداف التجارة البريطانية الخاصة قائلا ولماذا لا ما دام ذلك للمرفاهية العامة للاراضى المتدبة ولبريطانيا (٦٧) * وأخبر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية المجلس بأنه في آذار ١٩٢٥ اتصل مندوب تركي في لندن ومعه اقتراح بتسوية مشكلة الموصل خارج عصبة الأمم * وفي الاقتراح يكون لتركيا جزء من الموصل مقابل استغلال شركة بريطانية توافق عليها الحكومة البريطانية لجميع النفط مع امتيازات أخرى مناسبة ، فلو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالنفط وحده لكان بإمكانها الحصول على امتياز ذلك النفط مع امتياز أى شيء آخر يريدونه * وقال ان الحكومة البريطانية أجابت بانها متدبة على العراق لا مالكة اياه ولذلك لم تستطع المساومة على حقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات للرأسماليين

(66) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2256-2258.

(67) *Ibid.*, Cols. 2269.

البريطانيين (٦٨) .

وأعلن كلمت أثلي عضو حزب العمال ان فترة الخمس والعشرين سنة
مليته بخطر حروب مقبلة ولذلك قرر ان يصوت ضد اقتراح الحكومة (٦٩) .

مناقشات الصحافة :

وفي نفس الوقت ناقشت الصحف والمجلات البريطانية قرار مجلس
العصبة والمعاهدة العراقية - البريطانية . فكتب الرير ادميرال جي . دي . الن
الى التاييس يقول ان التخلي عن الموصل للحكم التركي عمل مخالف
للمسيحية ويدل على الجبن ، وحث الشعب البريطاني على تأييد الحكومة
عصبة الامم لتحقيق العدالة لسكان تلك المنطقة (٧٠) . وأكدت النير ايست
اند انديا ان العامل الحاسم في اجماع مجلس العصبة هو سوء معاملة الآتوريين
الشائنة على الحدود في الوقت الذي كانت تركيا تحاول اثبات صلاحها
للاعتراف بها كدولة ذات سيادة على اولئك الناس النساء وعلى جميع ولاية
للموصل أيضا (٧١) .

وقالت ذى نيوستيثسمان المجلة الاشتراكية من المحتمل ان يكون تقرير
الجنرال ليدونر قد أثر في بعض أعضاء مجلس العصبة وهو تقرير مغرض
جدا ضد الاتراك ، ولكن اعطاء الموصل الى العراق لا يستند على اضطهاد
تركيا للمسيحيين وهو شيء غير جديد بل على الحقيقة الواضحة بأن ولاية
الموصل تعود للعراق اقتصاديا وسياسيا كما تعود بلاد الراين لالمانيا ولومبارديا
لايطاليا ونورثمبرلاند لانكلترا . وحلت المجلة الحجاج التي وجهها بعض
أجزاء الرأي العام البريطاني ضد السياسة البريطانية وقسمتها الى قسمين :
فبعضهم قال ان تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق بالرغم من عدا

(68) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*,
fifth series, CXCI, Cols. 2276-2277.

(69) *Ibid.*, Col. 2282.

(70) *The Times*, December 24, 1925.

(71) *The Near East and India*, XXVIII, p. 765.

تركيا الشديد مجازفة كبيرة تقوم بها بريطانيا ، وعلقت المجلة ان هذه حجة قد تكون مقبولة ولكنها اذا أخذنا الظروف جميعها بنظر الاعتبار حجة خاطئة . والبعض الآخر لا يرى في رفض بريطانيا تقديم الموصل لتركيا سوى القلم ويتم الحكومة بالفرصة من أجل النفط ، وتزعم هذه الجماعة انه يحق للأتراك قانونيا وأديا استرجاع الولاية وان العراقيين يفضلون الأتراك على البريطانيين . وأكدت **النيوستيتسمان** ان بعض هذه المزاعم مجرد ادعاءات وبعضها أكاذيب يقولها أناس يعرفون الحقيقة ، ولا يخدمون أية مصلحة سوى تضليل الإنكليز والأتراك وجعل الوصول الى السلام أصعب . ولكن هذه المجلة عارضت قييد بريطانيا العظمى لمدة خمس وعشرين سنة وقالت انه فيما يخص التزامات بريطانيا قيل كلام مبالغ فيه كثيرا كما بولغ كثيرا بخطر الحرب ، وعلى كل حال يجب مواجهة الخطر وأفضل طريقة هي العمل حالا على استرضاء الأتراك (٧٢) .

وكتب ايچ . ايم بريسفورد أحد معارضي الحكومة العنيفة في المجلة العمالية الاسيوية **ذي نيو ليبر** ان عرب العراق والموصل جزعون من انتهاء الانتداب البريطاني وقال ان نواب المجلس التأسيسي مدوا أجل الانتداب لمدة اربع سنوات لان الشرطة البريطانية ساقطتهم الى التصويت ، وأكد ان السلطات البريطانية في العراق تستند على أسراب قاذفات القنابل وحدها . وأعاد الى الأذهان اهتمام لويد جورج بنفط الموصل وأكد ان البريطانيين سيمسكون بالعراق كما تمسكوا بمصر ضد رغبات شعوبها ويعرضون عليهم دساتير ثم يخالفونها هم أنفسهم بعد ذلك . وقال الكاتب ان نفط الموصل ثروة ملموسة وستساعد الحدود العسكرية الجيدة البريطانيين على الدفاع عن آبار نفط ايران الأخرى التي تجهز البحرية البريطانية .

(72) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وسيكافح اصحاب البنوك البريطانيون والمقاولون والتجار من أجل الانتداب (٧٣) .

يبدو ان الدليل اكسبريس كانت تعتقد ان العراقيين استفادوا على حساب البريطانيين اذ نشرت صورة كاريكاتورية تمثل جون بول (بريطانيا) يحمل مطرية ليحمي من المطر سمكة ذهبية (الموصل) موضوعة في اناء صغير والى جواره يقف دافع الضريبة البريطاني حزينا يعاتبه قائلا : « غط السمكة ! اما أنا فقد اصابني البلل التام » (٧٤) . ونشرت الايفتنك تايمس الصادر في كلاسكو صورة كاريكاتورية عنوانها « المشكلة » تصور تركيا برجل يحمل سيفاً بيده يهدد مدينة الموصل بينما كان جون بول يتكلم مع مفوض شرطة (يمثل عصبة الامم) وهو حائر يحك رأسه ، ويسأل جون بول : الا تستطيع أيها المفوض ان تخضعه للنظام ؟ (٧٥) . ونشرت الايفتنك اكسبريس الصادرة في كاردف صورة كاريكاتورية عنوانها « اللعبة » تصور رجلين احدهما (عصبة الامم) جالس على كرسي والاخر (تركيا) جالس على صندوق صابون خشبي فارغ وفي حزامه مسدس مكتوب عليه « الورقة الراحبة » وهما يلعبان الورق جاعلين الموصل رهانهما ، وقد فازت عصبة الامم (٧٦) . وهناك صورة كاريكاتورية أخرى نشرتها النيوليد تصور حصانا محملا بصفائح النفط وأمامه رجل عربي هارب وقد كتب تحت الصورة « المدينة تدخل الموصل » (٧٧) .

وصفت النير ايست اند انديا المناورات التركية باظهار العداوة لانكلترا

(73) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926. في ٢٥ آذار ١٩٢٠ قال لويد جورج في مجلس العموم البريطاني ان الموصل منطقة 20. p.

مليحة بالامكانيات العظيمة فهي غنية بالنفط واغني بالموارد الطبيعية من أي بلد في العالم .

(74) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

(75) *Ibid.*, p. 17.

(76) Reproduced in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 18.

(77) *Ibid.*, p. 18.

وعصبة الأمم والصداقة لروسيا بأنها خرقاء ومشيرة للنفس^(٧٨) . وقال البروفسور كيث بريديل يقصد من احتجاجات الولايات المتحدة إيجاد انطباع بأن عمل بريطانيا في العراق متحيز كثيرا في موضوع النفط وقال ان الدومنيونات ترحب بتسوية حاسمة تبنى على أساس ودى مع تركيا كدليل على السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر وقد تفسد العلاقات الصميمية بين تركيا وروسيا^(٧٩) . وفي رأى مجلة الايكونوميست المحافظة المعتدلة ان الاتراك يحاولون اتباع سياسة دمج السكان الاكراد القسرى في مناطقهم الشرقية وان أهم سبب لرغبتهم في الحصول على ولاية الموصل هو الخوف من أن نظام الحكم الحر في العراق سيؤثر تأثيرا مضادا لنظام القمع المطبق في بلادهم^(٨٠) . وقال كنت وليامز أن أهمية الموصل في جوهرها استعمارية وأما الأمور الأخرى كالعودة المعطاة للعرب والنهضة العربية والنفط وما شابه ذلك فتأنيوية ، بالرغم من طلاوتها وأهميتها . والموصل مرحلة من مراحل تكوين دول الحدود على طريق الهند لأنها مفتاح سياسة بريطانية في الشرق الأوسط جميعها ، وأشار الى أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية للعراق وتركيا ، وقال ان تركيا تدرك وحدة المصالح الانكليزية والفرنسية في الشرق الأوسط وان محاولتها ضرب الدول الكبرى بعضها انتهت بالفشل . وقال انه يعتقد ان بعض السياسيين الأحرار خافوا من تعرض التجربة الصهيونية للخطر اذا انتهت تمهيدات بريطانيا في العراق سنة ١٩٢٨ ومنهم لويد جورج والسر الفريد موند قايدوا وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة بولدين في مسألة تمديد أجل الانتدابات البريطانية في الشرق

(78) *The Near East and India*, XXIX, p. 97.

(79) Keith Berriedale, "The League of Nations and Mosul" in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, VIII, 1926, p. 49.

(80) *The Economist*, CH, p. 353.

وأكد السر ارنولد ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق في ١٩١٨ - ١٩٢٠ أنه لولا سياسة صحافة بيفربروك في انكلترا لقبل الاتراك ما هو محتم قبل زمن طويل ولادركوا ان الحكومة البريطانية تعني ما تقول ، وقال لم يذهب البريطانيون الى الموصل من أجل النفط ، ولكن اذا كان هناك نفط فانه يأمل ان ينال العراق ايرادا منه . وقال اذا لم يبق البريطانيون في العراق فليس هناك من وسيلة تمنع تغلغل النظام السوفيتي جنوبا . قال سراف البريطاني والمصالح البريطانية على السواء تتطلب بقاء البريطانيون في العراق . واذا فشل البريطانيون في تنفيذ تعهداتهم فستنال عصبة الأمم أشد ضربة (٨٢) . وقال السر ارنولد ولسن في مناسبة أخرى عندما احتل البريطانيون الموصل كان هناك شك كبير عن مستقبل الولاية ، وقد اصدرت طوابع خاصة لاستعمالها هناك في دوائر البريد لتأكيد حقيقة عدم تقرير مركزها بين البريطانيين والفرنسيين (٨٣) .

وقد علقّت الايكونوميست على امضاء المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٣٦ فقالت كان هناك قلق عظيم في بريطانيا العظمى خشية ان تحول تركيا رفضها الدبلوماسي لقرار مجلس العصبة الى حرب مكشوفة في تلك المنطقة (٨٤) . وعلق كاتب على المعاهدة أيضا في مجلة الفورتنال وفيو وأظهر اعتقاده بأنه كانت هناك في الحركات العسكرية التركية خديعة منذ بداية الخلاف حول الموصل أكثر من أي شيء آخر . وأضاف ان سبب ليونة انقرا أصبح سرا مفضوحا وهو الافلاس المالي والتهديد بالغزو الابيطالي سواء كان حقيقيا أو خياليا (٨٥) .

(81) Kenneth Williams, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, XCIX, pp. 349-350.

(82) *Journal of the Central Asian Society*, XIII, p. 163.

(83) *The Geographical Journal*, LXVIII, p. 115.

(84) *The Economist*, CII, p. 1131.

(85) *The Fortnightly Review*, CXXVI, 1926, p. 52.

أعلن السير روثالد لندسي سفير بريطانيا في تركيا في مقابلة له مع
يونس نادى بك رئيس تحرير جريدة **جمهورية** بعد امضاء المعاهدة
العراقية - البريطانية - التركية ان انكلترا مستعدة لاعطاء تركيا كل الضمانات
التي تعتبرها الأخيرة ضرورية ، وأكد للاتراك ان انكلترا لن تحترق
الحدود الشمالية بعد تعيين الحدود وتسوية مشكلة الموصل ، ولن يكون هناك
سبب للتصادم بين الحكومتين وستؤدي التسوية الى علاقات ممتازة بدل عداوة
الماضي القريب . وقال انه يعتقد ان كلا البلدين عاد الى نفس الموقف الذي
كان سائدا بينهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ^(٨٦) .

واستعرض ايور تطورات المفاوضات بين تركيا وبريطانيا العظمى من
اعلان قرار مجلس العصبة الى امضاء المعاهدة العراقية - البريطانية -
التركية لسنة ١٩٣٦ ولخص المناورات السياسية البريطانية من تهديد واغراء
واستشهاد بصحافة المحافظين لتوضيح سياسة الحكومة البريطانية وقال انه
يعتقد ان لندسي ورؤساءه في لندن لم يهتموا باقامة خط حدود فقط وانما
اقامة وضع بريطانيا في جنوب غربي اسيا على أساس ثابت بغية ضمان نفوذ
حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الابحى الى حدود الهند . وأكد ان
بريطانيا تأمل من هذه الحركات ضمان حصص الأسد من تركية الدول
الاسيوية المستقلة الأخرى في حالة انهيارها ^(٨٧) .

وبالرغم من المناقشات الطويلة ووجهات النظر المختلفة فقد قبل مجلس
العموم المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية في حزيران ١٩٣٦ . ولكن
بعد ذلك بقعة أشهر صرح كاتب انه من الحماسة السياسية ان تعتبر المعاهدة
الحل النهائي أو الأفضل لمشكلة الموصل ومن السخافة ان يعتقد انها قضت
على هواجس البريطانيين حول المصروفات أو طمأنت الرغبة الانسانية لحماية

(86) *L'Asie Française*, August-September, 1920, p. 273.

(87) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'." in *The Labour Monthly*, VIII, pp. 476-482.

مصائر بعض الاقليات المسيحية في تركيا • اما السبب الحقيقي لاهمية قرار الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بالعراق ضمن فلك الامبراطورية البريطانية هو زيادة السلامة البريطانية • يجب دراسة مشكلة العراق في حدود علاقتها بروسيا السوفيتية ؛ اذ بقاء البريطانيين في العراق يستطيعون منع تجاوز الدعاية السوفيتية وتقدم القوات المسلحة السوفيتية نحو الهند • ومن الجهة الثانية يعزى سبب تمت تركيا في تسوية مشكلة الموصل الى الخوف من أن سيادة القانون والامن بين الاكراد ستؤدي الى حركة انفصالية من تركيا (٨٨) •

(88) *Journal of Central Asian Society*, XIII, pp. 350-351, 355, 36.

الفصل العاشر

الرأى العام التركي ومشكلة الموصل

كانت تركيا الدولة الثالثة المهتمة بصورة مباشرة بمشكلة الموصل . لما حاول كاتب هذه السطور التثبت من الرأى التركي الرسمي عن هذه المشكلة عثر على الآراء التى عبر عنها الأتراك فى المؤتمرات الدولية وفى مجلس عصبة الأمم وفى **الكتاب الأحمر التركى** . وقد أصدرت الحكومة التركية **الكتاب الأحمر** باللغة الفرنسية وهو يحتوى على عدد من الوثائق .

أما ما يخص الرأى العام بصورة عامة فقد اضطر المؤلف على الاعتماد على اقتباسات من المصادر التركية ذكرت فى منشورات غير تركية . هذا ولم يسمح النظام شبه الدكتاتورى الذى كان سائدا حينئذ بنشر آراء متباينة ، فالآراء التى نشرت اذن تمثل وجهات النظر الرسمية وشبه الرسمية التى سمحت الحكومة التركية بنشرها .

الآراء التركية فى الأدوار الأولى من المشكلة

حين كان مؤتمر لوزان الأول منعقدا صرح مصطفى كمال باشا فى مقابلة له مع ممثل صحيفة باريسية ان تركيا مستعدة للقتال حتى آخر جندي من ابنائها ولا تسمح لنفسها بالاندثار تحت العبودية ، وأكد ان الأتراك لن يذموا تضحيات أخرى فى لوزان^(١) . وفى نفس تلك الفترة تقريبا صرح عصمت باشا وزير الخارجية التركية للكاتبة الانكليزية جريس أليسون ان

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

الموصل إحدى العقبات في طريق الصلح . وزعم ان احتلال الموصل تم بصورة مخالفة لاحكام هدنة مندروس وان ليس للانكليز حق الفتح . وكرر الحجة العنصرية التركية عن الموصل وأكد ان اكراد الموصل يريدون الاتحاد مع أخوانهم في الاناضول^(٢) .

كان المؤرخ البريطاني المشهور توينبي يزور تركيا حين كان مؤتمر لوزان يناقش قضية الموصل فكتب يقول ان الاتراك اعلنوا ان اتحاد كل كردستان ضمن الحدود التركية شرط أساسي للصلح . وقد قالوا لتوينبي اذا ظن البريطانيون انهم يستطيعون معالجة كردستان فليأتوا الى أرضروم وينظروا ما يحدث لهم . وقال توينبي ان الاتراك يعارضون تقسيم كردستان كما فعل الانكليز منذ الحرب العالمية الاولى ، وهم يعتقدون اذا استمر تقسيم كردستان فسيسبب ذلك اضطرابا أو خشية من اضطراب شمالي كردستان وقد يؤدي ذلك الى حرب مع البريطانيين . وقد أكد الاتراك لتوينبي ان تركيا ستخلى عن امتيازات النفط للبريطانيين اذا تركوا الاكراد لهم^(٣) . وقد اظهرت جريدة ايلرلي التركية شكواها بعد انتهاء مؤتمر لوزان مباشرة لان تركيا لم تضم حلب وتراقيا الغربية والموصل^(٤) .

قبل فشل مؤتمر القسطنطينية اذيع في بعض المحافل التركية ان تركيا لا تستطيع تحدى اوربا الى الابد ، وقد دعت جريدة مستقل تكوين حلف مع بريطانيا العظمى وفرنسا حالما تثبت تركيا نفسها قوة وتمدنة في الداخل وحصولها على وزارة وممثلين بلوماسيين يوحون بالثقة في الخارج^(٥) . وكتب مراسل لوردوب نوفيل بعد فشل مؤتمر القسطنطينية ان جريدة حاكميتي عليه لسان حال الحكومة التركية نشرت مقالا قالت فيه ان الاتراك

(2) Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora*, pp. 310-311.

(3) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *The Contemporary Review*, CXXIII, pp. 686-687.

(4) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(5) Quoted in *The Times*, June 6, 1924.

لا يتحملون اية مسؤولية تنشأ من الموقف الفامض لان كل وسائل تسوية المشكلة رفضها البريطانيون . وازافت بما ان بريطانيا قدمت اقتراحات جديدة وطالبت بجزء من ولاية حكارى فلا تعتبر تركيا نفسها ملزمة بأى وجه من الوجوه باحالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم . وقد خشيت حاكميتى عليه ان تطالب بريطانيا فى المستقبل بولاية اوولايتين تحيطان بالموصل ، واقرحت متهمكة ان تطالب بريطانيا بانقرا لضمان الدفاع عن بغداد والموصل . وقالت الجريدة ان الاتراك يعنون عناية خاصة بحماية حدودهم ، ويهتمون بالنفط . وختمت مقالها بالقول ان الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هى الوصول الى تفاهم مقبول^(٦) .

روى مراسل مجلة **الساتردى ريفيو** انه كان فى تركيا أسف حقيقى لعدم الوصول الى اتفاق حول مشكلة الموصل فى ذلك الوقت وازاف ان الاتراك يدركون تمام الادراك ان صداقة بريطانيا العظمى أثمن من ٤٠٠٠٠٠ كردى^(٧) . وقد اقتبست **التايمس** من الجريدة التركية وطن قولها لا يخشى الاتراك سوى اتفاق الدول الكبرى ، وازافت **التايمس** نفسها ان الصحافة التركية تشكو من ان الاتراك تعهدوا بقبول ما تتوصل اليه عصبة الامم التى تصفها الصحافة التركية بأنها منظمة بريطانية صرفة^(٨) . وقالت جريدة **النويوردك تايمس** ان الاتراك يعتقدون بان حقول نفط الموصل تبشر بايرادات لا غنى عنها لاعادة تنظيم الحياة القومية . وازافت قد يجلب النفط عطف الولايات المتحدة وربما حمايتها^(٩) .

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(7) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(8) *The Times*, September 29, 1924.

(9) *The New York Times*, October 29, 1924.

الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

نظرت الصحافة التركية الى تقرير لجنة التحقيق بانزعاج لانه غامض وغير حاسم ، وقالت بعض الصحف انه يؤيد انكلترا ، وبعضها هاجم اعضاء اللجنة واتهمتهم بالضعف لعدم استطاعتهم تحميل مسؤولية اعطاء رأى واضح يساعد مجلس العصبة في اصدار قراره . وذكرت بعض الصحف انها تعتقد بحدوث اشتقاق بين اعضاء اللجنة وان الكونت بول تلكى أيد تركيا وكان متأثرا بالعلاقات الحسنة بين هنغاريا وتركيا بينما أيد العضوان الآخران بريطانيا . واعتقدت صحف أخرى ان التقرير عقد المشكلة بدل تسهيل حلها وانه ترك المشكلة معلقة امام عصبة الأمم . وعلى العموم كان الاتراك خائفين من المستقبل (١٠) .

وقالت حاكميتي عليه ان الاتراك يعتبرون الموصل جزء لا يتجزأ من تركيا ويرفضون أى اقتراح عن الانتداب ، فاذا اصدرت العصبة قرارا مخالفا لحقوق الاتراك فسيبقى قرارها حبرا على ورق ، واعلنت ان الاتراك مستعدون للدفاع عن حقوقهم (١١) .

واظهر يونس نادى بك فى مقال افتتاحى عن الموصل فى جريدته جمهوريت قلقه من احتمال بقاء الحدود التركية مكشوفة وغير آمنة وقال ما لم يؤمن حفظ الحدود فلن تستطيع تركيا قبول اية تسوية . وقد استهزأ بتقرير لجنة التحقيق واعلن ان تركيا لن تسامح فى اقامة مكدونيا جديدة او يمن جديدة على حدودها . وأكد أنه اذا عمل مجلس العصبة ترتيبا من هذا القبيل فسترفض تركيا حكمه (١٢) . وصرح حكمت بك احد اعضاء الوفد التركي قبل سفره الى جنيف لمراسلى الصحف فى القسطنطينية ان مشكلة

(١٠) هذه الخلاصة مأخوذة من جريدة الحفيد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(11) Quoted in *European Economic and Political Survey*, I. p. 15.

(12) Quoted in *The Times*, August 21, 1925.

الموصل مشكلة علاقات بين الشرق والغرب فالحكومة التركية تأمل ان تكون عصبة الامم عادلة ومنصفة في حل مشكلة بين دولة اوربية عظمى ودولة من دول الشرق الأدنى التي ظلمتها الدول الاوربية دائما (١٣) .

وشعرت جريدة التايمس ان مدينة الموصل وولاية الموصل صارت في نظر محرري الصحف وقرائهم تركية خالصة مستكنة تحت حراقر الظالمين الرجعيين البرابرة . وازافت التايمس ان الرأي العام التركي عبيء لدرجة كبيرة فاذا قبل الوفد التركي أى حل وسط في جنيف فقد ينال اللعنة . وقد اقترحت الصحافة التركية رفض اى قرار يصدره مجلس العصبة باحتقار الا اعطاءها الى تركيا . وقد وصف الاتراك عصبة الامم بأنها هيئة تدعو للسخرية لا سلطة لها بالتدخل في الحقوق التركية ولا يمكن ان تجعل نفسها مقبولة الا باعترافها الفوري بأن الموصل أرض تركية دون شك . وقالت ان بعض الاتراك قد يقبلون بقرار يعطى مدينة الموصل لهم ويترك تسعة اعشار الولاية للعراق لأن الرأي العام حين يعلم بحصوله على الموصل التي اصبحت تعويذة قومية لن يهتم بتعديل الحدود حتى ولو كانت مجاورة للمدينة الحبيبة مباشرة فاذا رفضت هذه التسوية باعتبارها حلا وسطا لا يستحق الاهتمام فربما يجد جمهور الاتراك من الضروري ان يذهبوا الى قبورهم وكلمة « الموصل » منقوشة على قلوبهم (١٤) .

ويعتقد سكان القسطنطينية اعتقادا مبالغا فيه بأن فصل ولاية الموصل يعنى نهاية استقلالهم وانهم يؤيدون حكومتهم بمطالبتها بالولاية من اعماق قلوبهم . وطالبت جماعة متطرفة باسترجاع الموصل بالقوة . وقالت جريدة وقت ان الحكومة التركية تعتقد ان لجنة التحقيق تجاوزت واجها كثيرا في تقرير مصير الموصل حين بحثت امورا مثل مستقبل العراق والاتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة ومعارضتها لمطالبة الاتراك باجراء استفتاء

(١٣) مقتبسة في جريدة الميديد ، ٣١ آب ١٩٢٥ .

(14) *The Times*, August 25, 1925.

واعلانتها ان سكان الموصل يفضلون الانتداب البريطاني . وقالت جريدة
جمهورية ان تركيا لا تأمل الحصول على مساعدة في فرنسا المشغلة بمشاكلها
في الريف وسوريا والمانيا ولذلك فهي بحاجة أشد الى بريطانيا^(١٥) .

وشددت جريدة حاكميتي عليه على ضرورة رفض مجلس العصبة لبحث
قضية الانتداب العراقي وان تبحث قضية الموصل فورا . وقالت يعتبر الاثراك
اقترح بحث أية قضية أخرى غير قضية الموصل مخالف لشروط التحكيم
الذي قبله الاثراك واعلنت انهم سيعتبرون اي اقتراح من هذا القبيل يضع
نهاية لصلاحيات العصبة التحكيمية^(١٦) .

روت جريدة التايمس ان الناس في تركيا استقبلوا اشاعة احتمال
تأخير قرار المجلس عدة اسابيع أو عدة أشهر بعدم الارتياح العام لان ذلك
يعني حجز الموصل من مالكيها الحقيقيين وتحويل الاحتلال البريطاني الى
حقيقة يعتاد عليها السكان . وقالت جمهورية وهي احدى الصحف التي
عارضت ذلك الاجراء هناك حلال ممكان : الاول يظهر العصبة بارسالها
اللجنة الى الموصل بأنها قد قامت بتمثيل مهزلة والآخر يثبت ان العصبة منظمة
دولية حقا تستوحى الاهتمام الدولي للسلامة والخير^(١٧) .

وفي اليوم التالي نشرت جمهورية مقالا بعنوان « هل تشن تركيا
حربا ؟ » أوضحت فيه بأدق ما ظهر في الماضي في الصحافة التركية
ما ستعمل تركيا في حالة اصدار مجلس العصبة قرارا غير ملائم عن قضية
الموصل ، فقالت اذا اصدر المجلس قرارا يضع كيان تركيا في خطر فلن
يكون للكلمات الدبلوماسية أي معنى وستصبح تعهدات الدول باطللة ، وانه
بالرغم من احتمال قبول وزارة تركية حكما غير ملائم فسيأتي يوم قريب أو
بعيد حين تجابه تركيا واجب الدفاع عن كيانها . وبعد ان أكدت ان تركيا

(١٥) مقتبسة في المقتضب ، ٦ ايلول ١٩٢٥ .

(١٦) Quoted in *The Times*, September 3, 1925.

(١٧) *Ibid.*, September 7, 1925.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق
الرغبات الشخصية قوة القاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب
وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة القاهرة كهذه . وأكد الكاتب لبريطانيا
أن تحقيق رغبات الاتراك فى الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية
- التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكيتها ضمن حدودها
القومية . فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة
النظر فى موقفها لانها لا تستطيع التضحية بنفسها فى سبيل سلطة عصبة
الامم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونيه
وأرمينية جديدة^(١٨) .

صرح كمال الدين سامى باشا سفير تركيا فى برلين ان العصبة تستطيع
ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، و اضاف
ان الاتراك مستعدون للقتال^(١٩) . ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك
الحد ، واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهه على قبول قرار العصبة على الاساس
الذى تضعه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر
بنتيجة استفتاء ما^(٢٠) .

روى قارىء انكليزى فى رسالة ارسلها الى النيرايسست اند انديا انه بينما
كان فى تركيا مؤخرا اغتنم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك
المهمين جدا . وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها
فى انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بان
تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل
كيانها نفسه . وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة
لاسقاط الحكومة الوطنية^(٢١) .

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(19) *The New York Times*, September 9, 1925.

(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هينكوت أحد الكتاب المختصين بالنلقان مصطفى كمال باش
ونشر تصريح الرئيس في مجلة *الرينولندز المستريت* نيوذ اذ قال ان الجيش
مستعد وقوته المعنوية معنزة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا وقال
ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الحراب وأكد
ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن
فلن يتخلوا عن هذه الفكرة . وقال بما ان جميع الحدود القومية في أوروبا
قائمة على أسباب عسكرية فانما يتبع الاتراك ذلك المثال (٢٢) .

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا أصبحت
الصحافة التركية عصبية فحاولت افناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها
الخاصة . ونساءت حاكميتها عليه ما اذا كان من الطبيعي ان لا تعتبر تركيا
عصبة الامم محكمة للعدل ولكنها كمبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها
في وجه العالم (٢٣) . وعلفت وكالة الانباء الاناضولية شبه الرسمية على رأى
المحكمة الدولية الاستشارى بأنه اصدر تحت تأثيرات معلومة وقد أعطى
انطبعا سينا عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام
العالمى (٢٤) .

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق
من ناطق تركى في جنيف قائلاً اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار
الخاص بالموصل صحيحا فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ
وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الوراء

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 47; see also *Current History*, XXIII, p. 292.

(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.

(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

ولا يمكن ان تسر الحكومة التركية والشعب التركي أقل سرور (٢٥) *
وعلقت حاكميتي عليه على قرار مجلس العصبة مؤكدة انه من المستحيل على
تركيا ان تقبل باخضاع مصائر مواطنيها الى أهواء الغرباء * وقالت يظهر ان
معاهدة سيفر لم تكن درسا كافيا للغرب (٢٦) *

كتب مراسل التايمس في القسطنطينية ان الاتراك يسبون جنيف كمدينة
أظلم من سودومي وعمورا ووجهوا سبا خاصا للفرنسيين باعتبارهم تابعين أذلاء
لبريطانيا العظمى مثلهم مثل الدول الأخرى التي يتمتع ممثلوها بحياة سهلة
مترفة تمتع لا يداني فلا يمكن ان يصوتوا ضد البلاد التي تدفع ثلاثة ارباع
مصروفات العصبة * وقال المراسل ان هناك حزبا معارضا يؤيد الحرب تأييدا
تاماً في تركيا وذلك بمساعدة البلاشفة * واقتبست التايمس ايضا من جريدة
القدام قولها ان الاقتراحات البريطانية عن معاملة اكراد العراق غير مقبولة في
تركيا أبداً ، وذكرت التايمس انها تعتقد ان القضية الكردية هي أساس كل
النزاع (٢٧) *

واشارت التايمس الى ان خيبة الاتراك بقرار الموصل يتعاظم يوميا كعامل
مهم في كفاح ينشب بين الغرب والشرق * ويعزو الاتراك المقاصد العدوانية
ضد الشرق الى الدول الأوروبية عامة والى بريطانيا العظمى خاصة * وقد
حاول بعض اصحاب الصحف تبرير وضع خطة تؤيد تنظيم الشعوب الآسيوية
ضد الغرب (٢٨) * وتساءل بعض الاتراك ما اذا كان من الممكن للرأي العام
البريطاني ان يؤثر على وزارة بولدوين التي يظن الجمهور في تركيا انها لا
تمثل جماهير الشعب البريطاني في موضوع الموصل (٢٩) *

(25) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

(26) Quoted in *The Times*, December 19, 1925.

(27) Quoted in *The Times*, December 21, 1925.

(28) *The Times*, December 28, 1925.

(29) *Ibid.*, January 9, 1926.

وقد ذكرت النيوسيتيسمان انه قيل ان توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية صرح الى جريدة المانان الباريسية ان ولاية الموصل في نظره ضرورية لاستقرار العراق وانه قال انه مستعد للتنازل عنها لبريطانيا العظمى بشرط ان يوافق البريطانيون على عقد اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقات بين تركيا والعراق ، وانه اقترح ايضا تجريد بعض المناطق على طرفي خط الحدود بين تركيا والعراق وعقد ميثاق للسلامة المتبادلة^(٣٠) . ومن الجهة الثانية صرح توفيق رشدي بك لجريدة تصدر في بلغراد ان الاتراك لا يستطيعون التنازل عن حقوقهم في الموصل وقال انه يعتقد ان هناك طرقا لفض النزاع بأسلوب يحافظ على سيادة تركيا في الوقت نفسه ، وأشار الى رفض الاقتراحات التركية باجراء الاستفتاء وحث على ايجاد حلول أخرى تتفق مع فكرة عدم التنازل عن السيادة التركية على الموصل . وصرح ان المشكلة الوحيدة التي لم تحل بين بريطانيا العظمى وتركيا هي مشكلة الموصل وحض البريطانيون على حلها سلميا . وقد وصفت جمهوريت عصبة الأمم بأنها العوبة البريطانية وان قرار المجلس برهان على ان العصبة لا تحترم مبادئ العدالة والحق ولكنها خادمة للأقوى أى بريطانيا وأكدت أنه لم يواجه الناس قرارات ظالمة واستبدادية كهذا القرار الا في العصور الوسطى ، وطالما لا تستطيع اللعبة المدعوة بعصبة الأمم اعطاء تركيا حقوقها ولا تجريدها منها فقرارها لا قيمة له عند الاتراك . واعادت الصحيفة الى الأذهان ايام الثورة الكمالية وأكدت ان الحقوق التركية مضمونة تحت الحراب التركية الحادة التي سيسترجعون بها الموصل التركية . وقالت جمهوريت ان القضية بأجمعها مهزلة ولكنها مع ذلك قد تؤدي الى ان يتقابل الاتراك والبريطانيون وجها لوجه وقد تنقلب المهزلة الى مأساة . وانذرت البريطانيون بأنهم اذا لم يتفطوا واذا تبعوا زعماءهم السياسيين كالعبي قد يشاهدون في وقت قريب أو بعيد مجزرة بشرية .

(30) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 18, 1926, p. 19.

وسيكون من المؤسف للانسانية أسفا حقيقيا اذا خدع البريطانيون واستمروا عبيدا لمؤامرات زعمائهم السياسيين •

وقد كان الشعور ضد البريطانيين شديدا • وتنبأت حاكميتي عليه اما باضطرار كل الشعوب للانحناء للبريطانيين مثل قطعان الغنم واما ان تكون المحافظة على السلام العالمي في خطر دائم • وقد اعتقدت جريدة وقت انه مهما كانت الجمهورية التركية مسألة فإن المؤامرات البريطانية قد تسبب حربا في الشرق في لحظة غير متوقعة ، ولذلك وقعت تركيا معاهدة مع روسيا للحيلة (٣١) • وقد أجاب اغا اوغلو احمد بك عضو المجلس الوطني الكبير التركي على خطاب السراوستن جمبرلن الذي ألقاه في مجلس العموم يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ عن موضوع النفط بأن كتب في حاكميتي عليه منذرا رجال الصناعة البريطانيين بأن لا يجازفوا بأموالهم في نفط الموصل الى أن يعرف مستقبل ولاية الموصل تماما (٣٢) •

وقد نظر حزب الشعب المؤيد للحكومة التركية في المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية مباشرة بعد امضائها وقد استمرت مناقشتها خمس ساعات اظهرت عدم شعبية المعاهدة • وقد قاطع النواب ايضاحات توفيق رشدي بك بأسئلة عديدة • وأجبر عصمت باشا على الكلام واعطاء الايضاحات العامة عن مختلف مراحل النزاع منذ بدأ الكفاح للاستقلال • وقد ابرق يونس نادى بك بخلاصة صريحة لاجتماع الحزب الى جريدته جمهوريت فقال ان جوهر الجدل كان يدور حول ايهما أفضل اعلان الحرب أم عدم اعلانها (٣٣) • وصرح يونس نادى بك ان من الحقائق المعروفة انه طلب الى تركيا أن تضحي تضحية عظيمة ، وستبقى الموصل زمنا طويلا جرحا داما في قلوب الاتراك • وقال منذ الحرب العالمية الاولى اعلن الاوربيون وعلى

(31) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, February 6, 1926, pp. 17-18.

(32) Quoted in *L'Asie Française*, April, 1926, p. 165.

(33) Quoted in *The Times*, June 8, 1926.

رأسهم البريطانيون للعالم أجمع : « لن تبقى ثمة تركيا بعد الآن » وذكر
قراءه ان الاتراك قدموا خدمة تستحق التقدير للمحافظة على السلام
العالمي (٣٤) .

وصرح توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية عند تقديم المعاهدة
العراقية - البريطانية - التركية للمجلس الوطني الكبير التركي ان السياسة
التركية التي تؤلف القوة الرئيسية في الشرق الأدنى تسعى لان تكون عنصرا
لنظام والتقدم بين الشعوب المتقدمة . وقد وافقت تركيا على التضحيات لكي
تضمن السلام في الشرق الأدنى واستقلال وسعادة العراق واقامة العلاقات
الطبيعية مع انكلترا (٣٥) . وقد أسف كثير من النواب على المصالحة باعتبارها
في غير صالح تركيا وقد فرضتها الظروف (٣٦) .

وقد ظهر واضحا من الصحافة التركية ان المعاهدة لم تكن في الغالب
متبولة في البلاد . وقد ذكرت أكثر المقالات انها كانت مجرد حل فرضته
قوة الظروف وهذا الوضع كان نتيجة سياسة الحكم العثماني السابق (٣٧) .
وقد عودت دعاية الحكومة التركية الشعب التركي على كون الموصل تركية ،
وبعد امضاء المعاهدة لم يخبروه بغير حصولهم على بضعة أميال مربعة في الجبال
الجرداء (٣٨) . وقد ولولت جريدة ينبي سيمس على اقتطاع موصل « التركية »
وتوابعها من « الوطن » التركي ، وقالت يستحيل على الاتراك ان يرحبوا
بالمعاهدة بل على العكس خاب املمهم جميعا وحزنوا . وقد زعمت انه مادام
الاتراك يعتقدون ان الموصل تركية فسيواصلون اعتقادهم بأنها اراض فصلت
مؤقتا من الوطن (٣٩) .

(34) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, pp. 18-19.

(35) *L'Asie Française*, June-July, 1926, pp. 224-225, 249-250.

(36) *Current History*, XXIV, p. 817.

(37) *The Times*, June 8, 1926.

(38) *The Fortnightly Review*, CXXVI, July, 1926, p. 51.

(39) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 19.

واعادت لازى فرانسيز الى الاذهان كيف كانت الصحافة التركية تنشر المقالات العنيفة في كانون الاول ١٩٢٥ حين كانت الصحف التركية تتكلم عن المقاومة اليائسة للطفيليات الدولية الموجهة ضد آسيا وضد سياسات الاعتداء المطبقة في الشرق وعن التعبئة العامة ونزول الجيوش التركية الصاعق على الموصل . وأشارت المجلة الى انه كان على الحكومة التركية ان تجابه معارضة خطيرة في المجلس الوطني الكبير وقد حاول الحزب التقدمي المعارض (الذي يضم اشخاصا من وزن كاظم قره بكير قائد الجيوش العام في الشرق سابقا وعلى فؤاد باشا ورؤف بك رئيس الوزراء السابق) من جديد زيادة نفوذه بفتح ابوابه لكل العناصر المتدمرة من السياسة التي تتبعها الجماعة المخلصة لمصطفى كمال باشا (٤٠) .

الفصل الحادي عشر

الرأي العام الأميركي والفرنسي ومشكلة الموصل

وقد تبعت محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ اقطار كثيرة لا علاقة مباشرة لها بها . وقد كانت حكومات روسيا السوفيتية وألمانيا وإيران والافغان مؤيدة لتركيا على وجه العموم ، وكانت إيطاليا مؤيدة لبريطانيا كما كانت البلاد العربية مؤيدة للعراق . وسنحاول في هذا الفصل تصوير آراء دولتين معظمتين بشئ من التفصيل وهما الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا .

الرأي العام في الولايات المتحدة

قليل من الناس في الولايات المتحدة كانوا يعلمون بتفاصيل مشكلة الموصل ، فقد بحثها بعض الموظفين وبعض رجال الصناعة وبعض رجال الصحافة أو فكروا بها . وقد فكر كلهم تقريبا بنفط الموصل وبسياسة « الباب المفتوح » قبل كل شئ . وكانت تهمهم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولم يهتموا بالتواخي السياسية والقانونية من المشكلة .

الآراء الاميركية في الادوار الاولى من المشكلة :

صرح جاردنس اى هينوز وزير الخارجية الاميركية بعد ايام قليلة من افتتاح مؤتمر لوزان الاول في مؤتمر صحفي ان الولايات المتحدة تريد حماية حقوقها وضمان سياسة « الباب المفتوح » في الشرق الادنى . وقد ارسلت

وزارة الخارجية الاميركية مراقبين عنها الى لوزان واعطتهم تعليمات لاطلاع حكومة الولايات المتحدة في واشنطن بالتفصيل عن مواقف الدول تجاه هذين الامرين واخبار تلك الدول عن موقف الولايات المتحدة * وصرح هيووز ان الولايات المتحدة ستبحث عن التدابير المناسبة لحماية حرية تكافؤ الفرص للمشاريع التجارية دون تمييز أو امتياز خاص * وقد ذكر الدول الاخرى عن موقف حكومتها من المعاهدات والاتفاقات السرية لان الترتيبات المتخذة من قبل لا تتفق مع مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية ، وأكد ان الولايات المتحدة لا ترغب في شيء يتصادم مع مصالح الدول الاخرى وذلك بالاعتراف من البداية بمبدأ تكافؤ الفرص التجارية لكل الشعوب^(١) .

وكتب رچارد واشبرن جايلد رئيس وفد المراقبين الاميركيين الى مؤتمر لوزان في مذكراته اليومية ان اقامة سياسة « الباب المفتوح » في تركيا خدمة حقيقية للسلام العالمى لان ذلك سيكسر العلاقة الائمية بين مصالح الدول الكبرى الاقتصادية ودبلوماسيتها ذات المؤامرات السياسية داخل الاقطار الصغيرة^(٢) .

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ قرأ جايلد البيان الاميركى عن « الباب المفتوح » امام مؤتمر لوزان وهو المذكرة نفسها التى سلمت الى وزراء خارجية الدول الثلاث التى دعت للمؤتمر بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والتى أذاعها هيووز في واشنطن^(٣) . وكتب جايلد في مذكراته ان عصمت باشا شكره لبيانه * وقد اصدر اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية بيانا للصحافة يعلن فيه انضمام بريطانيا العظمى الى سياسة « الباب المفتوح » في الشرق الأدنى وأكد ان بيان جايلد موفق * وذكر جايلد ان الصحافة الفرنسية غضبت وأخبر المراسلون الاميركيون جايلد ان صحف

(1) *The New York Times*, November 1, 1922.

(2) Richard Washburn Child, *A Diplomat Looks at Europe*, p. 92.

(3) *Cmil*. 1814, pp. 92-93.

الولايات المتحدة جميعها نشرت بيان « الباب المفتوح » على صفحاتها الاولى ، وأضاف جايلد انه عليم ان بعض صحف المعارضة في الولايات المتحدة سعت لايجاد الانطباع بأنه قصد من بيان « الباب المفتوح » حماية المطالب الاميركية في الحصول على حصة في نفط العراق^(٤) . وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣ قرأ جايلد بيانا آخر امام مؤتمر لوزان بأن الولايات المتحدة ارسلت ممثلين عنها الى لوزان لثلاثة أسباب : حماية المصالح الاميركية المثالية أو التجارية أو الانسانية أو المالية دون تمييز وحماية المصالح الانسانية بقدر الامكان بصرف النظر عن القوميات وخدمة السلام بكل الوسائل المناسبة^(٥) .

وقد أصدر مراسل جريدة ذي دتر ويت نيوز في لندن على ان النفط لا الاراضي هو السبب الجوهرى لمشكلة الموصل واوضح ان الموصل تحتوى على حقول يعتبر احد الحقول الكبرى في العالم وان انقرا مصممة على الحصول عليه مهما كان الثمن ، ولكن سيكون النفط آخر شيء يذكر في معاهدة الصلح . وقالت الجريدة لا عجب اذن اذا كان هناك خصام حول الموصل لان حقول الموصل من اغنى حقول النفط في العالم ، ويقدر ثمنها بأكثر من بلينون دولار . واعلنت جريدة ذي داي تون نيوز اذا لم يكن هناك مقدار كبير من النفط في الموصل فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية في تلك البلاد الى ذلك الحد . واوضحت جريدة ذي بفالو نيوز بما ان السفن الحربية الحديثة تحتاج مقادير كبيرة من النفط فان خسارة الحقول العراقية خطيرة على البحرية البريطانية كخسارتها لمعركة بحرية كبرى ولذلك فان لقادة الدبلوماسية البريطانية قضية حقيقية يطلبون من أجلها تأييد الشعب^(٦) .

وقد قالت جريدة ذي شيكاغو تريبيون مستهزئة ان بريطانيا العظمى

(4) Child, *Op. Cit.*, p. 93; *Current History*, XVII, pp. 534-535.

(5) *Cmd.*, 1814, pp. 441-443.

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

ستبقى بوعدها للعرب حتى ولو اقتضى الامر احتفاظها بحقول نفط الموصل الغنية ، فان الصناعات الحديثة ومنها الحرب تحتاج النفط والمطاط وما شابه وبما ان بريطانيا تحترم كلام الشرف الذي تعطيه فقد سيطرت على النفط والمطاط^(٧) ، وقالت جريدة ذي شيكاغو ايفننك بوست ان تأكيد اللورد كرزن باهتمامه بوعده بريطانيا لا بالنفط لا تصدق الا قليلا ، ولكن بعض الناس يشكون بأن الحكم البريطاني في العراق يعنى حرية اعظم وارباحا أكثر للمواطنين العراقيين من الحكم التركي بصرف النظر عن ارباح النفط التي ينالها البريطانيون .

وقد شك محررو الصحف الاشتراكيون والرايديكاليون باخلاص بريطانيا ، فقالت ذي وركر ان الاستعمار البريطاني يريد دفع العالم الى مجزرة جديدة من أجل بقعة أرض في آسيا يتدفق فيها النفط وقالت ان بريطانيا قد تضطر عمال وفلاحى الشرق الأدنى على توحيد قواهم مع الاتحاد السوفيتى لطرد الاستعمار الاجنبى من حقول نفط الموصل ومن سواحل آسيا . ولم تقصر ذي نيويورك كوك تقريرها على بريطانيا العظمى بل قالت ان النفط والتغلغل السياسى في تركيا وسرقه بولاندا لاملاك لثوانيا واستيلاء فرنسا على فحم الزور وحديدته الخام وفولاذه ستهيب الطريق الى مذبحه الشعوب لمصلحة المصالحات الحاكمة الاستعمارية وتؤدي الى افلاس الرأسمالية في اوربا .

وقد دافعت بعض الصحف الاميركية عن انكسار فرعونت ذي بالتيهور من ودى سان فرنسيسكو كرونكل ان ادعاء بريطانيا القانونى صحيح وأكدت ذي سان انتونيو اكسپريس ان أكثرية سكان الموصل عرب واكراد وكلدانيون ويهود وان العنصر التركى كان فى الغالب من الموظفين قبل الحرب العالمية الاولى ، واعتقدت ان الملك فيصل محق بقوله ان الموصل غير تركية من جميع الوجوه العنصر واللغة والعادات والشعور القومى الذى يمكن التأكد منه .

(7) *The Chicago Tribune*, February 5, 1923.

وكتبت ذى نيويورك جورنال اوف كومرس انه يوجد قليل من التعاطف بين سكان الموصل والأتراك ، وقد عاش المسلمون والمسيحيون واليهود هناك بأقل احتكاك بينهم مما فى أكثر العالم الاسلامى ، وادعت انه بالرغم من تاريخ السيطرة التركية الطويلة لم يظهر المواطنون أى ولاء للأتراك خلال الحرب العالمية الاولى . وأكدت انه من الوجهة الاقتصادية هناك سبب معقول للانتداب البريطانى على العراق لان الموصل ملتقى طرق سوريا وتركيا وايران وبغداد ، وازافت ان ولاية الموصل تنتج بعض المحصولات الزراعية وفيها معادن تنتظر الاستغلال وهذه المعادن ادت الى الفكرة القائلة بأن تلك المنطقة تفيض بالنفط . وقالت ذى نيويورك هـرالد أن سكان الموصل ليسوا بأتراك مسلمين بل عربا مسلمين^(٨) .

وقد أثار بيان المراقب الاميركى فى مؤتمر لوزان جريدة ذى كوسجن ساينس مونيتور الصادرة فى بوستن وأكدت ان الغاية من البيان مجرد الحصول على حصة فى حقول نفط الموصل لشركة أميركية وقالت يبدو ان مصالح هذه الشركة اثارى عواطف المراقب الاميركى لدرجة من الاصرار والتصميم على تأكيد الحقوق الاميركية لم تستطع اثارها فضائع ازير والتهديد بارتكاب فضائع بربرية مشابهة فى تراقيا^(٩) . وقالت ذى نيويورك تريبيون ان مصالح النفط الاميركية انسجمت مع الوفد البريطانى فى لوزان فالقا جبهة موحدة ضد الأتراك وفى تكساس اكبر ولاية منتجة للنفط ابدت ذى اوستن ستيتسمهان ارتياحها من مباحثات وترتيبات النفط لانها ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الوصول الى اتفاق حول موضوع استثمار منابع نفط العالم^(١٠) .

كتب ادورد بنك فى مجلة النيويورك أن وزارة الخارجية الاميركية

(8) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

(9) *Christian Science Monitor*, February 2, 1923.

(10) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

أوضحت لوزارة الخارجية البريطانية انه لا يمكن ترك الولايات المتحدة خارج استثمار حقول نفط الموصل . وهو يعتقد ان الاتراك ادخلوا حقوق نفط الموصل في امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان لاقية لهذا الامتياز مادام مركز ولاية الموصل التي يحتلها البريطانيون لم يقرر بعد ، ولكن حكومة انقرا حاولت تخويف البريطانيين لكي يتخذوا موقفا لنا في لوزان^(١١) . وفي كانون الثاني ١٩٢٤ كرر وزير الخارجية هيوز بياناته السابقة وان حكومة الولايات المتحدة ترغب في سياسة « الباب المفتوح » أو المساواة في الفرص التجارية وقال ان حكومته تطالب بمعاملة عادلة للمواطنين الاميركان^(١٢) . وقالت مجلة ذي ليشن انها تراهن على ان أية هيئة من هيئات العصبة ستقر السلام تاركة النفط لبريطانيا العظمى^(١٣) .

وقد كانت مشكلة الموصل موضوعا للمصورين الكاريكاتوريين أحيانا . فقد رسم هاردنك في البروكسن ايكمل صورة تمثل اعضاء مؤتمر لوزان والمنافسة على حقول النفط وبلطة مكتوب عليها « حرب » مرمية في الهواء بتأثير انفجار بشر نفط . وقد كتب تحت الصورة « حين يحاولون دفن البلطة (أى دفن العداء) في الشرق يضربون في النفط » ورسم جيمس صورة أخرى في السبت لويس ستاد تصور الموصل برجل رأسه ابريق نفطي وبريطانيا العظمى وفرنسا تسحبان يديه بشدة كأنهما تحاولان شفه الى شقين ، وكتب تحت الصورة « يجب حماية السكان المحليين^(١٤) » .

الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

لم تنشر تعليقات كثيرة أو مهمة في الولايات المتحدة على تقرير لجنة

(11) Edward Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(12) *The New York Times*, January 24, 1924.

(13) *The Nation*, CXIX, p. 508.

(14) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

التحقيق . قال كلفلاند بركنز انه يعتقد ان أهمية مشكلة الموصل الحقيقية قد تظهر في المستقبل بكيفية تسويتها لا بالعوامل المتعلقة بالمشكلة نفسها بصورة مباشرة ، وقال ان التسوية السلمية لمشكلة الموصل تعني ان العصبة والحكمة الدولية عوامل حقيقية في التسوية^(١٥) . وقالت مجلة الاميركان ريفيو اوف وافيور ان قرار مجلس العصبة بالتماس رأى المحكمة الدولية الاستشارى ترك انطبعا مزعجا بأنه جرى ارضاء للمصالح البريطانية الاستعمارية أكثر من أى اعتبار واقعى للحقائق^(١٦) . وزعمت البروكلن ايكل ان تقرير ليدونر خدم غاية سياسية مهمة ، فليس هناك من تبرير اعطاء الولاية لبريطانيا أفضل من البرهان المباشر بأن الاتراك سيسيثون ادارتها^(١٧) .

الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة :

بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة صرح مدير شركة الاستثمار الاميركية العشمانية بأن شركته ستطالب بخمسين مليون دولار كتعويض من بريطانيا ، وقد شك في قيمة قرار المجلس وادعى بأن اعتراف لجنة التحقيق بالسيادة التركية على ولاية الموصل جعل امتياز شركته المقود مع تركيا شرعيا^(١٨) .

وقالت جريدة النيويورك تايمس يجب ان يكون لجميع الشعوب حقوق متساوية في الوصول الى النفط ومواد التجارة الاخرى بما في ذلك الشعوب غير الاعضاء في عصبة الامم ، فاذا وقعت الحرب فلن يكون هناك انقسام في الرأى لا قومى ولا دولى لانها لن تكون حرب بريطانيا وحدها ولكنها حرب

(15) Cleveland Perkins, "The Mosul Question", in *Editorial Research Reports*, October 26, 1925, p. 674.

(16) *The American Review of Reviews*, LXXII, p. 523.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, p. 523.

(18) *The New York Times*, December 18, 1925.

موجهة ضد العصبة وضد جميع الشعوب المتمدنة^(١٩) . ومن الجهة الثانية زعمت جريدة شيكاغو تريبيون المعادية للعصبة ان تعطش بريطانيا العظمى للنفط هو العامل الحاسم في المشكلة . وقالت ان الاميركيين مدينون لتركيا لفضحها تظاهر العصبة والمحكمة الدولية بالانسانية الكاذبة ولكشفها عن اغراضها الحقيقية أى ضمان امتلاك حقول نفط الموصل لبريطانيا ، وقد قررت العصبة (مع تفاضى المحكمة الدولية) ان تحشد قوتها العسكرية من أجل النفط . وقد فصلت القوة في أمر امتلاك الثروة كما فعلت في الماضي . وقالت ان ما يكرهه الاميركيون هو ثروة التقوى التي احاطت هذه الاساليب القديمة بهالة من الغيرة وخير الانسانية . وقالت الجريدة ان بريطانيا العظمى ستال النفط بالرغم من احتمال اقتسامه مع بعض المطالين وسينال الآخرون بعض الشيء ، تعويضا لهم^(٢٠) . وقالت جريدة النيويورك ورلد كان قرار مجلس العصبة امرا معروضا مقدما ، ولم تصرف انكثرا عشرين مليون دولار في السنة على ادارة العراق من دون امل الربح في القطن والحبوب وفوق كل شيء في النفط .

نشر فتر ياترك صورة كاريكاتورية في جريدة ذي سمنت لويس بوست دسباج تمثل رجلين (بريطانيا العظمى وتركيا) وبیدهما سيفان وهما محتفيان وراء خزان نفط مكتوب عليه « نفط الموصل » وهما يحاولان مباغتة احدهما الآخر ، وكتب تحت الصورة « أخرب مقدسة أخرى؟ »^(٢١) . كتب ألبن جونسون مقالة تحليلية في مجلة نيشن عنوانها « مؤامرة في الشرق الاوسط » قال فيها منذ اكثر من سنة رفضت تركيا ، المفروض فيها انها وحيدة ، مطالب بريطانيا بأراض اخرى يحتمل وجود النفط فيها

(19) *The New York Times*, December 17, 1925.

(20) *The Chicago Tribune*, December 14, 1925.

(21) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

في ولاية الموصل . وقال انه يعتقد ان فرنسا وقفت وراءها تؤيدها مستعملة كل انواع الضغط الدبلوماسي الذي تملكه لدحر مطالب بريطانيا . وروى جونسون ان مندوبا رسميا من السوريين ذهب الى انقرة في طلب السلاح والتأييد غير الرسمي ، وقد اتصل بكل الوزراء الاتراك وقد أخبره جميعهم بالتعهد الفرنسي - التركي : وعدت تركيا بالقوف على الجياد بين سوريا وفرنسا لقاء مساعدتها في الموصل . ولما تأزم الوضع في سوريا وجدت فرنسا من الضروري التوصل الى تفاهم مع بريطانيا لكي تعالج الوضع بنجاح ، وادسلت هنري دي جوفيل الى لندن وهناك عمل هذا المندوب عملا لم يستمع به ، فقد لخص في لندن سياسة فرنسا في سوريا . وبعد اسبوعين تقرر اعطاء الموصل الى بريطانيا . وقد تحير توفيق رشدي بك لهذه النتيجة فسافر الى باريس مرتين خلال ثلاثة ايام . ومن الغريب ان توفيق رشدي عجز عن مقابلة ارستيد بريان رئيس مجلس العصبة وممثل فرنسا فيه . وقال جونسون انه خلال الاسبوعين واصل المجلس اجتماعاته . وقد حضر احسان الجابري بك يدق ابواب العصبة ، واقترح عليه رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف ان يذهب الى روما في شباط ١٩٢٦ حين يعقد الاجتماع التالي لمجلس العصبة . كانت لفرنسا خلال هذه الفترة الحرية التامة في سوريا ولديها تعليمات من العصبة للمحافظة على النظام . وهكذا خاب المندوب السوري في كل مكان وذهبت استغاثاته سدى فقد سدت في وجهه ابواب العصبة حامية الانتدابات (٢٢) .

في ١٥ نيسان ١٩٢٦ أصدرت مجلة ذي اميركان لايبروى ان باريس بولتن عديدين خاصين عن « مشكلة الموصل » بقلم فلاديمير منورسكي . قال الكاتب ان الموصل مهمة كقاعدة لتجهيز الجيوب والمحصولات الزراعية الاخرى لبغداد والعراق عامة ، ولكن أهم من كل هذا قضية النفط . وبحث

(22) Albin E. Johnson, "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, CXXII, pp. 141-142.

اهمية الموصل للمواصلات الامبراطورية البريطانية عن طريق البحر المتوسط والخليج الفارسي الى الهند . و اضاف ان الموصل مهمة لتركيا ايضا لنفطها ولطرق مواصلاتها بين تركيا والعراق ولعلاقتها بالمشكلة الكردية في تركيا (٢٣) .

علقت النيويورك هيرالد تريبيون على المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية واصفة التسوية بأنها في مصلحة بريطانيا من الوجهتين الدبلوماسية والتجارية على حد سواء ، وقد ربطت المصالح التركية بالمصالح البريطانية ، ومستبقى بريطانيا مهيمنة على ثلثي تجارة العراق البالغة ستين مليون دولار سنويا . وقالت هناك خطط لاستثمار اكثر من اثني عشر مليون دونم من الاراضي التي تروى سيحا لانتاج الحبوب والقطن . وفي راي دترويت فري بريس ان تركيا عقدت صفقة تجارية حسنة بانفاقها مع بريطانيا فلن تكون الموصل سوى عبء عسكري لها ، اما بالنسبة للعراق فانها ربح عسكري وقالت الجريدة مهما كان النفط وفيرا في الاعماق فليس لدى تركيا رأس المال ولا الخبراء لاستثماره على حسابها ، بينما يبدو ان الاتفاقية اعطت تركيا فائدة ايجابية واضحة . واما الحرب فلن تنتهي الا بشيء واحد وهو خسارة الجميع (٢٤) .

وقال كوينسي رايت استاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو ان البريطانيين والعراقيين اعتبروا مشكلة الموصل خطرة ، فاذا كانت الموصل في ايد تركيا تكون بغداد مهددة عسكريا . وقال ان العوامل الاقتصادية - مثل النفط ومناجم الماء للري وتجهيز مواد بناء الطرق والحبوب - لعبت دورا في قلق بريطانيا والعراق على هذه المنطقة . وقال كان العراقيون يعلمون بعجزهم عن

(23) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Nos. 9 and 10, April, 1926, pp. 38-41.

(24) Quoted in *The Literary Digest*, XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

مجابهة تركيا وحدها ولذلك تناسوا ظلاماتهم ضد بريطانيا العظمى وايدوها في كفاحها الدبلوماسي امام عصبة الامم (٢٥) .

الرأى العام فى فرنسا

أبدى الفرنسيون آراء مختلفة • فأيد بعضهم بريطانيا العظمى لمصالحهما المشتركة فى اوربا والشرق الاوسط وأيد بعضهم تركيا لمعارضتهم للاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط ولسيطرة بريطانيا فى اوربا وفى عصبة الامم وقد نتج عن ذلك تفسيرات مختلفة للمشكلة • وقد أكد كثير من الفرنسيين أهمية النفط كما فعل الاميركيون •

الآراء الفرنسية فى الادوار الاولى من المشكلة :

حين كان مؤتمر لوزان منعقدا كتب أحد الفرنسيين يقول ان استيلاء انكلترا على الموصل عمل من أعمال النهب الحقيقية وضم للأراضى ضد مصلحة الاتراك ، وأشار الى ان ولاية الموصل غنية بالزراعة واغنى بالنفط ، وأكد ان الهدوء فى سوريا والجزائر ومراكش وجميع ممتلكات فرنسا فى افريقيا يساوى فى أهميته المصالح البريطانية (٢٦) • وكتب آخر اذا اجتاز الاتراك الأراضى السورية لمهاجمة البريطانيين فى العراق فسيكون موقف فرنسا دقيقا ، وحذر الاتراك والبريطانيين من اجتيازهم سوريا وحذر الفرنسيين من الانتقام من البريطانيين لعدم مشاركتهم فى احتلال الرور • وقال انه يعتقد ان احتلال البريطانيين للموصل يمثل انتقام البريطانيين لهزيمتهم امام الاتراك فى جنائى قلعة سنة ١٩١٥ (٢٧) •

(25) Quincy Wright, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, XX, p. 752.

(26) Pierre Cartouzet, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 347-348.

(27) Pierre Bruneau, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, p. 140.

وقد أبدت النيويورك تايمس الرأي الفرنسي القائل بأنه اذا أفلح الاتراك بطرد البريطانيين من العراق أو من الموصل بالقوة أو بالدبلوماسية فسيهدد ذلك وضع الفرنسيين في سوريا^(٢٨) . وقالت ان الفرنسيين يعتقدون بأن ابرام الاتراك للامتيازات الاميركية يعنى الغاء امتيازاتهم . واقتبست من الجورنال ديه ديبا اقترحها بأن تحتج الحكومة الفرنسية لدى الحكومة الاميركية . وذكرت هذه الصحيفة الفرنسية ان الاتراك بعد فراغهم من استخدام الفرنسيين لاغراضهم التقنوا الى الاميركيين لان لديهم الاموال الطائلة^(٢٩) .

وأشار كاتب في ملحق لمجلة لازي فرانسينز الى ان الموصل الواقعة على طريق الهند تحتل مركزا عسكريا وسياسيا واقتصاديا مهما : نقطة التقاء الطريق شمالى بغداد ومركزا سياسيا لكردستان ومركزا لاستثمار النفط . وقال ان مصطفى كمال يدرك أهمية موقع الموصل اذ يطالب بالموصل باعتبارها تركيا غير المستردة *irredenta* فى « الميثاق الوطنى » التركى . وهى فى نظر مصطفى كمال مهمة لنفطها وتهديدها البريطانيين فى بغداد والفرنسيين فى سوريا . فاذا احتل الاتراك الموصل فسيسيطرون على جميع طرق الغزو النازلة من تركيا الى حلب وبغداد ودمشق . ويستطيع الاتراك اثارة جميع انواع الانقسامات بين الاوربيين ومعالجة قضية النفط بسهولة ، ولكنهم يخشون خطر استعمال السوفيت اياهم فى الهجوم ضد الاوربيين لانهم يعتقدون ان موسكو تريد قطع طريق الهند على انكلترا^(٣٠) .

ونشر الكونت ر . دى گوتو - بيرون احد الكتاب الفرنسيين عن شؤون النفط كيبا اشار فيه الى أهمية الموصل من الوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقال ان احتلالها ثمين جدا وذلك بالاضافة الى أهمية

(28) *The New York Times*, April 3, 1923.

(29) *The New York Times*, April 11, 1923. وفى نيسان ١٩١٤ وعدت شركة فرنسية باحتياز سكة حديد تركية مقابل فرض مبلغ ٨٠٠ مليون فرنك .

(30) A. Poinebard, "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Française*, May, 1923, p. 30.

النفط • واعاد الى الازدهار الدور الذي لعبه المبشرون في الموصل وتغلغلهم في كردستان وكسبهم امتنان المسلمين والمسيحيين • وقال ان البريطانيين سيطرتهم على كردستان يحاولون الحصول على ربح مضاعف : استعمال جنوبي القفقاس كجهاز قوى ضد الاتراك والحصول على النفط^(٣١) • وذكر الكاتب أسماء بعض المهتمين بالنفط الذين كانوا في لوزان وقت انعقاد المؤتمر وكانوا يذلون الجهود للحصول على امتيازات نفطية : العقيد هاميلتون لويس عضو مجلس الشيوخ السابق من النوى في الولايات المتحدة وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار في جنيف ، وكلازك رئيس مصلحة النفط في الحكومة البريطانية ، وتويد ممثل جماعة نفطية بريطانية والقائد بنيت رئيس الاستخبارات البريطانية السابق في القسطنطينية والذي ادعى ان ورثة السلطان عبد الحميد اختاروه ليعالج قضية الاراضي النفطية التي كانت قد وضعت في قائمة الاملاك الاميرية في ولايتي بغداد والموصل ، ولزلي اركات مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادي في تركيا وهي شركة تركية تعرف ايضا باسم شركة الاستثمار التركية ، والجنرال تاوونزند والكونت دى فورسفيل مؤسس شركة الشرق الادنى الانكليزية - الفرنسية^(٣٢) • وانتقد المؤلف الوفد الفرنسي في لوزان لمحاويلته تقديم الخدمات للاتراك دون مقابل حتى ولا امتنانهم ، واقترح بدل ذلك اما ان يقف الفرنسيون على الجهاد بين الاتراك والبريطانيين واما ان يتوسطوا بشرط ان لا ينالهم أى أذى^(٣٣) • وختم الكاتب بحثه بقوله انه منذ هذنة مندورس حتى مؤتمر لوزان لم تنفك مشكلة الموصل المشؤومة من التأثير على السياسة الفرنسية في الشرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(٣٤) •

(31) R. de Contaut-Biron, *La France et la Question de Mossoul*, p. 4.

(32) Contaut-Biron, *Op. Cit.*, p. 24 (footnote).

(33) *Ibid.*, p. 30 (footnote).

(34) *Ibid.*, p. 31.

ظهرت صورة كاريكاتورية في صحيفة فرنسية عنوانها « مشتهيات : قضية النفط الحقيقية » وقد جلس الدبلوماسيون حول مائدة وفي وسطها ابريق من النفط وفوقه ثلاثة ايدي مكتوب عليها « دج رويال » و « برژان اويل » و « ستاندارد اويل » وفي صورة ثانية عنوانها « على بحيرات لوزان » وتصور بحيرة من النفط يعم فوقها اناة نفطى وفوقه اعلام فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وتركيا وروسيا^(٣٥) . ونشرت لير نوفيل صورة كاريكاتورية بعنوان « تهكم فرنسي » تمثل جون بول يتكلم مع رجل تركي ويشير بيده الى الموصل قائلا « أنا هنا وسأبقى هنا »^(٣٥) . ونشرت لوفر مقالا بعنوان « اوروبا للاوربيين والنفط للاميركيين »^(٣٦) . وقالت جريدة **الطائر** ان آبار نفط الموصل تذكر الناس بنماجم الذهب في جنوب افريقيا^(٣٨) .

وكتب غونتو - يرون بمناسبة تعيين لجنة التحقيق ان مسؤوليات فرنسا في سوريا تضطرها على التيقظ لما هو حادث على حدود البلاد التي تتحمل فرنسا مسؤوليتها امام عصبة الأمم ، وقال على فرنسا ان تهتم بمشكلة الموصل وان تنهي للطواريء ، وقال ليس لأكرد العراق اية علاقة عنصرية أو لغوية مع الأتراك ولكن كانوا تحت سيطرتهم الاسمية . وقد كانت بعض القبائل الكردية في تركيا نائرة بضعة أشهر ، وقال ان تركيا ليست جديرة بأن تعاد الى عهدتها اقدار وحياة ومصير سكان ولاية الموصل لانها تعجز عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلام والامن والعمران . واعاد الى الاذهان ان الأتراك قبلوا بفصل سوريا والعراق والبلاد العربية الاخرى من الامبراطورية العثمانية الا ان اطماعهم فيها لم تنزع من قلوبهم وانهم لا يزالون يطمعون باسترجاعها بالمؤامرات . وتساءل هل يجد الأتراك عذرا للمطالبة بحلب

(35) Quoted in Earnest Davenport and Sidney Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations*, p. 145.

(36) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(37) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 145.

(38) Quoted in *The New York Times*, January 16, 1924.

والاسكندرونة وانطاكية وغيرها من البلاد السورية * وقال يجب ان لا تمنع الصداقة الفرنسية - التركية فرنسا من المحافظة على السلام في الشرق الادنى وتمزيقه * وقال بما ان تركيا تحتاج الى فرنسا فانها تسعى الى فصلها من بريطانيا * ونصح الحلفاء ان لا يتساهلوا مع تركيا بل عليهم ايقافها عند حدها ، لانه اذا قدم للاتراك اصبع واحد طمعوا بالكف ثم بالذراع ثم بالجسد برمته * وقال ان الاتراك لم يفوا بعهودهم ولم ينفذوا اتفاقاتهم ، فاذا افلحوا في قضية الموصل سبب ذلك ضررا كبيرا للعراق وسوريا وقد يؤدي ذلك الى قلق الشرق وانتصار روح الفتن فيه وقد يؤدي ذلك الى حرب * وختم مقالته بحض الدول المحبة للسلام ولاسيما بريطانيا وفرنسا على الاتحاد بغية حل مشكلة الموصل حلا عادلا مرضيا (٣٩) *

الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

أنتت مجلة لازي فرانسميز على تقرير اللجنة لانه مفصل ومحايد ويستحق أعظم التقدير ، وقالت ان اللجنة درست كل أنواع الحجج التي قدمها اليها الطرفان بانصاف الضمير الحي * ومدحت المجلة مقدرة بريطانيا على تنفيذ فكرة الاستفتاء ، وقالت المجلة ان ليس لدى تركيا تبرير بمطالبتها بولاية الموصل استنادا على رغبة اترك الولاية الذي يؤلفون واحدا من عشرين أو واحدا من خمسة عشر من سكان الولاية (٤٠) *

وقالت لوروب نوفيل ان بعض الصحف الفرنسية تعتقد انه كان من الافضل لفرنسا ان تعطى الموصل الى العراق لان الاقتصاد الفرنسي سيتسلم من دون ثمن الحصة المحجوزة لفرنسا باتفاقية سان ريمو ، ولكن لو حصل الاتراك على الموصل فانهم سيعمون الامتيازات للدافعين أعلى الاثمان ولن يهتموا بمصلحة فرنسا الا اذا ربحوا هم بذلك * ولكن المجلة تعتقد بأنه

(٣٩) مقتبسة من العالم العربي ، ١٨ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥ *

(40) *L'Asie Française*, August-September, 1925, pp. 257, 263, 269.

لن يكون هناك تغيير في استثمار النفط بصرف النظر عن طريقة اعطاء الموصل لان امتيازات النفط كانت قد سويت من قبل بين الفرقاء المعنيين^(٤١) .

وقالت **التايمس** ان الرأي الفرنسي العام حصر اهتمامه في ذلك الوقت بالوضع السيئ الذي آلت اليه مشكلة الموصل ، وقالت ان الفرنسيين نسبوا تردى الوضع الى عدم شجاعة لجنة التحقيق والى موقف الطرفين . وقد اقتبست من جريدة **الطائر** رأيا بأن الرجوع الى المحكمة الدولية كان لكسب بضعة أشهر تجرى خلالها محاولات للوصول الى اتفاق بين انكلترا وتركيا^(٤٢) .

ثم اقتبست **التايمس** بعد ذلك من نفس الجريدة **الطائر** قولها اذا لم يحصل مجلس العصبة على الاجماع فسيتبقى الامور على حالها ويخسر المجلس هيئته وتعتقد **الطائر** انه من الواضح ان الموقف مشحون بالخطار . لا تريد انكلترا ان تجازف بدخول حرب جديدة في الشرق ولكن من الخطأ ان نعتقد ذلك اذا هي أكرهت عليه لانها ستكون في مركز قوى ضد تركيا . وتعتقد هذه الجريدة الفرنسية ان السلام في الشرق الادنى هو المطلوب في حل قضية الموصل وان جنيف تعمل من اجل السلام قبل كل شيء . واقتبست **التايمس** من جريدة **ايكودى بارى** قولها ليست الحكومة البريطانية بوضع يائس كما يبدو من أول نظرة لان المضائق والقسطنطينية تحت رحمتها ، وهي لا تعتقد ان الاتراك لا يبالون بمصير القسطنطينية كما تظاهروا بذلك قبل ثلاث أو اربع سنوات ، وان الوزارة البريطانية لم ترد كما يعتقد بعض الناس^(٤٣) .

الاتاء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة :

قالت لازي فرانسيز انه يحق لمجلس العصبة ان يعطى ولاية الموصل الى العراق وفقا للشروط الملحقه بالقرار ، وحذرت فرانس من التورط في النزاع الانكليزي - التركي لان الفرنسيين لا يستطيعون القيام بالدور

(41) *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, p. 1204.

(42) *The Times*, September 21, 1925.

(43) Quoted in *The Times*, December 8, 1925.

الذى طلب اليهم بعض الاثراك القيام به والذى طلب توفيق رشدى من
اوستيد بريان النهوض حين حضر الى باريس ، وقالت لم يشغل الفرنسيون
عزم بريطانيا يوما ما من المحافظة على مركزها فى الموصل . وأكدت المجلة
ان هناك تضامنا بين الدولتين المتدبتين ، وقد ذهب هنرى دى جوفيل الى لندن
لتسكين ذلك التضامن مع اوستن چمبرلن قبل سفره الى سوريا . وقالت ان
فرانسا وانكلترا منسجمتان فى علاقاتهما الخاصة بالشؤون الاوربية . وقد
امضت فرنسا ميثاق العصبة ايضا وعليها ان تجعل التزامات المادة السادسة
عشرة من الميثاق فعالة (٤٤) .

وقالت لوروب توفيل قبل ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية
لسنة ١٩٢٦ انه من الوجهة الداخلية لا يستطيع النظام التركى ان يحافظ على
هيئته الا بتطبيق منهاج اصلاحى واسع النطاق ، ولكن تركيا تحتاج الى المال
ولذلك قررت الحكومة التركية فورا ان تحول حصتها فى نفط الموصل الى
مال وبذلك تحصل على السكينة المالية لعدة سنوات . واما من الوجهة الخارجية
فقد وجدت الحكومة التركية نفسها فى موقف ادق فقد كانت بين خطرين :
روسيا وايطاليا وستسمح لها المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية بتنفس
الصعداء لانها عون مالى وسياسى لتركيا ، وهكذا سنرى السلام الذى يخيم
على الشرق الاذنى سلاما بريطانيا (٤٥) . وأكدت نفس المجلة فى مقال عنوانه
« فرنسا ونفط الموصل » ان تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين
والهولنديين والاميركيين والفرنسيين نجاح عظيم لسياسة فرانسا واقتصادها
فى الشرق الادنى (٤٦) .

وأبدى كاتب رأيه فى مجلة لازى فرانسيز ان امضاء المعاهدة الثلاثية
نجاح مسلم به للدبلوماسية البريطانية ، وأكد أهمية النفط للامبرالية

(44) *L'Asie Française*, December, 1925, pp. 342-344.

(45) *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, p. 805.

(46) "La France et les petroles des Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, p. 943.

البريطانية . وقال ان تركيا لا تستطيع الانغماس في كفاح جديد بعد ان انهكتها الحروب العديدة ونقص سكانها وفرغت خزائنها المالية . وقد ادرك الزعماء الاتراك الوضع على حقيقته فوافقوا على التسوية موافقة حكيمة (٤٧) . وقال ليون كرتيانسكى في دراسته القانونية عن مشكلة الموصل كان العالم اجمع تائفا لحل تلك المشكلة الشائكة . ولم تسلم المحكمة الدولية ذات الاسم الرفيع من التورط فيها . وقال ما على تركيا سوى الانتظار وستقلب الحوادث مجراها ، فلقد هزم الاسد البريطاني ولن يوحى بالخوف . وقد نالت بريطانيا اهدافها بالجهود البطيئة المتأنية ، وضمنت لنفسها الطريق الثانى الى الهند وتعتبر نفسها قادرة على تحدى أى هجوم يأتيها من تلك الناحية . وختم آراءه بما يناقض ما ذكره اعلاه اذ قال ان قوة بريطانيا وصلت أوجها وسيطرت على العالم (٤٨) .

(47) F. Taillardat, "La Question de Mossoul", in *L'Asie Française*, August-September, 1926, pp. 268-273.

(48) Crutiansky, *La Question de Mossoul*, pp. 113, 119-120.

الفصل الثاني عشر

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل

اظهرت الفصول السابقة التفسيرات المختلفة لمشكلة الموصل * واذا طرنا الآن الى الوراء قد نجد أنفسنا في وضع أفضل للحكم في الموضوع * يعتقد كاتب هذه السطور ان النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث * وقد كانت الموصل للعراق مسألة حياة أو موت ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا * وفي رأى المؤلف ان بريطانيا العظمى لم تقا تل تركيا من أجل الموصل لان التسوية السلمية أقل نفقة ولانها ارادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق لكي تضطره على الارتقاء في احضانها وتسليم النفط اليها * ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن روسيا السوفيتية * ويرى المؤلف أن بريطانيا رفضت عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها ان تتعامل معه ، ولم تهتم بريطانيا بغير مصالحها ، غير ان الاقدار جعلت مصالحها تنطبق مع مصالح العراق * وقد رفضت بريطانيا دائما ان يكون للنفط علاقة بمشكلة الموصل ، ويعتقد الكاتب ان سبب ذلك محاولتها عبثا التخلص من منافسة الولايات المتحدة * وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الحاسر الوحيد بين جميع الفرقاء * هذا وقد كانت قصة النفط اقدم من مشكلة الموصل نفسها كما يظهر ادناه (١) .

(١) عن أهمية النفط في السياسة العالمية انظر : L. M. Fanning, *Oil in the*

الكفاح القديم على نفط الموصل

فى سنة ١٨٨٨ أصدر السلطان عبد الحميد الثانى فرمانا حصر بموجبه حق منح التفتيش عن النفط واعطاء الامتيازات لاستثماره فى ولاية الموصل حصرا تاما بخزائنه الخاصة ، وقد دفع بعض المال لخزانة الدولة العثمانية كتمن لهذا الحق ، وهكذا منعت الشركات الخاصة من الحصول على امتيازات النفط فى الولاية . ولكن فى سنة ١٩٠٤ حصلت شركة سكك حديد الاناضول وهى شركة المانية على عقد من خزانة السلطان الخاصة تعهدت فيه الشركة بالقيام بمسح تمهيدى لحقوق النفط ونالت حق استثمارها .

وفى سنة ١٩٠٦ اعتبرت الخزانة السلطانية الخاصة عقدها مع شركة الاناضول منتها ودخلت فى مفاوضات مع جماعة بريطانية (جماعة دارسى) لاستثمار حقول النفط ، وقد أيد السفير البريطانى فى القسطنطينية هذه المفاوضات التى استمرت خلال سنة ١٩٠٧ ولكنها أجت خلال الازمة السياسية (سنة ١٩٠٨) التى اضطرت السلطان على منح الدستور . وقد استؤنفت المفاوضات سنة ١٩٠٩ مع وزارة المالية التركية التى نقل اليها من خزانة السلطان الخاصة امتياز نفط الموصل ، ولكن الثورة الجديدة التى سبت خلع السلطان عبد الحميد فى ١٩٠٩ أوقفت المفاوضات خلال سنتى ١٩١٠ و ١٩١١ .

فى سنة ١٩١٢ حاولت الجماعة الألمانية الحصول على تأييد الحكومة

World War (New York, 1922); F. Oelaisi, *Oil, Its Influence on Politics* (London, 1922); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway* (New York, 1923); Ernest H. Davenport and Sidney R. Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924); Louis Fischer, *Oil Imperialism* (New York, 1926); Anton Mohr, *The Oil War* (New York, 1926); Ludwell Denny, *We fight for Oil* (New York, 1928); F. C. Hanighen and Anton Zischka, *The Secret War* (London, 1935); Parker T. Moon, *Imperialism and World Politics* (New York, 1939).

التركية الجديدة للترتيبات التي اجريت سنة ١٩٠٤ بين خزانة السلطان الخاصة وشركة سكك حديد الاناضول . وقد تعاونت هذه الجماعة الالمانية مع جماعة بريطانية لتكوين شركة بريطانية تسمى بشركة النفط التركية ويكون قسم من رأسمالها ألمانيا والقسم الآخر بريطانيا^(٢) . وتلا ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركة النفط التركية وجماعة دارسي لدمج المصالح المتنافسة . وقد اهتمت الحكومتان البريطانية والالمانية اهتماما خاصا بالمفاوضات التي انتهت بنجاح في ١٩ آذار ١٩١٤ بدمج جماعة دارسي بشركة النفط التركية . وقد امض الاتفاقية الفرقاء المختصون وممثلون عن الحكومة البريطانية والالمانية^(٣) . وبموجب هذه الاتفاقية قسم النفط بنسبة ٥٠٪ لجماعة دارسي و ٢٥٪ للبنك الالماني ٢٥ بالمائة لشركة النفط الانكلو سكسونية (وهي فرع لشركة رويال دچ وشل بنسبة ٦٠٪ و ٤٠٪ على التوالي) وبرزت شخصياتها هنرى دتردريك الذي كان في الماضي هولنديا ثم تجسس بالجنسية البريطانية ومنح لقب سر . ومنح كالوست سركيس كلبنيكان (ارميني تركي الجنسية ثم تجسس بالجنسية البريطانية) ٥٪ من دون حق التصويت في شركة النفط التركية كمكافأة لخدماته في الحصول على امتيازات النفط وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوي من جماعة دارسي ومن الشركة الانكلو سكسونية^(٤) .

في ٢٨ حزيران ١٩١٤ اخبر سعيد حليم باشا رئيس الوزارة التركية رسميا السفير البريطاني في القسطنطينية ان وزارة المالية التركية وافقت على اجارة المناجم النفطية المكتشفة والتي ستكتشف في ولايتي بغداد والموصل الى شركة النفط التركية ولكنها احتفظت لنفسها بحق تقرير مشاركتها بعد

(2) *British and Foreign State Papers*, CXIV, p. 410.

(3) *Ibid.*, pp. 410-411.

(4) Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company", in *The Political Science Quarterly*, XXXIX, pp. 277-278.

ذلك ويحق تقرير شروط العقد العامة^(٥) . ولكن الحرب العالمية الاولى انفجرت قبل ان تستطيع الحكومة التركية وشركة النفط التركية امضاء الاتفاقية النهائية^(٦) .

أعطت اتفاقية سايكس - بيكو المعقودة سنة ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا الموصل الى فرنسا ، ولكن حصل السر ادورد غراى وزير الخارجية البريطانية من بير بول كامبون السفير الفرنسى فى لندن على رسالة تعهد فيها الحكومة الفرنسية بالموافقة على مختلف الامتيازات المؤرخة ابتداء من فترة ما قبل الحرب الواقعة فى المناطق التى قد تعطى لها والتي قد تعتمد على قيامها بعمل ما^(٧) . وبموجب اتفاقية سان ريمو المؤرخة فى ٢٥ نيسان ١٩٢٠ نالت فرنسا حصة ألمانيا البالغة ٢٥ ٪^(٨) .

بعد اذاعة اتفاقية سان ريمو دخلت حكومة الولايات المتحدة فى مراسلات طويلة مع الحكومة البريطانية حول الامتيازات الاقتصادية فى الاراضى المنتدبة ففى ١٢ مايس ١٩٢٠ كتب جون و . ديفس السفير الامريكى فى لندن الى اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية يذكره انه خلال مفاوضات الصلح فى باريس اتخذت حكومة الولايات المتحدة دوما موقفا يقضى بأنه اذا فصلت اراض اجنبية من دول الوسط فيجب ان تحكم ويشرف عليها بطريقة تضمن معاملة عادلة من الناحيتين القانونية والواقعية لتجارة جميع الشعوب ، وأشار ديفس الى ان دول الحلفاء الرئيسة اعترفت بعدالة وبعد نظر مبدأ كهذا ووافقت على تطبيقه على الانتدابات التى تطبق على الاراضى التركية .

(5) *State Papers*, CXIV, p. 411; see also United States 68th Congress, Senate, *Document No. 79, Oil Concessions in Foreign Countries*, p. 49.

(6) Earle, *Op. Cit.*, pp. 270-271.

(٧) مذكرة أرسلت من السفير الى الوزير فى ١٥ مايس ١٩١٦ ، نشرت فى :

John de Veré Loder, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria*, pp. 163-164.

(٨) انظر اتفاقية سان ريمو فى : *State Papers*, CXIII, pp. 250-353.

وقال ان الجمهور الاميركى يعتقد ان السلطات البريطانية فى فلسطين والعراق اعطت الافضلية لمصالح النفط البريطانية ولم تعط للشركات الاميركية . وكذلك كانت بريطانيا تنهياً للسيطرة التامة على منابع النفط فى هذه المنطقة . وطالب ديفس ان تمسك وتقبل بريطانيا بصفتها دولة منتدبة بالمبادئ التى أبدت وقبلت خلال مفاوضات الصلح فى باريس وان تضمن لمواطني ورعايا جميع الشعوب معاملة من الناحيتين القانونية والواقعية كالتى اعطيت لمواطني ورعايا بريطانيا العظمى فى موضوع الضرائب والامور الاخرى المتعلقة بالامتيازات وألا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة المنتدبة أو منطقة كبيرة بحيث تستثنى غيرها فعلاً ، وان لا تمنح امتيازات احتكارية تتعلق بأية بضاعة أو بأى امتياز مساعد أو ضرورى لاتاج أو تطوير أو استغلال بضاعة من هذا القبيل ، وان يتخذ اجراء معقول فى سبيل علانية تقديم الطلبات لهذه الامتيازات وعلانية قوانين الحكومة وانظمتها المتعلقة بالمرافق الاقتصادية للأراضى الواقعة تحت الانتداب . وقال ديفس ان حكومة الولايات المتحدة تعتقد انها مخولة فى المشاركة فى أية مباحثات لها علاقة بالامتيازات التى منحتها الحكومة التركية فى الاراضى المنتدبة ، لا لسبب وجود حقوق المواطنين الامريكيين المكتسبة وحدها بل لان المعاملة العادلة لامتيازات كهذه ضرورية لتثبيت وتطبيق المبادئ العامة التى تهتم حكومة الولايات المتحدة^(٩) .

وفى ٢٨ تموز كتب ديفس رسالة أخرى الى كرزن يقول فيها انه لم يكن من الواضح لدى حكومة الولايات المتحدة كيف تنسجم اتفاقية سان ريمو مع مبادئ المساواة فى المعاملة كما فهمت وقبلت خلال مفاوضات الصلح فى باريس ، وأشار الى ان اتفاقية من هذا القبيل تؤدي الى مخالفة خطيرة لمبدأ الانتداب الذى وضع لازاحة بعض الاسباب الرئيسة للاختلافات الدولية فى المستقبل^(١٠) .

(9) *State Papers*, CXIV, pp. 394-395.

(10) *Ibid.*, p. 398.

فى ٩ آب ١٩٢٠ أجاب اللورد كرزن على رسالتى ديفس وأشار الى ان منتوج النفط فى الامبراطورية البريطانية لا يبلغ سوى ٢١/٢ من منتوج العالم ، فاذا اضيف منتوج ايران يكون المجموع نحو ٤١/٤ ، وقال كرزن انه مقابل هذه النسبة المثوية الصغيرة تمتلك الشركات الاميركية على الاقل ثلاثة ارباع المنتوج المكسيكى ولها الحق فى ١٢/١ من منتوج العالم وقال كرزن ان سيطرة الولايات المتحدة فى انتاج النفط مضمونة لسنوات كثيرة فى المستقبل . وأشار الى المقترحات الاميركية الخاصة بمبادئ الانتداب فأكّد عدم امكانية بحث تلك المبادئ فى مجلس عصبة الامم الا من قبل موقعى الميثاق . واما ما يخص الامتيازات الممنوحة فى الاراضى المسلحة عن الامبراطورية العثمانية فقد قال كرزن لقد ادخلت بعض الاحكام فى معاهدة سيفر للنظر فى هذه الامتيازات ، وقال ان الشركات البريطانية كشركة النفط التركية والجماعات الاخرى تطالب بحقوق متساوية فى العراق وفلسطين . وقال كرزن سيحتفظ بالنفط العراقى للدولة العربية المقبلة لان الدولة البريطانية المتدبة لا تنوى تأسيس أى نوع من الاحتكارات على حسابها الخاص (١١) .

أرسل بينبرج كولبي وزير الخارجية الاميركية رسالة بتاريخ ٢٠ تشرين الثانى ١٩٢٠ الى الحكومة البريطانية قال فيها ان حكومة الولايات المتحدة ترحب بتعهد بريطانيا بضمان المرافق الطبيعية العراقية للعراقيين وللدولة العربية المقبلة وقال ان الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع بعض اراضى العدو تحت انتداب الدول الظافرة سيكون ملائماً لأفضل المصالح العالمية . ولكنها عجزت عن قبول الرأى القائل بأن احكام الانتداب لا تبحث الا فى مجلس العصبة ومن قبل الدول الموقعة للميثاق . وقال كولبي ان الولايات المتحدة بصفتها مشاركة فى الحرب العالمية الاولى ومقدمة للتضحيات التى انتهت بنجاح قضيتها لا تستطيع ان تعتبر أية دولة من الدول المشاركة مع الحلفاء مشوعة من

(11) *State Papers*, CXIV, pp. 400-403.

بحث أى امتياز حصل عليه بواسطة الانتداب * وأكد ان الولايات المتحدة
أخذى الدول المهتمة مباشرة بأحكام الانتداب ولذلك يرجو ان ترسل
مسودات صكوك الانتداب الى الولايات المتحدة لدراستها قبل تقديمها الى
مجلس العصبة * وطالب بأن تعطى علانية كافية لصكوك الانتدابات * وقال
كولبي ان حكومة الولايات المتحدة وجدت من الصعب ان توفق بين اتفاقية
سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان منابع نفط العراق وحرية العمل فيها
ستضمن للدولة العربية المقبلة التى لم تنظم بعد * واضاف انه من الصعب ان
يوفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان مطالب الامتيازات
المتعلقة بتلك المرافق لا تزال كما كانت قبل الحرب ومع ذلك ستدرس دراسة
عادلة بعد تأسيس الدولة العربية كما وعدت الحكومة البريطانية * ورفض
كولبي ان يفترض بان الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها ان تحكم على
صحة مطالب الامتيازات فى المناطق المختصة وان تضىف الصحة على بعض
تلك المطالب التى تشمل كل العراق * وأكد ان شركة النفط التركية لم تحصل
قبل الحرب العالمية الاولى على أية حقوق فى الامتيازات النفطية * وختم
رسالته بتساؤله عن معنى احدى مواد اتفاقية سان ريمو القائلة ان اية شركة
نفطية خاصة قد تستمر حقول نفط العراق يجب ان تكون تحت السيطرة
البريطانية الدائمة (١٢) *

لخص كرزن فى رسالته المؤرخة فى ٢٨ شباط ١٩٢١ والمرسلة الى
ديفس تاريخ شركة النفط التركية ، وقال فى هذه الظروف لا يمكن اعتبار
امتيازات النفط فى ولايتى بغداد والموصل مجرد مبدأ نظرى ، وأكد انه
لا يرى مانعا ادبيا يضطر الحكومة البريطانية المتدبة على التحزب ضد مواطنيها
(الذين بعد سنوات من المفاوضات الشاقة نالوا بعض الامتيازات ولولا الحرب
العالمية الاولى لكانوا منذ زمن طويل منهمكين فى العمل) لكى تعطى فرصة

(12) *State Papers*, CXIV, pp. 405-408.

مساوية للجماعات الاخرى التى لم تكن قبل الحرب مهتمة بمرافق نفط العراق اهتماما شديدا^(١٣) .

وبعد مضي ستة أشهر اعلنت الولايات المتحدة وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة مؤرخة في ٢٤ آب ١٩٢١ ومعونة ، موقف حكومة الولايات المتحدة من الانتدابات ، قالت فيها اذا استمرت بريطانيا على تأكيد ادعاءات شركة النفط التركية فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم^(١٤) .

وبعد ثلاثة أشهر أخبر جورج هارفى السفير الاميركى فى لندن اللورد كرزن ان حكومة الولايات المتحدة لا تريد لمواطنيها اى امتياز خاص فى الاراضى المنتدبة وتوقع ان تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلا قبل الحرب العالمية الاولى . ولكن يجب ان لا يعترف بطلب شركة النفط التركية الا وفقا للمبادئ التى وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها فى الاراضى المنتدبة وعلى أساس تعيين طبيعة ومدى حقوق الشركة تعيينا مرضيا . وقد استشهد هارفى بكتاب سعيد حلیم باشا المؤرخ فى ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذى سلمه الى السفير البريطانى والخاص بامتيازات شركة النفط التركية وقال هناك مجال للشك فيما اذا كان من الممكن تنفيذ الاجارة حتى ولو لم تنشب الحرب . وقال هارفى اخيرا ان الحكومة الاميركية ترى رفض الترتيبات ذات الصفة الاحتكارية والمغايرة للمبادئ المطبقة فى الاراضى المنتدبة^(١٥) .

وفى ١١ شباط ١٩٢٢ أخبر السر أوكلاتد كدس السفير البريطانى فى واشنطن جارلس اى . هيوز وزير الخارجية الاميركية ان ليس للحكومة البريطانية اية أسهم فى شركة النفط التركية^(١٦) . ولكن بعد بضعة أيام كتب هنرى فلجر وكيل وزير الخارجية الاميركية الى السر أوكلاتد كدس قائلا ان ممثلا لشركة انترناشنال بترولسيوم وبودت كان قد اطلع على كتاب

(13) *State Papers*, CXIV, pp. 440-443.

(14) U.S. Senate, *Document No. 97*, p. 47.

(15) U.S. Senate, *Document No. 97*, pp. 47-50.

(16) U.S. Senate, *Document No. 97*, p. 52.

ابيض في وزارة التجارة البريطانية مؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ عنوانه « استثمارات الحكومة البريطانية في الشركات المسجلة » وانه بموجب هذه الوثيقة استثمرت هيئة التجارة البريطانية حتى ٣٠ أيلول ١٩٢١ مبلغ أربعين ألف دينار كأشهم في شركة النفط التركية (١٧) .

امتياز جستر

في سنة ١٩٠٨ ارسل الرئيس ثيودور روزفلت الرير ادميرال كولبي جستر الى تركيا ليضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الاسبقية في نفط الموصل وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات التي حصل عليها جستر سنة ١٩٠٩ على أساس حصولها على وعود بامتيازات ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبد الحميد وعطل تنفيذه مجرى الحوادث السياسية في تركيا ثم نشوب الحرب العالمية الاولى . اما بعد الحرب فقد عطل تنفيذه مرة أخرى ظهور الحركة الكمالية والحرب التركية - اليونانية . اخيراً جدد آرثر جستر ابن الاميرال جستر مفاوضاته مع تركيا الكمالية لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية - الاميركية (شركة جستر) وقد وافقت حكومة انقرا على امتياز جستر في ١٠ نيسان ١٩٢٣ وعقد اتفاق لذلك الغرض في ٣٠ نيسان وقعه وزير الاشغال العامة التركي بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتون كندی كممثلين للشركة الاميركية ، وقد أبرم هذا الاتفاق المجلس الوطني الكبير التركي ، وقد نص على بناء ما يزيد على ألف ميل من السكك الحديدية وعلى استثمار نفط الموصل (١٨) .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣ اخبر السر أوكلاند كدس وزير الخارجية الاميركية هيوز ان الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات في العراق الذي هو خارج حكمها وقال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بصحة

(17) U.S. Senate, Document No. 97, p. 53.

(18) Current History, XVIII, p. 485.

أى امتياز فى العراق تمنحه الحكومة التركية فى انقرا (١٩) .

تعتقد جريدة النيويورك تايمس ان انقرا بمنحها امتياز جستر حاولت ان تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الاميركية (٢٠) . وقال توينبى المؤرخ البريطانى ان امتياز جستر كسف مؤتمر لوزان (٢١) . وأوضح بنك ان الاتراك ادخلوا امتيازات نفط الموصل فى امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان هذا الامتياز لا قيمة عملية له ما دام مركز ولاية الموصل التى يسيطر عليها البريطانيون غير معلوم (٢٢) . وارثات جريدة توحيد افكار التركية رأيا آخر اذ قالت ان الاتراك وافقوا على منح امتياز جستر على عجل آملين كسب الولايات المتحدة الى جانبهم ولكن حالما وافقت الحكومة التركية على الامتياز وضمت انكلترا وفرنسا صعوبات جمة فى طريق عقد الصلح . وقالت لو لم يمنح الاتراك امتياز جستر قبل عقد الصلح لتفادوا ٩٠ ٪ من الصعوبات فى لوزان (٢٣) .

مناورات ومساومات من أجل نفط الموصل

فى ٢٣ تشرين الثانى ١٩٢٢ صرح بونار لو رئيس وزراء بريطانيا ان البريطانيين لا يريدون الانتداب فى العراق من اجل نفطه وادعى ان نظام الحكم البريطانى لا يسمح للحكومة بالحصول على فائدة لنفسها فى الاراضى المتنبذة (٢٤) . وفى ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين كان مؤتمر لوزان يناقش مشكلة الموصل صرح اللورد كرزن حين اشار الى قضية النفط بأنه قيل وزعم

(19) U.S. Senate, Document No. 97, p. 56.

(20) The New York Times, April 3, 1923.

(21) Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in The Contemporary Review, CXXIII, p. 682.

(22) Bing, "The Stougggle for Mosul Oil", in The New Republic, XXXV, p. 197.

(23) Quoted in Mears, Modern Turkey, p. 572.

(24) Quoted in Davenport and Cooke, Op. Cit., p. 150.

بأن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل متأثر بقضية النفط ،
فإنكر ان للنفط اية علاقة بالموضوع وقال انه بينما كان مؤتمر لوزان منعقدا
ارسل ثلاثة من اعضاء الوفد التركي الى لندن ليعرضوا امتيازات للنفط في ولاية
الموصل التي لم تكن تركية لكي يتصرفوا بها على بعض طالبي الامتيازات
من البريطانيين . ولكنهم رجعوا سريعا حين وجدوا انه لن يتم أمر حقيقي
من وراء ظهره (٢٥) .

ومن الجهة الثانية حاول عصمت باشا حشد الرأي العام العالمي ضد
بريطانيا فصرح في مؤتمر لوزان ان وجهة نظر تركيا في موضوع النفط كانت
ولا تزال وستكون ان لا يحرم العالم من نفط ولاية الموصل بعد ارجاعها الى
تركيا ، و اضاف بلهجة الراشي ان تركيا وعدت بمنح كل التسهيلات الممكنة
لكي يربح العالم من هذا النفط بطريقة شرعية (٢٦) .

حين ادرك جوزف غرو رئيس وفد المراقبين الاميركي في مؤتمر لوزان
الثاني ان الولايات المتحدة لا تستطيع مجازاة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية
في قضية النفط ، أخبر رئيس الوفد الفرنسي ان الحكومة الاميركية لن تؤيد
اية مطالب للمواطنين الاميركيين في امتيازات تركية قد تلغى الحقوق التي
اكتسبها مواطنو الاقطار الاخرى من قبل (٢٧) . وحين استعرض هيو
وزير الخارجية الاميركية العلاقات الخارجية الاميركية في مؤتمر صحفي ذكر
نفس الفكرة بطريقة أوضح ، فقال ان حكومة الولايات المتحدة لم تشترك
في الحصول على امتياز چستر ولم تقايض بأى حق من حقوقها للحصول على
هذا الامتياز أو أى امتياز آخر ، وأكد ان موقف اميركا هو تأييد سياسة
« الباب المفتوح » والمعاملة العادلة للمواطنين الاميركيين (٢٨) .

انظر ايضا كتاب كرون الى التامس ، ٣٦ غرور . Cmd. 1814, p. 360. (25)

١٩٢٤ بنفس المص : صرح عصمت باشا بعدئذ ان المندوبين التركيين (٧ ثلاثة) ذهبوا الى
لندن للتحقيق من المركز المالي لبعض الجماعات التي ترغب بامتيازات في نفط الموصل .

(26) Cmd. 1814, p. 397.

(27) The New York Times, May, 1923.

(28) The New York Times, January 24, 1924.

امتياز نفط الموصل

وفي نفس الوقت كانت المفاوضات تجري بين بريطانيا العظمى والعراق من أجل الحصول على امتياز النفط لشركة النفط التركية ، وقد نجحت تلك المفاوضات أخيراً . وفي ١٤ آذار ١٩٢٥ أمضى مزاحم الأمين الباجهجي بالنيابة عن الحكومة العراقية وادورد هربرت كيلنك عن شركة النفط التركية الاتفاق المعروف^(٢٩) ، وقد عرضت الحكومة التركية على الحكومة البريطانية امتيازاً للنفط في الموصل وأرسلت إليها مشروع اتفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٥ ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض^(٣٠) .

بموجب المادة الأولى من اتفاق امتياز النفط منحت الحكومة العراقية شركة النفط التركية حق استثمار النفط^(٣١) . ونصت المادة الثانية على أن مدة الاتفاق خمس وسبعون سنة . ونصت المادة الثالثة على أن يشمل الاتفاق جميع العراق ما عدا الأراضي المحولة (قرب مندلي) من إيران إلى العراق سنة ١٩١٤ وما عدا ولاية البصرة . ونصت المادة العاشرة على العائدات التالية تدفعها الشركة للعراق :

إلى حين مرور عشرين سنة على ابتداء تدفقات النفط إلى ميناء التصدير يكون مقدار الحصة أربعة شلنات ذهب لكل طن ، ولكل عشر سنوات بعد ذلك التاريخ تزداد أو تقلص تلك الحصة وفقاً لنسبة الربح أو الخسارة المثوية خلال السنوات الخمس السابقة ، على الأقل الحصة عن شلنين ذهب ولا تزيد على ستة شلنات ذهب .

واعطت المادة الثامنة والعشرون للشركة حق استيراد وتصدير كل المواد والمكائن والأدوات والمؤن الضرورية لعملها وكل المواد التي يحق لها استغلالها . ونصت المادة التاسعة والعشرون على أن يكون مستخدمو الشركة

(29) *The Times*, March 18, 1925.

(٣٠) العالم العربي ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٣١) انظر نص الاتفاق في : *British Special Report*, pp. 303-315.

داخل العراق من المواطنين العراقيين ولكن المديرين والمهندسين والكيميائيين والحفارين وملاحظي العمل والميكانيكيين وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب يجوز استخدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن الحصول في العراق على اشخاص حائزين للشروط المطلوبة لاشغال هذه الوظائف ، وبشرط أن تدرب الشركة العراقيين على هذه الاعمال . وبموجب المادة الرابعة والثلاثين اعطى العراقيون افضلية لحد ٢٠٪ على الأقل في الاسهم التي تصدر . ونصت المادة الخامسة والثلاثون على أن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد في مجلس ادارة الشركة .

قال ياسين الهاشمي رئيس الوزارة العراقية حينئذ لجريدة الاستقلال ان حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لانه كان من الضروري أن يعلن العراق حقوقه الشرعية في الولاية التي يطالب بها الاتراك باسرع وقت ويسجل على الدول التي تمثل في هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق الشرعي وقد خشيت الحكومة ضياع ائمن فرصة في حياة العراق السياسية ، وقال ان الاتراك اعلنوا امتياز جستر في مثل تلك الظروف وعند المفاوضة على نفس البقعة ، فكان من الافضل للعراق أن يضمن التأييد الادبي لشركة النفط التركية القوية وقد بسبب رفض اعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق (٣٢) .

اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية

عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح البريطانيين خلال مؤتمر لوزان وبعده الى التأييد الادبي السري الذي قدمته الجهات السياسية والتجارية الاميركية للاتراك (٣٣) . وقد استمرت المفاوضات

(٣٢) الاستقلال ، ٩ مارس ١٩٢٥ .

(33) Louis Fischer, "America and Mosul", in *The Nation*, CXXI, p. 757.

السرية بعد مؤتمر لوزان بين الحكومتين البريطانية والأميركية بغية اشراك
الأميركيين في شركة النفط التركية ، ولكن الجماعات الأميركية رفضت أولاً
الاشتراك في الشركة ما لم تصفّ مطالب كلينكيان . وأخيراً في نيسان
١٩٢٦ توصل الى تسوية اعطيت بموجبها الجماعات الأميركية ٢٥٪ من
اسهم شركة النفط التركية . وهكذا ظهر أن سياسة « الباب المفتوح » خدعة
لادخال الولايات المتحدة ثم صفق الباب بعد دخولها (٣٤) .

(34) *The New York Times*, April 24, 1926; *Foreign Policy Association Information Service*, 11, p. 77. في سنة ١٩٢٨ وافق أعضاء شركة النفط التركية على توزيع الاسهم كما يلي :

- /٠٢٣٧٥ شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط الانكليزية - الفارسية)
- /٠٢٣٧٥ شركة النفط الانكليزية السكسونية (تمثل شركتي رويال دچ وشل)
- /٠٢٣٧٥ شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية)
- /٠٢٣٧٥ شركة استثمار الشرق الادنى (تمثل الجماعات الاميركية)
- /٠٥ شركة التعاون والاستثمار المحدودة (تمثل كلينكيان)

وبعد اشهر قليلة ابدل اسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق .

ملحق
APPENDIX

المادة الثالثة من معاهدة لوزان
ARTICLE 3, TREATY OF LAUSANNE

النص الفرنسي «الرسمي»
French Text "Official".

De la Mer Mediteranee a la frontiere de Perse, la frontiere de la Turquie est fixee comme il suit:

1. Avec la Syrie:

La frontiere definie dans l'Article 8 de l'Accord franco-turc du 20 octobre 1921;

2. Avec l'Irak:

La frontiere entre la Turquie et l'Irak sera determinee a l'amiable entre la Turquie et la Grande-Bretagne dans un delai de neuf mois.

A defaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le delai prevu, le litige sera port devant le Conseil de la Societe des Nations.

Les Gouvernements turc et britannique s'engagent reciproquement a ce que, en attendant la decision a prendre au sujet de la frontiere, il ne sera procede a aucun mouvement militaire au autre, de nature a apporter un changement quelque dans l'etat actuel des territoires dont la sort definitif dependra de cette decision.

الترجمة الانكليزية
English Translation.

From the Mediterranean to the frontier of Persia, the frontier of Turkey is laid down as follow:

(1) With Syria:

The frontier described in Article 8 of the Franco-Turkish Agreement of the 20th October, 1921;

(2) With Iraq:

The frontier between Turkey and Iraq shall be laid down in friendly agreement to be concluded between Turkey and Great Britain within nine months.

In the event of no agreement being reached between the two Governments within the time mentioned, the dispute shall be referred to the Council of the League of Nations.

The Turkish and British Governments reciprocally undertake that, pending the decision to be reached on the subject of the frontier, no military or other movement shall take place which might modify in any way the present state of the territories of which the final fate will depend upon that decision.

الترجمة العربية

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران ، تعين حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية - التركية المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق :

سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر .

في حالة عدم التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم .

تعهد الحكومتان التركية والبريطانية تعهدا متبادلا بانه الى حين التوصل الى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا اية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الاراضى الراحنة التى يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار .

المراجع

المراجع العربية

الوثائق الرسمية :

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، الوقائع العراقية ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥
الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي
العراقي ، الجزء الاول (بغداد ١٩٢٤) .

الجرائد :

الاستقلال

العالم العربي

العراق

العهد

المفيد

الموصل

نداء الشعب

الكتب :

الحسني ، عبدالرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ثلاثة اجزاء (صيدا ،
لبنان ، ١٩٤٨) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول (صيدا ، لبنان ،
١٩٣٣) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، العراق في دورى الاحتلال والانتداب ، الجزء الاول
(صيدا ، لبنان ١٩٣٥) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة .

سعد ، ب . ط ، قضية الموصل في مؤتمر لوزان (بغداد ، ١٣٤٣ هـ) يمثل
وجهات نظر العراق عن قضية الموصل في ادوارها الاولى .

المراجع التركية

الوثائق الرسمية :

Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la Signature du Traité d'Armistice de Moudros (30 Octobre, 1918) au 1^{re} Mars, 1925* [Livre Rouge: Red Book] (Constantinople, 1925).

الجرائد :

(مقتبسة من مصادر أخرى)

اقدام

اقسام

ايلرى

توحيد افكار

جمهوريت

حاکميتى عليه

مستقل

وقت

وطن

ينى سيس

المراجع الاخرى

BIBLIOGRAPHY

I. OFFICIAL DOCUMENTS

A. British

Colonial Office, *Report by his Majesty's Government ... to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq, 1920-1926*, (London, 1924-1927).

Colonial Office, *Report of the Financial Mission Appointed ... to Enquire into the Financial Position and Prospects of the Government of Iraq, 1925*, Cmd. 2438, (London, 1925).

Colonial Office, *Special Report ... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931*, (London, 1931).

Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, Volume CXIV, (London, 1921).

Foreign Office, *Treaty Series No. 11* (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sevres, August 10, 1920*, (London, 1920).

Foreign Office, *Treaty Series No. 16* (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other instruments, Signed at Lausanne on July 24, 1923*, Cmd. 1920, (London, 1923).

Foreign Office, *Turkey No. 1* (1923) *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace*, Cmd. 1814, (London, 1923).

India Office, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, (London, 1920), Cmd. 1061.

Parliamentary Debates, *House of Commons*, Fifth Series, Volumes CLXXVI, CLXXXIX, CXCI, (London, 1924, 1926).

Parliamentary Debates, *House of Lords*, Fifth Series, Volumes LIII, LXIII, (London, 1923), 1926).

B. *League of Nations*

Official Journal, 1923-1926 (Geneva, 1923-1926).

Permanent Mandates Commission, *Minutes of Seventh and Tenth Sessions* (Geneva, 1925, 1926).

Question of the Frontier Between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924, (Lausanne, 1925).

Treaty Series, Volumes XXVIII, XXXV, XLVII, LXIV, (Geneva, 1924-1927).

C. *Permanent Court of International Justice*

Series B, No. 12, 1925, *Collection of Advisory Opinions, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier Between Turkey and Iraq)*, (Leyden, 1925).

Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, (November 21, 1925) *Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier Between Turkey and Iraq)*, (Leyden, 1925).

D. *United States*

68th Congress, First Session, Senate, Document No. 97, *Oil Concessions in Foreign Countries*, (Washington, 1924).

II. ARTICLES

"American Oil Interests in Mesopotamia — the Turkish Petroleum Company", in *Foreign Policy Association — Information Service*, Volume II, 1926, pp. 68-78.

Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul — the Financial Aspect", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 631-635.

Augur, "The Mosul Treaty", in *The Fortnightly Review*, Volume CXXVI, 1926, pp. 51-56.

Bing, Edward J., "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, Volume XXXV, 1923, pp. 196-197.

Briggs, Herbert Whittaker, "L'Avis Consulatif No. 12 de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VIII, 1927, pp. 626-655.

Bruneau, Pierre, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, pp. 138-140.

Cartouzet, Pierre, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 346-352.

Chardin, F. W., "Iraq-Mosul — the Land of the Twin Rivers", in *The English Review*, Volume XII, 1925, pp. 484-493; the writer had been British assistant political officer in Mosul town.

Chardin, F. W., "Mosul", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XIII, 1926, pp. 162-164.

Chardin, F. W., "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, Volume CXXVII, 1925, pp. 57-63.

Earle, Edward Mead, "Mosul, Settled or Unsettled", in *The New Republic*, Volume XLV, 1926, pp. 314-316.

Earle, Edward Mead, "The Turkish Petroleum Company", in *Political Science Quarterly*, Volume XXXIX, 1924, pp. 265-279.

Ewer, W. N., "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, Volume VII, 1925, pp. 676-691; *The Labour Monthly* is a communist magazine, published in London.

Ewer, W. N., "The Mosul 'Victory'", in *The Labour Monthly*, Volume VIII, 1926, pp. 475-483.

Fischer, Louis, "America and Mosul", in *The Nation*, Volume CXXI, 1925, pp. 756-757.

Gore, Reverend Charles, "Iraq-Mosul — The Moral Obligation", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 629-630; the writer had been bishop of Oxford, England.

Grotte, Michel de la, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparée*, Volume VII, 1926, pp. 330-344.

Heathcote, Dudley, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, Volume CXVIII, 1925, pp. 607-615.

Johnson, Albin E., "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, Volume CXXII, 1926, pp. 141-142.

Keith, Berriedale, "The League of Nations and Mosul", in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, Volume VIII, 1926, pp. 38-49.

"L'Affaire de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, December, 1925, pp. 339-344.

"La France et les Petroles de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, pp. 942-946.

"La Question de Mossoul devant la Societe des Nations", in *L'Asie Francaise*, August-September, 1925, pp. 256-273.

Le Fur, Louis, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VIII, 1926, pp. 60-103, 209-245.

Lloyd, Major H. L., "The Geography of the Mosul Boundary", in *The Geographical Journal*, Volume LXVIII, 1926, pp. 104-117; the writer had been a British officer in Iraq.

Lybyer, Albert Howe, "Official Turkish View of Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII, 1926, pp. 922-923.

Lybyer, Albert Howe, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII, 1926, pp. 765-766.

Minorsky, Vladimir F., "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, pp. 1-44.

Nomad, "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp. 664-665.

Perkins, Cleveland, "The Mosul Question", in *Editorial Research Report*, October 26, 1925, pp. 673-683.

Poinebard, A., "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Française*, May, 1923, pp. 21-30.

"Propagande Turque en Iraq", in *L'Asie Française*, October 1925, pp. 324-325.

Raglan, Lord, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 478-483.

Ray, Marcel, "L'Accord Anglo-Turc sur la Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, pp. 804-805.

Ray, Marcel, "L'Affaire de Mossoul Revient le Conseil de la Société des Nations", in *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, pp. 1203-1205.

Seasi, "Reflections on the Mosul Problem", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XIII, 1926, pp. 350-363.

Spender, Hugh F., "The Mosul Question at Geneva", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIV, 1925, pp. 596-606.

Staff Officer, "Iraq-Mosul — The Military Problem", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 636-641.

Taillardat, F., "La Question de Mossoul", in *L'Asie Française*, August-September, 1926, pp. 268-274.

Tardieu, Andre, "Mossoul et le Pétrole", in *L'Illustration* (Paris), Volume CLV, June 19, 1920, pp. 380-382.

"The Iraq Mandate", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp. 598-599.

"The Mosul Award and After", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p. 765.

Toynbee, Arnold Joseph, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIII, 1923, pp. 681-691.

"Turkey and the League", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p. 735.

Verzijl, J. H. W., "La Classification des Différends Internationaux et la Nature du litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparée*, Volume VI, 1925, pp. 732-759.

Whitton, John B., "Chronique des Faits Internationaux, Société des Nations", in *Revue Générale de Droit International Public*, Volume VII, 1925, pp. 403-422.

Williams, Kenneth, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, Volume XCIX, 1926, pp. 349-355.

Wright, Quincy, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, Volume XX, 1926, pp. 743-769.

Wright, Quincy, "The Mosul Dispute", in *The American Journal of International Law*, Volume XX, pp. 453-463.

X "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, Volume XXI, 1925, pp. 222-224.

III. JOURNALS AND PERIODICALS

Current History, Volume XVII-XXIV (New York, 1922-1926).
Reference Service on International Affairs — European Economic and Political Survey, Volume I (Paris, 1925).

The American Review of Reviews, Volume LXXII (New York, 1925).

The Economist, Volume CII (London, 1926).

The Literary Digest, Volumes LXXVI, LXXXII, LXXXVII, LXXXVIII, XC (New York, 1923-1926).

The Near East and India, Volumes XXVIII, XXIX (London, 1925, 1926).

The London Statist, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

The New Leader, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 20; British Laborite, published in London.

The New Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19; British Socialist, published in London.

The New York Journal of Commerce, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Reynolds's Illustrated News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 17, published in London.

The Saturday Review, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p. 20, published in London.

IV. NEWSPAPERS

A. British

The Manchester Guardian, Liberal.

The Times; pro-government, moderate Conservative.

The Daily Chronicle, quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

The Daily Express, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 18 and in Volume LXXXVII, February 6, 1926, p. 19; the paper was pro-Turkish, Conservative.

The Daily Herald, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925; the paper was laborite.

The Daily Mail, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *United Empire*, Volume XVI, 1925, p. 664; the paper was pro-Turkish, Conservative.

The Daily News, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *Al-Ahram Al-Arabi*, September 8, 1925.

The Daily Telegraph, quoted in *Al-Mufid*, August 17, 1925; the paper was pro-government, Conservative.

The Evening Express, (Cardiff), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, February 6, 1926, p. 17.

The Manchester Guardian, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; the paper was Liberal.

The Morning Post, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *Al-Mufid*, August 16, 1925.

The Westminster Gazette, quoted in *The New York Times*, December 1, 1925; the paper was pro-Turkish, Conservative.

B. American

The Chicago Tribune.

The Christian Science Monitor.

The New York Times.

The Austin Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Baltimore Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Brooklyn Eagle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13 and Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

The Buffalo News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The Chicago Evening Post, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

The Dayton News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The Detroit Free Press, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 12.

The Detroit News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

The New York Call, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13. A Socialist Paper.

The New York Herald, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The New York Herald Tribune, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 11.

The New York Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

The New York World, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

The St. Louis Post-Dispatch, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

The St. Louis Star, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The San Antonio Express, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The San Francisco Chronicle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

The Worker (New York), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. 13. A Socialist paper.

C. French

Echo de Paris, quoted in *The Times*, December 8, 1925.

Journal des Debats, quoted in *The New York Times*, April 3, 1923.

L'Ere Nouvelle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

Le Temps, quoted in *The New York Times*, January 16, 1924 and in *The Times*, September 21, 1925 and December 8, 1925.

L'Oeuvre, quoted in Ernest Harold Davenport and Sidney Russel Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924), p. 145.

V. BOOKS

Antonius, George, *The Arab Awakening*, (New York, 1946). The best work on the subject. It discusses Arab nationalism and the Arab renaissance from the beginning of the nineteenth century through the post-war settlement of 1918-1938. The author was Christian Arab of Palestine.

Bell, Lady Florence, ed., *The Letters of Gertrude Bell*, (London, 1947). Selected letters of Miss Bell, the Eastern Secretary of the High Commissioner in Iraq, covering the years 1916-1926.

Bornli, Pieter Elias Johannes, *L'Affaire de Mossoul* (Paris and Amsterdam, 1929). A legal discussion of the Mosul problem, defending the Turkish point of view.

Child, Richard Washburn, *A Diplomat Looks at Europe* (New York, 1925). Personal views of an American diplomat expressed in his diary at Lausanne.

Crutiansky, Leon, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Société des Nations* (Paris, 1927). A legal treatise on the Mosul question, supporting the Turkish claims.

Davenport, Ernest Harold and Cooke, Sidney Russell, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924). Deals with the rivalry between the United States and Great Britain over world oil.

Denny, Ludwell, *We Fight for Oil* (New York, 1928). Explains the importance of oil in world politics.

Ellison, Grace, *An Englishwoman in Angora* (New York, 1923). Journalistic account of a tourist.

Ireland, Philip W., *Iraq, A Study in Political Development* (New York, 1938). The best work on the subject; a doctoral thesis in political science submitted by an American to the University of London.

Loder, John de Vere, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria* (London, 1923). A journalist's account of the settlement in these countries after the First World War; contains some documents.

Mears, Elliot Grinnell, *Modern Turkey* (New York, 1924). An account of the history of modern Turkey in the twentieth century contains many very useful documents and a chronology of events.

Temperely, Harold W. V. (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, Volumes I and VI (London, 1920-1924); contains documents.

Toynbee, Arnold J., *Survey of International Affairs*, 1925, I (London, 1927). An excellent account of the Islamic world after the peace settlement.

Wilson, Lt. Col. Sir Arnold T., *Mesopotamia, 1917-1920; A Clash of Loyalties* (London, 1931). A personal account by the British Acting Civil Commissioner; subjective views on the period 1918-1920.

VI. PAMPHLETS

Gidel, Gilbert, *Consulation sur L'Article 3, Paragraphe 2, du Traite de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak* (Paris, 1925). A legal treatment of the Article, defending the Turkish point of view.

Gontaut-Biron, R. de., *La France et la Question de Mossoul* (Paris, 1923). Expresses a French opinion on the Mosul question in its early stages.

اهم الاسماء المذكورة في الكتاب

INDEX

جايلد ، زجارد واشيرن :
٢٨٤ ، ٢٩
جستر ، امتياز النفط :
٢٨٨ ، ٣٠٩ - ٣١٠
جواد باشا ، الجنرال :
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ٢٢٦
جيديل ، جليير :
١٦٧ ، ٢١٠ - ٢١٣

ح

حسين ، الشريف :
٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٩
حليم ، سعيد :
٣٠٣ ، ٣٠٨

د

دوبس ، سر هنري :
٤٦ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٥٦ ،
١٦٨ ، ٢٤٢

ر

رشدي بك ، توفيق :
١٣٤ - ١٦١ ، ١٦٧ - ١٦٨ ،
١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
٢٩١ ، ٢٩٩
رمبولد ، سر هوراس :
٢٧ - ٢٨

ا

احسان ، الجنرال علي :
٢
ايمري ، ليوبولد :
١٣٤ - ١٦١ ، ١٦٤ - ١٦٥ ،
١٧٤ ، ١٧٥ ، ٢٠٢ ، ٢٣٦ -
٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨

ب

الباجه جي ، مزاحم الامين :
٣١٢
بارمور ، اللورد :
٥٢ - ٥٧
بروكسل ، خط الحدود :
٥٨ ، ١٣٣ - ١٤٠ ، ١٧٣
بريان ، ارستيد :
٢٩١
بولس ، كولونيل آ :
٥٤ ، ٦٦

ت

تلقي ، كونت بول :
٥٤ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٧ ،
٢٣٢ ، ٢٧٣

ج

جاردن ، آر ايف :
٦٠ ، ٦٦

س

سان ديمو ، اتفاقية :

٣٠٤ ، ٢٩٧ ، ١٠ - ٩ ، ٧

ساينس - بيكو ، اتفاقية :

٣٠٤ ، ٧٦ ، ٩ - ٧

السفادون ، عيдахحسن :

٢٣٩ ، ١٧٦ ، ٤٦

سليمان ، حكمت :

٢٤٠

السويدي ، توفيق :

٢٩

سيقر ، معاهدة :

٥٧ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ١٢ ، ٧

٢٧٧

ع

عبدالحفيد الثاني ، السلطان :

٣٠٢ ، ١

العسكري ، جعفر :

٢٩

عصمت باشا :

٢٧٠ ، ١٢٤ ، ٢٨ - ٢٩

٣١١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٠

ف

فرسن ، اي آف :

٦٦ ، ٥٩ ، ٥٤

فتحي بك :

٥٥ ، ٥٤ - ٥٢ ، ٤٥ - ٤١

١٦١ ، ٥٧ ،

فتاح بك :

٦٦ ، ٦١ ، ٤٣

فيصل ، ملك العراق :

٦٠ ، ٣١ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩

٢٢١ ، ١٧٩ ، ١٢٧ ، ٦٧

٢٣٧ ، ٢٣٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٤

٢٨٦ ، ٢٤٢

ق

القصاب ، عبدالعزيز :

٦٣

ك

كرزن ، اللورد :

١٢٤ ، ٣٦ - ٢٩ ، ١٩

٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٨٩ ، ١٦٠

٣١١ - ٣٠٤ ، ٢٨٤ ، ٢٤٤ ،

كمال ، مصطفى :

٢٢٦ ، ١٨٢ ، ٢٧ ، ٢٤

٢٩٤ ، ٢٨٢ ، ٢٧٧ ، ٢٧٠

كلينكيان ، كالوست سرئيس :

٣١٤ ، ٣٠٣

كوكس ، سر برسي :

٤٦-٤١ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ٤

كولبي ، بينبرج :

٣٠٦

الكيلاي ، رشيد عالي :

٢٣٩

ل

لجمان ، كرنل :

٥ ، ٢

لوزان ، مؤتمر :

١٤١ ، ٦٨ ، ٣٦ ، ٢٨ ، ٢٣

٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٠٨ ، ١٦٠

٣١٠ ، ٢٩٥ ، ٢٥٨ ، ٢٨٤

٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣١١

لوزان ، معاهدة :

٣٩ - ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٢٣

١٥١ ، ١٣٦ ، ٥٦ ، ٥٠

ن

ناظم بك :

٤٣ ، ٦١ ، ٦٦

نشأت ، صبيح :

٦٠

هـ

الهاشمي ، طه :

٤١

الهاشمي ، ياسين :

٦٤ - ١٧٨ ، ٢٢٢

هوك ، سر دوكلاس :

١٩١ - ١٩٧

هيوز ، جارلس :

٢٨٣ ، ٣١١

ولسن ، السير ارنولد :

٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ٢٦٧

١٦١ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٢ ،

٢٠٤ ، ٢١٨

ليدونر ، الجنرال يوهان :

١٣٩ ، ١٤١ ، ١٦٨ - ١٧١ ،

٢٣٧

م

محمود ، الشيخ محمود برزنجي :

٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٣٠

مخلص ، مولود :

٢٤٠

منير بك :

١٦٤ - ١٦٧ ، ١٧١ ، ٢٠٧

- ٢١٠

مندروس ، هدنة :

٢ ، ٣ ، ٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٦٠ ،

١٢٨

	Page
American Participation in the Turkish Petroleum Com- pany 	313
APPENDIX	
Article 3, Treaty of Lausanne 	315
BIBLIOGRAPHY 	318
INDEX 	329

	Page
Iraqi Comments on the Commission's Report, 1925 ...	230
Turkish Sympathizers in Iraq	234
Reaction to the Council's Award, 1925	236
Opposition to the Anglo-Iraqi Treaty of 1926	237
Satisfaction with the Final Settlement, 1926	241
IX. BRITISH PUBLIC OPINION AND THE MOSUL PRO-	
BLEM	243
Early British Views	243
British Views after the Publication of the Commission's	
Report	247
British Views after the Council's Decision	255
The Debate in Parliament	256
The Debate in Press	263
X. TURKISH PUBLIC OPINION AND THE MOSUL PRO-	
BLEM	270
Early Turkish Views	270
Turkish Views after the Publication of the League	
Commission's Report	273
Turkish Views after the Council's Decision	277
XI. AMERICAN AND FRENCH PUBLIC OPINION AND	
THE MOSUL PROBLEM	283
Views and Reactions in the United States	283
Early American Views	283
American Views after the Publication of the Com-	
mission's Report	289
American Views after the Council's Decision	293
Views and Reactions in France	293
Early French Views	293
French Views after the Publication of the Commis-	
sion's Report	297
French Views after the Council's Decision	298
XII. OIL, THE DECISIVE FACTOR IN THE MOSUL	
PROBLEM	301
Early Struggle for Mosul Oil	302
The Chester Concession	309
Maneuvers and Bargains for Mosul Oil	310
The Mosul Oil Concession	312

	Page
Political Conclusions	128
The Commission's Final Conclusions	129
Special Recommendations	130
V. THE LEAGUE COUNCIL'S DECISION REGARDING MOSUL	132
The Kurdish Revolt in Turkey	132
Frontier Incidents	133
The Appointment of the Laidoner Commission	139
The Council's Discussion of the League Commission's Report	141
Advisory Opinion of the Permanent Court of International Justice	162
The Council's Discussion of the Court's Advisory Opinion	164
General Laidoner's Report	168
The Council's Arbitral Award	171
VI. THE FINAL SETTLEMENT OF THE MOSUL PROBLEM	176
The Anglo-Iraqi Treaty of 1926	176
The Situation Along the Final Frontier	180
Direct Negotiations Between Great Britain and Turkey	181
The Anglo-Iraqi-Turkish Treaty of 1926	184
VII. THE LEGAL ASPECTS OF THE MOSUL PROBLEM.	187
The British Arguments	187
Views of the Permanent Court of International Justice	198
The Turkish Views	207
Views of International Jurists	210
Conclusions	218
VIII. IRAQI PUBLIC OPINION AND THE MOSUL PROBLEM.	220
Iraqi Hostility to the Turks	200
Attitude of the Iraqi Constituent Assembly	222
Iraqi Opinion Before and During the Commission of Inquiry's Investigations	224
The Iraqi Independence Party and Mosul	224
Other Expressions of Iraqi Opinion	227
Kurdish Views	229

	Page
III. THE REFERENCE OF THE MOSUL PROBLEM TO	
THE LEAGUE OF NATIONS	40
The Constantinople Conference	41
The Question of the Mandate for Iraq	45
The Setting-up of the Commission of Inquiry	50
The Brussels Line	55
IV. THE COMMISSION OF INQUIRY AND ITS REPORT.	59
The Commission's Visits to London, Ankara and Baghdad	59
The Commission's Investigations in Iraq	62
Methods of Procedure	67
Geographical Arguments	72
Geographical Description of the Disputed Territory.	72
Description of the Frontiers Proposed	74
Geographical, Geological, and Climatic Characteristics Connecting the Disputed Territory and the Neighboring Territories	76
The Question of the name "Iraq"	76
Roads and Communications	78
Geographical Conclusions	79
Ethnical Arguments	80
Ethnical Description of the Disputed Territory	80
Figures on Population and Races	81
The Territorial Distribution of the Races	88
Character and Affinities of the Various Races	97
Ethnical Conclusions	101
Historical Arguments	103
Economic Arguments	105
Analysis of the Information Given by the two Governments	106
The Commission's Study of the Economic Aspect of Mosul Problem	113
Economic Conclusions	115
Strategical Arguments	115
Political Arguments *	117
Views of the Population	117
The Assyrian Question	124
Other Political Arguments	127

To the Columbia University
Library with best wishes
Fadhil Hussain.
Nov. 27, 1955

TABLE OF CONTENTS

RECOMMENDATION LETTER FROM PROFESSOR F. LEE
BENNS TO THE IRAQI MINISTER OF EDUCATION

ACKNOWLEDGEMENTS

TABLE OF CONTENTS (*in Arabic*)

CHAPTER

	Page
I. MODERN IRAQ	1
The British Administration in Iraq 1918-1920	2
The Plebiscite of 1918-1919	3
The Arab Opposition	6
The Post-War Settlement	7
The Sykes-Picot Agreement	7
The San Remo Agreement	9
The Mandate	10
The Establishment of the Iraqi National Government.	11
The Treaty of Sèvres	12
The Kurds	13
The Assyrians	15
The Provisional Government	18
The Treaty of 1922	20
II. THE LAUSANNE CONFERENCE AND TREATY	23
Kemalist Turkey	24
The First Conference of Lausanne	28
The Second Conference of Lausanne	36
The Treaty of Lausanne, 1923	38

THE MOSUL PROBLEM

A STUDY IN ANGLO - IRAQI - TURKISH DIPLOMACY AND PUBLIC OPINION

By

FADHIL HUSSAIN (Ph. D.)

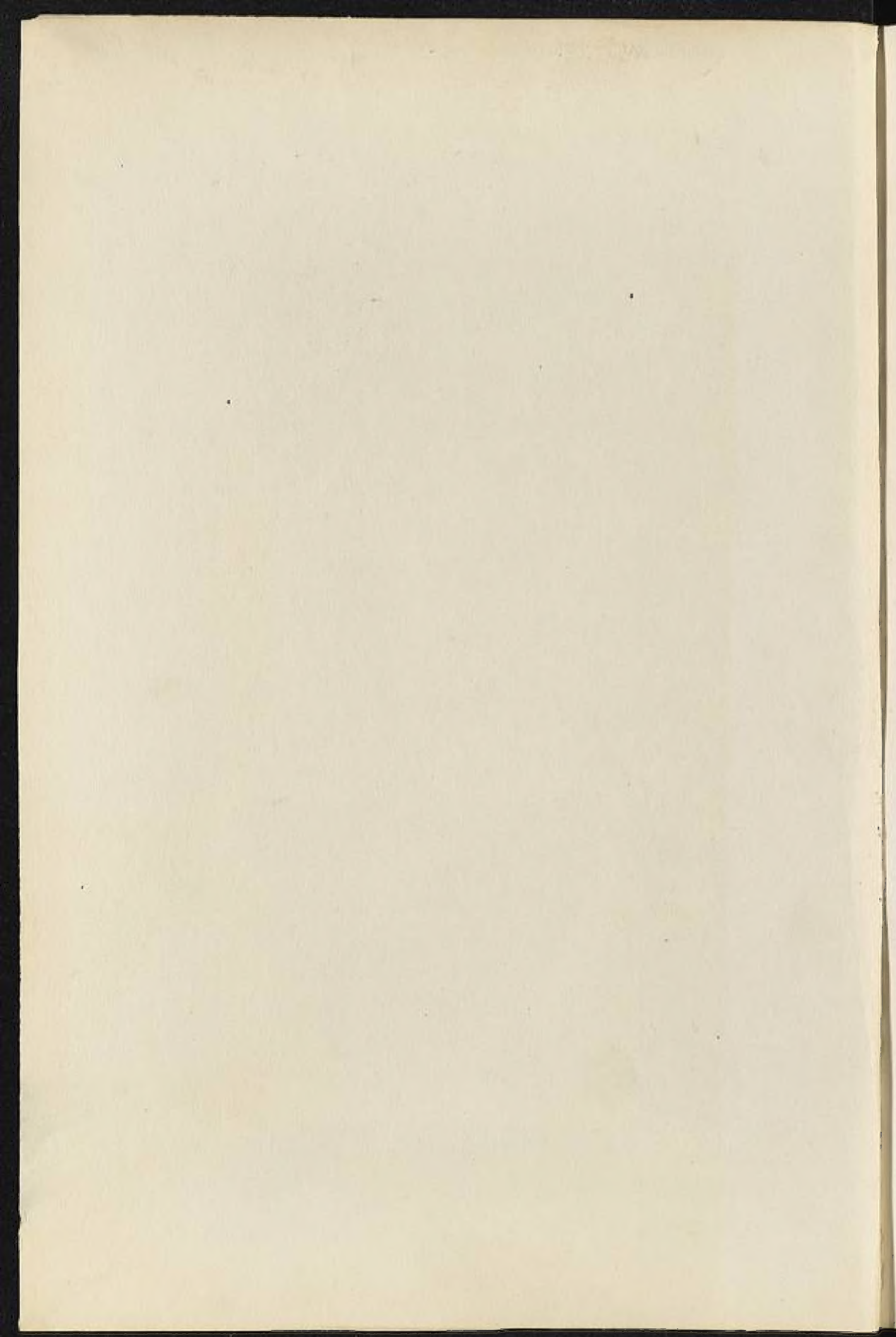
Higher Teachers' College, Baghdad, Iraq.

Being the doctoral thesis submitted to Indiana
University, U.S.A., 1952.

ALL RIGHTS RESERVED

BAGHDAD, 1955.

Ar-Rabitta Press, Baghdad.



DUE DATE

GL NOV 30 1987

201-6503

Printed
in USA

13469800
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0113469800
SERIALS STAFF

956
H95

BOUND

MAR 14 1956

